

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجا"

مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص دراسات مغاربية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

* فرحاتي عمر

من إعداد الطالبة:

* قطاف تمام أسماء

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر-أ-	بن صغير عبد العظيم
مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	فرحاتي عمر
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر-أ-	لعجال أعجال محمد لمين
ممتحنا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر-أ-	نور الدين دخان

السنة الجامعية:

1433-1434 هـ * 2012-2013 م

مقدمة

شهدت العقود الخمسة الأخيرة صعودا ملحوظا للإسلاميين في المشهد المغاربي ، سياسيا و ثقافيا و اجتماعيا ، و باتت الحركات الإسلامية فاعلا نسبيا في المعادلات الداخلية و الإقليمية ، بل حتى الدولية .فقد فرضت التحولات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية على الحركات الإسلامية في المغرب العربي منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات القيام بمراجعات فكرية ودعوية من أجل إعادة قراءتها في ضوء معادلة الفشل والنجاح، وبالتأكيد كانت عوامل الإخفاق أكبر من عوامل النجاح ما دامت هذه الحركات قد دفعت جزءا من أبنائها في محرقة المواجهة اللامتكافئة مع الأنظمة الحاكمة التي أبقتها في مستوى رد الفعل السلبي، فيما تراجع خطابها العنيف والصدامي مع الحكم أمام الضربات المتوالية. اختلفت هذه الحركات فيما بينها في جرعات المراجعة بحسب الظروف السياسية للبلد الواحد وتبعا لدرجة المواجهة التي كانت قائمة، ولكن الطابع الغالب عليها جميعها هو التحول من الفكر الانقلابي الجذري إلى الفعل السياسي . إن التعاطي الموضوعي للأنظمة في دول المغرب العربي مع هذه التحولات في فكر وخطاب الحركات الإسلامية لم يكن متساويا، فقد ظل التشكيك في المشروعية قائما لدى السلطة في الجزائر وتونس، الأمر الذي أنتج تخوفا من الإسلاميين، بينما استطاع المغرب في عهد الملك الراحل الحسن الثاني تحقيق نوع من المصالحة مع الحركة الإسلامية سواء بإدماج فصيل منها كما هو الحال مع حركة التوحيد والإصلاح منذ النصف الثاني من التسعينيات، أو من خلال السماح لها بالنشاط العلني المحدود دون الوصول إلى المواجهة الصريحة كما هو الحال مع جماعة العدل والإحسان، وهو ما جعل المغرب يتميز عن باقي بلدان المغرب العربي باختياره البعيد عن الصدام مع المكون الإسلامي منذ وقت مبكر.

أهمية الموضوع

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

اعتبارات عملية وتعلق بما يلي :

✓ _ تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل دور الحركات الإسلامية في دعم التحول الديمقراطي و ذلك باعتمادها على مقارنة تحليلية تعتمد علي وظيفة الحركة الإسلامية و أدوارها في مجتمعات البلدان المغاربية ، فضلا عن أنّ الدراسة تطمح إلى الوصول إلى بعض التصوّرات لتفعيل دور الحركات الإسلامية و مستقبل الأدوار المنوطة بها ومن ثمّ دفع مسيرة التطور الديمقراطي في البلدان المغاربية .

- ✓ _ هذه الدراسة من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية حول الحركات الإسلامية ، وتقييم خبرتها والخروج ببعض النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة المتميزة بين هذا النوع من التيارات السياسية وطبيعة النظام السياسي الذي تعمل في إطاره.
- ✓ _ إيمان الباحثة بأن الكتابات والبحوث العلمية حول الحركات الإسلامية هي قوة دافعة باتجاه تحديد أسس وسنن يجب على الحركات الإسلامية إتباعها و انتهاجها و ذلك للنهوض بها و خلق مجال خبرة مستقبلية لها .

اعتبارات علمية (أكاديمية):

- ✓ _ إنّ دراسة الحركات السياسية الإسلامية من أهم مباحث علم السياسة، بحيث يعتبر وجودها مؤشرا على وجود مجال ديمقراطي في اللعبة السياسية .
- ✓ _ أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل التطور الديمقراطي في البلدان المغاربية انطلاقا من الثورة الشعبية في تونس منذ 2010 ، ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة متواضعة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة من تاريخ المنطقة المغاربية المعاصرة .

مبررات اختيار الموضوع

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة عن التحولات السياسية الأخيرة التي عرفتها المنطقة المغاربية كما تأتي دراسة الحركات الإسلامية في تونس ، كرسبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة الديمقراطية في تونس و مدى تمثيلها لكافة الطوائف السياسية ، ومسار تطورها عبر تفاعل النظام السياسي مع المؤثرات الخارجية والداخلية. و كذا لاكتشاف مدى قدرة الأنظمة على التحول من نمط إلى آخر دون أن يحدث ذلك أزمة سياسية، زد على هذا أن مختلف الدراسات التي اطلعنا عليها، لا تقدم لنا دراسة شاملة حول الحركات الإسلامية في تونس وتطورها تاريخيا.

كذلك الرغبة في ضبط الإطار الحقيقي لمدلول الحركات الإسلامية و ذلك لما تكتسيه من غموض بالنسبة لكثير من المثقفين فضلا عن العامة فنتبع مسائلها و دراستها و إخضاعها للمعايير العلمية يؤدي إلى نوع من ضبط التصور حول هذه الظاهرة .

كما أنها تعبر عن رغبة شخصية و ميول لدى الباحثة كون موضوع الحركات الإسلامية يندرج ضمن الدراسات الإسلامية .

أهداف الدراسة

تطمح و تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- عدم وجود دراسة متخصصة في هذا الموضوع حيث أن التناولات العلمية لهاته الدراسة متناثرة من خلال المراجع التي عنيت بها كما أن من المشكلات الأساسية في تناول الإعلامي ، و حتى المعرفي ، للمقاربات الإسلامية هو الاختزال و التعميم ، و من ثم الوصول إلى استنتاجات و أحكام قيمة غير مبنية على دراسة عميقة و دقيقة للمقاربات الإسلامية ، كأن يقال {الإسلاميون لا يقدمون جوابا واقعا في الإصلاح السياسي } أو يرفع في المقابل شعار {الإسلام هو الحل } .
- رصد واقع أداء الحركات الإسلامية في تونس باعتبار الدراسة تفردتها كدراسة حالة في ظل عملية التحول الديمقراطي التي شرعت فيها الأنظمة السياسية المغاربية .
- محاولة وضع بعض التصورات التي من الممكن أن تدعم الآفاق المستقبلية للحركات الإسلامية و دورها في تدعيم عملية التحول الديمقراطي.
- لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين في الدول المغاربية و الجزائر على رأسها بالدراسات المتخصصة في الحركات الإسلامية كوسيلة تمكن من تحقيق تراكم معرفي ،يساعد على تحسين الأداء الفعال للحركات الإسلامية وبالتالي تدعيم دورها في النظام السياسي من جهة، والدعوة إلى تضافر جهود المهتمين بهذا الحقل الدراسي لإنشاء مركز للدراسات المتخصصة في الحركات الإسلامية ضمن قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، تفعيلا لدور الجامعة والبحث العلمي وربطها بالمحيط .
- كما تسعى الدراسة إلى تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية وعوامل حدوثه وذلك من خلال تحديد الأسباب و الدوافع الداخلية والخارجية، وإبراز النتائج التي افرزها و علاقة ذلك كله بالحركات الإسلامية .

أدبيات الدراسة

إن الهدف من التطرق الى المراجع و الدراسات السابقة التي تطرقت من قريب أو من بعيد لموضوع دراستنا هو إبراز مدى أهمية تلك الدراسات من جهة، وكذا محاولة التأصيل العلمي لدراستنا، ويمكن رصد أهم هذه المراجع كالآتي:

أولا / الدراسات المتعلقة بالحركات الإسلامية:

1_ دليل لـ إبراهيم النجار وآخرون حول "الحركات الإسلامية في العالم" دراسة متميزة نظرا لأهمية النقاط المعالجة فيها، خاصة فيما تعلق بتعريف وأنشطة الحركات الإسلامية وتصنيفاتها، وتزداد أهميته في التحليل الأكاديمي المعتمد على اعتبار أنه صدر حديثا من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الطبعة الثالثة، وهذا لأكثر من 20 مؤلف أغلبهم مختصين بالشؤون الإسلامية، بتاريخ مارس 2006.

2 _ كتاب لـ " راشد الغنوشي " حول "من تجربة الحركة الإسلامية في تونس " من إصدار المركز المغاربي للبحوث والترجمة في لندن سنة 2001م، حوى الكتاب بالإضافة إلى المقدمة عشرة فصول، نذكرها موجزة: الفصل الأول: من القرية إلى الزيتونية (المؤلف وأطوار من نشأة الحركة الإسلامية)، الفصل الثاني: العناصر الفكرية المكوّنة للحركة الإسلامية في تونس. الفصل الثالث: دروس من تجربة الحوار في تونس. الفصل الرابع: دروس وعبر من تجربة انتخابات 1989/4/2م. الفصل الخامس: في الذكرى العشرين لتأسيس حركة الاتجاه الإسلامي: 1981-2001م. الفصل السادس: لقد دقّت ساعات التغيير في تونس. الفصل السابع: حق الاختلاف وواجب وحدة الصف. الفصل الثامن: جانفي 1984م.. وانتصرت الجماهير في تونس. الفصل التاسع: حوار في الذكرى الخامسة عشر لتأسيس حركة الاتجاه الإسلامي. الفصل العاشر: فكرة المصالحة الوطنية الشاملة، كما حوى الكتاب ملاحق، كان من أبرزها: البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي، مقتطفات من المؤتمر الصحفي الأول للحركة، والرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الاتجاه الإسلامي في تونس.

3 _ دراسة غربية للباحث جون إسبوزيتو حول "التهديد الإسلامي: خرافة أو حقيقة"، ترجمة قاسم عبده قاسم، تناول عدة إشكالات للإسلام السياسي كعلاقته بالدولة، والتنظيمات الإسلامية أو كما سماها بجند الله مركزا على جماعة الإخوان المسلمين في مصر بجناحيها المعتدل والمتطرف، وبعد عام 2002 هو تاريخ صدور المؤلف.

4 _ دراسة للدكتور "يوسف القرضاوي" بعنوان "أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة" و الذي صدر سنة 2006 أصّل فيها مفهوم الحركة الإسلامية و حدد ما يناط بها من وظائف في مختلف المجالات على غرار مجال الدعوة و التنقيف العام، مجال التربية و التكوين و الذي يهمنها المجال السياسي و العالمي .

5_ مؤلف للباحث الفرنسي المختص في الحركات الإسلامية (François Burgat)، حول (L'islamisme au Maghreb: La voix du sud)، وضّح فيه الطريقة التي تبنت بها دول المغرب العربي (الجزائر _ تونس _ المغرب _ ليبيا) الاتجاهات الإسلامية خاصة بعد نجاح الثورة الإيرانية 1979، كما حدد مراحل تطورها. وقد صدر هذا المؤلف سنة 1993.

ثانيا / الدراسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي :

1_ دراسة لـ "صامويل هنتنغتون" بعنوان "الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين الذي صدر سنة 1991، وقد أشار إلى عمليات أو موجات التحول الديمقراطي التي عرفها العالم منذ القرنين الماضيين إلى بداية التحول الذي شهدته دول شرق أوروبا واسبانيا و البرتغال في ما أسماه بالموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي، إلا أن دراسته اقتصرت على الدول الأوروبية و دول أمريكا اللاتينية ولم تهتم بعمليات التحول في القارة الإفريقية و الدول العربية.

2 _ كما لدينا كتاب " نيفين مسعد" بعنوان " التحولات الديمقراطية في بلدان المغرب العربي " وهو عبارة عن ندوة جرت وقائعها في القاهرة عام 1990 م .ولكنه لم يتعرض لكل دول المغرب العربي، فلم يتعرض لا لتونس ولا لموريتانيا .ثم أنه لم يواكب عملية التحولات التي جرت في الجزائر أو في المغرب .

3 _ كتاب لـ " Rex Brynen, Bahgat Korany And Paul Noble " بعنوان **the Political Liberalization and Democratization in Arab World** " على الرغم من أنه يمثل محاولة جادة لدراسة التحولات السياسية والديمقراطية في البلدان العربية، إلا أنه لم يشر إلى كل بلدان المغرب العربي، فلم يتعرض لا لموريتانيا ولا لليبيا .واعتمد اقترايات أحادية لتفسير عملية التحولات في المنطقة، فقد استخدم مثلا المدخل الثقافي أو استخدم استراتيجيات البقاء أو استخدم مفهوم الدولة الربعية، ولم يتبن منهاجا شاملا لدراسة عملية التحول ، صدر عام 1998 .

4 _ كتاب لـ " ابتسام الكتبي وآخرون" بعنوان "الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي" (مستقبل العربي)، (2004 ، وقد تناول في قسمه الأول مفهوم الديمقراطية، ثم تناول التجارب الديمقراطية في بعض البلدان العربية.ونذكر كذلك

5_ كتاب لـ أحمد منيسي "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي الذي تناول التجارب الديمقراطية في كل بلد مغربي على حدى في شكل فصول لمجموعة من الكتاب و قد خلصت الدراسة إلى أن البلدان المغاربية شهدت عمليات انفتاح، إلا أنها لم ترقى إلى بناء ديمقراطية حقيقية .ورغم إشارته لكل الدول المغاربية بدراسة مستقلة عن كل دولة في شكل فصول، إلا أن الدراسة لم تكن شاملة لكافة جوانب عملية التحول، بالإضافة إلى أن توقفها بداية الألفية الثالثة (2002)، إذ لم تتطرق لانعكاسات عمليات التحول .

ثالثا/ الدراسات التي ربطت بين الحركات الإسلامية و التحول الديمقراطي :

1_ دراسة هالة مصطفى متعلقة بـ "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة" خصت الباحثة بالتحليل لاستراتيجيات النظام السياسي المصري في فترة حكم كل من الرئيسين السادات ومبارك، في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين المعارضة لسياسات الحكم. والدراسة قيمة لأنها في الأصل أطروحة دكتوراه صدرت عام1996.

2 _ دراسة لمجموعة من الباحثين من بينهم " مجدي حماد "، " عبد الإله بلقزيز "، " عبداللطيف الهرماسي " بعنوان " الحركات الإسلامية والديمقراطية : دراسات في الفكر والممارسة" الدراسة حقيقة جد قيمة و ثرية تضمنت عدة ورقات بحثية منها : الإسلام والديمقراطية ، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن ، ثلاثة أزمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية ، البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات (مصر كحالة للدراسة) ، من إصدار مركز دراسات الوحدة العربية .

3 _ كتاب " الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي " حيث يتضمن الكتاب عددا من الدراسات التي تعرض وجهات نظر و قراءات و اجتهادات مهمة لعدد من الباحثين المتخصصين

في موضوع الحركات الإسلامية و خاصة الظروف و الملابس التي أدت إلى ظهور هذه الحركات و العلاقة بين فكر هذه الحركات و الممارسة العملية لهذا الفكر في الواقع السياسي و الاجتماعي و جنوح هذه الحركات إلى التطرف أو الاعتدال في تحقيق أهدافها , من إصدار مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية لعام 2002 .

إشكالية الموضوع

على الرغم من التزايد الشديد في الاهتمام الأكاديمي والإعلامي بالحركات الإسلامية خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إلا أن هذا الاهتمام لم يتوافق معه محاولات تسعى للتعرف على أبرز مكونات تلك الحركات، و دورها على عملية التحول الديمقراطي كفاعل أساسي فيها باعتبارها تمثل رغبة شريحة مهمة من المجتمعات العربية و الإسلامية , يضاف إلى ذلك جملة المشاكل المتعددة التي عرفتتها الحركات الإسلامية منذ تأسيسها فقد تغلبت هذه الأخيرة على كثير منها في عدد من الأقطار العربية و أخص بالذكر الحالة التونسية أين لعبت حركة النهضة منذ ظهورها حتى كتابة هذه الأسطر دورا كبيرا في مسار التحول الديمقراطي و ذلك من خلال إثراء الساحة السياسية التونسية بالرأي الآخر المخالف و في نفس الوقت تحليها بالمرونة و إتباع أساليب التدرج في التعامل مع السلطة مما أكسبها طابعا خاصا مقارنة بالحركات الإسلامية في البلدان الإسلامية الأخرى , و هذا ما أدى إلى قول بعض المراقبين في نجاح هذه الحركة في التكيف و التأقلم مع المجتمع التونسي مما جعلها حركة إسلامية ذات خصوصية تونسية على عكس انطلاقها في بداية الأمر , و في خضم هذه التجاذبات السياسية نطرح الإشكالية التالية:

- ما هو تأثير الحركات الإسلامية على مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية عموما ؟ و ما مدى تأثير الحركة الإسلامية التونسية " النهضة " على مسار التحول الديمقراطي في تونس في ظل الربيع العربي الذي تشهده ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

_ كيف تأثر مسار التحول الديمقراطي بالحركات الإسلامية ؟ هل كان هذا التأثير إيجابيا داعما أم انه كان معرقلا و مثبطا ؟

_ هل يحمل الفكر المعاصر للحركات الإسلامية عموما و التونسية خصوصا في ثناياه بديلا سياسيا يمثل إضافة نوعية إلى التيارات أو الحركات السياسية الموجودة على الساحة أم أنه حالة نكوص و ردة إلى الوراء ؟

_ كيف تعاملت الحركات الإسلامية مع المنافسة السياسية والانتخابية التي أفرزتها الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية ؟

مقدمة _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية " حركة النهضة التونسية نموذجا

_ ما هي العلاقة بين التحول الديمقراطي و صعود الحركات الإسلامية إلى السلطة و اكتساحها الصناديق الانتخابية ؟

_ ما هو البديل السياسي الذي تقدمه حركة النهضة التونسية التي وصلت إلى السلطة و ما مدى جاهزيته و فعاليته ؟

_ ما هو مستقبل الحركات الإسلامية المغاربية و حركة النهضة التونسية خصوصا في ظل موجة التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية و العربية من ثورات أسقطت أنظمة برمتها ؟

مجالات الدراسة

تقوم الدراسة ببحث قضية الحركات الإسلامية في البلدان المغاربية كأحد مجالات البحث السياسي من خلال دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه سواء في دعم أو عرقلة العملية الديمقراطية. أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة فيغطي الفترة من بداية تأثر هذه المنطقة بما يعرف بالإسلام السياسي و منه ظهور حركات إسلامية إلى غاية يومنا هذا مركزين على ما عرفته الساحة المغاربية من أحداث أخيرة تتوجت بتغيير أنظمة بكاملها و على وجه الخصوص النظام السياسي التونسي و الذي أفردناه بدراسة حالة مستقلا ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة للأسباب التالية :

✓ موجة الثورات التي اكتسحت الدول العربية و المغاربية على الخصوص مما أدى إلى سقوط أنظمة برمتها و احتجاجات في أخرى أسفرت على تبني السلطات القائمة بها موجة من الإصلاحات كاستجابة لها .

✓ عودة و رجوع قوي للتيارات الإسلامية بعدما كانت مقهورة و مقصية سواء بالنفي خارج البلاد كحالة تونس أو دخولها في صراعات دامية مع السلطة كحالة الجزائر و أثباتها لوجودها في صناديق الاقتراع و هو ما سنتناوله في دراسة الحالة في هذه المذكرة .

✓ ظهور نوع من الرضى الغربي على صعود مثل هذه التيارات على عكس ما كان سابقا حيث كانت الأنظمة السابقة تستخدم هذه الحركات كوسيلة ضغط .

فرضيات الدراسة

من خلال الإشكالية المطروحة التي تتناولها الدراسة والأسئلة الفرعية التي أثّرت ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ كلما كان المجال السياسي مفتوحاً للحركات الإسلامية المغاربية كلما كانت عملية التحول الديمقراطي ناجحة و سليمة في هذه البلدان .
- ✓ كلما كان هناك إقصاء للتيارات الإسلامية المغاربية كلما كان هناك جنوح نحو العنف و التطرف كرد فعل .
- ✓ عدم وصول الإسلاميين إلى السلطة بأسباب مفتعلة أدى إلى زيادة الشغف الجماهيري بها رغم عدم نضجها و أهليتها في تولي زمام السلطة في أحيان كثيرة .
- ✓ كلما كان إدراك حركة النهضة التونسية و وعيها لما تحتاج إليه تونس من تيار اعتدالي وسطي يرفض الغلو والانزلاق في التطرف الفكري أو السلوكي ، تيار يوفق بين التجذر في الواقع الاجتماعي والتمسك بالهوية العربية الإسلامية منفتحاً على الحداثة ذو حلول واضحة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدى إلى نجاحها في تحقيق تطلعات من صوتوا لها في انتخابات المجلس التأسيسي
- ✓ تميز حركة النهضة التونسية باهتمامها بقضايا أكثر حضوراً في الواقع التونسي خلافاً لما يحدث في المشرق، يؤدي إلى ارتفاع احتمالات نجاح النموذج الإسلامي التونسي في مرحلة ما بعد الربيع العربي .

الإطار المنهجي

إن الظواهر السياسية والاجتماعية عموماً ظواهر معقدة ، ومركبة، متعددة الأبعاد والمتغيرات ، ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد ، لذا سأعتمد في دراستي على:

1 / المنهج التاريخي : منهج من مناهج البحث العلمي وهو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل ، ويتألف هذا المنهج من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة، تفقد العقل الإنساني بطريقة علمية منظمة ودقيقة نحو الحقيقة العلمية التاريخية . فالمنهج التاريخي يطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية ، التي تتمحور حول دراسة أحداث وظواهر الحياة الاجتماعية، وتعقب مسارها منذ أن حدثت في الماضي إلى يومنا هذا فهو بذلك يقدم الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة، للكشف عن الحقائق التاريخية، وعليه فإن هذا المنهج ساعدني على الإلمام بمسار التحول الديمقراطي في تونس ، من منطلق أن دراسة الحاضر وفهمه لا تتم إلا من خلال فهم الماضي واستيعابه .

2 / منهج تحليل المضمون : يعرف " سمير حسين " هذا المنهج بأنه " : أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهري ، والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون ، تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث ، أو فروضه الأساسية . ويعرفه " كريندورف " بأنه أسلوب للبحث يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل "

ويستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل ، وهذا النوع من المناهج مفيد من بالنسبة لمعرفة عوامل التغيير الاجتماعي ، وردود فعل المواطنين لقرارات القيادة ، بالاعتماد على التقارير وعلى وسائل الإعلام ، والسجلات الرسمية ، فتستخرج منها الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع معين ، كما أن الباحث يستطيع أن يأخذ الحقائق على الطبيعة ، دون تدخل منه وبذلك يكون التحليل صادقا . ، إضافة إلى ذلك فإن هذا المنهج يساعد على دراسة وتحليل الوثائق الرسمية والتشريعات الداخلية للدولة التونسية التي تخص هذا البحث .

3 / منهج دراسة حالة : تم الاستعانة بهذا المنهج بهدف التقرب أكثر من الظاهرة محل البحث ، من خلال دراسة تطور الحركات الإسلامية في تونس و كيفية تعامل النظام السياسي التونسي معها . ويقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها ، ويتم فحص واختبار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة ، بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها ، ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المشابهة . وسيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنتناول عملية التحول الديمقراطي و علاقتها بظاهرة الحركات الإسلامية ، بدراسة حالة معينة هي التجربة التونسية .

ولمقاربة الموضوع واستيعاب عناصره ، تم الاعتماد على بعض المداخل النظرية مثل :

1 / المدخل النظامي : الذي طوره الأستاذ " دافيد استون " وهو مدخل قائم على استعمال مفهوم النظام كأداة تحليلية ، لتحديد الأنماط والعلاقات السياسية المترابطة والمتداخلة الموجودة في المجتمع ، حتى يمكن الوصول إلى اكتشاف العمليات الأساسية ، التي يستطيع من خلالها النظام السياسي - بغض النظر عن نوعه وطبيعته - أن يحافظ على استمراره في إطار تفاعله مع بيئته الداخلية والخارجية ، في حلقة دائرية من التغذية الاسترجاعية .

2 / المدخل الوظيفي : يفترض هذا المدخل وجود وظائف محددة ضرورية لبقاء النظام السياسي واستمراره ، مثل وظائف المدخلات والمخرجات . ثم طور فيما بعد في صياغة أخرى يُنظر فيها إلى النظام السياسي على مستويات ثلاثة تشمل ، قدرات النظام السياسي ، ووظائف التحويل ، ووظائف الاستمرار والتكيف .

3 / مدخل الثقافة السياسية : باعتباره من أهم المفاهيم المستخدمة في دراسة النظم السياسية ، على أساس أن النظام السياسي يستمد شرعيته من مجموع الرموز السياسية والثقافية ، التي تشكل نظام المعتقدات للأفراد

والجماعات. فالديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات، بل لها أيضا متطلباتها الثقافية أي ما يُعرف بالثقافة الديمقراطية.

ومن ثم يُصبح البحث عن مدى وجود قيم داخل المجتمع والدولة، مثل التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والرأي الآخر، والحرص على المشاركة في الحياة السياسية، كضرورة لعملية التحول الديمقراطي في تونس .

4 / مقارنة البروفيسور "جيل كيبل" للحركات الإسلامية الإعتدالية : والتي تفترض أربع وحدات للتحليل وهي :

- الحركات الإسلامية الراديكالية والجهادية هي في مرحلة الأفل.
- الحركات الإسلامية المعتدلة هي التي استفادت من 11 سبتمبر .
- على الحركات الإسلامية أن ترغب بالمشاركة في الحياة السياسية .
- يجب على الحركات الإسلامية الاستفادة من تجرتي تركيا و ماليزيا ، وحاولنا تطبيق وحدات التحليل هاته على الحركة الإسلامية في تونس و الحركات الإسلامية في البلدان المغاربية عامة .

صعوبات الدراسة

يبدو الباحث وكأنه يقتحم مجالا جديدا ، مع انه سيبدأ مما انتهى إليه الآخرون فالمجال مطروق وبتكرار ، ولكن على الرغم الكم الهائل من الكتابات والأبحاث والأوراق الإسلامية ، أو الأصولية الإسلامية ، أو التجديد الديني ، أو الإصلاح ، أو السلفية أو الاسلامويةالخ، إلا أن الظاهرة الإسلامية تظل بحاجة إلى قدر كبير من التعمق للظاهرة ، وقد لازم اغلب دراسات الظاهرة الإسلامية سمات عامة ، أهمها البحث التاريخي عن أسباب ظهور الإسلام السياسي وانتشاره في فترات معينة وفي مجتمعات ودول محددة ، ومن الملاحظ أن هذه الدراسات على رغم كثرتها ، إلا أن إضافاتها يمكن أن توصف بأنها محدودة بسبب التعميم الذي يصل أحيانا إلى درجة التنميط والتعامل مع أشكال وتطورات الظاهرة الإسلامية وكأنها ثابتة وجوهرية ومتعالية عن الواقع والتاريخ كما تواجه هذه الدراسات صعوبة أن تكون موضوعية، بسبب الظروف والأجواء الفكرية والسياسية المحيطة بالباحثين، والتي قد تؤثر في حيده الباحث وعمليته، ويؤثر المناخ العام - مباشرة أو ضمنا - في طريقة الكتابة ومضمونها ، أي أن انتشار الظاهرة والاهتمام المتزايد قد يوجه تفكير الكاتب أو الباحث، وقد يحرمه من حرية التمايز والجرأة المطلوبة في أي كتابة بحيث يتناول موضوعه بلا تعاطف حقيقي أو مفتعل، ما أمكن ذلك، ولكن ثقل الظاهرة في الواقع يصعب هذا المطلب.

_ ويمكن أن نضيف أيضا تشابكات الظاهرة بالمقدس والديني، مما يجعلها في الكثير من الأحيان من المحرمات أو التابوت، خاصة لو حاول الباحث أن يكون نقديا، وعلى رغم أن الظاهرة هي في جوهرها ظاهرة سياسية - اجتماعية صرفية، إلا نقدها يفسر عند كثيرين نقدا للدين نفسه، لذلك يكون الباحثون في أحوال

عديدة مجبرين على خلق رقيب ذاتي داخلي يكبح تداعيات الكتاب ويعدل الأفكار ويلطف النقد، من هنا بقيت جوانب مهمة من الظاهرة غير مدروسة أو درست بحذر ولم يسبر غورها، وهذا قد يفسر الاهتمام الأجنبي الأكثر تطورا - على الأقل منهجيا - ولكنه يفتقد المعاشية والمشاركة، أي أن يكون جزءا من ثقافة الظاهرة المدروسة .

تقسيم الدراسة

جاء تقسيمنا للدراسة ثلاثيا من حيث عدد الفصول؛ فتضمن الفصل الأول تأصيلا مفاهيميا ونظريا لكل من ظاهرة الحركات الإسلامية و عملية التحول الديمقراطي بدءا بالحركات الإسلامية (مفهومها و تمييزها عن بعض المصطلحات ذات العلاقة بها_تصنيفها _ خصائصها و التأصيل النظري لها) كمبحث أول، وفي المبحث الثاني عالجنا التأصيل المفاهيمي و النظري لعملية التحول الديمقراطي (مفهومه و تمييزه عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به _ مراحلَه _ أنماطه و أشكاله _ شروطه و معوقاته و التأصيل النظري له) .

أما الفصل الثاني فقد تناول الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي قبل و بعد الربيع العربي ليحتوي على أربعة مباحث تناول الأول منها : الحركات الإسلامية في مختلف بلدان المغرب العربي قبل الربيع العربي معرجا لكل دولة من الدول المغاربية على حدا , أما الثاني فقد كان بعنوان : الحركات الإسلامية و الربيع العربي في المغرب العربي .بينما الثالث تضمن الحركات الإسلامية و تحدي مسيرتها لمسار التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي متطرفة فيه إلى : علاقة الحركات الإسلامية بأنظمتها السياسية في بلدان المغرب العربي , الخطاب السياسي لهذه الحركات الإسلامية و مسار التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي . في حين تناول المبحث الرابع عملية تقييم للحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي و ذلك بالتطرق للدور الإيجابي و الدور السلبي و أهم التحديات التي تواجه الإسلامية في بلدان المغرب العربي .

أما الفصل الثالث جاء بعنوان : دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " أين تم فيه التطرق للنموذج موضوع الدراسة ليختم بحوصلة تقييمية لدور حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي و استشراف لمستقبلها في ظل الرهانات التي تواجهها .

الفصل الأول : التأسيس المفاهيمي و النظري لظاهرة الحركات الإسلامية

و عملية التحول الديمقراطي

المبحث الأول : التأسيس المفاهيمي و النظري لظاهرة الحركات الإسلامية .

المطلب الأول : التأسيس المفاهيمي لظاهرة الحركات الإسلامية .

المطلب الثاني : التأسيس النظري لظاهرة الحركات الإسلامية .

المبحث الثاني : التأسيس المفاهيمي و النظري لعملية التحول الديمقراطي.

المطلب الأول : التأسيس المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي .

المطلب الثاني : التأسيس النظري لعملية التحول الديمقراطي .

خلاصة و استنتاجات

الفصل الأول : التأسيس المفاهيمي و النظري لظاهرة الحركات الإسلامية و عملية التحول الديمقراطي .

تعد ظاهرة الحركة الإسلامية اليوم، موضوعا خصباً للدارسين والباحثين، لأنها تطرح مسألة سلوك الأفراد والجماعات اتجاه مؤسسات رسمية وغير رسمية، عمومية وخاصة ، حيث أن الملاحظ في منطقة المغرب العربي أن هذه الحركات الإسلامية منذ نشأتها في فترة الستينيات تأرجحت بين خطاب الإصلاح الدافع وخطاب السلطة الكابح، وقد عاشت جل هذه الحركات تجارب مريرة مع الأنظمة الحاكمة ودفعت أبناءها ثمناً لخطابها المتحمس في مقارعتها للسلطة، في مرحلة كانت فيها المواجهة على أشدها بسبب الخطاب الهجومي الذي بلورته أغلب هذه الحركات و في المقابل يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بدول المغرب العربي، فكل الفاعلين السياسيين يعلقون آمالاً واعدة على المرحلة الراهنة، ويستبشرون خيراً بما قد يحصل سيما وأن فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية، قد فرضت نفسها على أولئك الذين يعارضونها .

لذا ارتأيت أن يتضمن هذا الفصل بحثين مستقلين كل واحد منهما يختص بدراسة شاملة مفاهيمية نظرية لكل من ظاهرة الحركات الإسلامية و عملية التحول الديمقراطي .

المبحث الأول : التأسيس المفاهيمي و النظري لظاهرة الحركات الإسلامية .

شكلت الحركات الإسلامية منذ السبعينات أحد محاور الجدل و النقاش ، ليس في الأوساط السياسية و الفكرية فقط و إنما حتى في أوساط مختلف الفئات الاجتماعية و كانت هذه النقاشات في مجملها تعبيراً عن الانطباعات انطلقاً من ملاحظة السلوك و من الميول و النوازع الشخصية ، لذلك يجد الدارس لهذه الحركات نفسه أمام مجموعة منت الآراء المتناقضة و الأحكام المسبقة ، و ما زاد الأمر تعقيداً توجه بعض فصائل الحركات الإسلامية نحو العمل السياسي

و على الرغم من وجود بعض الدراسات التي حاولت البحث في الموضوع ، إلا أنها لم تعطي الجانب المعرفي و الفاهيمي حقه ، لأن تحديد المفاهيم و إعطائها صبغة الوضوح يعد مفتاح عملية البحث للوصول إلى الهدف المنشود

لذلك سوف يعالج هذا المبحث التأسيس المفاهيمي و النظري للحركات الإسلامية انطلقاً من تبيان المقصود بمفهوم الحركات الإسلامية الذي سنعتمده في هذه الدراسة إلى تمييزه عن مختلف المصطلحات المرتبطة به

و خصائص هذه الأخيرة لنعرج بعد ذلك في المطلب الثاني للإطار النظري الذي يحكم عمل الحركات الإسلامية المتواجدة على أرض الواقع اليوم و من بينها حركة النهضة التونسية .

المطلب الأول : التأسيس المفاهيمي لظاهرة الحركات الإسلامية .

الفرع الأول : مفهوم الحركات الإسلامية و تمييزها عن بعض المصطلحات ذات العلاقة بها .

يعد مصطلح الحركات الإسلامية من المصطلحات التي يصعب تحديد نطاقها , و إيجاد تعريف جامعاً مانعاً لها بسبب تعدد الرؤى الإيديولوجية للدارسين و المنشغلين بالمسألة الإسلامية , زد على ذلك وجود خلط بين المصطلحات و التسميات المشابهة لها, فمن الضروري ضبط مصطلح الحركات الإسلامية بشكل موضوعي يؤخذ كتعريف محوري للدراسة , انطلاقاً من تحديد الإطار المفاهيمي لمختلف التسميات التي أطلقت عليها لإزالة الالتباس و التدخل في ما بينها .

أولاً : مفهوم الحركة الإسلامية:

الحقيقة أن مصطلح الحركات الإسلامية قد عانى دوماً من درجة عالية من الغموض و التشويش على الرغم من كثرة الدراسات و المقالات التي عالجت جوانب مختلفة لتلك الحركات , و على تعدد المساهمات المختلفة في تلك المعالجة فقد سلك كل منه نهجه الخاص في تسمية و تصنيف مكونات تلك الحركات المتعددة هي أيضاً, الأمر الذي أدى إلى إصابة القاموس المفهومي الخاص بها بحالة من الترهل و اللانضباط , و هي الخصائص المناقضة تماماً لأسس التحليل العلمي الذي يسعى عادة للتوصل لنتائج ذات دقة عالية منطلقاً من تعريفات و مفاهيم تتمتع بنفس الدرجة من الدقة و الوضوح .¹

كما أن تعدد المعايير المستخدمة في وصف و تصنيف الحركات الإسلامية، يجعل القارئ يصطدم بكثرة المصطلحات و التسميات التي تطلق عليها مثل: التيار الإسلامي، الصحوة الإسلامية، الإحياء الإسلامي، الأصولية الإسلامية، السلفية , الإسلام السياسي...بالإضافة إلى وصفها بالحركات الإرهابية المتشددة، المتطرفة...

و أغلب هذه المصطلحات تحمل في طياتها انحيازات تقويمية لواضعيها و مروجيها و مستخدميها , استناداً إلى مواقف الحركات الإسلامية من أن مستخدمي هذه التسميات هم أطراف المصالح و الأفكار التي ينتمون إليها , أكثر مما تعكس حقيقة تلك الحركات لأن مستخدمي هذه التسميات هم أطراف في الصراع الاجتماعي و السياسي و الثقافي الدائر في مجتمعاتهم حول المسألة الإسلامية و من خلال هذه المصطلحات يعبرون عن رفضهم أو قبولهم لهذه الأخيرة .

1_ ضياء رشوان , دليل الحركات الإسلامية في العالم , العدد الأول , مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام , [د.م. ن] , [د.س. ن] , ص

و عليه يمكن تقديم تعريف الحركة الإسلامية وفق التالي :

1- تعاريف أهم المفكرين الإسلاميين:

أ - تعريف الشيخ يوسف القرضاوي *: يعرف الشيخ القرضاوي الحركة الإسلامية بأنها " ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، و توجيه الحياة...كل الحياة؛ فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل و عمل دائم متواصل ، وليس مجرد كلام يقال أو خطب و محاضرات، أو كتب و محاضرات ، وان كان هذا كله مطلوباً ، ولكنه جزء من حركة، وليس هو الحركة ، والله تعالى يقول :

قل اعملوا فسيرى الله عملكم و المومنون 1 . 2

ب - تعريف الشيخ راشد الغنوشي: هي حملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام وتحقيق أهدافه و تحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه، ومنه فإن أهداف الحركة الإسلامية وإستراتيجيتها ووسائل عملها تختلف باختلاف الزمان والمكان " . 3

ت - تعريف الشيخ الحسن الترابي: " الحركة الإسلامية هي حركة تجديد و إصلاح شامل تبنى على التقاليد الإصلاحية الخاصة التي سنّها جمهور من سلف الفقهاء والصوفية و لا تقف عندها، فهي البناء الطوعي للمجتمع الإسلامي في سبيل الإصلاح النافذ، تنطوي على استعداد جهادي وتبنى على قاعدة تنظيمية، فهي ذات هم سياسي وبعده عالمي." 4

فمن خلال تعاريف مفكري الإسلام يتضح جلياً أن الحركة الإسلامية هي حركة تجديدية في الدين الإسلامي قائمة على العمل الشعبي الدائم المنظم، تسعى لتحقيق أهداف إصلاحية للأمة الإسلامية .

2- تعاريف أهم الباحثين والمختصين في شؤون الحركات الإسلامية :

أما الإسهامات الفكرية للباحثين والمختصين في شؤون الحركات الإسلامية العرب والأجانب فهي كالآتي:

* يوسف عبد الله القرضاوي: (9 سبتمبر 1926) ، أحد أبرز العلماء السنة في العصر الحديث، ورئيس الاتحاد العالمي العلماء المسلمين، ولد في قرية صفط تراب مركز المحلة الكبرى بمحافظة الغربية في مصر، حفظ القرآن الكريم وهو دون العاشرة، وقد التحق بالأزهر الشريف حتى تخرج من الثانوية، ثم التحق الشيخ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر ومنها حصل على العالمية سنة 1953 ، حصل على العالمية مع إجازة التدريس من كلية اللغة العربية سنة 1954 م حصل يوسف القرضاوي على دبلوم معهد الدراسات العربية العالية في اللغة والأدب في سنة 1958 ، لاحقاً في سنة 1960 حصل على الدراسة التمهيدية العليا المعادلة للماجستير في شعبة علوم القرآن والسنة من كلية أصول الدين، وفي سنة 1973 م حصل على (الدكتوراه) من نفس الكلية .

انتمى القرضاوي لجماعة الإخوان المسلمين وأصبح من قياداتها المعروفين ويعتبر الشيخ منظر الجماعة الأول، وكان يحضر لقاءات التنظيم العالمي للإخوان المسلمين كممثل للإخوان في قطر إلى أن استعفى من العمل التنظيمي في الإخوان، وقام الدكتور القرضاوي بتأليف كتاب الإخوان المسلمون سبعون عاماً في الدعوة والتربية والجهاد يتناول فيه تاريخ الجماعة منذ نشأتها إلى نهايات القرن العشرين ودورها الدعوي والثقافي والاجتماعي في مصر وسائر بلدان العالم التي يتواجد فيها الإخوان المسلمون.

1- سورة التوبة الآية : 105.

2_ يوسف القرضاوي ، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 2006 ، ص 9 .

3- راشد الغنوشي ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، دار قرطبة ، تونس ، 2003 . ص 11.

4- حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990، ص 26.

أ - تعريف حيدر إبراهيم علي: " كل التنظيمات المنتسبة للإسلام والتي تنشط في ميدان العمل الإسلامي وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية منفردة ومجموعة وتسعى إلى التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفقا للمبادئ الإسلامية".¹

ب - تعريف فريد عبد الكريم : " بأنها جماعة سياسية منظمة تستهدف السلطة , مرجعيتها الوحيدة الإسلام , هدفها الأساسي تطبيق الشريعة الإسلامية " ²

ت - تعريف الأستاذ صلاح الدين الجورشي: " إنها ليست مجرد حركة دينية كالطرق الصوفية مثلا أو التيارات الثقافية والاجتماعية التي تتشكل عادة في جمعيات ونوادي لأداء وظائف محددة، وهي أيضا ليست حزبا سياسيا عاديا (..) لكن كل هذه الأبعاد نجدها بنسب مختلفة تتقاطع داخل الحركة الإسلامية فهو يرى بأن الحركة هي كيان تنظيمي يختلف في برامجه ومناهجه ووسائله وارتباطاته ومراجعته العقائدية والفكرية كما تتباين في الحجج والأهمية من قطر إلى آخر ومن تجربة إلى أخرى، ويضيف أن اختلافها لا يمنع التقاءها حول أرضية واحدة على هشاشتها وما يميز الحركات هو إلحاحها على اعتبار الإسلام منهج حياة ثم تركيزها على الجوانب السلوكية والأخلاقية للأفراد والمجتمعات ³.

ج- تعريف الأستاذ فادي شامية :

يرى في كتابه " سبيل القاصد للحكم الراشد " أن : "الحركة الإسلامية مصطلح يعبر عن التنظيم الذي يعمل لتحكيم شرع الله، وقد بات واضحا أهمية هذه التنظيمات و مبرر وجودها بعد انهيار الخلافة الإسلامية عام 1924م "وهذا التعريف يضع للحركة الإسلامية ركنين:

1- التنظيم.

2- الإسلام.

فالتنظيم هو الشكل الذي تفرغ فيه جهود جماعية لتحقيق غرض مرسوم، أما الإسلام فهو الديانة الربانية الشاملة في شقها الاعتقادي والسلوكي، ولذلك فكل فصيل من فصائل الحركة الإسلامية -يقوم بين أفرادها نوع من أنواع التنظيم ولو كان بسيطا ويهدف إلى تحكيم شرع الله في الأرض، حتى ولو كان من خلال عمله يركز على جانب دون آخر- يدخل في إطار الحركة الإسلامية.⁴

ح- تعريف عبد الوهاب الأفندي : تطلق على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية , و تنادي بتطبيق قيم الإسلام و شرائعه في الحياة العامة و الخاصة على حد سواء , و تتأوى في سبيل هذا المطلب الحكومات و الحركات السياسية و الاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الإسلام أو

¹ - حيدر إبراهيم علي ، أزمة الإسلام السياسي في السودان والجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، [د.م.ن] ، 1993 ، ص 49.

² - كروي كريمة " الحركات الإسلامية و المشاركة السياسية في دول المغرب العربي ك حالة حركتي الإصلاح الوطني في الجزائر و التوحيد و الإصلاح في المغرب " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، السنة الجامعية 2010 _ 2011) ، ص 17.

³ - لزه بن عيسى " انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط : أنموذج الحركة الإسلامية في الأردن " رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2010 ، 2011) ص 8 .

⁴ - لزه بن عيسى ، مرجع سابق ، ص 9 .

خالفتها ، و يغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف و تنتشط في مجال السياسة ، إذ يندر مثلا إطلاق وصف الحركات الإسلامية على الجماعات الصوفية التي لا تنتشط في المجال السياسي¹ . و لا الحركات الصوفية ولا الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية مثل حزب الاستقلال المغربي وحزب الأمة السوداني والرابطة الإسلامية في باكستان، كما لا يطلق على حكومات تطبق الشريعة الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية، ولا يشمل الأحزاب والحركات الإيرانية بل يغلب عليها تسمية الإصلاحيين والمحافظين، (ويشمل هذا التعريف جماعة الإخوان المسلمين في الدول العربية والجماعة الإسلامية في باكستان وحزب الرفاه في تركيا وجماعة العدل والإحسان في المغرب والجماعة الإسلامية القومية في السودان، كما يشمل أيضا الجماعات الأكثر تطرفا وعنفا مثل الجهاد في مصر وجبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر).²

خ - تعريف فرنسوا بورجا: "الإسلام السياسي هو اللجوء إلى مفردات الإسلام الذي تقوم به بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التي لم تستفيد من مظاهر التحديث الإيجابية، والتي تعبر عن طريق مؤسسات الدولة أو في الغالب ضدها_ عن مشروع سياسي بديل لسلبات التطبيق الحرفي للتراث الغربي".³

د - تعريف ريتشارد ديكمجان: هي نمط لموجات متتالية من الانبعاث أو النهوض كاستجابة لأوضاع أو مواقف الأزمة، ويحتوي هذا النمط على آلية اجتماعية سياسية متضمنة فيه، مكنت الإسلام من التجديد وتأكيد نفسه ضد التآكل الداخلي والتهديد الخارجي هذا وقد تكررت هذه الموجات أو الحركات في التاريخ الإسلامي كثيرا، وعلى الرغم من التشابه الواضح الذي تظهره، إلا أنها تتميز بقدر من الاختلاف في المضمون الأيديولوجي وكيفية التطبيق.⁴

من خلال التطرق لمختلف التعريفات للحركة الإسلامية نجد أن كل مفكر يتناولها من الزاوية التي يبحث فيها و منه يحاول إسقاطها على هذا المفهوم و بناء عليه نعتمد في دراستنا للحركة الإسلامية على مفهوم كونها قوى مؤثرة في المجتمع لها أهدافها و إستراتيجيتها ، و تتأثر بالظروف المحيطة بها ، فهي جزء من الصراع الاجتماعي و السياسي و لكنها تستعمل اللغة و الرمزية الدينية و تركز على مخزون ثقافي يطغى عليه الدين ، غير أنها تبقى كائن اجتماعي متولد من رحم المجتمع و هذا ما ذهب إليه عالم الاجتماع التونسي " عبد اللطيف الهرماسي " بقوله : " الحركات الإسلامية حركات اجتماعية تخضع لقانون التطور

1 _ عبد الوهاب الأفندي " الحركات الإسلامية : النشأة و المدلول و ملاسبات الواقع " في كتاب : مجدي حماد و آخرون ، الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي ، الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2002 ، ص 13 .

2 _ إبراهيم غرابية " الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي " يوم 2002/6/5م ، من الموقع : <http://www.aljazeera.net>

3 _ فرانسوا بروج ، الإسلام السياسي : صوت الجنوب (قراءات جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا) ، (ترجمة : لورين فوزي زكري)، دار العالم الثالث ، القاهرة، 1993 ، صص 71_ 72 . من المرجع : سهام زروال " استراتيجيات النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية : دراسة حالة جماعتي الإخوان المسلمين في مصر والأردن " مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر . بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية : 2008 _ 2009) ص 25 .

4 _ ريتشارد ديكمجان، الأصولية في العالم العربي في كتاب : حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، صص 33، 34.

تحمل خصوصيات المجتمعات التي نشأت فيها ، تتأثر ببيئتها و تفعل فيها ، و هي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في مرجعيتها و من الضروري التعامل معها علميا و لما لا سياسيا على هذا الأساس¹.

ثانيا : المصطلحات ذات العلاقة بالحركة الإسلامية :

كما و سبق أن أشرنا بأن القاموس المفاهيمي للحركات الإسلامية مشوش مما أدى إلى اختلاط و التباس هذا المصطلح بعدة مصطلحات أخرى أحيانا تستعمل على أنها مرادفا له و أخرى يتم استعمالها لأغراض أيديولوجية و بعضها الآخر تم رفضه من طرف مفكريها باعتباره يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي القائم على السلم والتسامح، ونبذ شتى أشكال العنف والتطرف الديني، ومن بين هذه المصطلحات والتسميات نجد :

1 / الأصولية الإسلامية : Islamic Fundamantalism

الأصولية هي ترجمة للمصطلح "Fondamentalism" الإنجليزي ، يقابله في الفرنسية " Intégrisme " و يمكن تعريفه حسب بعض القواميس كما يلي :

يعرفها قاموس أكسفورد " oxford" على أنها حركة أرثوذكسية تقليدية تقوم على مفهوم مضاد لليبرالية² كما عرفت بأنها " وجهة دينية محافظة"³ و عرفت في قاموس وبستر على " أنها حركة في بروتستانتية القرن العشرين تؤكد على حرفية الكتاب المقدس المفسر باعتباره أصلا للحياة و التعليم المسيحي . " ⁴ كما عرفت في موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران و تركيا. على أنها مفهوم طور في الغرب لكي يصف اعتقادات بعض الدعاة الإنجيليين في أن الإنجيل هو الكلمة الحرفية والأبدية لله، فيما بعد وسّع هذا المعنى ليشتمل كل أنواع الجماعات الدينية التي تحاول العيش طبقا للنص الديني.⁵

و بالرغم من أن لفظ الأصولية من أصل عربي من الناحية الاشتقاقية إلا أنه ترجمة للفظ أجنبي.⁶ لكنه رغم ذلك اكتسب قبولا و انتشارا⁷ في حين أن استعمال كلمة الحركات الأصولية يحاول عدم إضفاء صفة الإسلامي عليها بصورة دالة و في نفس الوقت توحى الكلمة بقدر من التزمّت و التعصب و الرجعية.⁸

1_ عبد اللطيف الهرماسي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن " ، في كتاب : مجدي حماد و آخرون ، الحركات الإسلامية و الديمقراطية : دراسات في الفكر و الممارسة ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 298 .

2_ Dictionair Oxford , university press ,New yourk , 1999 , p 336

3_ Dictionnaire de langue Francaise , hachette ,France ,1992, p232 .

4 _ جون إسبوزيتو ، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة؟، (تر : قاسم عبده قاسم)، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 ، ص 23 .

5 _ احمد الموصلي ، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي و إيران و تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 159 .

6 _ حسن حنفي ، محمد عابد الجابري ، حوار المشرق و المغرب _ يليه الردود و المناقشات ، رؤية ، القاهرة ، 2005 ، ص 72 .

7 _ حيدر إبراهيم علي ، أزمة الإسلام السياسي : الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا ، الطبعة الرابعة ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1999 ، ص 15 .

8 _ نفس المرجع ، ص 16 .

و عادةً ما يطلق لفظ الحركات الأصولية على الحركات التي تريد تطبيق الإسلام بجدل الكل أو لا شيء و هدم النظم الجاهلية كلها ليبدأ تأسيس المجتمعات الإسلامية من جديد , فلا رتق و لا إصلاح و لا ترميم و لا تعديل و لا تغيير لما هو قائم كأن الإسلام لم يدع الناس إلى الإصلاح و عدم الفساد في الأرض و لم يهذب مناسك الحج في الجاهلية دون إلغائها و يتم ذلك عن طريق النخبة .¹

غير أن ما يلاحظ أن هناك فرق واضح بين الحركات الإسلامية و الأصولية و هذا المصطلح أطلق على الحركات الإسلامية السياسية في محاولة من الغرب لربط هذه الأخيرة بالأصولية المسيحية بكل سلبياتها التي رسبها في الضمير الأمريكي بصورة خاصة , و الغربي المسيحي بصورة عامة , و هو مصطلح يشير إلى خليات فكرية مرتبطة بالمدلول السلبي الذي لحق به , و عليه فالمتلقي الغربي عندما يصله مصطلح الأصولية الإسلامية , فإن مرجعيته المفاهيمية ستلجأ إلى ذلك التاريخ الكنسي المرتبط بفقر التقدم العلمي و الإنساني الأوربي و من ثمة تصله دلالات جامدة و متخلفة عن الإسلام فالتاريخ الإسلامي لم يعرف الأصولية عبر مراحل تطور المجتمعات الإسلامية و إنما عرف السلفية و هي تختلف عن الحركات الإسلامية المعاصرة .²

2 / الحركات الإسلامية و السلفية : Salafist

المقصود بالسلفية هم المعتصمون بالنهج الذي سار عليه سلف الأمة من أهل القرون الأولى , في مسائل الاعتقاد و أصوله كما هي في القرآن و السنة , تستخدم كلمة السلفية للإشارة إلى الحركة الإصلاحية في القرن التاسع عشر كحركة " جمال الدين الأفغاني " " 1837 _ 1897 " , و محمد عبده " 1849 _ 1905 " و رشيد رضا (1860 _ 1935) , و كانت رؤية هؤلاء السلفيين و إنتاجاتهم الفكرية مدخلا تاريخيا لتعبئة الحركات الإسلامية المعاصرة .³

3 / الحركات الإسلامية و التطرف : Extremism

التطرف في اللغة هو البعد عن الوسط و الوقوف في الطرف , و هو يقابل التوسط و الاعتدال و اقتران التطرف في الشريعة بالغلو و التنطع و التشدد , أي مجاوزة الحد و تكليف الناس ما لا يطيقون و كلها أمور نهى الشرع عنها و حذر الإسلام منها فالإسلام ينهى عن الغلو في الدين و التشديد على الناس و على النفس " لا تغلو في دينكم " ⁴ و في الأحاديث النبوية : " إياكم و الغلو في الدين فإنما هلك من قبلكم بالغلو في الدين " و " لا تشددوا " على أنفسكم " و ارتبط الغلو و التشدد بالهلاك , فالهلاك هو النتيجة الحتمية للتطرف و التنطع " هلك المتنطعون " .⁵

1 _ حسن حنفي , محمد عابد الجابري , مرجع سابق , ص 78 .

2 _ كروي كريمة, مرجع سابق , ص 14 .

3 _ نفس المرجع , ص 14 .

4 _ القرآن الكريم , سورة النساء الآية 171.

5 _ أحمد الموصلي " رؤية الحركات الإسلامية لمفاهيم الديمقراطية و التعددية السياسية في العالم العربي " في كتاب : عبد الوهاب الأفندي و آخرون, الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي , الطبعة الأولى , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية , أبو ظبي , 2002 , ص 93 , 94 .

فالإسلام المتطرف الذي أصبح يعرف باسم العصبية الإسلامية ليس حركة متجانسة وحيدة , بل هناك العديد من نماذج العصبية الإسلامية في بلدان عديدة و حتى داخل البلد الواحد في بعض الأحيان , بعضها ترعاه الدولة و بعضها معطن و متداول أو تدعمه حكومة إسلامية لأغراضها الخاصة و بعضها عبارة عن حركات شعبية حقيقية من القاع .¹

و يعني التطرف سياسيا الدعوة الفردية و الجماعية إلى إجراء تغيير جذري في النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في البلد و هو ليس مقصورا على الحركات الإسلامية فحسب , فهناك التطرف العلماني و التطرف الحكومي الرسمي في السياسات و الإجراءات و المواقف و غالبا ما يكون مرتبطا بالعنف² , و وفقا للكواكبي فإن الاستبداديين السياسي و الديني مقارنة لا تنفك متى وجد أحدهما في أمة جر الآخر إليه, و قد أجمع الكتاب السياسيون المدققون بالاستناد على التاريخ و الاستقراء على أن ما من أمة أو عائلة أو شخص تتطع في الدين أي تشدد فيه إلا و اختل نظام دنياه و خسر أولاه و عقباه .³

و عموما تعود أسباب الغلو و التطرف إلى حركات الشباب أو حركات متقفين يسعون لأهداف مثالية أو حركات وحدات انتماء فرعي ترى جدارة تبوئها ما يفوق الوضع الاجتماعي أو السياسي التي يُعترف لها به في إطار الخريطة العامة .⁴ و إن كانت هناك أسباب أخرى فمثلا يرى الشيخ القرضاوي في كتابه "الصحة الإسلامية بين الجحود و التطرف" أن بعض الشباب إنما اعتمدوا على الكتب , لفقدانهم الثقة بأكثر المحترفين من رجال العلم , و خاصة المقربين من السلطان منهم , فهم عندهم في موضع الاتهام , لأنهم يمالئون الحاكم رغم علمهم بأنه لا يحكم بما أنزل الله , فلا غرو أن وجدوا الأموات أوثق و آمن من الأحياء , فلجؤوا إلى كتبهم يأخذون عنها دون وسيط .⁵ *

1 _ برنارد لويس , أزمة الإسلام : الحرب المقدسة و الإرهاب غير المقدس , (تر : عمار أحمد حامد), الطبعة الأولى , دار الرضا , سوريا , 2006 , ص 39 .

2 _ كروي كريمة , مرجع سابق , ص 15 .

3 _ عبد الرحمن الكواكبي , طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد , كتب عربية , [د.م.ن.], ص 31 , 32 .

4 _ طارق البشرى , منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي , الطبعة الأولى , دار الشروق , القاهرة , 2005 , ص 50 .

5 _ يوسف القرضاوي , الصحة الإسلامية بين الجحود و التطرف , الطبعة السادسة , مؤسسة الرسالة , بيروت , 1998 , ص ص 90 , 91 .

* _ يورد الأستاذ ناصر بن عبد الحكيم العقل جملة من أسباب التطرف هي :

1- قلة الفقه في الدين (أي ضعف العلم الشرعي), أو أخذ العلم على غير نهج سليم, أو تلقيه عن غير أهلية ولا جدارة. =

= 2- ظهور نزعات الأهواء والعصبية والتحيزات.

3- الابتعاد عن العلماء وجفوتهم وترك التلقي عنهم والافتداء بهم , والتلقي عن دعاة السوء والفتنة والالتفاف حولهم.

4- التعالم والغرور, والتعالي على العلماء وعلى الناس, واحتقار الآخرين وأرائهم.

5- حداثة السن وقلة التجارب, والغيرة غير المتزنة; (عواطف بلا علم ولا حكمة).

6- شيوع المنكرات والفساد والظلم في المجتمعات, وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر, أو التقصير فيه, كما في كثير من البلاد الإسلامية.

7- النقمة على الواقع وأهله, بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كثير من بلاد المسلمين. =

= 8- تحدي الخصوم (في الداخل والخارج) واستفزازهم للغيورين, وللشباب وللدعاة وكيدهم للدين وأهله, وطعنهم في السلف الصالح.

9- قلة الصبر وضعف الحكمة في الدعوة لدى كثير من الغيورين ولاسيما الشباب الممتدين.

من المرجع : ناصر بن عبد الكريم العقل , الغلو : الأسباب و العلاج , جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية , المملكة العربية السعودية , 2004 ,

ص 8 , 9 .

و يجب التفريق بين العنف كأسلوب طارئ تستدعيه ظروف معينة , و كونه جزء من فكر الحركات الإسلامية إذ لا تمثل مجموعة التطرف سوى شريحة صغيرة هامشية داخل الحركات الإسلامية , فمن الخطأ إصاق العنف السياسي بالحركات الإسلامية دون غيرها لأن الواقع يدل على أن العنف السياسي هو الشيء الوحيد الذي يتساوى فيه الجميع , و ما يطلق عليه بالعنف الديني يخفي وراءه العنف الذي تمارسه النظم , ضد خصومها الإسلاميين بخلق أبواب الوصول إلى الساحة السياسية بطريقة شرعية , و هي بهذا الإجراء تدفعهم إلى ممارسة العنف لكي تبرر لجوءها للعنف المضاد و القمع لحماية كيانها .¹ *

4 / الحركات الإسلامية و الإسلام السياسي: Political Islam

مصطلح الإسلام السياسي هو تعبير عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منهجاً حياتياً مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهاجا تدخل ضمن هذا التعريف، وبالتالي فإن كلمة سياسي في مصطلح " الإسلام السياسي " ليست توصيفا للإسلام بمقدار ما هي توصيف وتعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، حيث أن هناك العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية التي ترفض هذه القاعدة، وهناك العديد الذين يقبلون بهذه القاعدة، ولذا يأتي هذا التوصيف في هذه الأطروحة، فهو يعالج المنهجية التي تتبعها الحركات أكثر منها معالجة طبيعة ونظرة هذه الحركات والأحزاب إلى الدين الإسلامي.²

و يشير مصطلح الإسلام السياسي إلى ظاهرة محلية وعالمية، وهي ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية، ونفسية واجتماعية وسياسية⁴ . و قد استخدم الإسلام السياسي كمصطلح إعلامي لوصف الحركات الإسلامية , شاع تداوله بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و استخدم في التحليل الغربي مما أدى إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين رئيسي و بين حركات اجتماعية تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير و تطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزا لها , كما أن إضفاء صبغة سياسي على الإسلام يفهم منه ضمناً أن هناك إسلاميات كثيرة و متنوعة .⁴

1_ كروي كريمة , مرجع سابق , ص 15 .

* في حقيقة الأمر أن النظم العربية بطابعها الاستبدادي تمارس العديد من الإستراتيجيات تجاه الحركات الإسلامية على غرار التحالف و إن كان ظرفياً , التعايش كذلك , الإقصاء أو الاستبعاد , هذا الأخير يعتبر هو السبب المحوري في دفع الحركات الإسلامية إلى استخدام العنف و الإرهاب من أجل تحقيق أهدافها .

و هذه الإستراتيجية قائمة على إقصاء الحركات الإسلامية معتدلة منها أو متطرفة بذريعة أنها تنظيمات غير مشروعة , تعمل من أجل احتكار الدين الإسلامي و توظفه لخدمة أهدافها السياسية أهمها الاستيلاء على السلطة , كما أنها تمارس العنف بشتى صوره و أشكاله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و من هذا المنطلق تحق للنظم إقصاؤها و استبعادها من الحياة السياسية . من المرجع : عمراني كربوسة " التأسيس النظري للاستبدادية السياسية العربية بين سياسة الإقصاء للحركات الإسلامية و لحظة ميلاد الإرهاب " مجلة المفكر , العدد السابع , 2011 , ص ص 201 , 202 , 203 .

2_ رائد محمد عبد الفتاح دبعي " أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة " الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً " رسالة ماجستير (كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012، السنة الجامعية) ص 12 .

3_ بن عيسى لزهرة " انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط : أنموذج الحركة الإسلامية في الأردن " رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة , كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية , السنة الجامعية 2010 , 2011) ص 5 .

4_ كروي كريمة , مرجع سابق , ص 15 .

أ_ الراضون لمصطلح الإسلام السياسي :

بعض المفكرين الإسلاميين يرفضون هذا المصطلح ويعتبرونه تطبيقاً لخطة وضعها خصوم الإسلام من أجل تفتيته وتجزئته بما يتوافق مع مصالحهم وأهدافهم ليغدو إسلامات متعددة مختلفة. حيث يرى الشيخ يوسف القرضاوي أن مصطلح الإسلام السياسي مرفوضاً كونه جزء من مخطط وضعه خصوم الإسلام لتفتيته وتقسيمه جغرافياً أو تاريخياً أو مذهبياً فهناك الإسلام الثوري والإسلام الرجعي أو الراديكالي والكلاسيكي والإسلام اليميني والإسلام اليساري والإسلام المنتزمت والإسلام المنفتح ، مشيراً إلى أنه ليس هناك سوى إسلام واحد هو إسلام القرآن والسنة¹.

كما يرى المفكر حسن الترابي بأن مصطلح الإسلام السياسي إضفاء صبغة السياسي على الإسلام تحدث خطأ و تشويشا يتعلق أساساً بأن مصطلح " الإسلام السياسي " هو مصطلح يجزئ الإسلام كدين , و هو أمر يرفضه أتباعه و معتقوه , لذا فإن الأفضل من ذلك هو أن نستخدم مصطلح " الحركات السياسية الإسلامية " .²

وهناك من المفكرين الإسلاميين من يحرم المصطلح حيث يقول المفتي عبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف في إجابة إن كان هناك إسلام سياسي وإسلام غير سياسي فما هو مفهوم الإسلام السياسي:

" إن هذا المصطلح يندرج في إطار أخذ جزء من الإسلام وترك الآخر منه وهو كفر بالله تعالى لأن الدين الإسلامي هو دين واحد يشمل العبادات والمعاملات بما فيها قضايا الحكم و السياسة "

فيما يرفض المستشار محمد العثماوي في كتابه " الإسلام السياسي " الخلط بين الدين والسياسة:

حيث يرى فيه تسييس للدين وتديين للسياسة، مشيراً بأن هذا الأمر قد فرق المسلمين وجعلهم يستخدمون الآيات القرآنية وفتاوى فقهاء الأنظمة لتبرير ممارساتهم القمعية ضد مواطنيهم سواء كان ذلك من خلال الأنظمة السياسية قبل إلغاء الخلافة الإسلامية أو على يد الحركات التي استخدمت الدين فيما بعد .³

ب_ المؤيدون لمصطلح الإسلام السياسي :

هناك عدد من المفكرين الذين تعاملوا مع المفهوم باعتباره قد أضحى أمراً واقعاً فرض نفسه وبالتالي لا بد من تحديده وتعريفه ليسهل مفهوم المقصود منه.

إذ يعرف الدكتور إبراهيم أبو عرقوب الإسلام السياسي:

"هو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية ويرى في مبدأ "دع ما لله لله...وما لقيصر لقيصر شذوذاً عن طبيعة الإسلام كدين شامل للدين والدنيا"

ويرى محمد ظريف بأن الإسلام السياسي "هو تلك الجماعات التي لا تقيم تمييزاً في تصوراتها وممارساتها بين الدين والسياسة، وهي بهذا تقوم بتسييس الدين وتديين السياسة "

1 _ رائد محمد عبد الفتاح دبعي, مرجع سابق , ص

2 _ حسن الترابي و آخرون , الإسلاميون و المسألة السياسية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2001, ص 236 .

3 _ رائد محمد عبد الفتاح دبعي, مرجع سابق , ص 12 , 13 .

يشير محمد ظريف في تعريفه للإسلام السياسي إلى قضية هامة، وهي قضية تسييس الديني و تديين السياسي وتشكيله بما يخدم مصالح الأفراد والمجموعات والدول، وهو أمر لا يقتصر على دين دون آخر، أو حقبة زمنية دون غيرها، إنما هي ظاهرة تضرب جذورها في التاريخ، فقد استخدم البابا أوربان الثاني " II Pope Urban " شعار الدفاع عن الصليب لتبرير عدوانه على المشرق العربي وتحقيق أهدافه العدوانية ، كما أن المجتمع الإسرائيلي من أكثر المجتمعات تأثراً برجال الدين، على الرغم من النشأة العلمانية للدول ، وهو الأمر الذي حذى بالجيش الإسرائيلي إلى الاستعانة برجال دين عسكريين لمرافقة قوات الاحتلال الإسرائيلي في حربها على قطاع غزة عام 2008 ، وبالتالي فإن إقدام عدد من رموز الإسلام السياسي مثل يوسف القرضاوي على تقديم فتاوى تتعلق بتحريم التصويت لصالح رموز النظام المصري السابق في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مصر ليست الأولى في التاريخ الإسلامي، لعل أبرزها كان استخدام الدين في أتون الصراعات السياسية بين المسلمين خلال معركة صفين حينما رفع جيش معاوية بن أبي سفيان المصاحف لتحقيق مكاسب سياسية.¹

ويعرف راشد الغنوشي الإسلام السياسي بالقول: "أقصد بحركة الإسلام السياسي، أن نعمل على تجديد فهم الإسلام. وأقصد أيضاً هذا النشاط الذي بدأ في السبعينات والذي كان ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام، بعيداً عن الأساطير الموروثة عن التمسك بالتقاليد"²

و يقول عن العلاقة بين الإسلام و السياسة : " على أنه كل مترابط , كل جزئية فيه ترتبط بغيرها . فالعقيدة و الشريعة كل متكامل و من ثم لا مجال للتفريق بين الدين و السياسة و الدين و الدولة . "³ فالسياسة هي بعد جوهرى من أبعاد الإسلام , أي أنها شيء في صلب تعاليمه الأساسية . فالعلاقة بين الدين و الدولة في الإسلام هي أكثر من علاقة تاريخية , إنها علاقة تاريخية , إنها علاقة تفرضها ماهية الإسلام أو عقيدة الإسلام أو مفاهيم الإسلام .⁴

المختلف في فهم راشد الغنوشي وهو مؤسس " حركة النهضة الإسلامية" في تونس للإسلام السياسي هو طرحه لفكرة التجديد، التي تتخطى حدود التقاليد الموروثة نحو إطلاق الفكر والإبداع البشري وتحرير العقل الإنساني من الأساطير السلبية، إذ أن الدين الإسلامي يحمل قدرة هائلة على الارتقاء بالبشرية و حياة المواطنين وحقوقهم إذا تم استثماره بما يحقق خدمة البشر، لكن حينما يتم تحويله إلى خدمة دنيا العشرات فإنه يتحول إلى عكس ذلك، وبالتالي فإن القراءة التجديدية للدين بما يتواءم مع معطيات العصر وتحدياته وخدمة البشر والمواطنين هي واجب فردي وجماعي للأفراد والدول.

1 _ رائد محمد عبد الفتاح دبعي, مرجع سابق , ص 15 , 16 .

2 _ نفس المرجع , ص 17 .

3 _ عادل ضاهر , اللامعقول في الحركات الإسلامية المعاصرة , مجمع الروضة التجاري , سوريا , 2008 , ص 10 .

4 _ نفس المرجع , ص 12 .

إن المشترك في التعريفات السابقة هو سعي حركات الإسلام السياسي للوصول إلى السلطة وممارسة الحكم من أجل تنفيذ رؤاها التغييرية في المجتمع وبالتالي فهي تعني في النهاية استخدام الدين لخدمة الهدف السياسي المتمثل بالوصول إلى السلطة

و قد استخدمنا في هذه الدراسة مصطلح الحركات الإسلامية التي تطلق على نفسها هذا الاسم, و هي التسمية التي استعملها الكثير من نشطاء و كتاب الحركات الإسلامية أمثال " يوسف القرضاوي " * محمد فتحي عثمان " , " محمد حسن فضل الله " .

الفرع الثاني : تصنيفات الحركات الإسلامية .

إن تنوع الجماعات الإسلامية الناشطة و التجارب الإسلامية شهادة على مرونة الإسلام و الإسلام السياسي على وجه الخصوص , إذ أنها تكشف بوضوح عن مدى قدرة الإسلام , مع تعدد التفسيرات و اختلافاتها , في سياقات محددة و في ظل تنوع الاقتصاد السياسي و شخصيات و طموحات زعمائها و نظريها المتمايزين , على تشكيل أيديولوجية الحركات الإسلامية و إستراتيجيتها .²

إذ شهدت تصنيفات الحركات الإسلامية عدة خرائط و تقسيمات بغية محاولة الإحاطة بمختلف الأشكال المتواجدة على أرض الواقع من الحركات الإسلامية فجدد المفكر " بكير سعيد أعوشت" في كتابه "إسلام اليوم بين الأصالة والتحريف " يقسم الحركات الإسلامية إلى ثلاث حركات رئيسية وقد سماها بالمدارس وهي:³

أولاً : المدارس السلفية الحديثة : والتي تشمل على:

1_المدرسة الوهابية : نسبة إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب .

2_المدرسة السنوسية : نسبة إلى العالم الجزائري محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي.

ثانياً:المدارس الإصلاحية : والتي تشمل على ثلاث مدارس وهي :

1-المدرسة الأفغانية : نسبة إلى جمال الدين الأفغاني .

2-المدرسة الباديسية : نسبة إلى الإمام عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس .

3-المدرسة اليقضانية : نسبة إلى إبراهيم بن عيسى بن داود أبو اليقظان المولود بولاية غرداية .

ثالثاً: المدارس القرآنية : والتي رأى بأنها تشمل على مدرستين وهما:

1-المدرسة المودودية: نسبة إلى الأستاذ الكبير "أبي الأعلى المودودي" الذي أسس الجماعة الإسلامية في باكستان .

* يوسف القرضاوي , الحل الإسلامي فريضة و ضرورة , الطبعة الثانية , مؤسسة الرسالة , بيروت , 2001 . و غيرها من كتبه .

2 _ إسبوزيتو جون , التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟,مرجع سابق , ص 285 .

3 _ لزه بن عيسى , مرجع سابق , ص 12,13 .

2- المدرسة البنائية: نسبة إلى الإمام "حسن بن احمد بن عبد الرحمان البنا".

كما نجد الإسهام الفكري للمفكر السوداني عبد الله المكي حيث يقسمها إلى صنفين.

الصنف الأول/ التيار السلمي: وهو الذي ينتهج الأسلوب السلمي الإعتدالي في العمل، وهو تيار منتشر في أغلب الدول العربية الإسلامية مثل **جماعة الإخوان المسلمين في مصر** والتيارات القريبة من فكرها في مختلف الأقطار العربية **كحركة النهضة في تونس وحركة مجتمع السلم في الجزائر ...**

الصنف الثاني / التيار الجهادي: وهو الذي ينتهج الأسلوب العنفي التطرفي في العمل، ويعتبر التيار الأقل عددا والأكثر إحكاما في بنيته التنظيمية ويضم هذا التيار **تنظيم الجهاد في مصر والجماعة الإسلامية في الجزائر .**

الملاحظ على هذا التصنيف؛ أنه أكثر عمومية وشمولية ولا يمكننا التمييز الدقيق من خلاله بين مختلف الحركات الموجودة في العالم العربي والإسلامي.¹

لكن التصنيف الذي نراه أشمل و أكثر واقعية و شمولاً لمختلف الحركات الموجودة على رغم الاختلافات الموجودة بينها و منه يحل لنا مشكلة إيجاد تصنيف تفصيلي يضم مختلف الحركات الإسلامية الموجودة على أرض الواقع هو التصنيف الوارد في **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، حيث تم تقسيم الحركات الإسلامية إلى فئتين أساسيتين لا يجمع بينهما سوى الانتساب إلى الإسلام مع الاختلاف العميق قبل ذلك وبعده في طريقة هذا الانتساب وقراءة ذلك الإسلام.² كذلك من الضروري التأكيد على أن خريطة الحركات الإسلامية المقترحة هنا لا تشمل سوى تلك التي ترتبط بعلاقة ما مع السياسة وفي مركزها السلطة والدولة أكثر من ارتباطها بالمجتمع والممارسات الاجتماعية والدينية.³ *
الفئة الأولى / الحركات الإسلامية الدينية: .

الحركات الإسلامية الدينية : وهي تلك التي تقوم على قراءة معينة للإسلام والنصوص القرآنية الكريمة تنظر من خلالها للأفراد والمجتمعات والدول من منظور صحة العقيدة فقط، في حين لا تلقي اهتماماً يذكر إلى ما هو دون ذلك من مستويات ومصادر فقهية وشرعية. والقضية الرئيسية و ربما الوحيدة بالنسبة لتلك الحركات هي إقامة التوحيد والعبودية الحقّة لله كما تراهما، وبالتالي فإن حقيقة الإيمان بالنسبة للأفراد والمجتمعات والدول يظل بالنسبة لها المبحث الوحيد الذي تتحرك ضمنه أفكار وأفعال تلك الفئة من الجماعات.

و هي تقوم بتفسير تلك النصوص القرآنية و النبوية بطريقة حرفية ظاهرية تستند على قاعدة " **عموم اللفظ** " و ليس " **خصوص السبب** " الذي نزلت من أجله أو ذكرت في سياقه تلك النصوص الكريمة ، وتدفع

1_ عبد الله مالكي، الحركات المتطرفة واقعا ومستقبلا، متحصل عليه من الموقع: www.Abdallamalkki.Com

يوم : 12/05/2008

2_ ضياء رشوان ، مرجع سابق ، ص 18.

3_ مدخل عام لفهم الحركات الإسلامية المعاصرة ، من الموقع : Http://Thepersiangulf.Weebly.Com

يوم : 2013_2_7 ، الساعة : 11 : 00

* _ يمكن الرجوع في آخر المذكرة لمخطط تفصيلي يوضح هذا التصنيف .

تلك المنهجية الحركات بصفة عامة إلى التورط في أحكام متسارعة بكفر الدول وجاهلية المجتمعات والأفراد. فضلا عن تلبس تلك الحركات في أسمائها ومصطلحاتها وتشكيلاتها التنظيمية وسلوك أعضائها للموروث الإسلامي من حقبة النبوة والخلافة الراشدة التي تمثل المرجعية التاريخية الوحيدة لها، فهي تقوم بقراءة واقع مجتمعاتها المعاصرة عبر تجربة تلك الحقبة وتعيد تسمية فاعليه وقواه وتناقضاته بنفس المسميات التي كانت فيها. وبذلك فإن الهدف الرئيسي لتلك الحركات هو إعادة أسلمة المجتمعات والدول - وكذلك الأفراد بالنسبة للبعض منها - حيث أنهم جميعا حسب رؤيتها خارجون عن الإسلام بصور مختلفة. وتنقسم تلك الحركات الإسلامية الدينية في تبينها للحقبة النبوية وما تلاها من خلافة راشدة وقياس المرحلة الحالية عليها إلى قسمين رئيسيين¹:

القسم الأول / الحركات المتطرفة السلمية :

تتفق تلك الحركات على أن المجتمعات المعاصرة أقرب لحالة المجتمع الجاهلي والكافر في مكة بعد البعثة النبوية وقبل الهجرة منها إلى المدينة²، كذلك فبنفس القياس فتلك الحركات ترى أن الوقت لم يحن بعد للعمل بالسياسة أو بناء دولة إسلامية أو ممارسة القتال - أو الجهاد حسب مصطلحهم - حيث أن كل ذلك لم يؤمن به المسلمون قليلي العدد والحيلة في مكة. نتيجة لهذا، تذهب تلك الحركات إلى عدم ممارسة أي أفعال عنيفة أو قتالية ضد المجتمعات والدول والأفراد الكافرين أو الجاهلين حسب رؤيتهم لهم مثلما لم يفعل ذلك المسلمون الأوائل في المرحلة المكية.³

أما عندما يطرح التساؤل بداخل تلك الحركات حول طريقة التعامل مع هؤلاء الأفراد والدول والمجتمعات، فإنهم ينقسمون بناءً على إجابته إلى قسمين رئيسيين :

أولا : حركات التكفير والهجرة :

ترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة قبل الهجرة مباشرة، حيث لم يعد فيها من أمل أن تهتدي للإسلام ولم تعد تضم سوى الكافرين فقط وبالتالي لأبد لهم من هجرها بصورة أو بأخرى، حيث أنهم يمثلون المسلمين الوحيدين على وجه الأرض ومن سواهم ولم ينضم إليهم فهو كافر كفرا بواحا. والهجرة بالنسبة لهم، سواء كانت داخل المجتمع باعتزاله تماما والانفصال عنه كلية أو بالخروج منه إلى الصحارى والمناطق البعيدة، إنما هي على غرار الهجرة النبوية انتظارا لأن يظهر الله دينه ويعودوا إلى ذلك المجتمع منتصرين .

ثانيا : حركات إعادة الدعوة :

حيث أن دعوة - أو بعبارة أدق إعادة دعوة - الناس الموجودين فيها والذين يجهلون الإسلام كما كان الكافرون في مكة يجهلونه، تعد المهمة الوحيدة التي يجب عليهم القيام بها كما فعل المسلمون الأوائل. ويمثل "التبليغ والدعوة" إلى تعاليم الإسلام الأساسية و أركانه و عباداته الطريقة الوحيدة لهذه الجماعات في

1_ ضياء رشوان , مرجع سابق , ص 19 .

2_ نفس المرجع , ص 20 .

3_ مدخل عام لفهم الحركات الإسلامية المعاصرة , من الموقع : [Http://Thepersiangulf.Weebly.Com](http://Thepersiangulf.Weebly.Com)

يوم : 2013_2_7 , الساعة : 11 : 00 .

التعامل مع تلك المجتمعات المعاصرة الجاهلية و الكافرة _ حسب رؤيتهم _ دون اعتزالها أو الهجرة منها أو الاصطدام العنيف معها .¹

القسم الثاني / الحركات الجهادية العنيفة :

تتفق الحركات الجهادية العنيفة على أن المرحلة التي يعيشها العالم اليوم يمكن مقارنتها بمرحلة هجرة الإسلام إلى المدينة وما تلاها. وهي تلك التي اندمجت فيها العقيدة والدين بالدولة، أي بالسياسة . وتتفق تلك الحركات أيضا على أن الحكومات في البلدان المسلمة قد خرجت عن الإسلام وتعد مسئولة عن حالة الجاهلية التي تعيشها مجتمعات تلك البلدان وعن محاربة قوى التوحيد، التي ترى تلك الحركات أنها تمثلها. ونتيجة لهذه القراءة فإن المجتمعات الجاهلية المعاصرة حسب تلك الحركات لا تجوز إعادة دعوتها إلى أساسيات الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ واكتملت الرسالة، وبالتالي فلا مكان للدعوة المكية الهادئة المتنامية بل هو "الاستعلاء" المدني وإعادة أسلمة المجتمع والدولة وتأسيسهما من جديد على نفس القواعد التي أسست عليها دولة المدينة. ويعد العنف الديني، أو الجهاد كما أسمته تلك الحركات، هو الوسيلة الوحيدة تقريبا لديها من أجل تحقيق تلك الأهداف .

و نتيجة اختلاف ظروف ومراحل ومناطق نشأة تلك الحركات الجهادية العنيفة، فإنها توزعت بين أقسام ثلاثة على الأقل تتفق فيما بينها حول المفاهيم الأساسية السابقة ثم تختلف بعد ذلك في الأولويات الحركية لتطبيقها .²

أولا : الحركات محلية الطابع :

تتطلق الحركات محلية الطابع، والتي لا توجد تقريبا سوى في بلدان العالم الإسلامي، من فكرة أن "العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد"، وهو بالنسبة لها حكومات الدول التي تنتمي إليها والتي يعد إسقاطها عبر قتالها هو المهمة الأولى التي يجب عليها البدء بها ، وعلى الرغم من أن الجهاد هو فرض على المسلمين للدفاع عن عقيدتهم و دينهم الممثلين في " دار الإسلام " من أي هجوم عليها من عدو خارجي غير مسلم من " دار الحرب" ، فقد حورته تلك الفئة الجهادية ليصير جهادا داخليا موجها إلى حكومات البلدان التي تنتمي إليها و التي تسعى إلى اقتلاعها و تأسيس دول إسلامية بدلا منها.³

ولا شك أن وضع تلك الفئة من الحركات مفهوم "الجهاد" عنوانا لقتالها الداخلي ضد حكوماتها إنما كان يعكس من ناحية رؤيتها لها باعتبارها حكومات "كافرة" معادية للإسلام.

وقد كانت "الجماعة الإسلامية" و"جماعة الجهاد" في مصر، و"الجماعة الإسلامية المسلحة" في الجزائر و"الجماعة الإسلامية المقاتلة" في ليبيا الآن أمثلة بارزة لتلك الفئة من الحركات الجهادية محلية الطابع .

ثانيا : الحركات الاستقلالية-الانفصالية :

1 _ ضياء رشوان ، مرجع سابق ، ص 20.

2 _ نفس المرجع ، ص 21 .

3 _ نفس المرجع ، ص 22 .

متواجدة بصفة عامة في مناطق الأقليات المسلمة بداخل الدول غير الإسلامية، وأبرزها تلك التي توجد الآن في **كشمير بالهند** و**الشيشان بروسيا الاتحادية** وفي **أفغانستان** أثناء الغزو السوفيتي لها. و يتداخل لدى تلك الحركات مفاهيم الجهاد ضد العدو الخارجي غير المسلم الذي يسيطر على الأقاليم التي تسعى لاستقلالها أو انفصالها مع مفاهيم التحرر الوطني وتقرير المصير. بالإضافة لذلك تحتفظ تلك الحركات بالأساس الفكري لكل الحركات الجهادية والمتمثلة في اعتبارها أن مجتمعات أقاليمها تعيش في حالة جاهلية وأن هدفها الأول بعد تحقيق استقلالها أو انفصالها هو إعادة أسلمتها وإقامة الدولة الإسلامية فيها .

ثالثا: الحركات دولية المجال :

إنها على اشتراك مع الفئتين الأخيرتين في الأفكار الرئيسية لتلك الحركات فهي تتميز عنها بتفسيرات أخرى لها و بخاصة مفهوم " الجهاد " وألوية القتال " للعدو القريب أم للعدو البعيد " . فتلك الفئة تتبنى مفهوم **الجهاد الخارجي** ضد من ترى أنهم أعداء الإسلام الخارجيين و بشكل خاص **الجهاد الدفاعي** , و بالتالي فإن تلك الحركات تختلف عن الحركات الجهادية محلية الطابع في اعتبارها أن " **العدو البعيد أولى بالقتال من العدو القريب** "، بالرغم من اتفاقها معها في النظر إلى " **العدو القريب** "، أي حكومات الدول الإسلامية، باعتبارها حكومات كافرة .¹

الفئة الثانية / الحركات السياسية – الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي:

تتبنى تلك الحركات برامج سياسية – اجتماعية تقوم أساسا على مفهوم " **الشرعية** " التي هي في حقيقتها إنتاج بشري – وليس نص ديني مقدس – قام به مئات الفقهاء المسلمين متبايني المذاهب والاتجاهات والأماكن خلال قرون الإسلام الخمسة عشر لتحويل النصوص القرآنية والنبوية الكريمة إلى قواعد قانونية واجتماعية وسياسية لتنظيم الدول والمجتمعات المسلمة. ولا تتوقف المرجعية التاريخية لتلك الحركات عند المرحلة النبوية والخلافة الراشدة، بل تتسع لتشمل التاريخ الإسلامي وتراثه الموزع على قرونه الأربعة عشر و الذي تستقي منه مصطلحاتها و قياساتها على الواقع المعاش مستعينة أحيانا على قراءته بمرجعيات أخرى من أمم أخرى خارجه. ويظل الإسلام بالنسبة لتلك الحركات بمثابة وعاء حضاري – ديني – تاريخي تستمد منه رؤاها لتنظيم المجتمعات والدول الإسلامية التي توجد فيها والتي تتخذ شكل البرنامج الذي لا يختلف سوى في المضمون عن برامج الجماعات السياسية – الاجتماعية الأخرى غير الإسلامية. و هي تنقسم بدورها إلى نوعين :²

القسم الأول / الحركات السلمية الساعية للحكم :

هي تسعى بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية من أجل تطبيق برنامجها السياسي والاجتماعي ذي الطابع الإسلامي الذي تعتقد أن غايته هي تحقيق التقدم والنمو لبلدانها ومجتمعاتها. ومن أجل وصولها لذلك الهدف تسلك تلك الحركات كافة السبل والوسائل السياسية السلمية المباشرة وغير المباشرة المتاحة أمامها، وتقوم

1 _ ضياء رشوان , مرجع سابق , ص22.

2 _ نفس المرجع , ص23.

بتغيير وتنويع مواقفها وتحالفاتها وصراعاتها مع الدولة أو القوى السياسية والاجتماعية الأخرى بحسب ما تقتضيه مصلحتها وتحقيق ذلك الهدف. وتعد جماعة الإخوان المسلمين في مصر والبلدان العربية الأخرى التي توجد بها فروعها، وجماعة النهضة في تونس، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر أبرز تلك الحركات السياسية - الاجتماعية السلمية الساعية للحكم.

القسم الثاني / حركات التحرر الوطني المسلحة :

دفعت بها الظروف المحيطة بها في مجتمعاتها التي تخضع لاحتلال أجنبي إلى تبني برنامج للتحرر الوطني يقع الكفاح المسلح في القلب منه. وقد بدأ ظهور تلك الحركات من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين إبان حرب فلسطين عام 1948 ثم المقاومة الوطنية المصرية ضد قوات الاحتلال البريطاني في مدن قناة السويس بدءاً من عام 1951 وفي الوقت الحالي، فإن كل من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني وحزب الله اللبناني تعد الأكثر بروزاً وتمثيلاً لتلك النوعية من الحركات.¹

الفرع الثالث : خصائص الحركات الإسلامية .

تتميز الحركات الإسلامية بجملة من الخصائص التي تشترك فيها أغلب هذه الحركات مما يميزها عن باقي الحركات الأخرى التي تنشط في المجال السياسي ، و يمكن إجمال هذه الخصائص في التالي :

ـ **الهدف الذي تنشده** : الخاصة الأولى التي تشترك فيها سائر الحركات الإسلامية هي الهدف الذي تنشده، أي إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة شؤون المجتمع.²

ـ **سرعة الانتشار و التغلغل في أوساط المجتمع** ، و ساعدها في ذلك طبيعة الدين التي تفرض على كل مسلم أن يبادر في تطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه و كذا قوة الشعور الروحي عند المسلمين مما يسهل تقبل الدعوات الإسلامية .

ـ **الاستمرارية و التطور معا** ، أي عدم اندثار فكر الحركات الإسلامية بحيث يمكن أن يتجدد بظهور قيادات جديدة .

ـ **شمولية النظرة إلى الإسلام** باعتباره دين و دنيا ، اقتصاد و سياسة ، نظام حكم و نظام حياة ، و من هنا دعوتهم لتطبيق الشريعة .³

1 _ ضياء رشوان ، مرجع سابق ، ص 24 .

2 _ عبد اللطيف الهرماسي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن " ، مرجع سابق ، ص 299 .

3 _ رفعت السيد أحمد ، الحركات الإسلامية في مصر و إيران ، ط الأولى ، [د.د.ن] ، القاهرة ، 1989 ، ص ص 44 _ 45 .

_ **تولي اهتماما خاصا للمسألة التنظيمية**، يشير محمد ظريف بأن حركات الإسلام السياسي تتخطى حدود التنظير والدعوة إلى تأسيس تنظيمات تؤطر دعوتهم كأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب، حيث يرى محمد ظريف بأن المزوجة بين التنظيم والتنظير هي التي تمنح حركات الإسلام السياسي ديناميكية¹ .
_ **تعطي الأولوية للعمل السياسي** ، خلافا للعلماء و الجمعيات الدينية و الذي يأخذ حسب أوليفه روا " Olivier Roy " ثلاثة أشكال² :

1 _ حزب على النمط اللينيني يقدم نفسه على أنه طليعة تهدف الإستلاء على السلطة و ينكر شرعية كل الأحزاب الأخرى و مثال هذا " حزب إسلامي " الأفغاني .

2 _ حزب سياسي من النمط الغربي ، يسعى داخل إطار انتخابي و متعدد الأحزاب إلى تمرير الحد الأقصى من عناصر برنامجه ، و مثال هذا حزب الرفاه في تركيا .

3 _ جمعية دينية ناشطة تسعى إلى ترويج القيم الإسلامية و تغيير العقليات و المجتمع عبر استحداث حركات تشاركية ، و التغلغل في أوساط النخب لكن دون مزاعم سياسية مباشرة ، و مثال هذا الإخوان المسلمين في مصر الذين يصرون على العمل الجماهيري و جماعة إسلامي الباكستانية .

_ **النزعة الوصائية لدى الحركات الإسلامية**: إذ رغم الفروق التي يمكن تسجيلها في سلوك مختلف الجماعات، فإن تشكيلها أو طعنها في الطبيعة المسلمة للمجتمع، وفي موقف الدولة الوطنية من الدين، واعتقادها أنها هي الممثلة للشرعية الدينية، وإحساس أعضائها بالصلاح الذاتي، وشعورهم بأنهم يؤدون مهمة رسالية - كل هذا يمثل دافعاً قوياً للتدخل من أجل تقويم السلوكات المنحرفة، ومقاومة مظاهر الفساد والانحلال... الخ، وهو ما يجعل من نزعة الوصاية، وكذلك النزعة إلى استخدام العنف حاضرتين باستمرار، حتى وإن تمّ كبتهما أو تهذيبيهما.³

_ **الحدأة النسبية لنشأة هذه الحركات**: فإذا استثنينا بعض المحاولات الفريدة والفاشلة (مثل: حركة البعث الإسلامي بالمغرب الإسلامي في تونس، على يد محيي الدين القليبي، في أواخر الأربعينيات)، وكذلك امتدادات الحركة السلفية - الإصلاحية (كجمعية القيم في الجزائر)، أمكننا القول أن الحركات الإسلامية في المغرب العربي هي حركات شابة في مجموعها، إذ لم تبدأ الجماعات بالظهور إلا مع أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

في تونس تشكلت النواة الأولى سنة 1970 لتتخذ سنة 1974 اسم الجماعة الإسلامية، ثم تالياً اسم حركة الاتجاه الإسلامي، فحركة النهضة.

في الجزائر تكونت نواة حول المفكر مالك بن نبي في النصف الثاني من الستينيات، وفي سنة 1979 التأم ملتقى العاشور وضم رموزاً تنتمي إلى الاتجاه السلفي - الإصلاحية، والاتجاه الإخواني، وجماعة الطليعة،

1 _ رائد محمد عبد الفتاح دبعي ، مرجع سابق ، ص 16 .

2 _ أوليفيه روا ، تجربة الإسلام السياسي ، (تر: نصيرة مروة) ، الطبعة الثانية، دار الساقي ، بيروت ، 1996 ، ص 50 .

3 _ عبد اللطيف الهرمسي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن " ، مرجع سابق ، ص 299 .

وجماعة التبليغ، والاتجاه الصوفي. وتذكر بعض المصادر أن الدعوة خرجت إثر هذا الملتقى من الجامعة إلى الأوساط الشعبية، ولكنها بقيت مقسمة .

وفي المغرب الأقصى ظهرت بادئ الأمر جمعية الشبيبة الإسلامية سنة 1970، لكن أبرز فصيل هو الجماعة الإسلامية التي يتزعمها عبد القادر ياسين، والذي اشتهر من خلال كتاباته، وبخاصة رسالته المفتوحة الموجهة سنة 1973 إلى ملك المغرب: الإسلام أو الطوفان.¹

_ **ضبابية الرؤى والغموض في وجهة النظر:** حول بعض المسائل الحساسة، حيث أن أغلب الحركات الإسلامية والمعتدلة منها خاصة، مازالت لم تفصل في العديد من القضايا المحورية ويكتنفها الغموض، والتي يطلق عليها الباحث " **Nathan Brown** " **بالمناطق الرمادية**" في بحثه المعنون بـ " **Islamist Movements And The Democratic Process In The Arab World Exploring The**

Gray Zones "، حيث حددها في ستة عناصر هي: (تطبيق الشريعة الإسلامية . استخدام العنف . التعددية السياسية . الحقوق المدنية والسياسية . حقوق المرأة . الأقليات الدينية)، ويتضح الغموض حولها في كل من الخطاب المعلن للحركات الإسلامية وفي أفعالها السياسية، فعلى سبيل المثال تقبل الأحزاب الإسلامية الفاعلة في المغرب التعددية السياسية ولكن فقط داخل إطار المرجعية الإسلامية التي لا تُعرف بدقة، وتطالب جماعة الإخوان المسلمين بمصر بإصلاحات ديمقراطية شاملة ولكنها تظل مترددة بشأن التصديق على حقوق المساواة السياسية الكاملة للمواطنين الأقباط. وقد كان للإسلاميين دورا فعلا في البرلمان الكويتي مند الثمانينيات ولكن غالبيتهم عملوا لسنوات عديدة على حق المرأة في التصويت بناء على تفسيرهم للشريعة. كما رفعت حركة مجتمع السلم في الجزائر عقد التسعينيات شعار " الإسلام هو الحل " * لكن دون توضيح لآليات تطبيقه.¹ فهو الشعار الذي يستعمل كلما اشتدت الأزمات و توالى النكبات و عجزت النظم السياسية عن حلها ليظهر هو الحل عن طريق البحث عن الغائب المجهول و المفتاح السحري لكل الأبواب و عجز الدولة عن إيجاد الحلول للأزمات التي تفاقمت يوما بعد يوم .²

ويؤكد **Nathan Brown** في دراسته هذه أن وجود العديد من المناطق الرمادية يخلق شكوكا مشروعة، بشأن ما إذا كانت الحركات الإسلامية تدعم الديمقراطية لأسباب نفعية تماما . كوسيلة للوصول إلى السلطة لتأسيس دولة إسلامية سلطوية . كما أنها تمنح النظم السياسية العربية التي لا تريد الإصلاح ذريعة لمنع

1_ عبد اللطيف الهرماسي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن " , مرجع سابق , ص 301 .

* _ في هذا نجد المفكر عبد الإله بلقزيز يؤكد في نقده للحركات الإسلامية أن مقولة " الإسلام هو الحل " كانت مند حسن البناء، ومازالت شعارا للتعينة والتجيش، وليس مشروعا سياسيا بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ وأن سائر المحاولات التي بدلت_حتى الآن_ لصناعة فكرة " الاقتصاد الإسلامي" من قبل بعض منظري الحركة الإسلامية، لم تصل بعد إلى تمييز نفسها_ والتمايز_ من المثاليين الاقتصاديين المهمين في العالم: الرأسمالي والاشتراكي. والشيء نفسه يصدق على الحديث عن مقولة " الدولة الإسلامية " التي ما فتئ الوعي بها يتأرجح _ حتى اليوم _ بين الفكرة الشمولية والفكرة الليبرالية عن الدولة، وبالتالي فإن مقولة " المشروع الإسلامي" لا تعدو أن تكون هي الأخرى فرضية تحتاج إلى نظر.

1_ Nathan Brown, *Islamist Movements And The Democratic Process In The Arab World Exploring The Gray Zones* , Carnegie Papers , Middle East Series , No 67, March 2006, P 7

2_ حسن حنفي " الإسلام السياسي بين الفكر و الممارسة " في كتاب : الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي , الطبعة الأولى , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية , أبو ظبي , 2002 , ص 74 .

المشاركة السياسية للحركات الإسلامية والتي تعد أقوى معارضيها.³ و بالتالي تعتبر هذه المناطق مؤثرة على عدد من القضايا السياسية الهامة , و سيحدد حل تلك القضايا إذا ما كان صعود الحركات الإسلامية سيؤدي بدول العالم العربي أخيرا إلى الديمقراطية أو على العكس إلى شكل جديد من أشكال السلطوية ذات طابع إسلامي .⁴

3_ Ibidem.

4_ نيثان براون و آخرون , الحركات الإسلامية و العملية الديمقراطية في العالم العربي : استكشاف المناطق الرمادية , أوراق كارنيجي , العدد 67 . 2006 , ص 16 .

المطلب الثاني : التأسيس النظري لظاهرة الحركات الإسلامية .

تقتضي دراسة الحركات الإسلامية المعاصرة في تونس الرجوع أولاً إلى النماذج الفكرية التي استنقت منها أفكارها و بنت عليها سلوكياتها ، و حتى أساليب عملها ، و في هذا الصدد نميز بين تيارين أساسيين أطرا العمل السياسي للحركات الإسلامية ، ليس في تونس فقط ، بل الحركات الإسلامية بشكل عام :

- الأول يمثل الفكر الحركي الإصلاحى (الاستيعابى) .

- و الثانى يمثل الفكر الحركى الثورى (الاقصائى) .

يشترك هذان التياران في هدف واحد ، و هو تطبيق مبادئ الإسلام غير أنهما يختلفان في الوسيلة الواجب تبنيها .

الفرع الأول : الفكر الحركى الإصلاحى (الاستيعابى) : *

قدم طلائع رواد الإصلاح و التنوير في فكرنا السياسى المعاصر النصوص المؤسسة لخطاب النهضة العربية في مختلف صورته المتناقضة و المتوترة ، إن محمد عبده و الكواكبي و غيرهم من أعلام الفكر العربى ساهموا جميعا في تركيب نصوص الخطاب السياسى العربى المتجه للقطع مع نصوصنا السياسية الوسيطية و المتجه في الوقت نفسه للتعبير عن مجمل تحولات هذا الخطاب و مختلف تناقضاته و سجالاته في فكرنا المعاصر .²

حيث يتبع هذا التيار منهجا تدريجيا يركز على التربية الموجهة لكل فئات المجتمع ، ينطلق في عملية الأسلمة ، بنشر أفكاره من القاعدة بطريقة أفقية ، تؤدي إلى انعكاسات سياسية تكون نتيجة للتغيرات القاعدية ، و لا يوجد إجماع بين أصحاب هذا التيار حول طبيعة الحكم السياسى الأمثل و حدود سلطته ، حيث يؤكد " حسن البنا " ** المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين و هو من أهم المنظرين للحركات الإسلامية المعاصرة فكرا و حركية على ضرورة الطاعة التى اعتبرها إحدى ركائز الدعوة ، و يدعو إلى الإسلام الشامل

* _ في دراسة هذا التيار سوف نوضح أفكار أهم رواده بالتركيز على آراء كل من " حسن البنا " المرشد الأعلى لجماعة الإخوان المسلمين * مصر ، و " أبو الأعلى المودودي " ، و المفكرين السلفيين " تقي الدين ابن تيمية " و محمد عبد الوهاب (السلفية الوهابية) حول الحكم السياسى و شكل الدولة الإسلامية ، استعمال القوة ، العدو الأجنبى .

² _ نصر حامد أبو زيد ، الحداثة و الحداثة العربية ، الطبعة الأولى ، دار بتر ، المؤسسة العربية للتحديث الفكرى ، سوريا ، 2005 ، ص 37 .

** _ الحسن البنا 1906_ 1949 : هو المؤسس والمرشد العام الأول للإخوان المسلمين في مصر وأحد أكثر الزعماء المؤثرين في الحركات السلمية الحديثة . ما كان البنا عالما دينيا تقليديا لكنه كان مفكرا قام ببلورة مفهوم الإسلام السياسى وناشطا أسس الحركة الأصولية السلمية الأكثر أهمية في العالم الإسلامى . ولد البنا في عام 1906 لمحمد عبيد الرحمن الساعاتى المعروف بصدق وكرمه . وقد ولد في وسط فوح الغربية حيث ترعرع في جو دينى ، فتعلم الفقه وحفظ القرآن الكريم . كان والد البنا متدينا جدا ويمتلك مكتبة دينية استخدمها حسن البنا . وقد حضر البنا بعض الحلقات الصوفية وزار مساجد بعيدة . في العام 1920 ، دخل إلى كلية المعلمين ، وعند تخرجه درس العلوم اللغوية والدينية في دار العلوم في القاهرة .

وقد اعتقد البنا أن الإسلام يعالج جميع أوجه الحياة وأن الحضارة الإسلامية تشمل على ما هو جيد في كل الحضارات السابقة بل تتعدها في التقدم . وأسس البنا الإخوان المسلمين في عام 1928 .

لكل أوضاع الكون ، و الربط بين العقيدة و الشريعة و السياسة و بين الفكر و التنظيم والحركي وبنفي " البنا " أي فصل بين السياسة و الدين و رفع شعار " الإسلام دين و دولة " ، و في هذا الصدد انطلق من مفهوم محوري ، و هو وحدة السلطة في النظام الإسلامي ، و لا توجد حسب رأيه سلطتان في الإسلام سلطة سياسية و أخرى دينية .¹

و هو لا يرفض الديمقراطية إذا لم تتعارض مع الشريعة الإسلامية و يؤكد على أن الأنظمة الدستورية لا تتعارض مع الإسلام ، و هذا إذا تم ربطها بأسس الشريعة الإسلامية ، و يجعل " حسن البنا " من مفهوم الشورى* ، و عبر إعادة تفسيرها في ضوء الحداثة و عدم معارضتها للشريعة ديمقراطية ، و ما دام المصدر النهائي لمشروعية الشورى هو المجتمع فلا يمكن أن يمثل هذا المجتمع بصفة واحدة أو حزب واحد ، بل المطلوب أن تتحول الشورى إلى مؤسسة تتوقف شرعيتها على استمرار قبول المجتمع لها .² فالشورى في النظام الإسلامي الصحيح تعني كل ما نعرفه في عصرنا هذا من مظاهر الحرية السياسية و الحكم الدستوري ، و المجالس الشعبية و النيابية ، و حق الشعب في انتخاب حكامه ، و حق محاسبتهم بالأجهزة النيابية و الإعلامية . و حق عزلهم حسب قواعد الدستور ، و الشورى تعني جماعية القيادة ، و عدم استئثار فرد واحد أو فئة معينة أو طبقة بالحكم و الشورى تعني التزام الحاكم برأي الغالبية .³

أما الخلافة الإسلامية فتشكل في فكر حسن البنا المؤسسة والمرجعية السياسية النهائية التي يجب أن توجد على الأرض .وكما هو الحال من الناحية التاريخية، ما زال ينظر إلى الخلافة على أنها مرتكز أيّ خطاب سياسي نظري حول الحكومة والسياسة. وتحقيق الخلافة يمثل الهدف الأعلى للحركات الإسلامية وتحقيق عالمية الإسلام.⁴

و الخليفة يسوس الأمة بنفسه و بمن ينوب عنه في إدارة البلاد و سياسة العباد ممن تعينه الأمة نائباً عنه ، و من ينيبه هو عن نفسه من الولاة و على الأقاليم أو الجيوش و المؤسسات و نحوها ممن يقومون على السلطة التنفيذية و هؤلاء لهم حق الطاعة في المعروف كالخليفة و الإمام كما جاء في الحديث الصحيح "

1_ كروي كريمة ، مرجع سابق ، ص 44 .

* _ تعريف الشورى: الشورى في اللغة العربية تعني عرض الرأي و أخذه و تستلزم وجود طرفين ، الأول يعرض و يقدم رأيه أو فكرته ، و الثاني يسمع رأي الأول و يقبل ما يشير به ، و ينبغي أن يكون الموضوع قابلاً لوجود رأيين ، إذ لا مشورة في أمر فيه نص ، و قد ذكر مفهوم الشورى في القرآن على أربع صفات :

- صفة مصدر الفعل تشاور (فإن أرادوا فصلاً عن تراض منهما و تشاور) سورة البقرة الآية 233 .

- صفة فعل الأمر من الماضي شاور (و شاورهم في الأمر) سورة آل عمران الآية 159 .

- مصدر الفعل الماضي شار (و أمرهم شورى بينهم) سورة الشورى الآية 38 .

- الفعل أشار حيث ذكر القرآن إشارة مريم لوليدها (فأشارت إليه) سورة مريم الآية 29 .

من المرجع : وهبة الزحيلي و آخرون، الشورى في الإسلام، المطابع التعاونية، عمان 1998، ص 61 .

2 _ احمد الموصلی ، مرجع سابق ، ص 89.

3_ نبيل هلال هلال ، الاستبداد و دوره في انحطاط المسلمين ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ص 150.

4 _ احمد الموصلی ، مرجع سابق ، ص 285 .

من أطاع أميري فقد أطاعني ، و من عصى أميري فقد عصاني .¹ ويعتبر كل رئيس دولة إسلامية إقليمية في عصرنا بمثابة الإمام فيما يخصه من أحكام بالنسبة للبلد الذي يسوسه و يحكمه .² كما ركز البنا على احترام رأي الأمة و وجوب تمثيلها و اشتراكها في الحكم اشتراكا صحيحا فالإسلام لم يشترط استنباه رأي أفرادها جميعا في كل نازلة و هو المعبر عنه في الاصطلاح الحديث بالاستفتاء العام³ و لكنه اكتفى في الأحوال العادية بأهل الحل و العقد.³ كما نجده يدافع عن تبني الديمقراطية. لكن الديمقراطية عنده لا تتضمن مفهوم السيادة النهائية، بل تعني السيادة الإنسانية وممارسة السلطة. وتعني على الأخص الانتخابات، فلا تعود السلطة النهائية في الشؤون السياسية إلى الناس. ففي الإسلام، تناط السيادة النهائية فقط بالله ؛ أما سيادة الإنسان فتتعلق بممارسة السلطة ضمن حدود الشريعة الإسلامية والشورى.⁴ بالإضافة إلى انه لا ينفي التعددية القائمة على الاختلافات في الأيديولوجية و السياسات و البرامج ، و الدولة الإسلامية حسبه لا تقصي تعدد الأحزاب ، إلا تلك التي تعارض الوجدانية ، و عدم شرعية الأحزاب الملحدة لا تتبع في نظره من التعدي على حرية التعبير و الاجتماع ، بل من وقفها ضد الأغلبية و حتى الأقلية التي تؤمن بالدين و التدين ، لذلك فان مثل تلك الأحزاب خارج إجماع المجتمع و مهددة لوحده .⁵ فيما يتعلق بنظام الحكم الإسلامي ، سعى إلى تأكيد مجموعة من الخصائص تتميز بها الدولة الإسلامية أو نظام الحكم الإسلامي :

- 1 - ترسيخ علاقة الدين بالدولة أو دينية الدولة ، دون أن يعني ذلك أنها دولة دينية بالمعنى الغربي .
 - 2 - اختلاف الدولة الإسلامية عن كل المذاهب الأخرى القديمة و الحديثة كالشيوعية و الفاشية و النازية.⁶ و يؤكد البنا بأن النظام الإسلامي يقوم على ثلاث دعائم :
 - 1 - مسؤولية الحاكم .
 - 2 - وحدة الأمة .
 - 3 - احترام إرادة الأمة .
- و لا يرى البنا تعارضا بين الوضعية و الإسلام إذا كانت تلك الدساتير تعترف بسيادة الشريعة و قصور العقل البشري.⁷

¹ _ متفق عليه عن أبي هريرة : رواه البخاري في الأحكام و مسام في الإمارة ، انظر اللؤلؤ و المرجان فيما اتفق عليه الشيخان (1204) .

² _ يوسف القرضاوي ، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة و مقاصدها ، الطبعة الثانية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 2005 ، ص 48 .

³ _ حسن البنا ، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ، الطبعة الأولى ، دار الدعوة ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 238 .

⁴ _ احمد الموصللي ، مرجع سابق ، ص 301 .

⁵ _ كروي كريمة ، مرجع سابق ، ص 45 .

⁶ _ نفس المرجع ، ص 45 .

⁷ _ عبد الله فهد النفيسي ، الفكر الحركي للتيارات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، الربيعان للنشر و التوزيع ، الكويت ، 1995 ، ص 33 ، 34 .

أما موقف " أبو الأعلى المودودي " * فإنه لا يبعد كثيرا عن وجهة نظر " حسن البنا " فهو يميز بين الدولة المسلمة و الدولة الإسلامية ، فإذا كانت الأولى خاضعة لحكم المسلمين ، فإن الثانية هي التي تسيّر وفق حاكمية الله ، و تعتبر نظرية الحاكمية ** من أبرز القضايا التي أثارها فكر " المودودي " و لا يزال يدور حولها الكثير من اللبس و الغموض ، و المقصود بها القدرة على التصرف في الأشياء و الأشخاص بحرية مطلقة ، و هذا لا يؤتى إلا لله وحده ، و هو بهذا ينفي أن يكون لأي حزب كان أو طبقة أو شعبا أي حق و لو جزئيا في حاكمية الله ، أو يدعي انه قادر على ممارسة الحكم ، بل إنه يقوم فقط بتسيير أمور المسلمين انطلاقا من التعاليم القرآنية و النبوية ، و من ثمة فطاعة الدولة مشروطة بطاعتها لله و الرسول ، و لا يحق لها أن تطالب بالطاعة مادامت هي منسلخة عن طاعة الله و رسوله .¹ حيث شكلت نظرية الحاكمية المودودية انقلابا نظريا في الخطاب الحركي الإسلامي المعاصر إلى درجة أن مفهوم الحاكمية قد أصبح من أبرز المسلمات النظرية لهذا الخطاب ، فهي نظرية في الدولة تقوم إشكالياتها على تحديد صاحب السيادة .²

أما عن طريقة الحكم في الدولة الإسلامية يرى " المودودي " أن أهل الحل و العقد هم المؤهلون لذلك و هم كبار العارفين بالديانة الإسلامية أي علماء الدين ، مهمتهم تأويل الأحكام الواردة في النص و القابلة للتأويل لوضع قوانين مناسبة للدولة الإسلامية ، لكن هذا لا يعني أن لهم الحق في وضع قوانين جديدة مخالفة لكتاب الله و رسوله ، أو إصدار حكم فيما ورد نص فيه صريح و واضح في شريعة الله . إن تبني الحركات الإسلامية لآراء " أبو الأعلى المودودي " و خاصة فكرة الحاكمية تتغافل عن الظروف السياسية و التاريخية التي دعت المودودي لصياغتها . **

* _ أبو الأعلى المودودي : مفكر باكستاني (1903 - 1979) من أكثر المفكرين جاذبية و تأثيرا على الحركات الإسلامية المعاصرة ، و تعتبر الأفكار التي طرحها بمثابة التوجيه الذي تسيّر عليه مختلف الحركات الإسلامية في العالم العربي و الإسلامي . أثر المودودي في مفكرين كبار مثل سيد قطب و أعداد كبيرة من المفكرين المتشددين خصوصا في تطوير مبادئ الحاكمية و الجاهلية، أسس الجماعة الإسلامية (1941) التي لعبت دورا مهما جدا في سياسة باكستان و الهند، و أصبح نموذجا للعديد من الحركات الإسلامية، ترجمت أعمال المودودي إلى العديد من اللغات.

** _ يعتبر المودودي الرائد في طرحه لفكرة " الحاكمية " و لم يسبقه احد إلى هذا الأمر من " جمال الدين الأفغاني " إلى " محمد عبده " ، و " عبد الرحمان الكواكبي " و " حسن البنا " ، و بطرحه لهذه الفكرة فقد أحيأ الفكرة التي طرحها الخوارج ، عندما أعلنوا انه لا حكم إلا لله ، و الخوارج هم أقدم فرقة في الإسلام يعود أصلها للخلاف حول من يتولى الخلافة ، و كان لها أهمية كبيرة في تطور النظريات السياسية في التاريخ الإسلامي ، و لعبوا دورا كبيرا في الشقاق الذي أصاب الأمة الإسلامية في عهد " علي بن أبي طالب " رافعين شعار لا حكم إلا لله .

1 _ كروي كريمة ، مرجع سابق ، ص 46 .

2 _ محمد جمال باروت ، الدولة و النهضة و الحداثة ، الطبعة الرابعة ، دار الحوار ، سورية ، 2004 ، ص 184 .

** _ عايش أبو الأعلى المودودي مجموعة من الأحداث السياسية التي عرفتها الهند أثناء الاحتلال الانجليزي ، كما شارك في النقاشات التي دارت بين المسلمين و الهندوس حول أسلوب الحكم المتبع بعد الاستقلال ، كان الزعماء الهندوس يرون أنه لا شيء يمنع من وجود شعوب مختلفة تعتقد ديانات مختلفة ، لكنها تنتمي إلى دولة واحدة بشرط أن يلتزم دستور هذه الدولة بضمان الحرية الدينية لكل السكان ، في حين رفض المسلمون الذين يشكلون أقلية ، و طالبوا بإنشاء دولة مستقلة (باكستان) ، و لتبرير ذلك وظفوا النظرية الإسلامية في الحكم مركزين على كون الإسلام لا يعرف فصلا بين الدين و الدولة ، و هنا بدأ " المودودي " في الحديث عن الشريعة الإسلامية باعتبارها شاملة لكل مناحي الحياة الاقتصادية و السياسية و الأخلاقية ، و الملاحظ أن الاستقلال الذي كان يطالب به المسلمون يرتكز على الخصوصية الإسلامية و شعار الحاكمية لله ، و عليه فكرة الحاكمية عند المودودي تجد تفسيرها في الدعوة إلى قيام دولة إسلامية مستقلة في بلاد الهند ، و إلزام هذه الدولة بالشرط الذي قامت من اجله ، أي الالتزام بالشريعة =

في حين أن السفلية كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تنقية الإسلام و الممارسات الدينية من البدع ، الخرافات و الانحرافات ، و لم تطرح نمط معين لنظام الحكم ، أو تسعى لإقامة دولة إسلامية ، و السفلية تعني الاتجاه الذي يعطي و يجعل الأولوية للمتقدم على المتأخر ، سواء كان هذا المتأخر نظام سياسي أو فكر اجتماعي¹ ، و قد نشأ هذا التيار في ظل العديد من العوامل و التساؤلات فإما التوجه نحو الدين و الاحتفاظ بقيمه ، و هذا معناه قصور المسلمين عن فهم الدين و اختيار التخلف . أو التوجه نحو العلم و نتائجه ، وهذا معناه اختيار التقدم و العصرية ، ويعتبر " محمد عبده " من رواده و هو الوحيد الذي استطاع أن يعطي أجوبة عملية شاملة لكل المسائل المطروحة وأن يدرج العامل الديني ليخرج برؤية تأليفية بين ضرورات الحضارة و حاجات الحفاظ على الهوية والوحدة الاجتماعية .ويمكن ذكر " جمال الدين الأفغاني * " الذي عبر عنه " روجي غارودي " بأنه كان يعرف الثقافات التي يتحدث عنها على منوال كبار مفكري الإسلام: " كالبيروني، ابن رشد و ابن حزم " الذين كانوا يجتهدون لمعرفة ثقافات العالم من الداخل بخلاف الكثير من العلماء المنغلقيين في تراثهم والجاهلين بكل الموروثات الأخرى .² حيث نجده يبين في كتابه " العروة الوثقى " أن الأمة التي ليس لها في شؤونها حل ولا عقد، ولا تستشار في مصالحها، ولا أثر لإرادتها في منافعها العمومية، وإنما هي خاضعة لحاكم واحد إرادته قانون ومشيئته نظام، يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد، فتلك أمة لا تثبت على حال واحد، ولا ينضبط لها سير، فتعثرها السعادة والشقاء ، ويتناولها العزل والذل ."³

و يرى هذا الاتجاه أن سبب ذل المسلمين هو اختلافهم في فهم الإسلام و تعصبهم و جمودهم على آراء المذاهب الأربعة، ثم تناحرهم في كثير من الفترات و تقاتلهم أحيانا بسبب الخلافات المذهبية .⁴ إضافة لمجموعة هي :

- الحواجز بين الحضارة العصرية الوافدة والمبادئ الإسلامية، وهذا معناه قصور المسلمين عن فهم الدين فهما عقلا نيا متطورا يتجاوز حدود العلمية و المادية، و إنها لا تتناقض جوهريا مع الدين، عندما يتجاوز الفهم اللغوي إلى التأويل العقلي، وهي المعضلة التي يعاني منها المسلمون.
- الحضارة الغربية هي حضارة إنسانية عالمية وليدة الاحتكاك الحضاري، باعتبارها حضارة تقنية و تكنولوجية، فهي لا تعرف الانتماء الأيديولوجي المجتمعي.

= الإسلامية ، و تكون الحاكمة لله تذكير مستمر بشرط النشأة ، و إذا كانت فكرة الحاكمة عند " المودودي " تركز على هذه الخلفيات فعلى الحركات الإسلامية أن تضع هذه الأفكار في الإطار التي كتبت فيه و دراستها قبل أن تتخذها كأحد المحاور الأساسية و تناضل من أجلها .

1 _ كروي كريمة ، مرجع سابق ، ص 47 .

* جمال الدين الحسيني الأفغاني : 1838 _ 1897، أحد الأعلام البارزين في النهضة المصرية ومن أعلام القومية العربية بالنسبة للتجديد .

2 _ ميمون محمد" الممارسة الديمقراطية من منظور الأحزاب السياسية الإسلامية في الجزائر : دراسة ميدانية لعينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية الشلف" رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2007 _ 2008) ص 51 .

3_ فوز نايف عمر ربحان " العولمة و أثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 _ 2006 " رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، كلية الدراسات العليا السنة الجامعية 2007) ص 96 .

4 _ خليل علي حيدر ، التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 1997 ، ص 15 .

- الإسلام دين و دنيا و إذا كانت الأمور الدينية و قفية نصية، فإن ترك الحرية في أمور الدنيا للعلماء و الفقهاء و الساسة قياسا على القول " أنتم أعلم بأمور دنياكم." - فساد أوضاع المسلمين يعود إلى فساد الأفراد والحكام، والظاهرة في العلاقة المختلفة بينهما ينبغي إعادتها إلى أسس ديمقراطية شورية.¹ غير أن التيار السفلي في الإسلام ليس واحد ، بل انقسم على نفسه و ذلك نتيجة للممارسات السياسية التي تمت باسمه و حولته إلى عدة فصائل من ناحية الفكر و الممارسة ، خاصة فيما يتعلق بوسائل الفعل السياسي و شرعية الحاكم .

و في دراسة الفكر السفلي نركز على " السفلية الوهابية " و المفكر "ابن تيمية" .

1 - السفلية الوهابية : حركة إصلاحية أسسها " محمد بن عبد الوهاب * " في شبه الجزيرة العربية ، هذه الحركة لها جانب ديني و جانب سياسي ، فمن الناحية الدينية كانت حركة إصلاحية سفلية تدعو إلى العودة إلى أصل الدين و ممارسات السلف من المسلمين ، تحارب البدع و في مقدمتها الطرقية و سلوكها الديني و من الناحية السياسية ثورة ، كانت ثورة على الخلافة العثمانية . ترتكز السفلية الوهابية على الوقوف عند ظواهر النصوص الدينية ، و جعل المعاني المنتقاة من هذه الظواهر المرجع في كل أمور الدين ، ووقفت عند مفهوم الإسلام كدين ، كما كان حال هذا المفهوم في العصور الأولى عند الصحابة ، قبل التطورات العلمية و الإضافات العقلية التي استدعتها صراعات الأمة الإسلامية مع الأمم الأخرى ، بعد عصر الفتوحات الإسلامية .²

2 - ابن تيمية ** : لقد كان لأفكاره بالغ الأثر على من عاصروه ، و حتى في عصرنا الحاضر ، ظهر التأثير الفكري لهذا المفكر مباشرة بعد اغتيال الرئيس المصري " أنور السادات " من طرف " جماعة الجهاد الإسلامي " في مصر ، التي كان يؤطرها " عبد السلام فرج " مؤلف كتاب " الفريضة الغائبة " *** ، و الذي أفتى بقتل الرئيس المصري " أنور السادات " ، باعتباره رئيسا كافرا ، استنادا لأفكار " ابن تيمية " الذي أفتى بقتل الحكام الذين ينتسبون إلى الإسلام و لكنهم يسيئون إليه .

1 _ ميمون محمد ، مرجع سابق ، ص 51 .

*_ ابن عبد الوهاب، محمد(1703 _ 1792) : عبد الوهاب هو منظر ومؤسس الوهابية و هي حركة تهدف للعودة إلى الإسلام النقي كما مارس من قبل النبي ﷺ . درس في المدينة وعاش في الخارج لعدة سنوات، بما فيها أربع سنوات في البصرة، العراق .و قد دعا عبد الوهاب إلى محاربة البدع والكفر، مثل الطرق والمعتقدات الصوفية .كتب " كتاب التوحيد"، وسمي أتباعه الإخوان والموحدين .

2 _ كروي كريمة ، مرجع سابق ، ص 48 .

** _ ابن تيمية : مفكر سوري عاش في القرن الثالث عشر ميلادي ، عاصر حكم المماليك و غزو التتار للشرق الأوسط ، كان معارضا لبعض ممارسات الغزاة المغوليين ، فرغم اعتناقهم للإسلام ظلوا يطبقون قوانين و تشريعات بعيدة عن تعاليم الدين الإسلامي ، و قد أفتى ابن تيمية بقتل هؤلاء الحكام .

*** _ الفريضة الغائبة : المقصود بها الجهاد الذي أسقطه المسلمون من الفرائض الدينية و هذا هو حسب المؤلف سبب تخاذلهم و ضعفهم .

أما من حيث استعمال القوة فإن أصحاب هذا التيار يتفقون على أن القوة هي الملجأ الأخير و لا توظف إلا بعد استنفاد كل السبل و الوسائل السلمية ، في حال استمرار الحاكم في التمسك بموقف مضاد للإسلام ، ويقصد بالسبل و الوسائل السلمية أسلمة المجتمع عن طريق انتهاج سبيلين :

أ - أسلمة الجماهير من خلال المؤسسات التربوية و التعليمية و الاقتصادية و غيرها ، ثم تكوين رأي عام يتقبل التغيير و يدفع النظام إلى انتهاج سياسة إسلامية و هي الطريقة التي انتهجها " حسن البنا " .

ب - أسلمة النخبة التي تقود بدورها تحويل المجتمع إلى مساره الإسلامي و يتأثر بنفوذها و هذا منهج " أبو الأعلى المودودي " إلا أن احتمال استعمال القوة وارد في نظر كل منهما فالحركات الإسلامية المتبينة لهذه الأفكار في بعض الأحيان قد تلجا إلى العنف .

و فيما يتعلق بمكانة القوة في فكر الوهابية فالأمر يبدو غامضا و هذا راجع للظروف التي أحاطت بظهور الحركة الوهابية و استلائها على الحكم في شبه الجزيرة العربية .

يعتبر أنصار هذا التيار بصفة عامة أن المحيط الخارجي يلعب دورا أساسيا في انحطاط المسلمين ، فقد اعتبرت السفلية أن الإمبراطورية العثمانية هي سبب الخلافات و التخلف و ترفض التأثيرات الفلسفية للحضارة الغربية و تعتبر ذلك بدعا طرأت على الإسلام كما فهمه السلف الصالح .

أما " المودودي " فيعتبر موقفه انعكاسا للظروف التي عاشها في باكستان ، غير انه يختلف عن المفكرين الآخرين بعدم اعترافه بوجود عدو أجنبي ، أي خارجي ممثل لحضارة و عادات و ثقافة مختلفة ، و إنما المشكل في وجود أجنبي هندي يتميز بتفوق كمي ، (أبو الأعلى المودودي كفر المجتمع الهندوسي) هذه الفكرة كان لها تأثير على مفكرين إسلاميين عربا (و على رأسهم السيد قطب) ، في حين يعتبر " حسن البنا " أن الاستعمار الغربي هو المسؤول عن تشتت الأمة الإسلامية من خلال رسم الحدود و إبراز مشاعر القومية التي تغذي الخلافات بين المسلمين لذا نادى بالجهاد ضده .

و عموما يرى هذا التيار أن العودة إلى الدين الحق لن تتم إلا بالسبل الآتية :

_ تصفية العقيدة الإسلامية من آراء الجماعات التي يعتبرونها " فرق الضلالة " و تصفية المذاهب الإسلامية من الاجتهادات الخاطئة و تصفية كتب التفسير و الحديث .

_ فتح باب الاجتهاد من جديد ، و عدم الالتزام بالضرورة بفتاوى المذاهب الأربعة المعروفة .

_ نشر الوعي الإسلامي الصحيح .¹

ما يمكن قوله تجاه هذا التيار بأنه قد انطلق مشروع الإصلاح الديني في فكرنا المعاصر في نهاية القرن التاسع عشر و أنجزت الحركة السلفية في بداياتها خطابا توفيقيا نزع نحو بناء شكل من أشكال الموازنة بين قيم الإسلام و قيم الفكر الحديث و المعاصر في مجالات المعرفة المختلفة ، و قد عكس مشروع محمد عبده الإصلاح الذي كان يروم تكييف المجتمع الإسلامي و مبادئ العقيدة مع مقتضيات و متطلبات الأزمنة الحديثة ، عكس هذا المشروع في روحه العامة صورة لنمط في التوفيق مكافئ للمعطيات التاريخية التي

¹ _ خليل علي حيدر ، مرجع سابق ، ص 16 .

سمحت بتمظهره , لكنه استنفذ قيمته الإصلاحية في السياقات التاريخية اللاحقة , أصبحنا بعده في حاجة إلى بناء مواقف أكثر قدرة على مواجهة أسئلة زماننا . اتخذ هذا التوجه الإصلاحي لاحقا صورا و مظاهر أكثر قوة في مجال نقد العقل العربي الإسلامي¹ .

الفرع الثاني : الفكر الحركي الثوري (الإقصائي)

تدعو معالجة الفكر الحركي الإقصائي ضرورة التطرق إلى أفكار " السيد القطب " * التي تعد بمثابة الدستور الذي تسيّر عليه الحركات الإسلامية المعاصرة (خاصة منها المتطرفة) ، و من بين الأفكار التي طرحها هذا الأخير و تداولتها الحركات الإسلامية فكرتي **الحاكمية و الجاهلية** .

و يمكننا استكشاف هاتين الفكرتين و مفهومهما في كتابه في كتابه " معالم في الطريق " و الذي طرح فيه أهم مبادئه و يمكن إيجاز أبرز المفاهيم التي طرحها سيد قطب " بما يلي :

- 1- لا يزال العالم المعاصر يعيش عيشة الجاهلية، وهي اعتداء على حاكمية الله.
- 2- لا بد من غرس الدين في قلوب الناس من أجل عبادة الله وحده.
- 3- انقطاع وجود الأمة الإسلامية مع انقطاع الحكم بشريعة الله، وبه فقط يقود الإسلام البشرية جمعاء.
- 4- إعادة الحاكمية لله تستلزم وجود طليعة، ويجب أن يتصرف المجتمع الإسلامي بالقوة لكي يتصدى للمجتمع الجاهلي أو يصمد بوجهه.

¹ _ نصر حامد أبو زيد ، مرجع سابق ، ص 49 .

* **سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي** : 9 أكتوبر 1909 _ 1966 : كاتب وأديب ومنظر إسلامي مصري، ولد في قرية موشا في منطقة أسبوط لعائلة من الطبقة المتوسطة و حصل مثل حسن البنا على الإجازة من دار العلوم بعد ذلك، عمل كمعلّق ومعلق صحفي وارتبط ببطه حسين، وعباس محمود العقاد ومفكرين ليبراليين آخرين . منذ أن بدأ الكتابة في الصحف والمجلات أظهر قطب ميلاً عاماً لكي يكون في المعارضة للحكومة وناقداً لأوضاع مصر .

كان قطب يتجاسر جدا في معارضته للحكومة و في ليبراليته المتشددة التي ظهرت في كتابه قصص الحب ودعوته للتعريّ . في 1948 أرسلت وزارة التربية قطب إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة دراساته عن التعليم .

كتاب قطب الأول الذي تبنّى الأصوليّة كطريقة حياة مع برنامج سياسي هو " **العدالة الاجتماعية في الإسلام** " الذي ظهر أثناء إقامته في الولايات المتحدة، وكان قطب في هذا الكتاب بعيدا عين الراديكالية وأقرب إلى خطاب البنا . أدت إقامته في الولايات المتحدة 1948 - 1951 إلى مراجعة موقفه السابق المتيني للغرب . ويبدو أن كراهيته للمادية، والتميز العنصري، والمشاعر الموالية للصهيونية في الغرب والتي واجهها شخصيا في الولايات المتحدة كانت بداية عزلته عن الثقافة الغربية والعودة إلى جذور الثقافة التي رُبي عليها .

بعد عودته إلى مصر، وذلك بعد اغتيال حسن البنا والمحنة الأولى للإخوان المسلمين، انضمّ قطب إلى الإخوان وأصبح نشيطا جدا في دوائر الفكر والنشر وألّف كتبا عديدة خلاصتها أن **السلم هو الحلّ** . على أية حال، حتى تلك اللحظة، لم يظهر قطب أي راديكالية أو عنف . كانت أولويته أن يعيد كتابة فهم الإسلام من وجهة نظر حديثة وإيجاد الحلول التي يقدمها الإسلام لمعالجة المشاكل الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمصر والبلدان الإسلامية والعربية . في عام 1955 حكم على قطب ب 15 سنة في السجن، وسجن مع ألف من الخوان ومؤيديهم، فأخضع للتعذيب . هذا الوضع ترك جروحا لم تندمل إلى يومنا هذا في هذا السياق، انتقل قطب إلى الأصولية المتشددة . فكتبه الأكثر أهمية، أو إنجيل الراديكالية، في **ظلال القرآن، ومعالم في الطريق، وهذا الدين، والمستقبل لهذا الدين**، وغيرها، كتبت بسبب التعذيب الذي تلقاه مع آخرين . أطلق سراح قطب في 1965 ، ثم اعتقل بتهمة العمل على إسقاط الحكومة ونقّذ فيه حكم الإعدام شنقا في 1966 .

و تعني فكرة الحاكمية تشريع الله و على البشر التنفيذ ، و حسبه عندما تكون السلطة لله و مستمدة من القرآن فهي الحالة الوحيدة التي تتحقق فيها الحرية لكل البشر ، و هذه هي الحضارة الإنسانية لأن حضارة الإنسان تقتضي قاعدة أساسية من التحرر الحقيقي ، فحين يكون التشريع مستمدا من الله في كل نواحي الحياة ، فانه يخضع كل الأفراد لضغطه و حين يصنع بعض الناس هذا التشريع و يخضع له البعض الآخر لا يكون هذا المجتمع متحررا ، و إنما هو مجتمع أرباب و عبيد ، و من ثمة فهو مجتمع جاهلي ، على حد تعبيره ، أي مجتمع متخلف . حيث نجده يقول " إن العالم يعيش اليوم كله في "جاهلية" من ناحية الأصل الذي تتبثق منه مقومات الحياة و أنظمتها . جاهلية لا تخفف منها شيئا هذه التيسيرات المادية الهائلة و هذا الإبداع المادي الفائق ! هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض و على الأخص خصائص الألوهية .. و هي الحاكمية .. إنها تستند الحاكمية إلى البشر ، فتجعل بعضهم لبعض أربابا . لا في الصورة البدائية الساذجة التي عرفتها الجاهلية الأولى ، و لكن في صورة ادعاء حق وضع التصورات و القيم و الشرائع و القوانين و الأنظمة و الأوضاع بمعزل عن منهج الله للحياة ."¹

لهذا فهو يعطي السلطة لله وحده و الفرد و الأمة خاضعين لهذه السلطة ، و في حالة تناقض الفرد و الأمة مع إرادة الله و المبادئ المنصوص عليها في القرآن فهو شرك ، و يستدل على ذلك بمجموعة من الآيات القرآنية منها قوله تعالى " ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم و ءآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم و لكن أكثر الناس لا يعلمون . " ¹

تودي حاكمية البشر إلى مجتمع جاهلي ، و من ثمة فحسب " السيد قطب " ، العالم يعيش اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام ، و هناك مجتمعان لا أكثر ، المجتمع الإسلامي و المجتمع الجاهلي ، و يعرف هذا الأخير بأنه كل مجتمع لا يخلص عبوديته لله وحده ، و بهذا التعريف البسيط فان جميع المجتمعات القائمة في العصر الحديث مجتمعات جاهلية .³

و الدولة الإسلامية حسبه ليست تلك التي يتحكم فيها رجال الدين أي التيوقراطيين ، فالإسلام لا يمنع أي مجموعة من الناس ، أو أي نخبة من التمثيل الإلهي ، و تعتبر الدولة إسلامية إذا كانت مرتكزة على دستور قائم على الشريعة الإسلامية و اختيار الجماعة و يعطي الأولوية للمجتمع على حساب الدولة ، و الطاعة غير مطلقة للدولة ، و الجماعة لها حق الثورة على الحاكم إذا لم يلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية .⁴

و إذا كانت القوة تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الوسائل المسموح استعمالها من قبل الإصلاحيين ، فان القوة بمعنى الجهاد تأتي في المقدمة بالنسبة للثوريين ، حيث يعتبر " السيد قطب " أن الإسلام ذو طبيعة هجومية ، و لذا يقول بالقوة أولا .⁵ و يبيح استخدام القوة المادية من أجل التغيير حيث يقول " نعم إنهم

¹ _ سيد قطب ، معالم في الطريق ، من الموقع الالكتروني : منبر التوحيد و الجهاد ، ص 5 .

² _ القرآن الكريم ، سورة يوسف ، الآية 40 .

³ _ كروي كريمة ، مرجع سابق ، ص 51 .

⁴ _ أحمد الموصللي ، مرجع سابق ، ص 108 .

⁵ _ كروي كريمة ، مرجع سابق ، ص 51 ، 52 .

يجب أن يقيموا الصلاة، وأن يترتلوا القرآن، وأن يتوجهوا إلى الله بالدعاء في السراء والضراء، ولكن هذه العبادة وحدها، لا تؤهلهم لحمل دعوة الله وحماتها، إنما هي الزاد الذي يتزودونه للمعركة، والذخيرة التي يدخرونها للموقعة، والسلاح الذي يطمنون إليه، وهم يواجهون الباطل بمثل سلاحه، ويزيدون عنه سلاح التقوى والإيمان والاتصال بالله تعالى .¹

وتتبع مشروعية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية من التفويض الشعبي عبر الشورى، والذي هو المبدأ المركزي النظري والسياسي والعملي في الحكم والسياسة و لا مشروعية للاتفاق الجماعي أو للشورى إذا ما تناقضت مع الشريعة الإسلامية ومع أن الدارس لفكر سيد قطب قد يعتقد، وللوهلة الأولى، أن الفكر الإسلامي لسيد قطب هو ديمقراطي يحترم خيارات الجماعة، وهذا صحيح بصورة جزئية؛ إلا أن فكره يستبعد المبدأ الاستيعابي المتمثل في التعددية والمجتمع المدني والنظام السياسي المتعدد الأحزاب، وبخاصة ذو المنحى الليبرالي الديمقراطي. إن أساس الحرية، الحسبة، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يخضع عند سيد قطب للمصالح الاجتماعية العامة، وعلى رأسها وحدة المجتمع والأمة والدولة.²

و يعرف "قطب" المجتمع الصالح بأنه ذلك المجتمع القائم على الجماعات الدينية والتي لها نفس المصالح والمفاهيم المستمدة من توجهات سياسية توحيدية. و بالتالي فهو ، يستثني كل الأنظمة الحزبية، سواء أقامت على تعدد الأحزاب أم الحزب الواحد، من أي مشروعية سياسية ويستبدلها بضرورة وجود الطليعة الدينية التي تعمل على تخليص المجتمع من الجاهلية. وهكذا لا يسمح فكر سيد قطب بوجود أنظمة وتجمعات بشرية شرعية غير مؤسّسة على الإسلام. ومع أن الأقليات الدينية تدخل في المفهوم الاستيعابي عند قطب إلا أنها تدخل سياسيا في فكره الاستبعادي؛ فهي، وإن كان لها الحق في تسيير أمورها، فليس لها حق التنظيم سياسيا أو حتى تشكيل حزب أو طليعة. فقطب يربط حرية التعبير السياسي وغيره بحدود الفهم الأيديولوجي الإسلامي. لذلك تدخل كل المجتمعات والفئات والأحزاب التي لا تتبع من هذا الفهم في مجاهل الجاهلية .³ غير أن الملاحظ هو تأثر غالبية الجماعات الأصولية الثورية في الوطن العربي وبشكل محدد في مصر سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بالخطاب الراديكالي الاستبعادي لسيد قطب وبأفكاره حول حاكمية الله وجاهلية العالم على كل المستويات: الشخصية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى الثقافية والفلسفية.⁴ حقيقة يمكننا القول بعد التعرض لأهم أفكار هذا التيار أنّ دراسة فكر قطب، مؤسس الراديكالية المستندة إلى الجاهلية و الحاكمية في الوطن العربي، تظهر لنا أن أسباب انتقال العديد من المجموعات الإسلامية إلى الراديكالية، فقطب نفسه كان ضحيّتها الأولى، إذ أنه تحوّل تحت نظام عبد الناصر من كاتب ليبرالي في مصر إلى مفكر أصولي هو الأكثر تشددا في الوطن العربي .أدى سجنه وتعذيبه إلى قيام لهوت سياسي متشدد يبرر العنف والعزلة. وربما يكون هذا تعويضا نفسيا نتيجة العنف والقمع من قبل النظام عليه.

1 _ سيد قطب إبراهيم ، في ظلال القرآن ، ج 4 ، دار الشروق ، القاهرة، ص 2425 .

2 _ أحمد الموصل ، مرجع سابق ، ص 108

3 _ نفس المرجع ، ص ص 109 ، 110 .

4 _ نفس المرجع ، مرجع سابق ، ص 374 .

و ساعدت أطروحات قطب في هذا التحول نهايته المأساوية التي أعطت لهذه الأطروحات زخما خاصا , إذ كثفت هذه النهاية رمزيته و رمزية أفكاره , فقادت إلى جيل جديد من الراديكاليين الإسلاميين , و لعل من أبرز رجالات هذا الجيل الجديد "عبد السلام فرج" , أحد قادة تنظيم الجهاد الذي حرر رسالة قبل إعدامه بتهمة التخطيط لاغتيال الرئيس السادات , باسم "الفريضة الغائبة" . و يعني بها فريضة الجهاد , فأعطى الجهاد معاني لم يألفها الفقه الإسلامي الكلاسيكي و تحول نصه إلى إنجيل للحركات الإسلامية الراديكالية فيما بعد.

لذلك فإن مواجهة الإرهاب الفكري لا يجب أن يكون بإرهاب يمارس على أرض الواقع و إنما بفكر آخر يواجهه و يفنده و يدحضه فالحجة بالحجة و البقاء للأصح , لكن عندما قوبلت هذه الأفكار بإرهاب على الأرض زادت قيمتها و قدسيتها على عكس لو تم مناقشتها و تبيان الصائب و الخاطئ منها .¹

1 _ شمس الدين الكيلاني , الجماعة و تحولاتها : التجربة السياسية العربية - الإسلامية في فكر رضوان السيد , الطبعة الأولى , الشبكة العربية للأبحاث و النشر , بيروت , 2009 , ص 188 , 189 .

المبحث الثاني : التأسيس المفاهيمي و النظري لعملية التحول الديمقراطي.

يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل وليست مفهوما مجردا وجاهزا، لا يحتاج إلا للتطبيق في أي زمان ومكان...، كل ما في الأمر أن هناك ديمقراطية نموذجية مثالية ، فالديمقراطية كثورة سياسية وفكرية واجتماعية لم تأتي اعتبارا بل عرفت نضالات مستميتة خلال قرون خلت اعترضتها عوائق جمة ، كما أنها ليست مجرد انعكاس فقهي لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة فقط وإنما هي بدورها تخلق الظروف المواتية لمناخ سوسيولوجي متطور ومتجدد ، في سياق تاريخي متميز أيضا ، وبذلك تترسخ كمارسة حضارية لدى التشكيلات الاجتماعية كافة عبر المؤسسات كلها ، وتأخذ لها مواصفات مميزة من بلد لآخر ومن حقبة تاريخية لأخرى.

المطلب الأول : التأسيس المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي.

يُعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية، التي ارتبطت سابقاً بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المتخلفة كشرط لإرساء نظامٍ ديمقراطي فيها؛ حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعا زمنياً للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولاً، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانياً، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ . و قد تضمن هذا المطلب أربع فروع تضمن كل منها مفهوم التحول الديمقراطي و تميزه عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به ، مراحل و مؤشرات التحول الديمقراطي ، أنماط و أشكال التحول الديمقراطي ، شروط و معوقات التحول الديمقراطي .

الفرع الأول : مفهوم التحول الديمقراطي و تمييزه عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به .

I مفهوم التحول الديمقراطي : Democratic Transition

معنى التحول : يشير لفظ التحول لغة إلى التغيير أو النقل ، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال ، و عن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره و تحول فلانا بالنصيحة و الوصية و الموعدة .

و كلمة التحول تقابلها في اللغة الانجليزية كلمة **Transition** و تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو من مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر.¹ ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي و نظام ديمقراطي ، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.²

ورغم صعوبة إيجاد تعريف محدد ونهائي لهذا المفهوم، يحظى بإجماع الدارسين والمهتمين بالديمقراطية جميعهم، يمكن إيراد بعض أهم التعاريف .فالأستاذ **صامويل هنتجتون** عرف موجة التحول الديمقراطي بأنها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية .³

كما عرفه تشارلز أندريان بأنه:"التحول من نظام إلى آخر ،أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ،ويسميه التغيير بين النظم ،وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام ،البعد الثقافي،البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة ،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم."⁴

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: حركة من نظام غير ديمقراطي إلى نظام منتج للديمقراطية⁵ و كذلك في تعريف آخر : هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية ،تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية،أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية،فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.⁶ وتأسيسا على ذلك فإن التحول الديمقراطي هو:"مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها ،وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ،بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".⁷

1 _ أسامة معقافى "النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987 _ 2010)" رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، السنة الجامعية 2010 ، 2011) ، ص 32 .

2_ أحمد منيسى، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ، 2004، ص 295.

3 _ صامويل هانتجتون ، ، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، (تر : عبد الوهاب العلوب) ، الطبعة الأولى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، 1993 ، ص73 .

4 _ حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين،"التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة". كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر .11 ديسمبر 2005، ص123.

5 _ Paul Barry Clarke and Joe Foweraker, Encyclopedia of Democratic Thought Routledge ,New York ,2001 ,p 362 363 .

6 _ إلهام نابت سعدي "طبيعة عملية التحول الديمقراطي". كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر .11 ديسمبر 2005، ص79.

7 _ محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2005 ، ص442.

و قد أشار هنتجتون في تحليلاته إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي، مؤكداً أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، و ذلك انطلاقاً مما أقره جون جاك روسو " أن صاحب القوة لا يُمكن أن يظل قوياً، إلا إذا حول هذه القوة إلى حق في أن يتولى الحكم وواجب على الشعب أن يطيعه ".¹ كما يرى الباحث عمر مرزوقي بأن التحول الديمقراطي : هو الانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر جديد يشترط أن يكون أحسن من سابقه يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال الأغلبية التي يفرزها التمييز الديمقراطي الحر و التنافس الحزبي التعددي ، في إطار احترام حقوق الإنسان و حرياته ، و شخصيته الحضارية هذا في مستوى أول ، أما المستوى الثاني فيفترض أن يتجسد التحول الديمقراطي داخل المنظومة الاجتماعية و الثقافية و السياسية للأمة ، أخذاً و عطاءً بين الأفراد و الجماعات الاجتماعية و بالتالي فهو تحول سياسي عمودي في المقام الأول ، و تحول اجتماعي أفقي في المقام الثاني ، في ظل هذين المستويين لا يمكن الكلام عن أي تحول مهما كانت صفته الحضارية دون المرور بأزمة ، فضلاً عن الإيمان الراسخ بضرورة الانتقال (القابلية للتحول) و إمكانيته .²

كما عرف التحول الديمقراطي أيضاً، بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولاً إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً دالاً على ديمقراطيته .

فالتحول الديمقراطي * يعني الانتقال من نظام سلطوي تقوم فيه علاقات سلطوية مؤسسة على السيطرة والخضوع، وما تفترضه من استعمال لقوة الردع، إلى نظام أكثر ديمقراطية تقوم فيه العلاقات على وجود قيادة تنتج عنها طاعة وليس إذعان، ويُعبر عن وجود إجماع داخل المجتمع، بما يُضفي على هذا النظام مشروعية، أي ما يسمح لفئة ما أن تقرر سياسياً وتُترجم قراراتها إلى قواعد قانونية .

أحسن بداية معروفة لدراسة التحول الديمقراطي كانت من قبل مقرب موجات التحول الديمقراطي " لصامويل هانتنتون" حيث حدد موجات التحول الديمقراطي بثلاث موجات (1828-1926 , 1943-1962 , 1974- الحاضر)³ و تتطلب هذه الظاهرة توفر مجموعة أسس تكون بمثابة شروطاً أولية أساسية حتى يتم التغيير الديمقراطي هي:

1 _ عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مكتبة الأدب ، القاهرة 2004 ، ص 19 .
2 _ عمر مرزوقي " حرية الرأي و التعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989 _ 2004)" رسالة ماجستير (جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2005 ، 2006) ص 64 .
*_ عرف رستو التحول الديمقراطي بأنه عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة و هي النظام ، و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية ، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع . أما صامويل هنتجتون فيعرف التحول الديمقراطي على أنه مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة و تتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية ، فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي مغلق إلى نظام مفتوح ، وهو مسلسل قابل للتراجع .

3 _ Mark Bevir , Encyclopedia Of Governance , Sage Publications, The United States Of America , 2007, P 114.

التخلي عن الإيديولوجية الانقلابية من خلال تحقيق تسوية تاريخية بين أطراف اللعبة السياسية، الاستقرار الاقتصادي، الإصلاح الديني وعدم التهديد الخارجي .³ وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني، في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام. من خلال ماسبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي. وعموماً فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة، وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية.

إذن وكخلاصة إجرائية فالتحول الديمقراطي هو عملية رئيسية تنطوي على جملة من العمليات الضمنية تتعلق بالدرجة الأولى بحقوق الإنسان وتفعيل مبدأ المواطنة بما يتضمنه من مؤشرات المساواة والحريات العامة، وإعلاء حكم القانون، واحترام سيادة الأمة والإرادة الشعبية، وتكون محكته أعمال الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة، ويتعلق بدرجة ثانية وكمرحلة غائية تستهدفها هذه العملية تحقيق تنمية المجتمعات والارتقاء بها إلى مصاف التقدم والازدهار، وذلك بتحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن بجميع الأبعاد الاجتماعية والسياسية ومن ثم الاقتصادية.²

II - تمييز التحول الديمقراطي عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به :

من بين الصعوبات التي يطرحها التطرق لمفهوم التحول الديمقراطي هي الخلط بينه و بين بعض المصطلحات الأخرى ، بالرغم من وجود العديد من خطوط التماس بين هذه المصطلحات خاصة عند دراسة تجربة فنية للتحول الديمقراطي ، و على هذا النحو سعت هذه الدراسة إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالتحول الليبرالي ، و الانتقال الديمقراطي ، و الرسوخ الديمقراطي ، و الإصلاح السياسي .

1 / التحول الديمقراطي و التحول الليبرالي : Libéral Transition

فالتحول الليبرالي يعني توسيع الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات لعدم العصف بها من قبل السلطة ، و الحد من التدخل في العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحزب الحاكم ، أو هو إعادة

1_ زريق نفيسة " عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الولائي المشكلات والآفاق " رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر - باتنة -كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008-2009) ص 19 .

2_ صونية العيدي، " المشاركة السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر الانتخابات الرئاسية 8 أبريل 2004 أنموذجاً -دراسة ميدانية فيفي مدينة بسكرة" رسالة ماجستير ،(كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2004 _ 2005) ، ص 105 .

تعريف و توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد و الجماعة من تعسف الدولة ، و تتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين و السماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام . و بالتالي فالتحول الليبرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات . 1

فالليبرالية تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية. 2

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي. 3

بناء على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية، على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

و بالتالي لا تعتبر عملية التحول الديمقراطي مرادفا لعملية التحول الليبرالي ، على الرغم مما قد يوجد بينهما من ارتباط ، فالحكام السلطويين قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن انفتاح النظام أو وجود مساحات لتحرك الأفراد بحرية من شأنه أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدل في هيكل السلطة ، إلا أنه مع الحقوق و الحريات التي يمنحها النظام للأفراد فإنه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة ، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي . 4

2 / التحول الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي: (Transition To Democracy)

يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي ، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات ، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق. 5

1 _ أسامة معقافى ، مرجع سابق ، ص 37 .

2 _ هدى ميتيكس، إتجاهات حديثة في علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، القاهرة، 1999 ، ص 136.

3 _ نفس المرجع ، ص 136 .

4 _ أسامة معقافى "النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987 _ 2010)" مرجع سابق ، ص 37.

5 _ هدى ميتيكس ، مرجع سابق ، ص 136 .

3 / التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي: Democratic Consolidation

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي. واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها، يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلا أنها خطوة لا بد منها¹.

كما أثار مفهوم الترسيخ جدلا واسعا بين الدارسين، فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار والمأسسة، وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي، في حين ركزت أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسيخ.

وعموما يُمكن القول أن النظام السياسي الديمقراطي الذي يُمكن أن تتحدد أهم ملامحه في المرحلة الانتقالية من عملية التحول الديمقراطي، عادة ما يكون مُهدداً بالانقلابات العسكرية وبعض أعمال العنف، وأن تجنب ذلك سيتحقق حتما من خلال عملية الترسيخ وأهم ركائزها التي تتمثل في الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية.²

وطبقا للأستاذ **Linz** فإن الديمقراطيات الراسخة، هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة. ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.³ و في هذا الإطار رأى كل من الأستاذين **Higley** و **Guenther** إلى أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.⁴

ويظهر بذلك أن المسألة الأولى المهمة لتعزيز التحول الديمقراطي، تتمثل أساسا في اتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها اللعبة السياسية أولا، واقتناعهم كخطوة ثانية أن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل ونبذ كل ما يمكن إعاقة أدائه. مما سيدفع بالتأكيد كخطوة ثالثة باتجاه خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة تضمن قدرا من الشرعية السياسية، وترتقي بالأداء السياسي وتضمن احترام التنوع المجتمعي وتعمل على تمثيله.

4 / التحول الديمقراطي و الإصلاح الديمقراطي: Democratic Reform

- 1 _ زريق نفيسة، " عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولتي المشكلات والآفاق " رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر - باتنة -كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008- 2009) ص 21.
- 2 _ نفس المرجع ، ص 22 .
- 3 _ نفس المرجع ، ص 22 .
- 4 - هدى ميتيكس، مرجع سابق، ص.137.

و يقصد به القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية و وظائفها و أساليب عملها و أهدافها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته و استنادا لمفهوم التدرج , و ذلك بهدف زيادة فعالية و قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات و الإشكاليات الجديدة , فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام و بآليات تابعة من داخل النظام , و بمعنى آخر هو تطوير كفاءة و فعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا و إقليميا و دوليا .¹

الفرع الثاني : مراحل و مؤشرات التحول الديمقراطي .

I / مراحل التحول الديمقراطي :

يرى البعض أن التحول الديمقراطي عملية مستمرة تمر بثلاث مراحل أساسية ، بدايتها الاستمرار و التأهب حيث تزداد خلالها حدة الصراع السياسي و الاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة و بقاء نظام الحكم غير الديمقراطي ، مرورا بظهور إجماع حول ضرورة التغيير و تحديد مطالب و مجالات أساسية و مؤسسية وفي مقدمتها إنشاء و تفعيل دور البرلمان ، وصولا إلى تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد و الممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية و تنمي الثقافة السياسية و الديمقراطية . اما " فيليب شميتز " **Schmeter Philippe** " و " جليرمو اودونيل " **Jelermo O'donnell** " فقد ميزا بين مرحلتين أساسيتين هما : مرحلة التحول إلى الليبرالية السياسية ثم مرحلة التحول الديمقراطي . في حين قسم " دانكورت رستو " **Rostow Dancourt** " المراحل التي يمر بها التحول الديمقراطي إلى أربعة و هي :²

- مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية و شبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني .
- مرحلة بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد ينتهي إما بانتصار كاسح لإحدى الفئات مما يعيق التقدم نحو الديمقراطية أو بنشوء توازن اجتماعي جديد .
- مرحلة القرار السياسي ففي ظل الصراع غير المحسوم تعقد الأطراف الصفقات و تتوصل إلى الحلول الوسطى و ذلك بناء على حسابات عقلانية للريح و الخسارة .
- المرحلة الأخيرة يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا إلى أن تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية و تصبح عرفا اجتماعيا .

1 _ أسامة معقافي , مرجع سابق , ص 39 .

2_ مصطفى بلعور " التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية : دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988 _ 2008 " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر) كلية العلوم السياسية و الإعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , 2008 _ 2009 (ص 27 .

في نفس السياق طور آخرون مثل " اودونيل O'donnell وشين Schein و ليدر Linz " مقارنة " روستو " و ركزوا على المرحلة الانتقالية ، و عليه يمكن تقسيم مراحل التحول الديمقراطي إلى أربعة مراحل هي :¹

أ - **مرحلة القضاء على النظام السلطوي** : يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودوا عملية التحول و تحديد قواعد اللعبة السياسية و الفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية ، و قد لا يترتب على انهيار النظام السلطوي بالضرورة قيام نظام ديمقراطي ، و يعود هذا الفشل إلى أسباب تتعلق بمقاومة التحول من قبل النخب سواء العسكرية أو المدنية المعادية له ، أو حتى نتيجة غياب الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و المؤسسات الملائمة .

ب - **مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي** : يتم اتخاذ قرار التحول عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية و الخارجية بغرض التكيف و الحفاظ على ذاته ، و قد توجد في هذه المرحلة مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد ، مما يضطر الديمقراطيين و السلطويين في نهاية المطاف إلى تقاسم السلطة فيها بينهم سواء بالصراع أو الاتفاق .

ج - **مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي** : يصبح الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين و الرئيسيين بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة و بالتالي يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم و في نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية . كما أن رضا النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات و تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش و أجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة هي مسائل من شأنها تحقيق الدعم و التماسك الديمقراطي .²

د - **مرحلة النضج الديمقراطي** : تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي و الرفع من كفاءة و قدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها . و إجمالاً تحقق هذه المرحلة من جهة الديمقراطية الاجتماعية بحيث يتمتع المواطنون بحقوقهم و واجباتهم فحسب " جون لوكا " ((أن التحرك نحو الديمقراطية ... عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة ... و توسيعها لكي تضم أشخاصاً لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة سابقاً ، أو تمديدتها لكي تشمل قضايا و مؤسسات لم تكن سابقاً موضوعاً لمشاركة تمثيلها المواطنة)) و من جهة ثانية لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية التي تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي على الأفراد .³

تتطلب مراحل التحول الديمقراطي بدورها ثلاث آليات الأولى هي آلية تجسيد أصل السلطة عن طريق العملية الانتخابية ، و الثانية هي آلية ممارسة السلطة بواسطة التداول السلمي ، و الثالثة آلية توازن السلطة بالفصل بين السلطات .

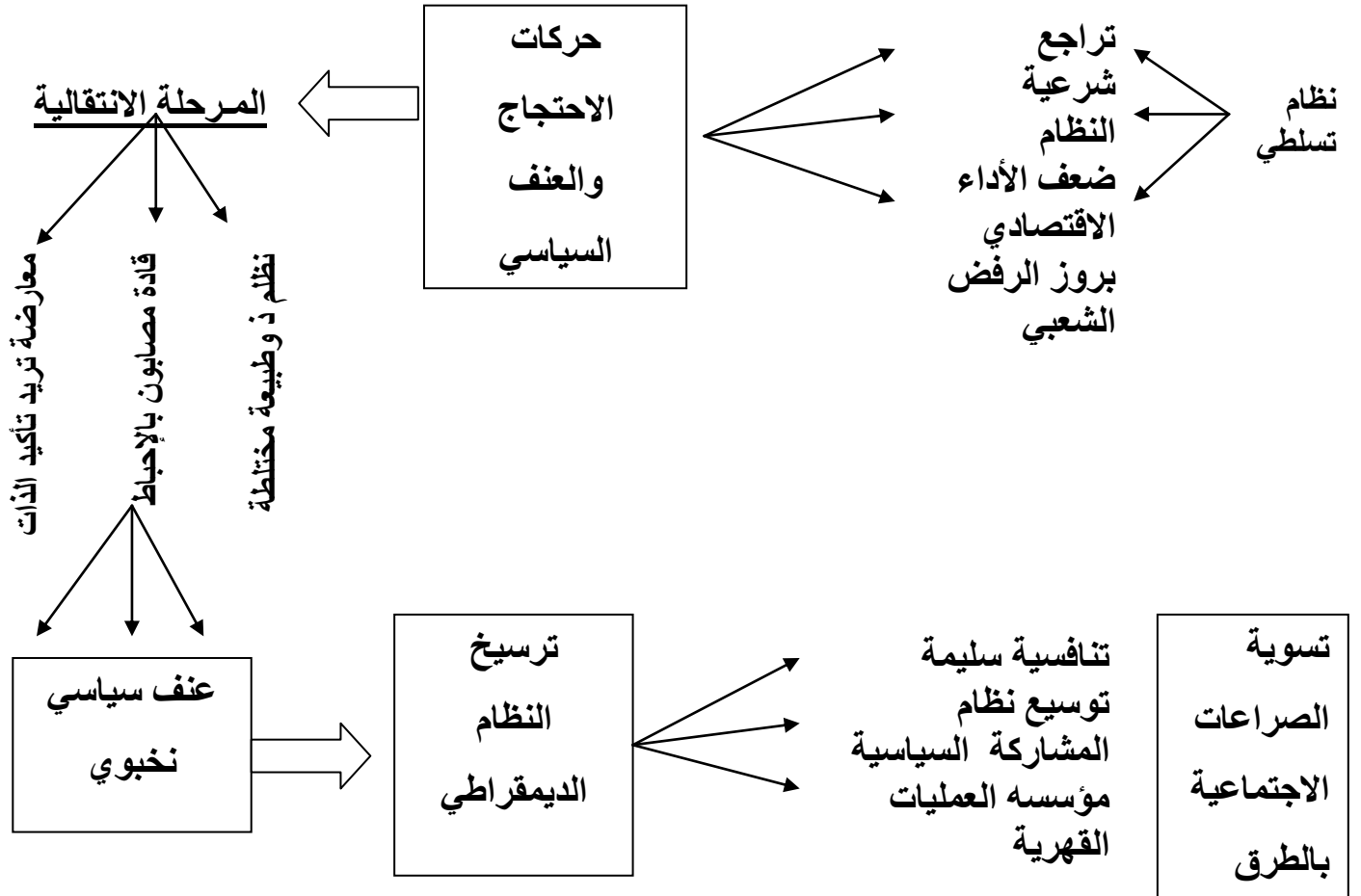
3 _ نفس المرجع ، ص 27 .

1 _ مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، ص 28 .

1 _ نفس المرجع ، ص 28 .

الشكل التالي يوضح مراحل التحول الديمقراطي وفق ما أورده صامويل هانتنغتون

مخطط يوضح مراحل التحول الديمقراطي



II / مؤشرات التحول الديمقراطي * :

تأسيسا على ما سبق نستنتج المؤشرات الدالة على وجود تحول ديمقراطي من عدمه و التي تتمثل في النقاط التالية :

- **الدستور** : و هو النظام الأساسي للدولة و المرجعية العليا للكيان السياسي التي يجري الاحتكام إليها و تتضمن حقوق و واجبات المواطن و غيرها .

- **الحريات العامة** : تشمل حق الأفراد و الجماعات في التعبير عن آراءها ، حرية البحث العلمي و الحق في الاختلافات ، الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم، إلى جانب حرية الصحافة ونظام فعال للاتصال وتبادل المعلومات.¹

- **التعددية السياسية** : على اعتبار أنها التعبير المادي المباشر عن الحريات العامة ، كما أنها تعطي مختلف القوى الفاعلة في المجتمع الحق في مخاطبة الشعب لكي يكون الحكم الذي يرجع هذه القوى أو تلك و بدون ذلك ليس هناك ديمقراطية .

- **النظام التمثيلي** : يحقق مبدأ التمثيل النيابي المشاركة السياسية التي هي شرط واجب للديمقراطية و تتحقق به قيام السلطة التشريعية بوصفها احد أركان الدولة الوطنية الحديثة . ويرى " الان تورين " أن أزمة التمثيل السياسي قد عرفتها الكثير من البلدان و يعتبرها المتحدثون حسبه مسؤولة عن ضعف المشاركة .²

- **التداول السلمي على السلطة * *** : و هو أحد المؤشرات المركزية الدالة على وجود تحول ديمقراطي و التداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية يجب أن يكون وفق نتائج الاقتراع العام ، و ما أسفر عنه من اختيارات الناخبين .

* _ قام تقرير مرصد الإصلاح العربي لعام 2005 بإجراء تحليل مقارن لمؤشرات عملية الإصلاح السياسي و التغيير الديمقراطي ، و اعتمد في ذلك على عدد من المؤشرات الرئيسية الكفيلة بقياس التقدم في الإصلاح .

المؤشر الأول: هو الإصلاح الدستوري و يقصد به إما رصد صدور دساتير عربية جديدة أو إدخال تعديلات ديمقراطية عليها ، أو إلغاء هذه التعديلات.

المؤشر الثاني : إصلاح المؤسسات التشريعية و يتناول مدى إقامة مؤسسات تشريعية منتخبة جديدة و إعطاء مؤسسات تشريعية صفات ديمقراطية

المؤشر الثالث : إصلاح الهيئات القضائية ، الذي يتمثل في مدى استقلالية القضاء و حيادية القضاء و مدى وجود مساواة بين مواطنين .

المؤشر الرابع : يتعلق بالمشاركة السياسية التي تشهد في الواقع أزمة عميقة منذ عقود طويلة في الوطن العربي .

المؤشر الخامس : الحقوق و الحريات العامة من خلال قياس مدى وجود حرية في تداول المعلومات إلى جانب حرية التنظيم و الانضمام إلى الأحزاب و النقابات و منظمات المجتمع المدني .

من المرجع : السيد يسين ، " قياس الديمقراطية العربية : تجربة " مرصد الإصلاح العربي " بمكتبة الإسكندرية " في كتاب : مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية : وقائع ورشة عمل ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص ص 22 - 25 .

1 _ زريق نفيسة ، مرجع سابق ، ص 20 .

2 _ مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، ص 29 .

** _ في الواقع و الممارسة فرؤساء الدول الجمهورية في البلاد العربية ، باستثناء لبنان ، تونس ، الجزائر و فلسطين ، و صلوا إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية و أحاطوا أنفسهم بمجموعة ضباط انقلابيين تجمعهم مجالس قيادة الثورة ، و بعد نجاح الانقلاب بفترة يعلن الرؤساء الاستفتاء حول شرعيتهم فينالون ال 99,99 % بالتمتة من الرأي العام ، و يستمرون أنفسهم أو أبنائهم في مناصبهم حتى الوفاة بطريقة الاستفتاء نفسها و بالنتائج نفسها ، و ما من رئيس دولة ترك مقاليد السلطة إلا بالوفاة (عبد الناصر ، حافظ الأسد) أو بالخلع في إثر انقلاب أو حرب خارجية (صدام حسين) =

- **نزاهة الانتخابات** : تعتبر الانتخابات الحرة و النزيهة و الخالية من مظاهر العنف سمة من سمات الحكم الديمقراطي تتضمن انتخاب المسؤولين دستوريا عن السلطة التنفيذية ، انتخاب أعضاء السلطة التشريعية ، ضمان حق الانتخاب و الترشح لمن تنطبق عليهم الشروط القانونية .¹
- **الفصل بين السلطات** : يشكل هذا المبدأ آلية مركزية لحفظ توازن السلطة بحيث تستطيع كل سلطة إسقاط الأخرى عند حدود اختصاصاتها و ضرورة مراعاة اعتبارات التعاون بينهما بما يكفل قيام الدولة بوظائفها اتجاه المجتمع الذي تحكمه .²
- **المؤسسة السياسية** : مأسسة منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته وفواعله الأساسية .³

الفرع الثالث : أنماط و أشكال التحول الديمقراطي .

I / أنماط التحول الديمقراطي: Mode of transition:

- يحدد صامويل هانتجتون في سياق التحول نحو الديمقراطية أربعة أنماط رئيسية كمايلي :
- **نمط التحول (Transformation)** : حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي، و هي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام و تحويله إلى نظام ديمقراطي .⁴ و هو ما يطلق عليه الانتقال من الأعلى (from above) .⁵
- ويرى هانتجتون أن هذا الشكل من التحول الديمقراطي عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة، تكون الهيمنة فيها لصالح عدد محدود من النخب التي تستمر في احتكار السلطة والقوة، وتأخذ المصالح الشخصية البعد الأهم في عمليات اتخاذ القرار السياسي . وقد كان هذا النمط هو الغالب لعمليات الانتقال الديمقراطي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية .⁶
- **نمط التحول الإحلالي (Transplacement)** : يحدث فيه التحول بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة .⁷ و عادة ما يكون الهدف من هذا التحرك حل خلافات النخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، ودمج النخب ضمن

= أو بالاغتيال (أنور السادات) أو بالانقلاب الأبيض (بورقيبة) . من المرجع: وسيم حرب ، إشكاليات الديمقراطية و التنمية في المنطقة العربية : مقارنة إصلاحية في خدمة حكم القانون ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2010 ، ص 46 .

1_ مصطفى بلعور، مرجع سابق ، ص 29 .

2_ نفس المرجع ، ص 29 .

3_ زريق نفيسة ، مرجع سابق ، ص 20 .

4_ لعجال أعجال محمد لمين "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة" كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005 ، ص 51 .

5_ رضوان بروسى " الديمقراطية و الحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية ، الآليات و العمليات ، و مؤشرات قياس نوعية الحكم " رسالة ماجستير (جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2008 ، 2009) ص 77 .

6_ فوز نايف عمر ربحان ، مرجع سابق ، ص 93 .

7_ زريق نفيسة ، مرجع سابق ، ص 20 .

إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب، لأنه إذا لم تشعر النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها، فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتقويضه¹.

• **نمط الإحلال (Replacement):** تحدث فيه عملية التحول نتيجة للضغوطات الشعبية، وبسبب حدوث أزمة وطنية تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واسعة ضد النظام، الذي لا يستطيع حل هذه الأزمة. فالتحول يكون نتيجة للضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية². و هو ما يطلق عليه الانتقال من الأسفل (From below)³

وفقا لهنتغتون فمن غير المحتمل أن يستقر النظام الديمقراطي وفقا لهذا النمط الإحلالي، فإمكانية عودة نظم تسلطية بأشكال جديدة تظل قائمة⁴.

• **نمط التدخل الأجنبي (Foreign Intervention):** التحول فيه يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية⁵، إضافة إلى التدخل العسكري المباشر، فإن نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قوي ومؤثر في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة. ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين وفي العراق حاليا⁶. بالتطبيق على الدول المغاربية نجد أن كافة تجارب الممارسة الديمقراطية جاءت بقرار فوقي مما أدى إلى إصابتها بعلل و مشاكل كثيرة و ذلك لكون القرارات التي اتخذت بشأن تبني التحول الديمقراطي كانت كاستجابة و رد فعل للضغوط التي شهدتها النظم السياسية المغاربية و خوفا من انفجارها و لم تكن هذه الإنفتاحات نتيجة فناعة ذاتية راسخة بأهمية الديمقراطية كوسيلة لإدارة المجتمعات المغاربية.

II / أشكال التحول الديمقراطي :

يمكن أن تكون عملية التحول الديمقراطي التي تنتهجها النظم السياسية إما بأساليب سلمية و ذلك فناعة بأهمية هذا النوع من الحكم أو بأساليب عنيفة تكبد أصحابها خسائر جمة وفقا لما يلي :

أ_ التحول السلمي :

و يتم هذا التغيير دون اللجوء إلى العنف و يكون ذلك من طرف السلطة الحاكمة لإدراكها بضرورة التغيير و التكيف مع المعطيات الجديدة و الأوضاع الراهنة أو يكون عن طريق الضغط من خارج السلطة الحاكمة دون أن يصل ذلك إلى استعمال العنف و ذلك عندما يرفض الشعب التعاون مع أنظمة النظام القائم و يتوقف العمال و الموظفون عن العمل و عندما يتحول الحكام إلى أفراد عاديين⁷.

1_ فوز نايف عمر ربحان ، مرجع سابق ، ص 94 .

2_ زريق نفيسة ، مرجع سابق ، ص 20 .

3_ رضوان بروسي ، مرجع سابق ، ص 77.

4_ فوز نايف عمر ربحان ، مرجع سابق ، ص 94 .

5_ زريق نفيسة ، مرجع سابق ، ص 21 .

6_ فوز نايف عمر ربحان ، مرجع سابق ، ص ص 94 ، 95 .

7_ فريد علوش "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة" كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر ، 11 ديسمبر 2005، ص151.

و آليات التغيير السلمي هي : التحول, التكيف, الإرغام اللاعنيف, التحلل . ففي مرحلة التحول تقرر السلطة بمشروعية أهداف حركة المقاومة (المعارضة) و في مرحلة التكيف يقدم الحكم تنازلات محدودة لا تمتد إلى التغيير الجذري و إنما يقدمها لتفادي تنازلات أكثر , و فغي مرحلتي الإرغام اللاعنيف و التحلل تبدأ تباشير تغير علامات القوة و توازناتها ثم يتغير الموقف بأكمله .¹

ب _ التحول العنيف :

و ذلك باللجوء إلى العنف كأسلوب لتغيير النظام سواء بين أفراد النخبة الحاكمة و هي الحالة التي يكون فيها تغير النظام السياسي عن طريق انقلاب عسكري أو تحول السلطة عن طريق تحول السخط الشعبي عن النظام إلى قوة تقوض أسس النظام عن طريق الثورة الشعبية .²

الفرع الرابع : شروط و معوقات التحول الديمقراطي .

I / شروط التحول الديمقراطي :

لنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها³:

* إقرار دستور ديمقراطي يضمن مبدأ الفصل بين السلطات , يقر التعددية الحزبية و حرية تكوين الهيئات و المنظمات الاجتماعية و النقابية و يحمي حريات و حقوق الانسان .

* ترشيد السلطة نقصد بها أن تستند السلطة القائمة في الدولة التي تعرف تحولاً على أسس قانونية و شرعية و مشروعية مستقلة و متميزة عن كافة الارتباطات التقليدية كالانتماء الطبقي أو العرقي -كالانتماء إلى طبقة الجيش مثلا -

* التمايز البنوي : لابد أن يسعى النظام إلى تحقيق مساواة ببعدها الاجتماعي و السياسي , و نعني بذلك أن تسود في المجتمع قواعد و نظم قانونية تنسم بالعمومية على جميع الأفراد, لا يوجد فرق لا على أساس الدين أو العرق و تولية المناصب يجب أن يكون على أساس الكفاءة العلمية و المهنية و ليس على أساس امتيازات ضيقة كالقربة أو النسب .

* إقرار التعددية السياسية

* بناء ثقافة سياسية ديمقراطية

* تفعيل دور المجتمع المدني .

* تعزيز الاعلام الحر و المسؤول .

* وجود قانون ساسي للمعارضة .

1 _ نفس المرجع , ص 151 .

2 _ فريد علوش , مرجع سابق , ص 151 .

3 - إلهام نايت سعدي , مرجع سابق , ص ص 82_ 84.

* تحقيق تنمية بشرية

II / معوقات التحول الديمقراطي:

إن الانتقال إلى الديمقراطية في أقطار ينبنى الحكم فيها على أسس غير ديمقراطية يطرح مشكلة عملية يمكن التعبير عنها كما يلي : إن الانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يفترض إما أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الانتقال هذه و في هذه الحالة سيكون عليهم أن يتنازلوا عن سلطاتهم و امتيازاتهم بطيب خاطر و هذا إذا حدث مرة أو مرتين فهو استثناء و ليس القاعدة و إما إجبارهم بوسيلة من الوسائل على التنازل , و هذا يتطلب وجود قوات ديمقراطية في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية في الدولة و قدرة على الحفاظ عليها و الحيلولة دون قيام نوع آخر من الحكم اللاديمقراطي.¹

ومن ثم فإن ظروف إدخال الديمقراطية في الدول العربية حالياً لا تتسق وثقافة الديمقراطية المطلوبة ، فمجتمعاتنا تدخل الديمقراطية وهي لاتزال تنقسم حول الأساسيات التي تتعلق بمعاني المواطنة والدولة والدستور ، وبينما تناقش البرلمانات في الدول الديمقراطية الراسخة القضايا الحياتية مثل :الضرائب والصحة والتعليم والانترنت ، ومنه فإن إرهاصات الديمقراطية في الدول العربية تتراffic مع مؤشرات على دخول المجتمعات في مستنقع " الطوائف والعصبيات " وكل ذلك يطرح السؤال حول مستقبل التجربة ، وهل تستمر أم تتراجع ؟ وهل نحن إزاء تجارب في مسار نهائي للتقدم أم يمكن أن ينعكس ؟ على نحو ما حدث في الثمانينيات والتسعينيات التي شهدت بدايات واعدة بالإصلاح لم تحدث أي تغييرات جوهرية ، ولم تمهد التحولات نحو اللبرلة الطريق نحو تغيير ديمقراطي حقيقي وعانت دول عربية من صعود للأيديولوجيات الراديكالية وحركات العنف².

و عموماً يمكننا إيجاز أهم المعوقات التي تواجه العملية الديمقراطية * في الدول العربية في ما يلي :

1_ استمرار النخب الحاكمة الحالية وتكوينها الراهن أيضاً، سواء منها ذات الأصول الملكية الوراثية أو النخب التكنوقراطية، وهذا يعود إلى انعدام تناضل بشكل حقيقي لإنجاز هذا التحول. فعلى الرغم من النصوص والتفنيات الدستورية إلا أن الممارسة الميدانية تعكس إنها استحالة أو على الأقل صعوبة تغيير قمة النظام وهيكله الأساسي ، و الأكثر من ذلك استنادها لشرعية القوة لتأمين بقائها في السلطة و هو شأن

1 _ محمد عابد الجابري "الديمقراطية و حقوق الإنسان " كتاب في جريدة، عدد 95 . 2006 ، ص 5.

2 _ معتز سلامة، المشروع البحثي المشترك : مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية ، حلقة النقاش الخامسة : التحولات الديمقراطية و تأثيراتها على الأوضاع الاجتماعية _ الثقافية في العالم العربي ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2005 ، ص 55 .

* _ عبر ونستون تشرشل في مقولته المعروفة " الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم باستثناء جميع الأشكال الأخرى " . فبينما تؤخذ هذه المقولة على أنها في صالح الديمقراطية التمثيلية اللبرالية ، فهي في الحقيقة تعبير عن الشك و مهما تكن الشعارات ، فإن المحللين السياسيين و الساسة يقولون في غاية الشك في الديمقراطية التمثيلية الواسعة النطاق كسبيل فعال لتسيير الحكومات . من المرجح : إيريك هوبزباوم ، العولمة و الديمقراطية و الارهاب ، (تر : أكرم حمدان و نزهت طيب)، الطبعة الأولى ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الدوحة ، بيروت ، 2009 ، ص 86 .

الأنظمة السياسية العسكرية¹. في هذا الإطار يرى الدكتور محمود المجذوب أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، وهذا حتى وإن كان تأثيره الجماهيري منعدم انطلاقاً².

2_ محدودية حجم القوى الاجتماعية الحديثة و أدائها و استمرار اعتبار القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي و في هذا نجد أن المجتمع المغربي لا يزال في طور الانتقال من مرحلة تقليدية يسودها معيار الإرث إلى مرحلة أكثر تطوراً تعتمد على معيار الانجاز فالديمقراطية تتطلب وجود التعددية التي تتضمن وجود الأحزاب السياسية و تعبيراتها الأيديولوجية و تنافسها على السلطة من خلال انتخابات دورية نزيهة إلى هذا الحد أو ذاك _ و ليس من الممكن أن تكون نزيهة مع سيطرة العصبية العشائرية أو الطائفية أو الزبائنية من أي نوع كانت .³

3_ غياب معارضة سياسية قوية قادرة على إحداث التغيير بأفكارها وتوجهاتها ومواقفها، وهذا على غرار كثير من التجارب التي حصلت في أوروبا أين تمكنت المعارضة من الوصول إلى السلطة في كثير من الأحيان، في حين أن هذا الأخير لم يتحقق في الدول العربية إلا من خلال تجربة سطحية هي تجربة المغرب الأقصى، وقد قدم هذا المبرر في كثير من التفسيرات لتبرير بقاء النظام الحاكم.

4_ القيود الكثيرة المفروضة على التعددية السياسية وعلى نشأة الأحزاب وعملها، ومن هذه القيود فرض قوانين الأحزاب مجموعة من العراقيل تحول دون نشأة و ظهور هذه الأحزاب وبصفة خاصة عن ارتباط هذه الأحزاب بأسس دينية أو عرقية أو طائفية، بالإضافة إلى هذا النصوص القانونية المجحفة التي تضمنها أغلبية القوانين الانتخابية في الدول العربية، والتي يمكن أن تسجل حولها الملاحظات التالية:

أ- إتاحة المجال للحزب الكبير أو المهيمن وهو حزب السلطة، الذي يتحصل دائماً على معدلات كبيرة ومقاعد مبالغ فيها.

ب- تدفع هذه القوانين إلى استخدام العنف، وهذه الظاهرة لم تصدر فقط من أحزاب المعارضة وإنما من الحزب الحاكم أيضاً.

ج- انتشار ظاهرة المستقلين: فالأصل في الحياة السياسية والحزبية أن الذي يخوض العملية السياسية ينخرط في الأحزاب، أما في الدول العربية فإن هناك ظاهرة أخرى، فعدد المترشحين للانتخابات من غير الأحزاب، أو بتعبير أدق عدد المترشحين المستقلين أكبر من عدد المترشحين الحزبيين.

د- تسبب النقابات والعمل المهني : فقد أثبتت التجارب العربية أن هناك ميل للزج بالنقابات والأعمال المهنية في السياسة و استغلالها في مختلف المواعيد الانتخابية.

1 _ جندلي عبد الناصر ، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ، دار قانة النشر و التجليد ، الجزائر، 2010 ، ص 181 .

2 _ عمر فرحاتي " معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية " مجلة العلوم الانسانية ، العدد 29 ، 2008 ، ص 142 .

3 _ برهان غليون ، بيان من أجل الديمقراطية ، الطبعة الخامسة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت، 2006 ، ص 14 .

- 5_ غياب أو تعطيل المشاركة الشعبية الفعلية، فعندما تعجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب إلى قرارات وسياسات، فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعالة مما يدفع الناس إلى عدم القناعة في جدوى وجودها أو عملها، وبالتالي عدم المشاركة أو المساهمة فيها ، حيث فقدت مبررات وجودها.
- 6_ ضعف المؤسسات التمثيلية: فعندما تصبح هذه المؤسسات التمثيلية كالبرلمان ليست في مستوى الوظيفة المنوطة بها، والمتمثلة في بلورة مصالح الأفراد والجماعات، ويتم في المقابل تمرير القرارات البعيدة كل البعد عن اهتمامات المواطنين وعن قناعاتهم، فهذا سيؤدي إلى الاستخفاف بعملية المشاركة السياسية، وعليه يصعب تحقق تحول ديمقراطي حقيقي¹.
- 7_ التوجه السائد في الأنظمة السياسية المغاربية بعدم احترام حقوق الإنسان و هذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن عددا من الرؤساء يرى بأن الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات و برلمانات نيابية تعرقل من التنمية و تحول دون السير بها أو التطبيق الخطط العامة .²
- 8_ عدم تطبيق النصوص الدستورية، فبرغم من أن الدساتير العربية تنص أغلبيتها على الحق في تكوين الأحزاب وحرية الرأي والتعدد إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر ولا يطمئن إلى وجود نفسه فضلا عن حقوقه وحرية، وهذا رغم إقرار هذه الدساتير بمبدأ المساواة والتعدد، إلا أنه عند تحليل الواقع نلاحظ ما يلي:
أ - تصطدم الضمانات والحقوق بكثير من العوائق التي تعترضها، فمعظم الدساتير العربية تحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين وبعضها يتضمن نصوصا وشروطا سياسية تتيح بالضمانات التي سبق أن أخرجتها.
- ب - يلاحظ أن السلطة محتكرة من يد فئة هي بذاتها التي أقرت المشاركة السياسية .³

1 _ عمر فرحاتي , مرجع سابق , ص 144 .

2 _ لعجال أعجال محمد لمين , مرجع سابق , ص 54 إلى 57.

3 _ عمر فرحاتي , مرجع سابق , ص 143 .

المطلب الثاني : التأسيس النظري لعملية التحول الديمقراطي .

إن تفرد عمليات الانتقال الجديدة بخصائص معينة فرضت على علماء السياسة اعتماد مقاربات تكون ملائمة لتفسير هذه المستجدات بهذا الصدد عمل كل من " فيليب شميتير " (Philippe C.S CHMITTER) و " فيليرو أودونيل " (Guillermo O'DONNELL) على تأسيس فرع جديد في علم السياسة : علم الانتقاليات (Transitologie) للتصدي لتحليل عمليات الديمقراطية حيث يعتبر كتابهما الذي صدر سنة 1986 بعنوان : " الانتقال من الحكم التسلطي : خلاصات حول الديمقراطيات غير الأكيدة " (Transition From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies) العمل الذي وضع المصطلحات الأولية لأدبيات الانتقال الديمقراطي و شكل دافعا كبيرا لإنتاج أبحاث في هذا المجال , إضافة إلى إسهامات " فاي هرمي " (Guy HERMET) في كتاباته العديدة حول ما يطلق عليه " المرور نحو الديمقراطية " (Le Passage À La Démocratie) و إسهامات أخرى أنتجت قبل أن تشمل موجة الديمقراطية أوروبا الشرقية و إفريقيا , مثل ما قدمه كل من " هنتنغتون " لاري دياموند " (Larry DIAMOND) " خوان لينز " ألفريد ستيبان " (Alfred STEPAN) " آدم بريزورسكي " (Adam PREZEWORSKI) ... الخ . كل هؤلاء ساهموا في ميلاد علم الانتقاليات الذي يمثل براديم جديد في حقل الدراسات السياسية .¹

إن هذا الحقل اهتم بمفهوم " العتبة " (Le Seuil) كمركز للتحليل , من خلال فهم الشروط و الظروف التي من خلالها يمكن للدولة أن تتجاوز عتبة انهيار النظام التسلطي , و ذلك عن طريق التأسيس لتراتبية تحليلية (Hiérarchie Analytique) تعطي اهتمام أكبر لدراسة العمليات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تعمل على دفع المجتمعات لتجاوز تلك العتبة .

في هذا الإطار شهدت هذه الفترة غزارة في الأبحاث التي تخصصت في تحليل و تفسير مرحلة الانتقالات الديمقراطية , نذكر على سبيل المثال كتاب " الموجة الثالثة (The Third Wave): الديمقراطية في القرن الواحد و العشرين " 1991 " لصامويل هنتنغتون " , كتاب (خوان لينز) (Juan Linz) بعنوان : " مشاكل الانتقال و الترسخ الديمقراطي : جنوب أوروبا و أوروبا ما بعد الشيوعية " 1996 , كتاب لـ بريزاوسكي " (Prezeworski) بعنوان : " الديمقراطية و السوق "

لقد تميزت أبحاث الموجة الثالثة خاصة في فترة التسعينات عن الدراسات الديمقراطية السابقة في فترة الستينات و السبعينات , كون الدراسات الحالية عرفت توسعا في نطاق التحليل المقارن و التحليل الإمبريقي بسبب تعدد الحالات التي شهدت انتقال نحو الديمقراطية منذ السبعينات (1974 في البرتغال) إلى أواخر الثمانينات و التسعينات (شرق أوروبا , آسيا , إفريقيا , و أمريكا اللاتينية) , كما اهتمت بالبعد التاريخي لتلك الحالات منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أواخر القرن العشرين , إضافة إلى الإسهام في بناء النظرية

1_ رضوان بروسي , مرجع سابق , ص 72 .

(Theory Building) سواء بالتركيز على موضوع الانتقال الديمقراطي و تطوير النظريات الموجودة أو الاهتمام بمواضيع أخرى كصياغة مفهوم الترسخ الديمقراطي (Democratic Consolidation), علاوة على الاهتمام بموضوع نوعية الديمقراطية , حيث تعتبر هذه المواضيع الثلاث (الانتقال الديمقراطي , الترسخ الديمقراطي, نوعية الديمقراطية (Democracy Quality)) ركائز الدراسات الديمقراطية و مسألة النظام (The Regime Question And Democracy Studies). بهذا الصدد تم العمل على صياغة نظريات سببية (Causal Theories) تعنى بتحديد العوامل الأساسية و المتغيرات المستقلة التي تشكل أسباب الانتقال و ديمومة الديمقراطية , كمنافشة دور القوى العسكرية و الخارجية , التنمية الاقتصادية , التربية و التعليم , اللامساواة , الأزمات الاقتصادية , الثقافة السياسية , اللامركزية , دور النخب و الطبقات و المجتمع المدني إلخ .¹ و هي التي سنحاول التطرق إليها في هذا المطلب , و نظرا لتعدد المداخل في دراسة التحول الديمقراطي ارتأينا تصنيفها وفق التالي :

الفرع الأول : المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي.

1/ المدخل التحديثي:

وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، وتاريخيا يعد آدم سميث أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية، باعتبارها شرطا أساسيا للأداء الفعال للسوق، إلا أن العلمية الأكثر دقة وانتظاما لهذا المدخل، عالجه عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" في بعض مقالاته، حيث يؤكد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني، يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنظم عملية متصاعدة، تساعد على ولادة الديمقراطية، أو تشبثها وتعزيزها، وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد، مستوى الأمية انتشار التعليم، الحراك الاجتماعي، وأدوات التنقل والاتصال.²

1 _ رضوان بروسي , مرجع سابق , ص 73 .

2 _ التحول الديمقراطي: مفاهيم ومقاربات , الخميس مايو 03, 2012, من الموقع : <http://regionalstudies.arabepro.com>

اليوم : 2013/03/24 الساعة: 15: 16

ونعني بالتحديث: إستجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والمنظمات ذات المسميات الحديثة و سلع الاستهلاك والرفاهية.¹

وبالرجوع إلى الأصول التاريخية لهذا المدخل نجد أن " آدم سميث " أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال كتابه: "ثروة الأمم "، لتأكيد على الليبرالية السياسية كشرط للأداء الفعال للسوق. الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي. فبالنسبة لآدم سميث فالحكومة التي تحكم أقل هي التي تتيح مجالاً أكبر للحرية الفردية والمنافسة.

ومع هذا فالمعالجة العلمية والدقيقة للإرتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال إفتراضات وطروحات عالم الإجتماع السياسي الأمريكي " ليبست " **Seymour Martin Lipset** " وقدم ليبست أطروحته لأول مرة في 1959 في مقالة تحت عنوان: "بعض الإشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية".

ولتأكيد أطروحته نشر في 1960 كتابه: "الرجل السياسي" " **Political Man** " الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة.²

وحسب ليبست فإن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية³، ولإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا حيث صنفها إلى:

-ديمقراطيات مستقرة

-ديمقراطيات غير مستقرة

-دكتاتوريات

وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى دكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة. وقارن هذه البلدان من خلا مؤشر درجة التصنيع والتعليم وتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية إقتصادية وإجتماعية عالية.

وقد قامت دراسات عديدة للتأكد من أطروحة ليبست الأصلية، ومنها دراسة قام بها "بولين" و "جاكمان" (**Bollen And Jakman**) وتوصلا إلى نفس النتيجة من خلال تحليل إحصائي لمجموعة من العوامل التي تعتبر عادة من المحددات الأساسية للديمقراطية، واكتشفا أن المحدد الإقتصادي أكثر أهمية من غيره.⁴

¹ _ المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي ، 25 يوليو 2012 ، <http://ahmedwahban.com> ، اليوم : 2013/03/24 الساعة: 10:16 .

² _ محمد زاهي بشيرالمغربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات" ، من الموقع : <http://experience-reforme.info> ، اليوم : 29 ماي 2008، الساعة: 00:09 .

³ _ *Samuel P. Huntington "Will More Countries Become Democratic ? " Political Science Quarterly, Vol 99, N 2, 1984, P 198 .*

⁴ _ المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي ، 25 يوليو 2012 ، <http://ahmedwahban.com> ، اليوم : 2013/03/24 الساعة: 10:16 .

2/ مدخل الثقافة السياسية:

بداية نشير إلى أن العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة. فإن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة. ولقد كان العالم السياسي الأمريكي أَلْمُونْد (ALMOND) أول من إستخدمه في مقالة كتبها عام 1956. ويعرف أَلْمُونْد الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".¹ ويعرف روي مكريديس: "الثقافة السياسية باعتبارها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع"، أما صمويل بيير فيرى: "أنها تتكون من القيم والمعتقدات والاتجاهات إزاء الحكومة، وكيف تتصرف، وما يجب أن تكون عليه".² من خلال التعاريف المقدمة مسبقا للثقافة السياسية، تتضح العلاقة الوطيدة بين مستوى الثقافة السياسية وعملية الديمقراطية.

وفي إطار هذا المدخل فقد قام كل من أَلْمُونْد وفيريا في أوائل الستينات بدراسة ميدانية رائدة في خمس دول هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة. وكانت نقطة التساؤل مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي. ويرى أَلْمُونْد وفيريا أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

- الإدراك (Cognition)

- المشاعر (Affect)

- التقييم (Evaluation)

ومن خلال هذه الأبعاد قدما تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية، وحسبهم فإن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ، ويستند نمط الثقافة السياسية الديمقراطية على التجربة السياسية الأنجلوساكسونية.³

وعموما يمكن القول أنه إذا كان وجود الثقافة الديمقراطية بالفعل يعد أمرا جوهريا لإنتاج نظام ديمقراطي ، فإن المشكلة في حقيقة الأمر تتمثل في أن غياب هذا النظام يعرقل بشدة إنتاج الثقافة الديمقراطية ، هذا يعني ببساطة ضرورة وجود النظام الديمقراطي لتنمية الثقافة السياسية.⁴

وبالتالي فإن التحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة ، وينتج عن ذلك إنغماس الأفراد في العمل السياسي ، والعمل على

1_ محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومدخل نظرية. ط2. بنغازي: جامعة قار بونس، 1998، ص219.

2 _ عبد الغفار رشاد القسبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة. ط2. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

3 _ محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومدخل نظرية. مرجع سابق. ص226-227.

4 _ أحمد منيسي وآخرون ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي . القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2004. ص 9 .

المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها ،ويتولد عن ذلك إحترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الإنتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.¹

3/ المدخل المؤسسي:

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية، وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين وهي توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام ،ومتابعة المسألة السياسية ،ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.²

ويعد "صامويل هنتجتون" (Samuel Huntington) أبرز رواد هذا المدخل، حيث قدم دراسة نظرية مهمة في التحول الديمقراطي من خلال مؤلفه: "الموجة الثالثة التحول إلى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين".

وتشير تحليلات "صمويل هنتجتون" إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم. و اعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، التي ظلت مفهوما غامضا ،بالرغم من تزايد أهميتها وما تعكسه في معناها السياسي من مطالب و تفضيلات الرأي العام.³

وفي هذا الإطار يحدد هنتجتون شروط معينة لنجاح المؤسسة التي تؤدي بدورها للدمقرطة وهي:

- أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها، وتتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.
- رغم أن أهمية الدستور وكونه يتضمن بعض المبادئ لعملية البناء في الدولة، إلا أن هذا الدستور لا يمثل سوى إحدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
- العمل على إرساء صيغة تعيد إحياء التقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.⁴

وقد أولت الدراسات المعاصرة إهتماما خاصا بدور الإستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي، بحيث سعت في معظمها إلى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول إلى جانب تلك التي تسهم في إستقرار الديمقراطيات.

هذا وعلى نفس الصعيد المؤسسي فقد أولت مختلف الدراسات أهمية خاصة لإستحداث دساتير ديمقراطية، حيث تجدر الإشارة إلى الدراسة التي قام بها "Linz" و "Lijphart" حول كل من النظام البرلماني

1_ إلهام نايت سعدي، مرجع سابق. ص 83.

2_ عبد الغفار رشاد القسبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة ، الطبعة الثانية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2006 ، ص 153 .

3_ عبد الغفار رشاد القسبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مرجع سابق ، ص 19.

4_ عبد الغفار رشاد القسبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة ، مرجع سابق، ص 153.

والرئاسي في التحول الديمقراطي. حيث رأى المفكرين أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الإثنية إلى جانب توفيرهما لمناخ مؤسسي أكثر مرونة ومواءمة لإرساء ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي.¹

وعموما يمكن القول بأهمية المؤسسات كشرط لقيام الديمقراطية، وفي دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة فيما تعلق بدور المؤسسة البرلمانية التي تعتبر الممثل الأساسي للسيادة الشعبية.

الفرع الثاني : المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي .

1 / المدخل البنيوي :

ويفترض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو أي شكل سياسي آخر، يتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، وتبعاً لذلك يركز المدخل على التشكيلات الطبقية، والبنى الاجتماعية، والتطور التاريخي لهذه وتلك، في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، وتحلل على نحو خاص للعلاقات الداخلية المتبادلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، وتحلل النظام السياسي، وبيان ما يطلع به من وظائف ذلك أن هذه الجوانب تشكل محور الديمقراطية، ومن أهم رواد هذا الاتجاه "بارنجتون مور"، "دينريك"، "شماير".

2 / المدخل الانتقالي:

يرى "دانكورت روستو" " Dankwart Rustow " رائد هذا المدخل، أن الأمر يتطلب مدخل تطوري تاريخي، يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة باعتبار أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل، وبناء على ذلك تم تحديد مسار عام تتبعه كل البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي²، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية:

والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الديمقراطية وهي:

أ_ مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:

وتشكل الشرط الأول ، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

ب_ مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:

1_ هدى مينيكي، مرجع سابق، ص ص 143 ، 144.

2_ التحول الديمقراطي: مفاهيم ومقاربات ، الخميس مايو 03، 2012، من الموقع : <http://regionalstudies.arabepro.com> ، اليوم : 2013/03/24 ، الساعة : 15: 16.

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجها الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

ت_ مرحلة القرار:

وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

ث_ مرحلة التعود:

وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى إتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.¹

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الديمقراطية بتطوير المدخل الانتقالي لروستو. ومن أهم المحاولات دراسة "جويلرمو" "أودينيل" "G.O'donnell" وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان: "Transition To Authoritarian Rule"

ودراسة لجون لينز "Juan Linz" 1995 في دراسة تحت عنوان: "Between States: Interim Governments And Democratic Consolidation"

ويميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل "روستو" بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي (البلبة السياسية) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية. ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تتجح أحيانا و تترسخ لكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى.² وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.

و منه فإن تفسيرات المدخل البنوي تختلف عن المدخل الانتقالي لعمليات التحول الديمقراطي، التي تعود لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة" وليس للنخب السياسية، مما يستلزم عمليات تحول ديمقراطي طويلة المدى. هذه البنى تتحكم بشكل أو بآخر في سلوك الأفراد والنخب في المجتمع، وتقوم بتشكيل تفكيرهم وصياغة رؤاهم. عادة ما تكون هذه البنى هي نتاج تفاعل الماضي والحاضر معا، ويساهم قبول الأفراد والجماعات في بقائها أو استمراريتها فالتفاعلات المتغيرة لبنى السلطة والقوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تدفع نحو أحد اتجاهين: فهي إما أن تقود إلى الديمقراطية الليبرالية، أو إلى مسارات سياسية أخرى، ومن شأن هذه التفاعلات أن تأخذ مدى طويلا لتحقيق عملية التحول الديمقراطي.³

1 _ محمد المنصوري "نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق" من الموقع :

http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid : 2008/05/29 , الساعة: 09:00 .

2 _ محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات"، مرجع سابق.

3 _ فوز نايف عمر ربحان ، مرجع سابق ، ص 87 .

3/ نظرية السلام الديمقراطي:

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصدقة بين الأمم الديمقراطية، وهو ما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل: "بروس راسيت" (Bruce Russett) و"مايكل دويل" " Michael Doyle"

الذين أقروا بوجود أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة.

وتقوم نظرية السلام الديمقراطي على المرتكزات التالية:

-تستند نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق كانط الذي يؤكد على ثلاث عناصر :

1- التمثيل الديمقراطي الجمهوري

2- الالتزام إيديولوجي بحقوق الإنسان.

3- الترابط العابر للحدود الوطنية.

-تعتبر هذه النظرية بأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية .¹

ويرى الليبراليون أنه يمكن تحقيق سلام عالمي بين الدول الليبرالية، على اعتبار أن المتغيرات السياسية المحلية تستطيع أن تعمل وتتفاعل عالميا، ولكن ذلك يتطلب إيجاد آليات تساعد على ذلك دوليا. لذا يمكن استخدام السلام الديمقراطي لتقييم تأثير مجموعة من الروابط السلمية التي توصف بأنها روابط فاعلة، كالروابط التجارية التي تساهم في تقليل النزاعات، وتحول دون تعاضد فرص المواجهات العسكرية. وفي فترة قريبة، كان هناك شبه إجماع على أن الدول الديمقراطية الليبرالية ناجحة في علاقاتها مع الدول الليبرالية الأخرى فقط، أما في علاقاتها مع الدول غير الليبرالية فالصورة مختلفة.²

الفرع الثالث : المداخل النظرية المركزة على بيئة التحول الديمقراطي. (المقاربة الإيكولوجية / الجغرافية)

يرى أنصار هذا التفسير أن المحيط الجغرافي هو الذي يحدد السلوك السياسي، حيث يضم اتجاهين:

1 / الاتجاه الجيوبوليتيكي :

1 _ جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (تر: مركز الخليج للأبحاث) ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص340.

2 - جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، عمان، 2005 ، ص63.

و ينطلق من فرضية أساسية مفادها أن الدول التي تقع في مناطق النزاع هي الأقرب للاستقرار السياسي الداخلي ، حيث يلهي العامل الخارجي الاهتمام بالمشاكل الداخلية، و هذا ما يفسر سعي الأنظمة الدكتاتورية لخلق توترات خارجية قصد تسويق مشاكلها الداخلية، و النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب و الجزائر خير مثال على ذلك، عكس الدول التي تقع في مناطق جغرافية آمنة، الأمر الذي يؤدي إلى الاهتمام بالمشاكل الداخلية، مما يشجع على التغيير السياسي و التحول الديمقراطي، فبعد تراجع النزاع الصحراوي عرفت الجزائر استقرارا خارجيا ملموسا، الأمر الذي ركز اهتمام الشعب للاهتمام بالمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيشها، هذا ما دفع إلى رغبة في التغيير، و التي ترجمت في دستور 1989.

2 / الاتجاه الإيكولوجي :

يرى أنصار هذا الاتجاه التفسيري أن التحول الديمقراطي يحدث في الدول التي لم تعرف في تاريخها حضور قوي للسلطة في حياة الأفراد، الأمر الذي لا يخلق فيها ثقافة الخضوع الأبوي كأبرز عائق للديمقراطي، تتطور هذه الثقافة في المجتمعات النهرية التي اعتمدت في حياتها على الأنهار، الأمر الذي استلزم تدخل السلطة في بناء السدود و توزيع المياه، مما جعل لها مكان قوي في حياة الأفراد، تتطور هذه الثقافة لتصبح نمط يميز تلك المجتمعات.

عكس المجتمعات المطرية التي تعتمد على الأمطار في حياتها، أين عرفت السلطة تدخلا بسيط في حياة الأفراد، تتبلور ثقافة ثانية في سلوكها، لذلك فالدول النهرية هي دول تملك قابلية للاستبداد مثل مصر، سوريا، العراق...، عكس الدول المطرية كالجزائر، غير أن هذا الاتجاه عجز عن تفسير الشمولية في المغرب و تونس رغم تقاسمهما مع الجزائر لنفس المناخ.¹

هذه أغلب المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي و إن كانت هناك مداخل أخرى على غرار مدخل المصالحة الوطنية " للباحث رشيد لزرق " الذي يرى بأن المصالحة الوطنية تقوم على أساس معالجة تجاوزات حقوق الإنسان قصد القطع معها و ضمان عدم تكرارها في المستقبل . و القطيعة هنا لا تعني الانطلاق من الصفر بل تعني التغيير و التجديد و بناء خطوات تواصل المراحل المأساوية في ماضي الشعوب و تاريخها . و هناك تجارب دولية للمصالحة الوطنية كتجربة جنوب إفريقيا و الشيلي حيث فتح حوار وطني حول حقوق الإنسان بين مختلف الأطياف المجتمعية لمعالجة قضية الانتهاكات و مصير المعتقلين و لهذه الغاية أنشأت لجان للبحث و التحقيق بهدف الوصول إلى المصالحة الوطنية .²

1 _ آليات و عوامل التحول الديمقراطي ، الثلاثاء 08 فبراير 2011 ، من الموقع : <http://www.ahladalil.com> ، اليوم : 2013/03/24

الساعة: 16 :10

2_ رشيد لزرق " مداخل التحول الديمقراطي في التجارب الدولية " 04 مارس 2012 ، من الموقع : <http://www.lakome.com>

اليوم: 2013/03/24 ، الساعة: 16 :00 .

خلاصة و استنتاجات :

من خلال عرض الإطارين المفاهيمي و النظري للحركات الإسلامية و التحول الديمقراطي تم التوصل إلى ما يلي :

1- الحركات الإسلامية هي تلك التي تنادي بتطبيق الإسلام و شرائعه في مختلف مجالات الحياة باعتبار الإسلام دين و سياسة و اقتصاد و نظام حكم .

2 - الحركات الإسلامية تختلف من حيث تصوراتها الفكرية و أساليبها السياسية ، و بناء على هذا تنقسم إلى : حركات دينية تستهدف إعادة أسلمة الدول و المجتمعات و تعتبرها خارجة عن العقيدة ، و حركات سياسية ذات المشروع الإسلامي ، تستهدف إعادة تنظيم المجتمعات و الدول على أسس لا توجد حسب رأيها إلا في الشريعة الإسلامية و ليس في غيرها من البرامج السياسية و الاجتماعية الغربية .

3 _ لقد خَلَفَ ظهور التيارين السابقين و جدلها نقلة نوعية في طبيعة تفكير العقل الإسلامي الحديث ، و نتج عنه بروز العديد من الأفكار التحديثية التي تأثرت بالتطور الذي بلغته المجتمعات الغربية، و قد كانت هذه الأفكار القاعدة التي ستنبز من خلالها العديد من الأفكار والاتجاهات السياسية المنادية بتحقيق الديمقراطية و العدالة، و مهاجمة أنظمة الاستبداد والقهر والدعوة إلى إعطاء الشعب المزيد من المشاركة السياسية، و الدعوة إلى إنشاء منظمات المجتمع المدني الكفيلة بحماية الديمقراطية .

و في دراسة التحول الديمقراطي تم التوصل إلى أن :

1_ يقوم التحول الديمقراطي باعتباره عملية انتقال أو تحول، من نظم لديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية على مبادئ وأسس أهمها، التعددية السياسية والحزبية ونزاهة ودورية الانتخابات، وضمان تداول سلمي على السلطة ووجود مؤسسات سياسية فعالة.

2 - عملية التحول الديمقراطي هي عملية طويلة المدى تقوم على تتابع زمني، من حيث البدء بالقضاء على النظام السلطوي، ثم المرحلة الانتقالية، وصولاً إلى مرحلة تعزيز وترسيخ هذا التحول الديمقراطي.

3 - أن عملية الترسخ الديمقراطي هي آخر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، تركز على جملة من المتغيرات التي تساهم في ترسيخ هذا التحول، وهي على تنوعها متداخلة فيما بينها، رغم اختلاف أهميتها من متغير لآخر.

4 _ هناك العديد من المداخل النظرية التي حاولت تفسير عملية التحول الديمقراطي اختلفت باختلاف توجهات الدارسين و مجال تخصصهم .

الفصل الثاني : الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي قبل و بعد الربيع العربي .

المبحث الأول : الحركات الإسلامية في مختلف بلدان المغرب العربي قبل الربيع العربي .

المبحث الثاني : الحركات الإسلامية وتحدي مسار التحول الديمقراطي بعد الربيع العربي في بلدان المغرب العربي .

المبحث الرابع : تقييم الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي .

خلاصة و استنتاجات

الفصل الثاني : الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي قبل و بعد الربيع العربي .

تتشكل خارطة الجغرافية السياسية المغاربية من كل من الدول التالية : ليبيا . تونس . الجزائر . المغرب . موريتانيا، إضافة إلى الصحراء الغربية"، والتي لم تتحدد هويتها السياسية الرسمية ، والملاحظ بأن اثنتين من الدول الخمس فازت فيها الحركة الإسلامية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة هما تونس والمغرب، ، بل لا تستبعد ليبيا أيضا، والجزائر كان لها تجربتها بطبيعة الحال وهي التجربة التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية البرلمانية قبل عقدين تقريبا، هذه الأحداث وتلك التطورات تدفع لضرورة البحث والتعرف عن واقع ومكونات خارطة الحركات الإسلامية في المغرب العربي، وما هو الممكن والمتوقع حدوثه من تبدلات وتحولات على هذه الخارطة هل تتقدم الحركة الإسلامية في المنطقة المغاربية للأمام ؟ هل يمطر الربيع العربي شتاء إسلاميا في المنطقة يبدأ من تونس ويسيل في باقي المنطقة؟

لذلك جاء هذا الفصل بأربعة مباحث تناول الأول منها : الحركات الإسلامية في مختلف بلدان المغرب العربي قبل الربيع العربي معرجا لكل دولة من الدول المغاربية على حدا ، أما الثاني فقد كان بعنوان : الحركات الإسلامية و الربيع العربي في المغرب العربي .بينما الثالث تضمن الحركات الإسلامية و تحدي مسيرتها لمسار التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي متطرفة فيه إلى : علاقة الحركات الإسلامية بأنظمتها السياسية في بلدان المغرب العربي ، الخطاب السياسي لهذه الحركات الإسلامية و مسار التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي . في حين تناول المبحث الرابع عملية تقييم للحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي و ذلك بالتطرق للدور الإيجابي و الدور السلبي و أهم التحديات التي تواجه الإسلامية في بلدان المغرب العربي .

المبحث الأول : الحركات الإسلامية في مختلف بلدان المغرب العربي قبل الربيع العربي .

الواقع أن الحركات الإسلامية في البلدان المغاربية حركات اجتماعية تخضع لقانون التطور وتحمل خصوصيات المجتمعات التي تنشأ فيها: تتأثر ببيئتها وتعمل فيها . وهي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في مرجعياتها وبرامجها وأساليب عملها السياسي. ومن الضروري التعامل معها علمياً، و ذلك لاختلاف ظروف كل واحدة منها¹ و هو ما سيتم تناوله في المطالب التالية :

1 _ مقابلة مع الأستاذ زهير بوعمامة : أستاذ التعليم العالي محاضر بقسم العلوم السياسية جامعة عنابة سابقا ، أستاذ العلوم السياسية بالمدرسة العليا للأساتذة الجزائر حاليا (قاعة المنتقيات قطب شتمة جامعة محمد خيضر ، بسكرة في 18_09_2013 على الساعة 14:30)

المطلب الأول : الحركات الإسلامية في الجزائر .

الحركة الإسلامية في الجزائر هي امتداد للحركة الإصلاحية أثناء الاستعمار سيما "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" وهي غالبا ما كانت تأخذ أشكالا جمعوية دينية وثقافية ، ومن أهمها نجد " جماعة الموحدين" (1963 م) "جمعية القيم" (1963 م) "جماعة الدعوة والتبليغ" (1966 م)، " الإخوان المحليين" (1974 م)، "جماعة الجزائر" " السلفية" و "الحركة الإسلامية المسلحة" ... الخ.¹

بصدور دستور 1989 م وجدت هذه الجمعيات لنفسها امتدادات سياسية علنية و حصلت على الشرعية ما يؤدي إلى تقدير أن النظام الحاكم في الجزائر لم يكن سيئا في موقفه من الأحزاب الإسلامية خاصة و أنه سمح لها بالنشاط _ بصفة رسمية _ قياسا بالأنظمة السياسية في المشرق العربي التي تتسم مواقفها بالعدائية المفرطة لكل ما هو إسلامي .² حيث ظهرت هذه الأحزاب الإسلامية كالتالي :

1 / حركة المجتمع الإسلامي (حماس):

كان أول إطار قانوني للحركة تحت راية " جمعية الإرشاد والإصلاح " التي تأسست في 12/11/1988 م كامتداد للعمل السري الذي بدأ عام 1963 م مستندة إلى مرجعية الإخوان المسلمين العالمية،نشأتها كانت نتيجة التأثير بالإسلام المجاور .³ تأسست الحركة في 6/12/1990 م بعد الفوز الواسع للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية ومحاوله منها لاستدراك ثغرات الجبهة، تغير اسم الحركة إلى "حركة مجتمع السلم" M.S.P بموجب دستور 1996 م، الذي أورد في مادته 42 المتعلقة بالأحزاب السياسية بأنه لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي . تعرف الحركة بنشاطها المستمر وعملها الدؤوب على جميع الأصعدة المجتمعية، خاصة على مستوى الحركات الطلابية، كما يلاحظ عنها مشاركتها المستمرة في كل المحافل الانتخابية بجميع مستوياتها .⁴

لم تتخلف الحركة عن المشاركة في كل الاستحقاقات الانتخابية منذ بدايتها يوم 12 يونيو 1990 و رفضت الحركة سياسة الكرسي الشاغر، وسياسة المواجهة، وقد كان لمشاركتها أثر فعّال في تنشيط الحياة السياسية. كما أنها -لم تتخلف عن تقديم المبادرات السياسية لإصلاح ذات البين حتى صارت تعرف باسم "حركة المبادرات".

1 _ برقوق عبد الرحمن ، صونيا العيدي " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر " كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر ، 11 ديسمبر 2005 ، ص 99 .

2 _ عيسى جرادى ، الحركة الإسلامية في الجزائر من الدعوة إلى الدولة : قراءة في العمل السياسي و الحزبي الإسلامي من 1989 إلى 2005 ، الطبعة الأولى ، دار قرطبة ، الجزائر ، 2005 ، ص 48 .

3 _ Anneli Botha , Terrorism In the Maghreb : The Transnationalisation Of Domestic Terrorism , Iss Onograph Series ; No 144, June 2008 , P 27 .

4 _ برقوق عبد الرحمن ، صونيا العيدي، مرجع سابق ، ص 101 .

- رفضت الحركة العنف بكل أشكاله، ومن أي جهة كان ودعت بالمقابل إلى الحوار، ودعت كذلك إلى الوسطية و الاعتدال ونادت بالمصالحة الوطنية.¹

في 1995 دخلت (حماس) بمرشحها لرئاسة الجمهورية السيد محفوظ نحناح (رحمه الله) وتحصلت على المرتبة الثانية بواقع 3.2 مليون صوت وبنسبة 25 % من الأصوات ، وكان الهدف من هذا الترشح هو إعادة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية وترسيم خط الوسطية والاعتدال وبيان الوجه الصحيح للإسلام والحركة الإسلامية.

أما في 1996 دخلت الحركة في الحكومة بوزيرين كأول تجربة لدخول الإسلاميين الجزائريين إلى الجهاز التنفيذي هما وزير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزير وزارة كتابة الدولة للصيد البحري. وكانت هذه التجربة مشجعة على التحاق آخرين من حركة النهضة فيما بعد (بوزيرين) بعد أن تأكدت كل الأطراف من أن مسار الحركة ناضج وواعد .² ليتم عام 1999 تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة التي خاضها سبعة مرشحين في غياب الشيخ نحناح (المقصى من السباق بافتعال شهادة العضوية في الثورة) ومع هذا الإقصاء وتغليباً للمصلحة العامة على المصلحة الحزبية- وقف الشيخ محفوظ نحناح موقفاً جيداً مشرفاً من الانتخابات، وسامح الذين أقصوه، أو تسببوا في إقصائه، ووقع عقد ائتلاف حزبي ضم كل من :

-جبهة التحرير الوطني.

-التجمع الوطني الديمقراطي.

-حركة النهضة.

-حركة مجتمع السلم.

لدعم ترشيح السيد بوتفليقة في السباق الرئاسي خوفاً على الجزائر من أن تسقط في أيدي العلمانيين، أو تعود إلى دوامة العنف من جديد .ومع أن أداء الحركة في الحكومة، كما في البرلمان، قد تميز بديناميكية جديدة وساهم في رفع الغبن عن كثير من المواطنين إلا أن النتائج الإيجابية لم تشفع للحركة في الاستحقاقات التي تلت ذلك.

في سنة 2002 جرت الانتخابات البرلمانية، وبعدها الانتخابات المحلية، في نفس السنة، و وجدت حركة مجتمع السلم نفسها تتقهقر إلى المرتبة الرابعة، بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة، و في 19 يونيو 2003م: انتقل مؤسس حركة مجتمع السلم إلى مثواه الأخير مخلفاً وراءه منهجاً واضحاً، وجماعة متماسكة، لينتخب الشيخ " أبو جرة سلطاني" خلفاً للشيخ محفوظ نحناح .³

2 /حركة النهضة الإسلامية :

1 _ ابراهيم محمد آدم " الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة " دراسات إفريقية , العدد 10, ص 193 .

2 _ نفس المرجع , ص ص 194 , 195 .

3 _ نفس المرجع , ص 196 .

بعد أحداث 1988 م بادرت حركة " الإخوان المحليين " بإنشاء جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي " النهضة " وبعد دستور 1989 م وإثر نجاح " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " وعلى غرار " حركة حماس " تحولت الحركة إلى حزب سياسي يحمل اسم " حركة النهضة الإسلامية " برئاسة زعيمها " عبد الله جاب الله " مع نهاية 1990 م، تغير اسم الحزب إلى " حركة الإصلاح " (M.N) بموجب القانون المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر يوم 1997/3/6 م. تعرف الحركة بنشاطها الكثيف في المحافل الانتخابية خاصة المحلية منها، عرفت الحركة مع بداية سنة 1999 م اضطرابات داخلية قبيل الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها ، حينها ترتب عنها انفصال زعيمها مع مؤيديه لتتشي " حركة الإصلاح الوطني " وقد تميزت هذه الأخيرة بنشاطها الدؤوب في الانتخابات الوطنية وتسجيلها لفوز معتبر في المحليات منها بالدرجة الأولى¹.

3 / الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) المنحلة :

يقودنا الحديث عن هذا الحزب المنحل لسير أغواره التاريخية الممتدة عبر المحطات البارزة في تاريخ الجزائر الحديثة أثناء وبعد الاستعمار ، إذ أن امتدادها بعد الاستقلال يعود للحركات الإسلامية المعارضة لنظام الحكم والتي تجد أصولها في الحركة الإصلاحية أثناء الاستعمار المتمثلة في " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " تلك التي ساهمت في معركة الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية ببعديها الإسلامي والعربي ضد المستعمر الغاشم ، قدمت الجمعية للجزائر جملة من الخرجين الإصلاحيين من أهمهم " عبد اللطيف سلطاني " " محمد سخنون " الذي ارتبط اسميهما " بالرابطة الإسلامية " كما أنجبت أسماء أخرى سيكون لها أعمق تأثير في تاريخ الجزائر لاحقاً لعل أبرزهم على الإطلاق " عباسي مدني "² * .

لقد تحول هذا الخط الإصلاحى الدينى من النضال للمحافظة على الهوية الجزائرية إلى خط معارض راديكالى بعد الاستقلال تميز بحركة " المد والجزر " الدائمة مع النظام الحاكم ، تتسم بالظهور والبيان تارة وبالاختفاء تحت " طاقة سرية تارات أخرى طيلة الفترة التي سبقت أحداث أكتوبر 1988، استطاع فيها أن يجد لنفسه تعبيرات جماهيرية شتى أهمها " جماعة القيم " التي ارتبطت بكل من " مالك بن نبي " و

1 _ برفوق عبد الرحمن ، صونيا العيدي ، مرجع سابق ، ص 102 .

* _ الدكتور عباسي مدني:

ولد سنة 1931م في سيدي عقبة جنوب شرقي الجزائر، ودرس في المدارس الفرنسية في صغره إبان الاستعمار الفرنسي، ثم في مدارس جمعية العلماء، وتخرج من كلية التربية ثم انخرط في جهاد المستعمر الفرنسي، واعتقل وقضى في السجن سبعة أعوام حتى إعلان الاستقلال سنة 1962. تعود الأصول السياسية لعباسي مدني إلى ما قبل حرب التحرير الوطني 1954-1962 حينما نشط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقيادة مصالي الحاج. اصطدم مبكراً بسبب أفكاره الدينية مع النهج الاشتراكي الذي اتبعه كل من الرئيسين أحمد بن بلا (1962م - 1965م) وهوارى بومدين (1965م - 1978م) انضم إلى جمعية "القيم" التي تأسست سنة 1963. وفي عام 1966 تم منع هذه الجمعية وحلها لاحقاً عام 1970 وفي شهر نوفمبر وقع مدني مع آخرين نداء حررته الحركة الإسلامية ووجهته إلى السلطة القائمة آنذاك (الشاذلي بن جديد) فسجن إلى عام 1984. يوصف كنتاج أصيل لجبهة التحرير الوطني حيث كان واحداً من قادتها المحليين المنتخبين إذ انتخب على رأس المجلس الشعبي بولاية الجزائر في بداية سنوات السبعينات. وهو ابن النظام الذي أرسله في تلك الفترة إلى بريطانيا 1975م. 1978م لإعداد رسالة دكتوراه في علم التربية مستفيداً من منحة حكومية ثم عاد إلى الجزائر ليقوم بالتدريس في الجامعة.

"هاشمي تيجاني" ليحلها النظام سنة 1966م ، ثم حظر نشاطها قانونيا في مارس 1970م ، لتظهر "جماعة مصطفى بن بويعلی" وتصطدم من جديد مع النظام ، وهنا برز اسم آخر عرف بالحماسة الزائدة والذي سيكون له صدا واسعا في تحريك الساحة السياسية لاحقا هو "علي بلحاج"¹. ساهم الإنقاذيون - كما سيعرفون لاحقا- في التنظيم لمظاهرات أكتوبر 1988م، وأهم ما ميزهم الدرجة العالية من الانضباط والقدرة الهائلة على التنظيم والتحكم في الجماهير وضبط إيقاع الشارع الجزائري حينها. إذن فالملاحظ أن الفيس قبل ظهوره العلني ومولده الشرعي قد كان له تجسدهاته الجماهيرية الواسعة مباشرة بعد الاستقلال .

دعى البرنامج السياسي لجبهة الإنقاذ في الجزائر إلى التمسك بالشورى لكي يتم تجنب الاستبداد واستئصال كل أشكال الاحتكار، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. كما يدعو إلى تبني التعددية السياسية والانتخابات و وسائل الديمقراطية الأخرى في الحياة السياسية والاجتماعية لإنقاذ الجماعة. وعلى الرغم من استعمال شعار الشريعة، فإن برنامج جبهة الإنقاذ الإسلامية معتدل، ويتقبل نظام التعددية الحزبية.¹

حظيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على موافقة اجتماعية شاملة ترجمتها نتائج الانتخابات المحلية 1990 ، حيث اكتسحت الجبهة زهاء 55 % من مجموع البلديات ، بمعدل 859 رئيس مجلس شعبي بلدي من أصل 1538 منصب وكان غالبية الفائزين من الشباب والمتقنين. هذا وقد كان لها نزوعا إلى التنظيم والتأطير الرسمي لجماهيرها ، حيث أنشأت النقابة الإسلامية للعمل في أوت 1990 م و"الشرطة الإسلامية لتأطير التجمعات وكذا مراقبة المواطنين، مما أعطاها طابع الاستمرارية الجماهيرية ، وهو ما أهلها مرة أخرى للفوز بتشريعات ديسمبر 1991 م ، حيث أحرزت في دورها الأول نسبة 47.27 % من مجموع الأصوات ، ونفس الشيء كان متوقعا لها في الدور الثاني ، وهنا انقسمت الطبقة السياسية الجزائرية إلى تيارين أحدهما

* _ الشيخ علي بلحاج:

ولد في تونس عام 1956م أصله من ولاية ادرار ، جنوب الجزائر ، ثم استشهد والداه في الثورة ضد الاستعمار الفرنسي ، لم يتحصل على شهادات علمية عليا في الجامعة على عكس مدني. درس العربية ودرّسها، وشارك في الدعوة الإسلامية منذ السبعينات وسجن خمس سنوات 1983م-1987م بتهمة الاشتراك وتأييد حركة مصطفى بويعلی الجهادية. تأثر بعلماء من الجزائر ومنهم عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون وكذلك درس كتابات الشيخ حسن البنا وسيد قطب وعبد القادر عودة وغيرهم.

انتمى إلى التيار السلفي ، انتخب نائبا للرئيس في الجبهة الإسلامية للإنقاذ واعتقل بعد المظاهرات التي قامت في الجزائر سنة 1988م. ثم أطلق سراحه ثم اعتقل مرة أخرى بعد الإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة .

تطلق عليه وسائل الإعلام الأجنبية لقب الرجل القوي وكان من مؤسسي الجبهة حيث شغل منصب عضو مجلس الشوري. دعا يوم 25 يونيو 1991 الجزائريين إلى حمل السلاح ضد الدولة. فتم اعتقاله وسجنه من يوم 30 من نفس الشهر إلى اليوم. يتميز بخطابه الشعاري الحماسي فأصبح من أكبر الخطباء القادرين على إلهاب العواطف وحشد التعبئة. يعود الفضل في إشعاعه السياسي إلى قدراته الخطابية الفائقة التي اكتسبها منذ أن كان إماما في مسجد السنة بباب الواد ومسجد بن باديس في القبة. تفوق في إمكانية ربط المستمعين بخطبه وانبهارهم بها.

1 _ احمد الموصلی ، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي و إيران و تركيا ، مرجع سابق ، 208.

نادى بمواصلة المسار الانتخابي في حين رأى الثاني بضرورة إيقافه وتدخّل الجيش الوطني الشعبي لتلغى الانتخابات في 11 جانفي 1992 ، ويحلّ الحزب قانونيا بعد حالات العنف التي ترتبت على ذلك الإلغاء كسبب مباشر ، في ربيع 1992 م ، مما ترتب عليه بزوغ الجناح العسكري للفييس المتمثل " بالجيش الإسلامي للإنقاذ " (AIS) ومباشرته للمعارضة المسلحة منذ عام 1993 م ، لتدخّل الجزائر بعدها في تجربة دموية مريرة عرفها البعض بالعشرية السوداء و عرفها بعض آخر بأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر ، في حين مال المحللين الغربيين أكثر إلى تسميتها بالحرب الأهلية كما جاء في كتاب لويس مارتيناز¹ .

يمكننا القول بأن الصوت الإسلامي ظل بعد الاستقلال حاضرا في الساحة كترجمة حقيقية لأشواق الجزائريين للعودة إلى الهوية الوطنية الخالصة التي حاول المستعمر طمسها فكان الجميع ينادي بالجزور الإسلامية و حتى من ادعى الاشتراكية حاول ربطها بالإسلام ، وعندما هبت رياح التغيير الديمقراطي في ثمانينات القرن الماضي كان التيار الإسلامي قد تقاسم ثمرات الفوز وحصد جل الأصوات مما كان سيمهد الطريق لإقامة النموذج الإسلامي في الحكم عبر صناديق الاقتراع ليتم إلغاء نتائج الانتخابات في جولتها الثانية لسد الطريق أمام الإسلاميين حتى لا يصبحوا تجربة ناجحة لحزب إسلامي يأتي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وقد تم تكرار نموذج التدخّل والإلغاء في أماكن أخرى من العالم الإسلامي كما في تركيا وفلسطين فكانت النتيجة أن تم جر البلاد إلى دوامة العنف والصراع .

¹ _ برقوق عبد الرحمن ، صونيا العيدي ، مرجع سابق ، ص 105 .

المطلب الثاني : الحركات الإسلامية في المغرب .

بروز القوى الإسلامية الحركية في المغرب و تطورها

يعود ظهور أول تجربة تنظيمية للحركة الإسلامية المغربية سنة 1970 م ، حيث تأسست أول خلية إسلامية منظمة بالمغرب بإشراف الشيخ "عبد الكريم مطيع الحمداوي" ، الذي يصرح بتأثره بالسلفية الوطنية ورموزها خاصة "المختار السوسي" و"الشيخ محمد الحمداوي" .. هذه الخلية حملت اسم "الحركة الإسلامية المغربية" ، وتم الاتفاق لاحقا وبعد أن تطورت خلايا "الحركة الإسلامية المغربية" وطنيا وتوسع نشاطها على أن تعمل "الحركة الإسلامية المغربية" على تأسيس واجهات جمعوية قانونية لها ..من هذه الواجهات : "جمعية الشبيبة الإسلامية" ، "جمعية شباب الدعوة الإسلامية" ، "جمعية طلائع الإسلام" ، "جمعية الشباب المسلم" ، "جمعية خريجي مدارس المعلمين الإسلاميين".

ولعل شهرة جمعية "الشبيبة الإسلامية" قد غطى على شهرة اسم الحركة الأم أي "الحركة الإسلامية المغربية" ، حتى أصبح اسم "الشبيبة الإسلامية" وهو اسم أحد الروافد الجمعوية للحركة الأم اسما للحركة الأم في وعي الجمهور و السياسيين والباحثين والإعلاميين¹.

* _ تجربة الشبيبة الإسلامية باعتبارها مقدمة تأسيسية للتجربة الإسلامية في المغرب :

شكلت نشأة حركة الشبيبة الإسلامية بقيادة "عبد الكريم مطيع" ، تجربة جديدة للفاعل الإسلامي الحركي في المغرب، تخللته محاولة هذا التيار التجذر المجتمعي بدءا بالمساجد والجمعيات وغيرها، ثم المدارس والثانويات والجامعات، أو عبر العلاقات الاجتماعية في إطار الأحياء المدنية أو داخل مجالات العمل أو بعض الأماكن العمومية.

وكانت الشبيبة الإسلامية تجمعا بشريا مكونا من الشباب خصوصا وبعض رجال التعليم وبعض الأطر مجتمعين حول فكرة جوهرية، وهي إعادة إحلال الإسلام في المجتمع في المكان الذي يجب أن يكون فيه، بالدعوة والتربية والثقافة من خلال بعض النضالات، وكان منهج حركة الشبيبة الإسلامية يشكل إيديولوجيا رافضة للأوضاع، وتعتنق رؤية ضبابية وتقر بأن النظام "طاغوتي" وأنه لا يطبق الإسلام ويعاديه ويعادي الحركة الإسلامية، فاعتنقت الحركة "خطابا معاديا للأوضاع رافضا للواقع ومناهضا للنظام السياسي"². وقد عرفت الشبيبة عدة تصدعات وخلافات، فقد اتهم عدد من قيادات الشبيبة الإسلامية ومناضليها واعتقلوا بتهمة التورط في عملية اغتيال القيادي الاتحادي "عمر بن جلون"، بينما ظل "عبد الكريم مطيع"

1 _ "قراءة نقدية في مسيرة الحركة الإسلامية بالمغرب" من الموقع : <http://www.ressali.com> ، يوم : 2013_08_22 ، ساعة : 13:05.

2 _ رشيد مقتدر، الإيماء السياسي للقوى الإسلامية في المغرب ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، لبنان، الدوحة ، 2010 ، ص 34 .

يسهر على تسيير الحركة من الخارج، وأمام هذا الفراغ القيادي الذي حاولت الحركة سده، بتشكيل لجنة سداسية مكونة من مناضليها من اجل إنقاذ الشبيبة، وبعد مرور زهاء سنتين احتدمت وتيرة الخلافات والصراعات وتفاقمت، فبرزت عدة تناقضات نتيجة تداخل العديد من العوامل الموضوعية كضغوط السلطة وملاحقة المشتبه فيهم ورغبة الشبيبة الإسلامية في تجاوز الأزمة وتفادي التصييق والمتابعات القانونية.¹

علاقة حركة الشبيبة الإسلامية بنظام الحكم :

1. مرحلة السلم والمهادنة مع السلطة:

التي طبعت مرحلة ظهور حركة الشبيبة الإسلامية وامتدت من سنة 1969 إلى 1975، حيث كانت حركة الشبيبة جمعية معترفا بها قانونيا، وخلفها تنظيم مواز بهياكله وشعبه وخلاياه. واتسمت علاقة الشبيبة الإسلامية بالسلطة خلال هذه المرحلة، بنوع من التعايش والتوافق غير المعلن، فتوحدت أهداف النظام ومصالحه في الحد من توسع القوى اليسارية و إضعافها، عبر منافستها ومواجهتها مع القوى الإسلامية الناشئة، مع أهداف الشبيبة الرامية إلى توسيع هامش اشتغال الجمعيات الإسلامية، للإسهام في تحقيق التوازن بينها وبين التيارات اليسارية، التي كانت تهيمن على الحقل الثقافي والجامعي. 37 , 38

2. مرحلة تفكيك الحركة وملاحقة رموزها:

تميزت هذه المرحلة بانتقال الحركة من العمل العلني إلى العمل السري، مباشرة بعد اغتيال عمر بن جلون وامتدت من سنة 1975 إلى 1981، فانتهجت الشبيبة الإسلامية العمل السري والمنهج الثوري، حيث تبنت أطروحة الجاهلية متأثرة بأفكار سيد قطب وتوجهاته.

وتميزت علاقة الشبيبة الإسلامية بالنظام خلال هذه المرحلة، بملاحقة مسؤوليها وتعقبهم من الأجهزة الأمنية، كما شهدت الشبيبة الإسلامية نوعا من التفكك التنظيمي بعد فرار قائدها "عبد الكريم مطيع" من ملاحقة السلطة إلى الخارج، نتيجة للخلافات التنظيمية والسياسية بين قيادة الحركة في الخارج والقيادة الميدانية في المغرب التي كانت تضطلع بتسيير الحركة من داخل البلاد، فتأزمت العلاقة والصراع على القرار السياسي داخل الحركة، والتصريحات والكتابات التي أدلى بها قادتها خلال مرحلة الاحتقان، لاسيما تلك التي دعت للخروج عن السلطة، والمتضمنة في مجلة المجاهد أدى إلى الدفع بقرار انفصال التيار الكبير عن الشبيبة، فتشكلت عدة تيارات أفرزت لنا عدة تنظيمات حركية من بينها "الجماعة الإسلامية"، التي ستتحول فيما بعد إلى "حركة التوحيد والإصلاح".

3. مرحلة ما بعد التشرذم التنظيمي (ما بعد 1981):

تم اتخاذ قرار الانفصال عن الخط الثوري لحركة الشبيبة الإسلامية، والقطيعة معها ونبذ العنف والسعي لممارسة العمل الدعوي والسياسي السلمي، المعتمد على التدرج والابتعاد عن العمل السري، وقد تبلور هذا التوجه بكل وضوح وحسم بعد سنة 1986.

وفي نفس السياق شهدت الشبيبة الإسلامية، تمزقا وتشردما بعد انسحاب أبرز القوى والتيارات عنها، وقد نحت نهجا أكثر راديكالية وعنفا بعد انشقاق الجناح العسكري عنها بقيادة "عبد العزيز النعماني"، ودعوة مطيع بعد صدور الحكم عليه بالإعدام، إلى القيام بالعمل المسلح ضد النظام، مما أدى في آخر المطاف إلى عزلتها وانحصارها في عدد محدود من الأتباع، بعد تشردمها إلى عدة تيارات وتوجهات شكلت فيما بعد أبرز القوى الحركية الإسلامية.¹

1 _ جمعية الجماعة الإسلامية :

قدم الملف القانوني لدى السلطات المحلية في الرباط سنة 1983 وترأس الجماعة الإسلامية الأستاذ "عبد الإله بن كيران" بينما كان كاتبها العام هو الأستاذ "عبد الله بها". وبذلك تم تأسيس جمعية الجماعة الإسلامية في بداية الثمانينات، على يد نخبة من التيار المنفصل عن حركة الشبيبة الإسلامية، والتي تحددت أهدافها في الدعوة إلى تجديد فهم الدين والالتزام به على مستوى الأفراد وعلى مستوى الدولة. وقد ارتكزت الجماعة الإسلامية على الأسس التالية:

_ أنها جماعة وطنية غير تابعة لأية جهة تنظيمية خارجية أو دولة أجنبية.

_ لا تعتبر نفسها جماعة المسلمين، ولا ممثلا وحيدا للإسلام ولا وصيا عليه، وإنما هي جماعة من المسلمين، تعمل على إقامة الدين في جميع مجالات الحياة متعاونة مع كل من يسعى لنفس الغايات، منطلقا من مبادئ رامية إلى تحقيق أهداف واضحة ومستعملة كل الوسائل المشروعة.

وبذلك فقد اعتنقت الجماعة الإسلامية أطروحة "الانحراف" بدل أطروحة "الجاهلية" ، التي كانت مستشرية داخل الأوساط الإسلامية، فرأى هذا التيار أن الأمة الإسلامية لن تتجو من الانحراف الذي أصابها، إلا بصحة أصولها الدينية من قرآن وسنة وإجماع، وفسح المجال لكل مجدد للدين أو مصلح له، يبتغي التغيير والقضاء على الانحراف.²

أهدافها :

وقد حدد ميثاق الجماعة الإسلامية أهدافها كالاتي:

تجديد فهم الدين والالتزام به، إقرار الحقوق والحريات العامة، الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية، العمل على تحسين أوضاع المسلمين المادية والمعيشية، العمل الخيري والثقافي، تحقيق نهضة حضارية شاملة، العمل على وحدة المسلمين.³

1 _ رشيد مقتدر، مرجع سابق ، ص 38 ، 39 .

2 _ نفس المرجع ، ص 42 .

3 _ ميثاق جمعية الجماعة الإسلامية .

وبحلول منتصف الثمانينات توضحت الرؤية الأيديولوجية والسياسية للحركة، فانضمت إليها مجموعة الدار البيضاء بزعامة "سعد الدين العثماني" سنة 1986.

وقد عرفت هذه المرحلة نوعا من الانفراج النسبي، في علاقة الحركة مع السلطة، نظرا لأنها اتبعت نهجا معتدلا في إطار مسلسل سعيها للبحث عن المشروعية القانونية، فاستبدلت الحركة اسمها من "الجماعة الإسلامية" إلى "حركة الإصلاح والتجديد"

حركة الإصلاح و التجديد :

أهداف حركة الإصلاح والتجديد :

أما عن أهدافها فحددها كمايلي:

_ التخلي عن كل أشكال السرية والعنف والتطرف، أي الإيمان بالحل السلمي الحضاري في التعامل مع الواقع .

_ الحرص على العمل في إطار المشروعية القانونية الدستورية.

_ التركيز على العمل الثقافي والإعلامي والاجتماعي.¹

2 _ رابطة المستقبل الإسلامي:

لقد تم الإعلان عن ميلاد رابطة المستقبل الإسلامي في 4 أبريل 1994، واختارت الدكتور " احمد الريسوني" رئيسا لها والدكتور "أحمد العماري" نائبا للرئيس والرابطة عمل توحيدى لثلاث جماعات إسلامية رئيسة، هي "جماعة الدعوة" في فاس التي تأسست عام 1976 على يد الدكتور "عبد السلام الهراس"، ومجموعة من الأساتذة المشتغلين في حقل التعليم، وقد تحفظ مؤسسو هذه الجماعة منذ البداية على الانضمام إلى الشبيبة الإسلامية أو التعاون معها، نظرا لتباين الرؤية واختلاف المنهج ثم "الجمعية الإسلامية" في القصر الكبير التي أسست لسنة 1976 على يد الدكتور "احمد الريسوني" وقد حصرت أنشطتها بين التلاميذ والطلبة وبعض الأطر التعليمية في شمال المغرب وبعض المناطق المجاورة و"جمعية الشروق الإسلامية" التي أسست قانونيا سنة 1986، بالإضافة إلى "جماعة التوحيد" التي ساهمت بدورها في عملية الوحدة.

"وقد نص القانون الأساسي لرابطة المستقبل على الأهداف التالية:

_ تمكين الروابط التاريخية للمتجمع المغربي وفي مقدمتها الإسلام وتراثه العلمي والحضاري.

_ العمل على إشاعة روح التعاون والتفاهم والحوار والبناء بين مختلف فئات المجتمع ومكوناته الفكرية بما يخدم وحدته والتحامه.²

_ نشر الوعي الحضاري والإسهام في توفير النهضة الحضارية لأمتنا.

1 _ رشيد مقتدر، مرجع سابق ، ص 43 ، 44 .

2 _ نفس المرجع ، ص 45 .

_ العمل على معالجة الآفات والسلبيات التي تسبب تأخر مجتمعاتنا وتعرقل نهضتها و رقيها.

_ العمل على بلورة الحلول العلمية النابعة من قيمنا وأصالتنا للمشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا.¹

و من العوامل التي ساهمت في تسهيل عملية الاندماج بين حركة "التجديد و الإصلاح" و "رابطة المستقبل الإسلامي" التقارب في نوعية القيم الثقافية و الدينية و المعرفية المدافع عنها و التشابه في المرجعيات الفكرية و الأيديولوجية , و انحدارهم من نفس الشرائح الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية, حيث أسهمت عملية الوحدة التنظيمية في ولادة " حركة التوحيد و الإصلاح"² و منه اندفاعها للانفتاح على كل مكونات المجتمع, ومكونات البلد, وجميع القوى الفاعلة في المجتمع, للتفاعل وللتفاهم ما أمكن³ و احتضان تجربة اندماج "حزب العدالة و التنمية" في الحياة العامة و الدفع بها إلى الأمام.⁴ حيث عمد حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية, وجناحه الدعوي حركة الإصلاح والتوحيد, إلى الاحتجاج على المهرجانات, أو إلى ممارسة خطاب الوعيد الديني, وقد تمكن خلال الولاية التشريعية السابقة (2002-2007) من نقل بعض المشاكل الاجتماعية ذات النزعات النفسية أو الأخلاقية إلى داخل المؤسسة البرلمانية, وانتقل في الانتخابات الجماعية لـ 12 يونيو 2009 إلى تنظيم الاعتصامات والاحتجاج والمواجهات مع السلطات المحلية أثناء تشكيل مكاتب المجالس الجماعية المحلية.⁵

خصائص حركة التوحيد و الإصلاح:

ويمكن إبراز أهم خصائص الحركة في النقاط التالية:

_ أصبح الهدف العام للتنظيم هو إقامة الدين ولم يعد إقامة الدولة, وبذلك تحرر الفعل الحركي من الانغلاق السياسي في قضية الحكم للخروج إلى مساحات أوسع, واعتبر أن كل عمل يساهم في إشاعة التدين في المجتمع من الأعمال المعتمدة من وجهة نظر الحركة.

_ أن إقامة الدولة بإقامة الدين, وهو ما يشكل تحولاً مفصلياً لدى الإسلاميين من فكرة إقامة الدولة الإسلامية (الخلافة) إلى إقامة الدين على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.⁶

_ إنهاء حالة الصدام مع الأنظمة الحاكمة والمواجهة معها, بإقرار جملة من المراجعات الفكرية التي أعاد من خلالها الإسلاميون فهم الواقع السياسي, مما ساعد على إرساء نوع من التطور في العلاقة بينهما.

1 _ نفس المرجع , ص 46 .

2 _ رشيد مقتدر, مرجع سابق, ص 47 , 48 .

3 _ تلفزيون الجزيرة , حصة مع أحمد الريسوني بعنوان : ظروف نشأة الحركة الإسلامية في المغرب , تاريخ البث : 15/06/1999 , على الرابط : www.aljazeera.net

4 _ رشيد مقتدر, مرجع سابق, ص 48 .

5 _ ربيع وهبة , الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي : مصر , المغرب , لبنان , البحرين , الطبعة الأولى , مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت , 2011, ص 143 .

6 _ رشيد مقتدر, مرجع سابق, ص 91 .

_ اعتماد الشورى والديمقراطية دعامة للتنظيم، وتطوير الممارسة الديمقراطية داخل الحركة بشكل أكثر فاعلية من تلك الممارسة في الحزب.

_ نهج القطيعة مع مفهوم القائد المخلص وثقافة الأمير والرعية، والقطع مع مفهوم الزعيم الملهم القادر لوحده على إنفاذ التنظيم وتوجيهه الوجهة الصحيحة .

_ رسالية التنظيم بدل فكرة مركزيته، أي الانتقال من التنظيم المركزي الجامع إلى العمل المتعدد التخصصات، فالتنظيم البديل كان يتوخى أن يأتي إليك الناس، بينما في الوضع الجديد عليك أن تذهب إليهم، أي أن تشتغل في المجتمع وهو ما نعني به التنظيم الرسالي، إذ كان في وقت الشبيبة الاعتماد على التنظيم السري والتغييري في إطار الجماعة الإسلامية، وما بعد ذلك كان الاعتماد على فكرة التنظيم البديل عن المجتمع، والمرحلة الثالثة تم الانتقال إلى التنظيم الرسالي، حيث يمكن للعضو تبليغ الرسالة الدعوية، والإنسان الرسالي المطلوب هو الذي لديه إشعاع في المجتمع.

_ إعادة الاعتبار للدعوي الذي استنزفه السياسي، نتيجة الولوج للعمل السياسي فاقتضت المرحلة إيلاء المزيد من الاهتمام للجوانب التربوية والدعوية.¹

_ الإسلاميون باعتبارهم مساهمين في الإصلاح لا مخلصين للمجتمع والدولة .

_ التأصيل الايجابي للإسلاميين وحثهم على المشاركة في العمل السياسي، الذي يعد في نظرهم واجبا دينيا بدل الموقف السلبي الراض للمشاركة والاندماج.²

3 _ جماعة العدل والإحسان المغربية :

قدمت جماعة العدل والإحسان المغربية نموذجا مختلفا ومغايرا للنماذج السابقة، فالجماعة ترفض الولوج في اللعبة السياسية والانتخابات النيابية وغيرها، احتجاجا على "شروط اللعبة وقواعدها"، في سياق هيمنة "المخزن". و تستبدل الجماعة المحظورة بالعمل البرلماني والسياسي القانوني النشاط والفعالية داخل الجامعات والنقابات والعمل على اكتساب الأعضاء، والقيام بعملية تنشئة روحية وسياسية صارمة لهم، بموازاة السعي للتأثير في الرأي العام من خلال المسيرات والمظاهرات والبيانات السياسية تجاه القضايا المحلية والعربية والإسلامية.³

ملامح التطور التاريخي :

ترتبط جماعة العدل والإحسان بصورة كبيرة بمؤسسها ومرشدها العام، الشيخ "عبد السلام ياسين" * و

1 _ رشيد مقتدر، مرجع سابق، ص 92 .

2 _ نفس المرجع ، ص 93 .

3 _ محمد أبو رمان ، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي : المقاربات ، القوى ، الأولويات ، الاستراتيجيات ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، لبنان ، 2010 ، ص 281 .

* الشيخ "عبد السلام ياسين" وهو فلاح من مواليد عام 1927 ، درس العلوم الدينية ثم عمل في حقل التعليم سنوات طويلة، إلى أن دخل في ما أسماه "أزمة روحية"، مع وصوله سن الأربعين، دفعت به إلى الطرق الصوفية فلزم الزاوية البوتشيشية إلى أن توفي شيخها، وخرج منها بعد ست سنوات.

قد حولت الجماعة اسمها عام 1987 إلى "جماعة العدل والإحسان"، ثم تعرضت للحل، ووضع ياسين تحت الإقامة الجبرية منذ عام 1989، وتم اعتقال أعضاء مكتب الإرشاد في الجماعة وحكم عليهم بالسجن. فأدبيات الجماعة رأت في عام 1990 بداية ظهورها العام في الشارع والنشاط السياسي العلني والمباشر في المسيرات والجامعات، وقد تخلت تلك المرحلة احتكاكات عديدة مع السلطة واعتقال أعداد كبيرة من أفراد الجماعة، لكن في الوقت نفسه تؤكد الجماعة أنها استطاعت تحقيق انتشار ونشاط واسع على مستوى اجتماعي وجغرافي.¹

مع قدوم عهد الملك محمد السادس بدت ملامح انفراج في العلاقة بين الحكم والجماعة، وجاءت تصريحات بعض المسؤولين في هذا الاتجاه إلى أن ياسين أرسل مذكرة (كان واضحا أنها موجهة إلى الملك الجديد)، بعنوان "إلى من يهمه الأمر"، وهي المذكرة التي عادت بالعلاقة بين الطرفين إلى المربع الأول، وبقيت الأمور على حالها.²

وهكذا نصل إلى مفصل مهم في أفكار الجماعة، فإذا كانت في خطابها المتشدد ضد اللعبة السياسية والأوضاع العامة ترفض المشاركة بصيغتها الحالية، فإنها في المقابل ترفض رفضا مبدئيا وقاطعا اتخاذ منهج العمل المسلح في التغيير على خلاف السلفية الجهادية، وعلى خلاف مبدأ "الانقلابات العسكرية" (طلب النصر لدى حزب التحرير الإسلامي). إذ يقول فتح الله رسلان: "إن الموقف المبدئي والاستراتيجي للجماعة منذ نشأتها، والتي برهنت فيها الجماعة على نبذها العنف رغم ما مورس على أعضائها من أشكال التعذيب الوحشي الذي هشمته فيه الجماجم وكسرت فيه العظام، يجعل من الصعب توظيف الأحداث (يقصد تفجيرات الدار البيضاء عام 2005) للنيل من الجماعة.³ حيث بدأ تضيق الخناق على الحركات الإسلامية بالمغرب لاسيما بعد أحداث 10 ماي 2003 بالدار البيضاء.⁴

وتعتمد "التربية الإيمانية" لدى الجماعة على ثلاثة شروط أساسية هي الصحة والجماعة والذكر، ما يعني أن تأسيس العمل الجماعي هو أحد السمات الأساسية في رؤية الجماعة للتغيير.

تعرف عبد السلام، في خضم مساره الفكري والروحي، على أدبيات القيادات الإسلامية المعاصرة، وتأثر بها، بخاصة الإمام "حسن البنا"، "سيد قطب" و"أبي الأعلى المودودي"، كما تتضح من دراسات ياسين ومقالاته ورسالاته سعة إطلاعه على التراث الإسلامي، وعلى جزء من العلوم الغربية. في العام 1974 وجه ياسين رسالة "الإسلام أو الطوفان" إلى العاهل المغربي الراحل، الحسن الثاني، يدعو فيها إلى التخلي عن منهجه في الحكم والتزام النهج الإسلامي، وإلى اتخاذ سيرة الخليفة الأموي عمر ابن عبد العزيز دليلا له، وقد أدت به الرسالة، التي تضمنت نقدا لاذعا غير معهود في المغرب، إلى السجن قرابة ثلاث سنوات ونصف، خرج بعدها مواصلا نشاطه، ليحاول بناء إطار عمل موحد للحركات والجماعات الإسلامية، ومحاورا العلماء والفقهاء، إلا أن محاولته باءت بالفشل، فقرر إنشاء جماعته الخاصة.

ثم أسس ما سمي بأسرة الجماعة عام 1981 (أصبحت في ما بعد الجماعة الخيرية)، وبدأ بإصدار مجلة الجماعة، ثم جريدة الصبح، وقد تم منع كلا المنشورين، وكتب ياسين في مجلة الجماعة مقالا بعنوان "قول وفعل" ردا على الرسالة الملكية التي نشرها الحسن الثاني، بمناسبة حلول القرن الخامس عشر الهجري، وقد أدى به هذا المقال إلى السجن مرة أخرى في عام 1973، وحكم عليه لمدة سنتين.

1 _ محمد أبو رمان، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات، مرجع سابق، ص 282.

2 _ نفس المرجع، ص 283.

3 _ نفس المرجع، ص 284.

4 _ إدريس ولد القابلة، المسألة الدينية بالمغرب، دارناشري، [د.م.ن.]، 2004، ص 6.

يوضح " فتح الله رسلان " أن تركيز الجماعة على التربية، لا يعني إهمال العمل السياسي، الذي يشكل ركنا رئيسا في تصورهما ومنهجها.¹

و قد صنف " جيل كييل " المغرب في مصاف " المنطقة الرمادية " التي توجد بين مغازلة العناصر المعتدلة و الضغط على العناصر المتطرفة , و ذلك بغية اختراق مشاعر التضامن الأيديولوجي المفترض و تحجيم الأصولية المغربية حتى لا تتطور معها كتلة " سياسية " منسجمة و حاسمة في موازين القوى السياسية الداخلية , ذلك أن الممارسة الدينية كما يرى البعض ليست فقط أمر يتعلق بالضمير الفردي و لكنها بالأساس مشكلة سياسية و اجتماعية بالدرجة الأولى .²

1 _ نفس المرجع , ص 285 .

2 _ هند عروب , مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي , دار الأمان , الرباط , 2009 , ص 284 , 285 .

المطلب الثالث : الحركات الإسلامية في تونس .

لم تكن الحركة الإسلامية التونسية وليدة الصدفة و إنما كانت نتيجة جملة من الظروف و العوامل التي انصهرت في بوتقة واحدة لتخرجها بشكلها الحالي و هي ما عبرت عنها بإرهاصات ولادة الحركة الإسلامية في تونس .

1 / إرهاصات ولادة الحركة الإسلامية في تونس :

أ _ التحديث والعلمانية والصراع مع المؤسسة الدينية التقليدية:

أعطيت إشارة العلمنة أسابيع فقط بعد إعلان الاستقلال¹ حيث أن من المعروف تاريخياً وسياسياً أن الفكر السياسي البورقبي كان متشعباً بالإيديولوجية الثقافية الفرنسية، وبالنزعة التحديثية لكمال أتاتورك وفضلاً عن ذلك، كان في سعي دائم نحو الاقتداء بالغرب الرأسمالي الأوروبي² و ذلك لكون النخبة التي حكمت البلاد التونسية بعد الاستقلال تميزت بخلفتها الفكرية الليبرالية الديمقراطية ، إذ درست و عاشت لفترات متفاوتة في فرنسا ، و عاينت من موقعها ذلك التجربة الديمقراطية الفرنسية ، بل إن البعض منها مارس نشاطاً سياسياً في بعض الأحزاب و المنظمات الفرنسية قبل أن ينتقل إلى العمل في إطار الحركة الوطنية التونسية سواء في فرنسا أو عند العودة إلى البلاد.³

إن تمركز السلطة السياسية في أيدي الحزب الدستوري الذي تأسس سنة 1934 و كان الحبيب بورقيبة أميناً عاماً له⁴ و المؤلف أساساً من الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، ذات التكوين الثقافي الغربي، ما أدى إلى خوض الصراع ضد الحركة اليوسفية التي عارضت الاتفاقيات التونسية - الفرنسية التي وقعها بورقيبة بشأن استقلال تونس، وقد اتخذ هذا الصراع طابعاً دينياً وثقافياً وحضارياً.⁵ نظراً للتأثر بشخصية مصطفى كمال أتاتورك حيث رأى بورقيبة الإسلاميين كتهديد حقيقي لطبيعة الدولة.⁶

ومع تعمق عزلة الأوساط الزيتونية التي أقصيت عن كل حضور في المؤسسات التقليدية باستثناء الكلية الزيتونية، نجح بورقيبة في تجريد المعارضة الدينية من أسلحتها، فسياسة التغريب قد دفعت بالنظام التونسي

1 _ عبد الحميد براهيمى ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص 112 .

2 _ توفيق المدني ، المعارضة التونسية:نشأتها وتطورها ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 2001 ، ص 229 .

3 _ عبد اللطيف الحناشي "نخبة الاستقلال المغاربية و المسألة الديمقراطية : الحبيب بورقيبة أنموذجاً " المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ، ص 37 .

4 _ وهيب أبي فاضل ، موسوعة عالم التاريخ و الحضارة : العالم من الحرب العالمية الثانية حتى مرحلة نزع الاستعمار ، الطبعة الثانية ، نوبليس ، إد.م.ن [، 2005 ، ص 154 .

5 _ توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص 229 .

6 _ Steven Heydemann "What Tunisia Will Mean For Arab Democracy " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group ,P 64, 65 .

الفصل الثاني _____ الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي قبل و بعد الربيع العربي

الجديد إلى قمع من يرى فيه منافسا له محتملا من التيار العربي الإسلامي¹. حيث تميزت السياسة الثقافية التي سادت في مرحلة الستينات بمجموعة من الخصوصيات :

أولاً - احتكار أجهزة الدولة للنشاط الديني وإشرافها عليه مباشرة من خلال مؤسسة الشعائر الدينية التابعة في البداية لرئاسة الجمهورية، وهي التي تضبط الوضع القانوني والاجتماعي لموظفيها.

ثانياً - تحويل العلماء التقليديين والمفتي إلى موظفين رسميين ومستشارين لدى السلطة السياسية وربطهم بحرية محددة تقلل من إمكانية المعارضة.

ثالثاً - إزاحة المؤسسة الدينية عن كل دور قيادي وروحاني على المستوى الاجتماعي بحكم أن الانتلجنسيا التقليدية أصبحت تخضع لوضع مهني معين يتبع الوظيفة العمومية ويتولى المفتي تمثيل رئيس الدولة في المؤتمرات والندوات.

رابعاً - احتكار الأجهزة السياسية لكل الأنشطة الدينية من حيث الاجتهاد والعبادة وتطبيق القوانين الإسلامية، وتحويل المفتي إلى مجرد مستشار لدى السلطة السياسية².

على الرغم من « الجذرية البرجوازية » للإجراءات والقرارات التي اتخذها بورقيبة في إطار تدعيم المؤسسات الفوقية للنظام الجديد، وفي سياق سياسة التحديث والعلمنة على المستويين الثقافي والاجتماعي، والأدلجة الظرفية والمرحلية للإسلام، إلا أنها في المحصلة النهائية لم تؤد إلى فصل الدين عن الدولة، بالشكل الجذري والعلماني كما حصل في الغرب.

ولعل الخاصة الأولى للخطاب التحديثي الجديد هي اتجاهه إلى إنجاز مشروع الدولة العلمانية المختلفة عن بقية الدول العربية والدفاع عن مبدأ الاستقلالية الذاتية التونسية مرجعياً وفكرياً. كما أن هذا الخطاب يتصف بطابع شعوبي Populiste بحكم انتماء الطبقة السياسية في تونس إلى البرجوازية الصغيرة وإلى الطبقات الوسطى.

هذه التحولات القانونية والاجتماعية التي هزت النسيج التقليدي للمدينة والريف على حد سواء، وإقرار سياسة علمانية في التعليم مع مجانيته في المدارس العصرية، كانت كلها عوامل خصبة لنشوء معارضة دينية، حادة على مقاس التغييرات الجذرية والسريعة التي شهدتها المجتمع، لذا جاء رد الفعل الأول عنيفاً في شكل هبة واسعة ودامية قادها رجال الدين في مدينة القيروان (الانتفاضة الشعبية في 17 كانون الثاني 1961) معقل الإسلام في المغرب العربي، وفي مقدمتهم إمام الجامع الأكبر عبد الرحمن خليف الذي صار فيما بعد من أبرز الرموز المعتدلة للتيار الديني.

وكانت النهاية المأساوية لانتفاضة القيروان في سنة 1961 واعتقال كل من شارك فيها بمنزلة إسدال

1_ عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص 112 .

2_ توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص 233 ، 234 .

الستار على المعارضة الدينية للخط التحديتي الأتاتوركي، إذ لم تعد هذه المعارضة تجرؤ على رفع صوتها والمجاهرة بعنائها للخيارات العلمانية، فضلاً عن فقدانها لجهاز حزبي يؤمن لها استمرار الوجود والعمل تحت الأرض. ولعل هذه الظاهرة هي إحدى خصوصيات مرحلة الستينات في تونس، ولم يكن هناك تنظيم سياسي ديني على غرار حركة الإخوان المسلمين في مصر، ولم تفلح التيارات الدينية الشرقية في زرع فروع محلية لها في تونس على عكس ما حدث في الثمانينات.

ب _ بداية انتقال الفكرة الإسلامية من الجامع إلى الجامعة .

عرفت تونس في الستينات انقلابات اجتماعية عميقة، غيرت - مع مرور السنوات- هيكل المجتمع التقليدي، ومع بداية السبعينات عرف الاقتصاد التونسي انفتاحاً واسع النطاق على الخارج، وازدادت علاقات التبعية المالية والتجارية والصناعية للسوق الرأسمالية العالمية، والاحتكارات العالمية. وتدعمت أسس الرأسمالية التابعة، في نمط الاستهلاك والعيش، وفي تهافت الطلب على السلع الرأسمالية، وفي انتشار ظواهر الأنانية والرياح السريع، واستغلال الفرص واللصوصية، مما أدى إلى انحطاط القيم الأخلاقية الموروثة من المجتمع القديم .

لقد شكلت هذه الأسباب الرئيسية القاعدة الأساسية لنشوء الحركة الإسلامية في تونس، التي تشكلت تحديداً في العام 1970، تاريخ تأسيس مجلة "المعرفة" الإسلامية الشهرية، التي تحلقت حولها أبرز العناصر الإسلامية (الشيخ راشد الغنوشي، وعبد الفتاح مورو) الراضة للعمل من داخل جهاز الدولة. ويعود الفضل في محاولة الإنعاش هذه إلى " لشيخ أحمد بن ميلاد " سنة 1965، لكن الديناميكية الجديدة التي مهدت لانبعاث الحركة الإسلامية التونسية لم تبدأ فعلياً إلا عندما تجمعت نواة أولى، وتعهدت بالعمل « لنشر الإسلام » متأثرة خاصة بأدبيات البنا وقطب والمودودي، مع انضباط مرجعه عمل جماعي، وفقه للدعوة، وبيعة للأكبر سنا ومكانة، مستفيدة من دعم رجل زيتوني هو الشيخ "محمد صالح النيفر" الذي فضل الهجرة إلى الجزائر على أن يبقى صامتاً بعد خيبة أمل دينية في شخصية بورقيبة، ومعتمدة على مجلة رجل لا يقل صموداً (عبد القادر سلامة) وضع صحيفته تحت تصرف الجماعة لتعكس ثقافتها الأولى، وتصبح شهادة ميلاد ووثيقة رئيسية تحدد ملامح الكيان الجديد .

وجاءت سنة 1969 التي شهدت فيها تونس أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عامة في نهاية تجربة « الاشتراكية الدستورية » التي امتدت من العام 1962 وحتى أواخر 1969، لتعجل بولادة الحركة الإسلامية التي التقى في داخلها أبناء الملاكين الكبار والبرجوازيين التقليديين والتجار الذين زجوا قسراً في التعاونيات الزراعية في مرحلة الستينات، بمناضلين منحدرين من فئات شعبية مدنية أو ريفية، أرهقهم الإيقاع اللاهث للانقلابات الاجتماعية السريعة في الحياة المادية والروحية.

وقد تكونت في ذلك العام "جمعية المحافظة على القرآن الكريم" القانونية بقيادة الشيخ "الحبيب المستاوي"، الذي يعد نفسه رائداً في العمل الإسلامي عبر تكوينه حلقة لنفسه بجامع الزيتونة، وبعثه مجلة "

جوهر الإسلام " الدينية في منتصف عام 1968. وكان المستاوي متشيعاً لصالح بن يوسف، غير أنه عاد إلى صفوف الحزب وانتخب عضو لجنة مركزية للحزب الحاكم. ويذكر صلاح الجورشي أن الشيخ أراد أن يستدرج الإسلاميين كمجموعة شابة في إطار الحزب الحاكم، كان شعاره: ندخل الحزب لتغييره من الداخل، وهو من دعاة العمل من داخل جهاز الدولة، وكان يقول « نحن المسلمين يجب أن لا نترك المجال للحزب الحاكم يتصرف كما يشاء، بل ندخل الحزب نسيطر على الشعب واللجنة المركزية، ونصبح قوة مؤثرة في داخل الحزب، اختلفنا معه في ذلك، ولكن باستثناء هذا الخلاف السياسي فقد كان يرى فينا أملاً للمستقبل».

كما شهد العام 1969 عودة الشيخ "راشد الغنوشي" الذي سيلعب دوراً رئيسياً في التأسيس الفكري النظري للاتجاه الإسلامي في تونس. وكانت أول تجربة حركية عملية خاضها الشيخ راشد الغنوشي في العمل الإسلامي هي مع "جماعة التبليغ" في باريس سنة 1969. ثم التقى الشيخ مع "عبد الفتاح مورو" و "حميدة النيفر" الذي ينتمي إلى عائلة أخذت مكاناً بارزاً في المؤسسة الدينية، وصلاح الدين الجورشي. وكان لهذه النواة نشاط مع جمعية المحافظة على القرآن الكريم. وقد تأسست سنة 1970 أول حلقة نقاش في جامع سيدي يوسف، وتضم نحو ثلاثين أو خمس وثلاثين شاباً معظمهم كانوا طلاباً عند الشيخ راشد الغنوشي في صف الباكلوريا في معهد ابن شرف، حيث اضطلعوا بنقل العمل الإسلامي إلى الجامعة التونسية.

ج _ مرحلة التأطير الإيديولوجي وبناء الهيكل التنظيمي :

الحركة الإسلامية في تونس هي ملتقى لتيار واسع من الألوان الفكرية والمنازع السياسية والأمزجة المتعددة ضمن منظور أصولي إسلامي. وكانت النواة المؤسسة والمبادرة للعمل الإسلامي بتونس مؤلفة من الشيخ "راشد الغنوشي"¹* الذي لم يكن تكوينه الإسلامي ذا اتجاه واحد، وإنما كان تمازجاً بين مجموعة من الاتجاهات، بين الاتجاه الإخواني وخاصة فكر "سيد قطب"، الذي كان له وقع كبير في تلك المرحلة، وأيضاً

* راشد الغنوشي : ولد في 22 جوان 1941 بالحامة في ولاية قابس سياسي ومفكر إسلامي تونسي، زعيم حركة النهضة التونسية و نائب رئيس الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين. حوكم الشيخ الغنوشي عدة مرات على يد النظام التونسي الذي سبق ثورة 2011 والذي اتهمه وحركته بالعديد من التجاوزات، وكان أهمها:

محاكمته عام 1981 وقد حكم عليه بالسجن 11 عاما.

محاكمته عام 1987 وقد حكم عليه بالسجن مدى الحياة.

محاكمته غيابياً عام 1991 مرة أخرى بالسجن مدى الحياة.

محاكمته غيابياً عام 1998 بنفس الحكم السابق.

بعد خروجه من السجن لجأ إلى الجزائر وبقي فيها هو وأنصاره إلى أن دخلت مرحلة الاضطراب ولذلك انتقل إلى ليبيا وبقي فيها شهراً وبعدها ذهب للسودان ومكث فيها بضعة أيام. وبعد ذلك طلب اللجوء للمملكة المتحدة وذهب إليها.

من مؤلفاته : طريقنا إلى الحضارة ، نحن والغرب، حق الاختلاف وواجب وحدة الصف ، القضية الفلسطينية في مفترق الطرق ، المرأة بين القرآن وواقع المسلمين ، حقوق المواطنة في الدولة الإسلامية ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، القدر عند ابن تيمية ، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس.

وقد ترجم بعض من كتبه إلى لغات أجنبية، كالإنجليزية، والفرنسية، والتركية، والإسبانية والفارسية.

عاد راشد الغنوشي إلى تونس بعد أكثر من 21 عاما من اللجوء السياسي ببريطانيا، واستقبله بمطار تونس قرطاج الدولي أكثر من 20 ألفاً من

أنصار حركة النهضة (يمكن الرجوع للملاحق للاطلاع على السيرة التفصيلية للشيخ في آخر المذكرة)

الفكر السلفي، وقد كان يمثله في دمشق في ذلك الوقت (الستينات) الشيخ " ناصر الدين الألباني " الذي تتلمذ في حلقاته، وأيضاً كان متأثراً بكتابات "مالك ابن نبي".¹ **

بدأت النواة المؤسسة تعبئ الجماهير في جامع الزيتونة الذي بدأ يستعيد نشاطه الثقافي في نهاية الستينات على يد الشيخ بن ميلاد بالعاصمة العام 1970، وانضمت إلى "جمعية المحافظة على القرآن الكريم" في العام 1971، التي سرعان ما أخرجها الحزب منها، فأنشأت حلقة جديدة أخرى في "جامع صاحب الطابع".

وتميزت هذه الفترة ببذل جهود فكرية وإعلامية كبيرة بأقطاب التيار الديني الأصولي كأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب ومالك بن نبي وسواهم. وذلك في سياق ترسيخ العقيدة الإسلامية وإثبات تفوقها، عبر استغلال عاطفة الجماهير الدينية، في تحويل أنظارتها نتيجة الظلم والقهر الذي لاقته من السلطة البرجوازية إلى عزاء الدين الإسلامي ورجائه، باعتبارها دعوة موضوعها التربية الدينية الإسلامية للراغبين من الأفراد الدخول في الحركة، وتربية الأبناء والشباب على أساس أخلاقي واجتماعي إسلامي يقوم على نقد مظاهر الحياة الغربية مع التركيز على ما يعتبر انهياراً للعائلة وفساداً للمرأة وارتكاب المعاصي، كي يصبحوا أهلاً لتمثيل النموذج الإسلامي في الإنسان المسلم، والتقوى والعبادة والأخلاق الإسلامية. إنها الدعوة التي جوهرها بناء حياة الإنسان على أسس من المبادئ الدينية، ومن القيم الإسلامية.²

مكونات الظاهرة الإسلامية بتونس :

لفت نظر كثير من الدارسين لحركة الاتجاه الإسلامي في تونس خصوصيتها المتمثلة في تفاعلها الإيجابي مع ما شهدته المجتمع التونسي من بعض نواحي التطور... وذهبوا في تفسير ذلك مذاهب شتى، تحور معظمها حول اتهام نيات الإسلاميين، واعتبارهم غير مخلصين لما يدعون إليه وإنما هم تجار سياسة، يلبسون لكل حال لبوسها، ويجارون التيار العام بمواقف ظرفية.³ حيث يعترف راشد الغنوشي أنّ الظاهرة الإسلامية في تونس غداة انطلاقها كانت تخضع لتجاذبات عناصر قد تكون متناقضة وهي التي أدت إلى توزع الفكرة الإسلامية على ثلاثة أجنحة .

* * _ مالك بن نبي : (1391 هـ _ 1973 هـ) مالك الحاج عمر بن لخضر بن مصطفى بن نبي ، مفكر إسلامي و فيلسوف اجتماعي اهتم

بمشكلات الحضارة و أصولها و عوامل نشأتها و انحلالها و بالصراع الفكري الأيديولوجي في البلاد المستعمرة .

من كتاب : أبو عمران الشيخ و آخرون ، معجم مشاهير المغاربة ، منشورات دحلب، الجزائر ، 2007 ، ص 467 .

1_ توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص 234 .

2 _ راشد الغنوشي " تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الإسلامية بتونس _ حركة الاتجاه الإسلامي _ " في كتاب : إسماعيل صبري و آخرون ،

الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، الطبعة الخامسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 300 .

العصر الأول:^{1*} التدين التقليدي التونسي: ويتكون من عناصر ثلاثة متألّفة: التقليد المذهبي المالكي والعقائد الأشعرية والتربية الصوفية ، تلك التي صاغها الفقيه المالكي ابن عاشر: في عقد الأشعري وفقه مالك طريقة الجنيد السالك - أي المذهب المالكي والعقائد الأشعرية والتربية الصوفية.³¹²¹

العصر الثاني: التدين السلفي الإخواني، الوارد من المشرق، وهو بدوره تألّف بين العناصر التالية:

1- **المنهجية السلفية:** التي تقوم على رفض التقليد المذهبي والعقائدي، والعودة في كل ذلك إلى الأصل: الكتاب والسنة وتجربة الخلفاء والأصحاب والتابعين، ومحاربة الوسائط بين الخالق والمخلوق بتقديس الأضرحة والتقرب إليهم ومحاربة الطرية والبدع في الدين، وتقوم هذه المنهجية أساساً على أولوية النص المطلقة على العقل .

2- **الفكر السياسي والاجتماعي الإخواني** القائم على تأكيد شمولية الإسلام، ومبدأ حاكمية الله سبحانه، وتكفير الأنظمة القائمة والعمل على إزالتها.

3- **منهج تربوي** يركز على التقوى و التوكل و الذكر و الجهاد و الجماعية و الاستعلاء الإيماني و الأخوة، و التقلل من الدنيا وتحري السنة، حتى في الجزئيات.

4- **منهج فكري** يضخم الجانب العقائدي الأخلاقي على حساب الجوانب السياسية والاجتماعية، و يقيس الأوضاع والجماعات بمقياس عقدي، مما ينتهي معه الأمر إلى تقسيم الناس إلى إخوة و أعداء، و يغلب جانب الرفض في تعامله مع الواقع و الثقافات الأخرى، وحتى مع المدارس الإسلامية الأخرى، فهو أحادي النظرة، ويكاد يشكل منظومة مغلقة.

العصر الثالث: التدين العقلاني: و هذا العنصر، و إن لم يعبر عن نفسه في شيء من الوضوح، إلا في مرحلة متأخرة نسبياً في النصف الثاني من السبعينات، إلا أنه كان موجوداً منذ وقت مبكر من دون وعي كاف بنفسه، و قد جرفته في النصف الأول من السبعينات موجة التدين الإخواني السلفي العاتية، فسار في طريقها فترة، و لكن لم يلبث أن توقف متحيراً متسائلاً، باحثاً عن نفسه حتى اكتشفها على مراحل اكتملت مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات .

تفاعل هذه التكوينات :

أما النزعة العقلانية، فقد ولدت متأزمة، لأنها لم تكن منذ البداية على وعي بنفسها، فتجلت بداياتها في شكل تبرم بواقع الحركة، وسخط متزايد على الأفكار السائدة والرموز والهياكل والأساليب، مما جعل استمرار رموز هذا التدين ضمن تنظيم الجماعة مع نهاية التسعينات، أمراً لا تتحمله البنية التنظيمية، فلقد كان نزوع الهدم وردود الأفعال يحكم تلك الولادة المتأزمة وهو المسيطر دونما تمييز رشيد متعقل بين ما ينبغي أن يهدم في التدين الإخواني السلفي والتدين التونسي التقليدي، وما هو إيجابي ينبغي الاحتفاظ به، وما يمكن أن يهدم

* _ اتسمت الظاهرة الإسلامية التونسية منذ البداية بنوع من التعقيد نظراً لتنوع مكوناتها. فكان العنصر الإخواني السلفي في المرحلة الأولى هو المؤثر الأكبر، ولكن بعد ذلك تفاعل مع البيئة التونسية، التي ليست طبقة طبقة يمكن تشكيلها كما نشاء.

1 _ راشد الغنوشي ، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس ، المركز المغاربي للبحوث و الترجمة ، [د.م.ن] ، [د.س.ن] ، ص 82 .

الآن وما يمكن تأجيله، وسرعان ما تطور الهجوم على الإخوان إلى هجوم على السلفية، من دون تحديد دقيق للسلفية المراد هدمها ولا ادراك لمنجزاتها على صعيد النهضة والإصلاح في المشرق، أو على صعيد التحديث في المغرب، وتدرج الهجوم الشامل إلى نقد مدرسة أهل السنة جملة، مما جعل إمكان التعايش و إستمرار التركيب مع اقتراب الثمانينات أمراً غير ممكن، فقادت رموز التدين العقلاني حركة انشقاق لم تلبث أن عبرت عن نفسها في تيار دعي باسم "اليسار الإسلامي"، ثم اختار صفة "الإسلاميين التقدميين"، وتعتبر مجلة 15/21 لسان حالهم.¹ 303

و لكن لم يمنع استمرار التفاعل في صلب " الجماعة الإسلامية " التي ظلت الإطار الذي يقسم القطاع الأوسع من الإسلاميين التونسيين ، وفي منتصف عام 1971 عبرت " الجامعة الإسلامية " عن نفسها في تنظيم سياسي تسمى باسم " حركة الاتجاه الإسلامي " ، مع ذلك ظل التفاعل في صلب الاتجاه الإسلامي بين عناصر التركيب الثلاثة السابقة رغم ظاهرة الانشقاق التنظيمي، التفاعل عبر الصراع الخفي و المكشوف، ذلك أن التدين السلفي الإخواني - مثلاً- و لئن استمر عنصراً فعالاً في التركيبة ربما أكثر قوة من العنصرين الآخرين، إلا أن دوره مع اقتراب الثمانينات أخذ يتراجع لمصلحة الواقع، وتحت ضغطه، أي لحساب العقلانية ضد التعامل المثالي أو التاريخي مع الإسلام، فلقد نما النقد داخل الحركة، وكان للعقلانية دور مهم في ذلك ، إضافة إلى ضغوط الواقع و الشعور بعزلة الحركة، نتيجة للانكسارات التي أحدثتها في علاقة الفرد مع وسطه حتى غدا التوتر و العزلة سمتين لأغلب العاملين من أبناء الحركة في علاقتهم بمجتمعهم، نتيجة لعنف المنهاج الإخواني السلفي في تعامله وغربته مع الواقع .²

أما التدين العقلاني، فهو من جهته حدّ من غلوائه، وخفّف من حدة هجماته، سواء أكان ذلك بفعل ضغط الواقع، واقع التدين السلفي والتقليدي الغالب على القاعدة الإسلامية، أم خشية أن تستغل موافقه في التشهير به بخاصة بعد أن أصبح وضعه خارج التنظيم يعرضه لمحاصرة شديدة ويجابهه برفض مسبق لمواقفه..... فلم يعد يطرح قضية التخلي عن " الحدود "، واتخاذ تناوله لرجال الحركة الإسلامية و أقطاب السلفية المعاصرين والقدامى طابعاً أكثر جدية ، وأبعد عن تهمة الهزء و التحقير التي كانت سائدة لديهم عند تناول القضايا و الأشخاص المنتسبين إلى الحركة الإسلامية ، كما تخلى عن قولة اليسار الإسلامي ، واستعاض عنها باسم أقل غثارة للحساسية السلفية " الإسلاميون التقدميون " و لكنه ظل يحتفظ برؤيته الأساسية حول أولوية العقل على النص ، و إن صاغ هذه العلاقة صياغة جديدة : العلاقة الجدلية بين العقل والنص ، وهي صياغة لا تغير من العلاقة السابقة شيئاً كبيراً جل ما في الأمر أنها تجعلها في منزلة واحدة - مما لا يمكن لأصولية الإسلامية قبولها بحال - وظل هذا التيار محافظاً على موقفه من تطوير الشريعة ، بما يتلائم مع تطور الواقع من دون تمييز بين مجال التطور و الثبات في الشريعة الإسلامية ، حتى و إن أدت مقتضيات التطور إلى تجاوز ظواهر النصوص القطعية وتعطيلها تحقيقاً للمقاصد ، كما هو الشأن في مسألة تعدد

1 _ راشد الغنوشي " تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الإسلامية بتونس _ حركة الاتجاه الإسلامي _ " مرجع سابق ، ص 303 .

2 _ نفس المرجع ، ص 304 .

الزوجات ، فاعتبرت مجلة "الأحوال الشخصية " التي أصدرها النظام البورقيبي مكسبا تحريرا، كذلك اتخاذ العقل لا النص مقياسا للرواية ...

ومع كل الصراعات التي حدثت ، استمر التفاعل بين عناصر تركيب الظاهرة الإسلامية في تونس :
التدين التونسي والسلفية الإخوانية و العقلانية ، أو بين التراث و النص و الواقع ، ولكنه تفاعل صعب¹.
ويبدو أن الذي بقي من التدين التونسي التقليدي هو احترام خصوصياته ، احترام المذهبية المالكية كأسلوب في ممارسة العبادات واحترام العادات الدينية في الاحتفال بالمواسم و الأعياد وحسن توظيفها ، مع تخفيف التوتر إلى أقصى حد تجاه بعض البدع في التوسل و الزيارات و الممارسات الطرقية ، واعتبارها جزئيات لا تستأهل شن الحرب ضدها ، و لا تمنع اللقاء و الانتماء للحركة مع ترك حركة التطور الطبيعي تفعل و هي بالتأكيد ليست لمصلحة مثل تلك الممارسات.

2 / مختلف الحركات الإسلامية الناشطة في تونس :

تمثل مختلف الحركات الإسلامية اتجاها يختلف أساسا عن النظام بقدر ما يختلف عن المعارضة التقليدية ، و ذلك بفعل انطلاقه من تحديد مغاير تماما لمفهوم الثقافة و الهوية بحيث يعتبر الإسلاميون بأنه لا يمكن مجابهة مشاكل المجتمع بالتجرد من التراث الحضاري و الديني و الثقافي² ، و قد عرفت تونس الدولة حركات إسلامية مختلفة كانت تنشط على غرار الحركات السياسية المتواجدة ، غير أن الذي يوحدها هو الهدف الذي تعمل لأجله و المتمثل في إعادة الاعتبار للإسلام و إن اختلفت في الكيفية و الرؤية .
أ _ حركة الاتجاه الإسلامي التونسية :

هي موضوع دراسة الحالة لذا سيتم تناولها بشيء من التفصيل في الفصل الثالث .

ب _ حركة الإسلاميون التقدميون :

تعود جذور هذه الحركة إلى " الجماعة الإسلامية التونسية " و لقد عقدت مؤتمرها التأسيسي في 24 جويلية 1980 و فيه تم وضع خطة عمل الحركة التي أطلق عليها تسمية "اللائحة المستقبلية " و التي تضمنت مواقفها الاقتصادية و العقائدية و السياسية و قد ترأسها المشرف " زيادتريشان" .³ و هي تيار إسلامي عقلاني الاتجاه ، اشتغل في أوساط الجماعة الإسلامية منذ بداية السبعينيات في المساجد والجامعات والمعاهد التربوية ، وعندما قرّر راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو تحويل الجماعة الإسلامية إلى حركة الاتجاه الإسلامي في بداية الثمانينيات ، عارض الإسلاميون التقدميون وعلى رأسهم "أحمدية النيفر "

1 _ راشد الغنوشي " تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الإسلامية بتونس _ حركة الاتجاه الإسلامي _ " مرجع سابق ، ص 307 .

2 _ محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع و الدولة في المغرب العربي ، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 113 .

3 _ عباس عائشة " إشكالية التنمية و الديمقراطية في دول المغرب العربي : مثال تونس " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، السنة الجامعية 2007 . 2008) ، ص 116 .

4 _ يحي أبو زكريا ، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالي و إلى الغنوشي ، ناشري (نشر إلكترونيا) ، 2003 ، ص 79 .

و"صلاح الدين الجورشي" و "زياد كريشان" وأصرّوا على الاستمرار في خطهم الإسلامي ضمن رؤيتهم الثقافية والفكرية والعقلانية .

وكان هذا التيار يحمل في بدايته على ما يسمى بمذهب السلف الصالح وأقطاب السلفية القدامى والمعاصرين وأعتمد على مقولة اليسار الإسلامي , وكان هذا التيار يركّز على العقل أكثر من تركيزه على النص , وحمل الإسلاميون التقدميون على عاتقهم فكرة تجديد الإسلام وطرح كل الأشواق التي علقت به الفقهية والعقائدية والأصولية وغيرها , وذهبت هذه الجماعة إلى حدّ القول بجواز تعطيل الثوابت عندما تكون هناك ضرورة إلى ذلك .¹

وفي كتاب " المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين : لماذا الإسلام , وكيف نفهمه ؟ "الذي كتبه " صلاح الدين الجورشي " و "محمد القوماني" و "عبد العزيز التميمي" " نجد ما يلي : تبدو مجموعة الإسلاميين التقدميين أقرب إلى ما يسمى داخل الحركات الإسلامية عموما بالاتجاه التربوي أي القائلين بأسبقيّة تربية أفراد المجتمع الإسلامي على تجنيدهم و تجييشهم سياسيا , لهذا السبب ولخصوصيّة المسألة الثقافية في تونس كان طرح الإسلاميين التقدميين .

ويحدّد الإسلاميون التقدميون منهجهم في التجديد الثقافي والإسلامي باعتماد العقل وسيلة في فهم النصوص المقدّسة من كتاب وسنة دون الوقوع في الحرقية أو النصية , ويعتمدون على الاجتهاد كمنهج نحو تحقيق التجديد المنشود . وكان الإسلاميون التقدميون يتحركون في الوسط الجامعي , كانوا يركّزون بالدرجة الأولى على النخبة لأنّ هذه النخبة بيدها تغيير مناحي الحياة .²

ج - حزب التحرير الإسلامي التونسي :

ظهر حزب التحرير الإسلامي في تونس نتيجة نشاط العديد من المؤمنين بفكرة حزب التحرير المشرقي المولد والذين كانوا على مدار سنوات منخرطين في حزب التحرير الإسلامي , وقد عقد الاجتماع التأسيسي للحزب في كانون الثاني - يناير 1983 , وكان هذا الحزب يخطط للاستيلاء على السلطة ومن تمّ إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية وذلك من خلال وسائل وطرق تبنّاها الحزب في دستوره العام .

و قد تمّ اعتقال وملاحقة معظم قياديي حزب التحرير وبينهم عدد من العسكريين في النصف الثاني سنة 1983 بتهمة تشكيل جمعية سياسي والانتساب إليها وحضور اجتماعاتها وتحريض عسكريين على الانتساب إلى هذه الجمعية وأصدرت المحكمة العسكرية أحكاما بالسجن على عدد من قادة الحزب وكادراته وبينهم محمد جريي زعيم حزب التحرير في تونس . وفي آذار - مارس 1990 تمّ تقديم مجموعة جديدة من أعضاء الحزب إلى المحاكمة بتهمة توزيع منشورات في المساجد .

1_ يحي أبو زكريا , مرجع سابق , ص 80 .

2_ نفس المرجع , ص 81 .

وتولت قيادة الحزب مجموعة مدنيّة - عسكرية بالتوافق فيما بينها ومن رموزها الطاهر العيادي ومحمد فاضل شطارة ومحمد جري ، وكان حزب التحرير الإسلامي يصدر نشرة سرية بعنوان : الخلافة .

وقد ربطت السلطات التونسية عدة مرات بين نشاطات الحزب ومحاولات انقلابية فاشلة لإسقاط السلطة في تونس وأهمها ما حدث عام 1983 وعام 1986 ، وكانت السلطات التونسية تتوجس خيفة من تغلغل هذا الحزب داخل المؤسسة العسكرية ، وكانت إستراتيجية حزب التحرير تنصّ على غرس أكبر قدر ممكن من العناصر داخل الجيش التونسي ، لتتمكّن في نهاية المطاف مجموعة من الضباط الإسلاميين من الانقضاض على السلطة من الداخل ، وقد نجح الحزب في استقطاب عشرات العسكريين الذين كانوا يمدّون الحزب بالدخائر الحربية والأسلحة الخفيفة ، وتمت تصفية هذا الحزب في وقت مبكر من تاريخ الحركة الإسلامية التونسية¹ .

د _ طلائع الفداء و التيار السلفي:

1 / طلائع الفداء :

طلائع الفداء مجموعة إسلامية مسلحة يتزعمها "محمد حبيب الأسود" و قد جرى الكشف عنها في عام 1987 عندما اتهمت السلطات التونسية بالتخطيط لقلب نظام الحكم وإقامة دولة إسلامية ، وبعد تولي زين العابدين رئاسة الدولة التونسية صدرت قرارات بالعفو عن معتقلي المجموعة و تمّ إطلاق سراحهم² .

2 / التيار السلفي الجهادي :

يعود ظهور تيار السلفية الجهادية³ بتونس إلى فترة التسعينات من القرن العشرين في فترة غياب الوجود القانوني لحركة النهضة . وقد بدأ حجم هذا التيار يتعاظم بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وخاصة منذ سنة 2003 حيث سافر عديد التونسيين إلى العراق لمحاربة الأمريكان . والمعلوم أن عدد السلفيين الجهاديين بتونس قليل و لا يمكن التعرف عليهم بسهولة لأنهم يفضلون التكتّم على أفكارهم خوفا من الملاحقات الأمنية⁴ .** وتقوم هؤلاء فكرة مركزية هي الجهاد ضد أولى الأمر (أي

1 _ يحي أبو زكريا ، مرجع سابق، ص 81 .

2 _ نفس المرجع ، ص 82 .

* _ تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين "السلفية" و"السلفية الجهادية" . إذ يعبر مصطلح "السلفية" من الناحية التاريخية . عن تيار إسلامي عريض انخرطت فيه جل الحركات الإسلامية قديما وحديثا وله أعلام بارزون من أمثال "ابن تيمية" و "ابن قيم الجوزية" (في القرن 4 الميلادي) و "محمد بن عبد الوهاب" (في القرن 18) و "حسن البنا" و"أبو الأعلى المودودي" و"ناصر الدين الألباني" وغيرهم (في القرن 20) وتوجد ضمن تيار السلفية رؤى متعددة ، فمنها من يستمد فهم الشريعة من السلف الصالح ومنها من يطالب بالتطبيق الحرفي لأقوال السلف . أما تيار السلفية الجهادية فقد ظهر في التسعينات من القرن العشرين ،ومن أبرز منظريه نجد "عبد الله عزام" الأب الروحي لأسامة بن لادن ، و أبو قتادة الفلسطيني (من مواليد 1959 بالصفة الغربية) الملقب بسفير اسامة بن لادن بأوريا . وقد اشتهر أبو قتادة بفتواه المنشورة في مجلة " أنصار " في تسعينات القرن الماضي وعنوانها " فتوى خطيرة الشأن بجواز قتل الذرية والنسوان" وقد استغلّت هذه الفتوى لتبرير المذابح التي ارتكبتها الجماعات الإسلامية المسلحة بالجزائر في حق النساء والأطفال ، ويوجد كذلك أبو حمزة المصري وأيمن الطواهري وتقوم عناصر هذا التنظيم فكرة مركزية تتمثل في الجهاد ضد الحكام المسلمين الماسكين بزمام السلطة لأنهم ، في نظرهم ، يعرقلون تطبيق الشريعة الإسلامية ، ويشرعون الجهاد كذلك ضد " الكفار" الذين يحتلون أرضا إسلامية أو يتواطئون ، في نظرهم مع حاكم مسلم .

** _ رغم هذا حاولنا التحصل على نسبهم و الفئات العمرية التي ينتمون إليها ، يمكن الرجوع إليها في آخر المذكرة بالجزء الخاص بالملاحق .

الحكام) لأنهم يعطلون تطبيق الشريعة ، وكذلك الجهاد ضد غير المسلمين لأنهم في نظرهم إما يحتلون أرضا إسلامية أو يتواطئون مع حاكم مسلم .¹¹² وبشكل عام فإن التيار السلفي في تونس لا يزال في طور التقليدية العلمية حتى الآن ، و قد تكون هناك مبالغات إعلامية في تقدير حجمه . و على سبيل المثال فإن الأزمة الإعلامية حول حادثة الطالب الذي أراح علم الدولة من كلية الآداب في حي منوبه ، و وضع بدلا منه علما أسود و صفته بأنه سلفي رغم انه ثبت من حزب التحرير و ليس من السلفيين .^{3 2 2}

ويرفض تيار السلفية الجهادية التحزب السياسي وكذلك الديمقراطية إذ يعتبرونها كفرا لأنها تؤدي إلى انتخاب برلمان يشرع القوانين وهو ما يمس من مبدأ حاكميه الله في التشريع حسب اعتقادهم .

ومن المنظرين البارزين لتيار السلفية الجهادية نذكر "عبد الله عزام" ويعد الأب الروحي لأسامة بن لادن ، و "المقدسي" من الأردن الذي يعد شيخ "أبو مصعب الزرقاوي" ، وهناك أيضا "أبو بصير" صاحب كتاب "الانتصار لآهل التوحيد" و أبو قتادة الفلسطيني وأبو حمزة المصري وأيمن الظواهري .

ومنذ جانفي 2007 اندمج تيار السلفية الجهادية بالبلدان المغاربية في إطار تنظيم موحد يسمى "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" وقد تحدث الخبير المغربي في الشؤون الإسلامية محمد ضريف عن ميلاد هذا التنظيم الجديد معتبرا أن الاستخبارات الأجنبية وخاصة الأمريكية لها مصلحة في تضخيم حجم هذا التيار لاعتبارات إستراتيجية واقتصادية وفي تونس يلتف السلفيون الجهاديون حول شخصية دينية مغمورة في الأوساط العلمية ويدعى "الخطيب الإدريسي" .^{1 3} الذي أنهى عام 2009 عقوبة حبس عامين بتهمة عدم الإبلاغ عن جريمة إرهابية. ينتمي إلى مدينة سيدي بن عون التابعة لولاية سيدي بوزيد. ألقت السلطات القبض عليه عام 2006 بعد اشتباكات مسلحة في الضاحية الجنوبية لتونس العاصمة بين مسلحين وقوات الأمن، وكانت التهمة التي وجهت إليه "الإفتاء بالقيام بعمليات جهادية، وعدم الإرشاد عن وقوع جريمة".

ويتميز أنصار هذا التيار حسب الباحث صلاح الدين الجورشي بسطحية في التكوين وتشبث حرفي بالنص الديني .⁴ وينشطون على المواقع الاجتماعية خصوصا (فيسبوك) ولا ينظمون أنفسهم داخل تيار معروف له زعاماته وناطقون باسمه، لكن تجمعهم حواراتهم على الشبكات الاجتماعية بالانترنت والعلاقات الشخصية.⁵ و تعود أسباب ظهور هذا التيار في تونس حسب الباحث "اعليّه علاني" إلى الأسباب التالية :

1 _ اعليّه علاني ، الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية ، الطبعة الأولى ، دار مصر المحروسة ، القاهرة ، 2008 ، ص 263 .

2 _ كمال السعيد حبيب " تحت التشكيل: خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية " السياسة الدولية ، العدد 188، المجلد 47 ، 2012 ، ص 15.

3 _ اعليّه علاني ، الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية ، مرجع سابق ، ص 263 .

4 _ نفس المرجع ، ص 263 ، 264 .

5 _ فراج إسماعيل " خارطة التيارات الإسلامية في تونس من الغنوشي إلى الشيخ الضرير ، النهضة أهمها وأقدمها.. والسلفية أحدثها وأكثرها صعوداً 19 يناير 2011م ، من الموقع : <http://www.alarabiya.net/assets/ar/css/blocks> ، يوم : 08_04_2013 ، ساعة : 03:15 .

الفصل الثاني _____ الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي قبل و بعد الربيع العربي

_ غياب تيار ديني معتدل حيث تتهم السلطة بالعلمانية و التغريب و معاداة الإسلام و في المقابل اتهام التيار الإسلامي التقدمي بالميوعة الفكرية و الابتعاد عن الإسلام الصحيح , و قد نتج عن هذا الصراع فراغ حاولت بعض التيارات السلفية استغلاله .

_ التأثير بما وقع في الجزائر البلد الأقرب إلى تونس سياسيا و جغرافيا خصوصا بعد تحول الجماعة الإسلامية المسلحة إلى ما يعرف ب " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " انتشار ثقافة الفكر السلفي من خلال الفضائيات و الانترنت .

_ غياب أي رافد لحصانة من المفترض أن توفرها الدولة و سياستها التعليمية .¹
و بخصوص الفئات العمرية التي ينتمون إليها فهي موزعة كالتالي :

من 19 إلى 24 سنة : ما يقارب 30 % .

من 25 إلى 30 سنة : ما يقارب 48 % .

من 31 إلى 37 سنة : ما يقارب 11 % .

و البقية تتقاسمها الفئات العمرية الأخرى .²

التوزيع الجغرافي للتيار السلفي بتونس بين 2007 2009

الولاية	النسبة (%)
تونس	23.63
بنزرت	10.77
مدنين	08.84
سيدي بوزيد	08.45
قبلي	06.02
المهدية	05.56
سوسة	05.33
القصرين	04.98
القيروان	03.70
نابل	03.36
صفاقس	02.78
الكاف	02.20

1 _ اعليه علاني " التيار السلفي في تونس المكونات و الفئات الاجتماعية " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين , من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس , مركز المسبار للدراسات و البحوث , دبي , 2011 , ص 353 , 354 , 355 .

2 _ نفس المرجع , ص 367 .

01.73	بن عروس
01.62	سليانة
01.62	قفصة
01.27	المنستير
01.15	تطاوين
01.15	اريانة
01.15	جندوبة
00.92	قابس
00.81	توزر
00.69	باجة
00.69	مولودون بالخارج
00.11	زغوان

(تم انجاز الجدول اعتمادا على بعض تقارير البحث و على بيانات أصدرتها جماعات حقوقية بتونس)
المصدر: اعلية علاني " التيار السلفي في تونس المكونات و الفئات الاجتماعية " , مرجع سابق , ص 266.

و بخصوص موقف حركة النهضة من هذا التيار نجد في بيان أصدره الغنوشي بتاريخ 4 جانفي 2007 ، بإدانة العملية التي قامت بها جماعة السلفية الجهادية بتونس إذ جاء في البيان : " نذكر الجميع بحرمة الدم التونسي وحرمة قتل النفس وتحت أي مسوغ كان لكنها أكدت أن " الاعتماد على المعالجة الأمنية لمثل هذه الأحداث لا يزيدها إلا تعقيدا واستفحالا و دعا البيان إلى ضرورة الإسراع بإقرار إصلاحات سياسية جوهرية وقد أكد احد المسؤولين بحركة النهضة أن تيار السلفية الجهادية يشكل عقبة رئيسية أمام ديمقراطية المجتمع¹ . والجدير بالذكر أن المجتمع التونسي وعبر تاريخه لم يتبنى أي تيار إسلامي راديكالي _ الشيعة على سبيل المثال _ في إقامة دولة لهم بالبلاد التونسية .

1 _ اعلية علاني , الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية , مرجع سابق , ص 264 .

المطلب الرابع : الحركات الإسلامية في ليبيا .

كانت ليبيا جزء من الدولة العثمانية حتى عام 1912 حيث قامت الجيوش الايطالية باحتلالها رغم التعاون بين بعض القبائل و الشخصيات و خاصة " محمد إدريس السنوسي" باعتباره ممثلاً للزعامة الدينية حيث توجت هذه العلاقة سنة 1920 بمنحه لقب أمير يتوارث , إضافة إلى الامتيازات له و لعائلته.¹ الأمر الذي أحرّ ظهور الحركات الإسلامية، ولم تفرز المراحل السابقة لعام 1952 أي حركة أو تنظيم، أو حزب يُسمّى أو يستمدّ من الإسلام صفته السياسيّة. وفي 19 فبراير من عام 1952 تمّ تنظيم أوّل انتخابات نيابية في ليبيا، لكنّ حزب المؤتمر شكّك في نزاهتها، ووقعت في أثنائها صدامات وأعمال عنف بين الشرطة والمواطنين، و ألغيت فكرة الأحزاب في كلّ البلاد وحُلّت جميعها، أدّى منع تشكيل الأحزاب بصورة قانونيّة وعلنيّة إلى خيار العمل السريّ، ومن هنا كانت بدايات الحركات الإسلامية، وغيرها من الحركات القوميّة واليساريّة، وهو الذي سيقودها جميعاً إلى صراعات ومواجهات مع السُلطة الحاكمة.

1 / الإخوان المسلمين في ليبيا :

أ _ المرحلة الأولى : ظهور الإخوان المسلمين .

وسط الخلافات والصّراعات التي عرفتها مصر، حيث الحملات الإعلاميّة، وحيث الاعتقالات، ثمّ الإعدامات التي طالت عدداً من قيادات الإخوان، كانت ليبيا ما زالت تستقبل الكثير من المُدرّسين المصريين للعمل في مدارسها ومعاهدها؛ ومنهم من يحملون دعوة الإخوان، دون الجهر بانتمائهم إلّا لمن يتقون به ثقة كاملة. وفي العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي -وبرغم الظروف الصّعبة نسبياً- نشأ تيار الإخوان في ليبيا، وأصبح عددُ المنتمين إليه والمتعاطفين معهم يُقدّر بالمئات، وذلك برغم قانون تجريم الأحزاب، وبرغم المناوشات والهجمات الكلاميّة التي كان يقوم بها التيار الناصريّ في ليبيا ضدّ الإخوان بصورة عامّة، وهو التيار الأوسع شعبيّةً نتيجة تأثير خُطب عبد الناصر وإعلامه.²

وقد حافظ تيارُ الإخوان -خلال تلك المراحل المتوتّرة سياسياً- على حضورٍ ملموسٍ، بفضل عددٍ من رموزه التي كانت تعملُ في المعاهد المتوسطة، مثل معهد مالك بن أنس، وفي المدارس الإعداديّة والثانويّة المنتشرة في كلّ البلاد، وفي كليّات الجامعة الليبيّة، وفي جامعة محمد بن علي السنوسيّ الإسلاميّة. كما كان لتلك الرّموز نشاط مهم من منابر المساجد في عددٍ من المدن الليبيّة ومنها: طرابلس، بنغازي، الزاوية، البيضاء، درنة، مصراته، غريان، نالوت. ومن تلك الرّموز: "الشيخ فتح الله محمد أحواص"، وهو أشهرُ خطيب إسلاميٍّ آنذاك، والشيخ "محمد كريدان". "وعمر النامي"، الذي كان له نشاط في نالوت مع الأستاذ

1 _ عبد الله حسن الجوجو , الأنظمة السياسية المقارنة : دراسة مقارنة , الجامعة المفتوحة , [د.م.ن.], 1997 , ص 349 .

2 _ هيثم أحمد مزاحم " مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا " من الموقع : <http://www.dohainstitute.org> , يوم : 11_ 07_ 2013 , ساعة : 15:40 .

المريّ الشيخ "علي يحي معمر"، ومن الرموز الإخوانية في بنغازي، والتي كانت تمارس الخطابة، وإلقاء الدروس، "عبد الكريم الجهاني" و "الدريس ماضي".

ب _ المرحلة الثانية :

بعد حرب إسرائيل 1967 بشهور قليلة، بادرت مجموعة من الشخصيات المنتمية فكرياً إلى مدرسة الإخوان، ببحث إمكانية إنشاء تنظيم يجمع أكبر عدد من الأشخاص المقتنعين بأفكارهم، وانتهت المشاورات والاتصالات إلى عقد سلسلة من الاجتماعات في شقة "محمد رمضان هويصة" في منطقة زاوية الدهماني في طرابلس. انتهت سلسلة الاجتماعات تلك، إلى الاتفاق على تأسيس تنظيم للإخوان في طرابلس، وضمت لجنته القيادية الشيخ "فتح الله محمد أحواص" : رئيساً للتنظيم، و"محمد رمضان هويصة": مسؤولاً للعلاقات الخارجية، ومحمود محمد الناكوع: مسؤولاً عن شؤون التنظيم، وعمرو خليفة النامي: مسؤولاً عن النشاط الجامعي، ومختار ناصف: مسؤولاً عن الشؤون المالية.¹

و برزت هذه اللجنة بحكم نشاطها وحضورها الفكري والاجتماعي وتاريخها في تيار الإخوان، ولم تكن مختارة أو مُنتخبة من مجموع الأعضاء بصورة مباشرة، بل كانت موضع قبول بحكم المنزلة والقدرة والثقة، ولم تعرف تلك التجربة ما يُسمى عند الإخوان بالبيعة. ونظراً لسريّة العمل، فلم تكتب المجموعة أي نظام أساسي، أو ميثاق، أو بيان.²

وعندما وقع الانقلاب العسكري بقيادة الضباط الودويين في الأول من سبتمبر 1969، والذي أنهى النظام الملكي، لم يكن هناك وجود فعلي للتجربة التنظيمية الإخوانية، ولم يتم حلها بصورة حاسمة من قبل اللجنة القيادية للانقلاب، وعبر ملفات الأمن الموجودة لدى النظام الملكي، والتي تضمنت قائمة بأسماء العناصر الإخوانية النشطة والمعروفة بحضورها الثقافي أو الصحافي أو الجامعي، جرى اعتقال نحو ثلاثين شخصاً من طرابلس في ابريل عام 1973، واستمرّ الاعتقال لفتراتٍ متعدّدة، كان أقصاها حوالي واحد وعشرين شهراً، وبرغم البدء في إجراءات محاكمة تلك المجموعة، إلا أنّ المحاكمة توقفت بأمرٍ سياسي، وأُفرج عن الجميع، إثر خطابٍ للعقيد القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة، قال فيه: إنّه إذا أراد الإخوان العمل للإسلام، فعليهم أن يعملوا له خارج ليبيا، وأن يتجهوا إلى جمعية الدعوة الإسلامية، ويهتموا بنشر الإسلام في إفريقيا وآسيا. و فور الإفراج عنهم، طلبت الأجهزة الأمنية من عددٍ من الشخصيات، الاتصال بجمعية الدعوة في طرابلس، تنفيذاً لقرار القذافي، وطلبت من عمرو النامي أن يسافر للعمل خارج البلاد، وبذلك انتهى نشاط حركة الإخوان في ليبيا، وأصبحت محظورةً مثل كل الأحزاب الأخرى.

ج _ المرحلة الثالثة :

1 _ هيثم أحمد مزاحم " مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا " , مرجع سابق .

2_ نفس المرجع .

في أواخر العقد السّابع، وأوائل العَقد الثّامن من القرن العشرين، انتشرت ظاهرة ما بات يُسمّى بالصّحوة الإسلاميّة، خاصّةً بعد نجاح الثّورة الإسلاميّة في إيران عام 1979، وقد كان أعضاء الإخوان المسلمين من البلدان العربيّة على اتّصالٍ مباشرٍ ونشطٍ في كلّ السّاحات الأوروبيّة والأميريكيّة؛ وفي تلك الأوجاء، انجذب كثيرٌ من الشّباب اللّيبّيّ إليهم، وشاركهم في نشاطاتهم الثّقافيّة التّربويّة، وفي لقاءاتهم العامّة، ولاحقاً أسّس الشّباب اللّيبّيّ في الولايات المتّحدة أوّل تنظيمٍ للإخوان خارج البلاد، أطلقوا عليه اسم "الجماعة الإسلاميّة - ليبيا"؛ كان من قيادات تلك الجماعة عبد الله الشّيباني وآخرون، وضمت مجموعةً من أصحاب المؤهّلات العلميّة الذين لم يُعلن عن أسمائهم، وأصدرت الجماعة مجلّةً ناطقةً باسمها، تحت عنوان "المسلم"، والتي صدر عدّها الأوّل في أيلول / سبتمبر 1980.¹

وعندما تأسّست الجبهة الوطنيّة لإنقاذ ليبيا عام 1981، بمبادرة من مجموعةٍ من الشّخصيّات الإسلاميّة، انضمّ عددٌ من أعضاء الجماعة الإسلاميّة إليها، وكونوا مع عناصر أخرى تيّارًا مُهمًّا داخلها؛ وكان "أحمد أحواس"، أكثر قيادات الجبهة حماساً واهتماماً بذلك التّيار، وظلّت الجماعة قائمةً بتواصلٍ نشاطها، غير أن الجدير بالذكر أن المعارضة الإسلاميّة في ليبيا لم تكن موضوع اهتمام و تحليل المتابعين خلال 1999.² هكذا نلاحظ أنّه ومن خلال مسيرة الإخوان المسلمين في ليبيا لأكثر من نصف قرن، لم يكن العمل العسكريّ واستخدام العُنف يمثّل لديهم وسيلةً للتّغيير، وبالتالي فقد ظلّت وسائلهم فكريّةً ثقافيّةً تربويّةً؛ ولذلك برزت عبر المراحل الثّلاث المذكورة من تاريخهم في ليبيا، قياداتٌ وشخصيّاتٌ لها مكانتها الاجتماعيّة والثّقافيّة. فالخطباء والدّعاة، وأساتذة الجامعات، والكتّاب والصّحافيّون، والأدباء والشّعراء والتّجار؛ جميعهم من تلك القيادات.

2 / حزب التحرير الإسلاميّ:

تأسّس حزبُ التّحرير الإسلاميّ بمبادرةٍ من الشّيخ "تقي الدّين النّبّهاني" عام 1953، و هو تنظيمٌ سياسيّ إسلاميّ يدعو إلى استئناف الحياة الإسلاميّة، بإقامة دولة الخلافة من جديد، يسعى إلى بلوغ هذه الغاية عبر ثلاث مراحل؛ الأولى: عبر استقطاب العناصر. والثّانية: بالتّفاعل مع المجتمع عن طريق نشر أفكار وآراء الحزب من خلال الدّروس والمحاضرات والنّشرات السياسيّة وإرسال الوفود، والثالثة: بطلب النّصرة ممّن لهم القدرة والتّأثير لإقامة دولة الإسلام. هذا؛ والحزب لا يتبنّى ولا يُجيز استعمال القوّة وسيلةً للتّغيير أو الوصول إلى أهدافه تلك.

اعتقلت السّلطات اللّيبّيّة معظم قيادات الحزب وأعضائه، لكن سرعان ما أُفرج عن أكثرهم، وهم من صغار السنّ في يوليو عام 1974، مع الإبقاء على قرابة عشرةٍ من العناصر القياديّة.

1 _ هيثم أحمد مزاحم " مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا " , مرجع سابق .

2_Louisa Dris-Ait-Hamadouchea And Yahia Zoubirb "Th E Maghreb: Social, Political, And Economic Developments" Perspectives On Global Development And Technology, N : 6 , 2007 , P 273.

وفي عام 1982 جرت محاكمتهم أمام المحكمة الثورية، التي حكمت بالإعدام حُضورياً على كلٍّ من عبد الله المسلاتي، وحسن كردي الذي كان يعاني من مرض السل، وعبد الله حمودة، وصالح النوال، ومحمد أحفاف، ونمر خالد عيسى، وناصر سريس، وعلس عوض الله، وبديع حسن بدر. الأربعة الآخرون من فلسطين، وكانوا يعملون بالتدريس في أجدابيا. وقد نُفِّذَ حكمُ الإعدام فيهم جميعاً في ابريل عام 1983. وحُكِمَ غيابياً بالإعدام على كلٍّ من: محمد سعد امعزب، وأحمد أحفاف، بعدما تمكنا من مغادرة البلاد، حيث غادرها الأول في عام 1981، أما الثاني فقد غادرها قبله في عام 1978.¹

3 / جماعة التبليغ و الدعوة :

أسس جماعة التبليغ والدعوة الشيخ "محمد إلياس الكاندهلوي" (1302 - 1364 هـ) عام 1867م في الهند، وسرعان ما انتشرت في معظم بلدان العالم شرقاً وغرباً، ومن مبادئها: الكلمة الطيبة "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، وإقامة الصلوات، والعلم والذكر، وإكرام كل مسلم، والإخلاص، والتفكير في سبيل الله. بدأت الجماعة نشاطها في ليبيا منذ ستينيات القرن الماضي، وهو نشاط دعوي مفتوح، يتبنى أصحابه أسلوباً متميزاً في مادته وأدواته؛ فمضمونه لا يقترب من السياسة، ولا يخوض في أي شأن من شؤونها. تعتمد جماعة التبليغ والدعوة على تنقية النفس من شوائب المادة بتزكيتها بالقرآن وبالعبادات، وينطلق مريدوها من المسجد باعتباره مركزاً يستقطب عامة المسلمين كباراً وصغاراً، فيدعونهم إلى السياحة، أي الخروج في مجموعات لممارسة العبادة الجماعية. نشط أبناء الجماعة في طرابلس منذ ستينيات القرن الماضي، وعرفوا بدعوتهم الناس إلى الخروج معهم في رحلات دعوية، وهو أسلوب تربوي تعبدي استفاد منه كثير من الشباب، حيث أصبح بعضهم من كبار الدعاة.

وفي موسم الحج من عام 1985، عُثِرَ على الشيخ مبروك مقتولاً في مدينة جدة، وتقول أوساط المعارضة، إنَّ المستفيد من قتله هو النظام الليبي، وإنَّ عناصر من اللجان الثورية أو من الأمن الليبي، هي التي نفذت اغتياله. ويبدو أن نشاط جماعة التبليغ قد توقّف في ليبيا منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين.²

4 / الجماعة الإسلامية المقاتلة :

تعتبر الجماعة الإسلامية المقاتلة، من أهم وأقوى التنظيمات الإسلامية الليبية التي اعتمدت خيار التغيير بقوة السلاح، وخاضت مواجهات عسكرية مع قوات السلطة الممتلئة في الجيش أو الشرطة أو اللجان الثورية. بدأت إرهابات ميلاد هذه الجماعة في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وتزامنت مع بروز تنظيم "اللجان الثورية"، أحد أذرع السلطة الحاكمة، وهو تنظيم مسلح يجمع بين أعداد من المدنيين وبعض الضباط العسكريين، تمت تعبئتهم جميعاً بمنطلقات وأهداف الثورة، وقد مارست تلك اللجان العنف، وصفت الكثير من الشخصيات المعارضة، أو التي يُشكُّ في ولائها للسلطة الحاكمة.

1 _ هيثم أحمد مزاحم " مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا " , مرجع سابق .

2 _ نفس المرجع .

ومن أبرز الشخصيات الإسلامية التي صُفِّيت بسبب حُطْبها ومواقفها الإسلامية المُعلنة والرَّافضة للخطاب الرِّسمي، وخاصةً فيما يتعلَّق بالسَّنة النَّبويَّة ودور العلماء، هو: "الشيخ محمد البشتي" الذي قتلته اللجان الثَّوريَّة عام 1983.¹

وظلَّ تنظيم هذه الجماعة يعمل بشكلٍ سرِّيٍّ داخلَ البلاد وخارجها، إلى 18 أكتوبر 1995، حيث صدر أوَّل بيان بشأن الإعلان عن قيام الجماعة الإسلامية المُقاتلة في ليبيا؛ وجاء فيه: "تُعلن الجماعة الإسلامية المُقاتلة، عن قيامها من أجل أداء واجب الجهاد في سبيل الله.. وقد آن الأوان للجماعة الإسلامية المُقاتلة، أن تخرُج من طور السَّريَّة إلى طور العلنيَّة، نظرًا للمرحلة الحساسة التي يمرُّ بها العمل الجهادي في ليبيا. كما تُعلن عن تبنِّيها للأحداث الجهاديَّة المباركة التي اندلعت منذ شهر محرم 1416 هـ في مناطق ليبيا شرقًا وغربًا".

وللجماعة منطلقاتٌ عبَّرت عنها في كتاب يحمل عنوان: "خطوطٌ عريضةٌ في منهج الجماعة الإسلامية المُقاتلة" بقلم: "أبو المنذر السَّاعدي"، الذي يُعتبر فقيه الجماعة، أو منظرها الشرعي.

5 / حركة التَّجمُّع الإسلامي :

تأسَّست حركة التَّجمُّع الإسلامي عام 1990، ومن أبرز قياداتها: "مصطفى الطرابلسي"، "جمال الورفلي"، "محمد أحداش"، "الدريس ماضي"، "مصطفى الجهاني"، والأخيران كانا من الإخوان المسلمين المخضرمين، قبل أن ينضمَّا إلى التَّجمُّع، وكلاهما قُتل في مجزرة سجن "أبو سليم" التي نفَّذها نظام القذافي عام 1996، كما قُتل جمال الورفلي، وجمال الفيتوري، وتوفيق بن عمران، وجميعهم ينتمون إلى التَّجمُّع الإسلامي.

وتركَّز المنطلقات الفكرية للتَّجمُّع على التربية الشرعيَّة، وتدرِّس في حلقات، كما تهتمُّ بالعقائد، والفقهِ المالكي. ومن الكتب التي كانت متداولةً بين الأعضاء: "كبرى اليقينيَّات الكونيَّة" للشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، و"الأصول الثلاثة: الله، الرسول، الإسلام" لسعيد حوى.

ويُروى أنَّ أفكار الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية في تونس، كانت إحدى مصادر التثقيف عند بعض عناصر التَّجمُّع، بل كان بعضهم يوزِّع الأشرطة التي تتضمَّن خطبه. وللتَّظيم نشرة داخلية تُسمَّى "السبيل" تتكوَّن مادتها من توجيهات تربيَّة، وتعليقات على الأحداث الداخليَّة، ولهم ميثاق يعبر عن منطلقات التَّجمُّع.

وقد تضمَّن التَّجمُّع مجموعةً تؤمن بالعمل الجهادي؛ أي العمل المسلَّح، بقيت تحت لوائه نحو عام، ثمَّ انسحبت وانضمت إلى الجماعة الإسلامية المُقاتلة. وعندما حدثت الصَّدامات المسلَّحة بين مجموعات من

1 _ هيثم أحمد مزاحم " مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا " , مرجع سابق .

الفصل الثاني _____ الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي قبل و بعد الربيع العربي

الجماعة المُقاتلة وقوات الدولة، وجرّت اعتقالات عام 1995 شملت عناصر من الجهاديين الذين كانوا في التّجمّع، وعندها اكتشفت السّلطات تنظيم التّجمّع واعتقلت عددًا منهم، وفرّ الآخرون إلى خارج البلاد.¹

1_ هيثم أحمد مزاحم " مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا " , مرجع سابق .

المطلب الخامس : الحركات الإسلامية في موريتانيا .

لعبت المعاهد الإسلامية التقليدية _ المحاضر _ في موريتانيا دوراً كبيراً في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية الموريتانية ويعود تاريخها إلى القرن الثاني عشر وكان اسمها في الماضي "الزوايا" , ومن رحمها بدأت تتشكل التيارات الإسلامية في موريتانيا , وتعود البدايات الأولى للحركة الإسلامية الموريتانية إلى النصف الثاني من الستينيات , وكانت هذه الحركة تضع ثقلها السياسي في الجامعات والمعاهد التربوية والتعليمية , وتأثرت هذه الحركة الإسلامية بالفكر الإسلامي الوافد من المشرق العربي وآسيا الإسلامية وبقية الدول المغاربية, حيث استلهمت شخصيات إسلامية موريتانية الكثير من فكر "سيد قطب" و"أبو الأعلى المودودي" و"مالك بن نبي" و"راشد الغنوشي" . ولم تتبلور الحركة الإسلامية الموريتانية في هيكل تنظيمي كما هو شأن أقدم حركة إسلامية في المغرب والتي هي "منظمة الشبيبة الإسلامية" التي أسسها "عبد الكريم مطيع" أو "الجماعة الإسلامية" في تونس التي أسسها "راشد الغنوشي" و"عبد الفتاح مورو" أو الجماعات الإسلامية في الجزائر , كجمعية "القيم" التي أسسها "عبد اللطيف سلطاني" و "أحمد سحنون" وغيرهما , والسبب يعود إلى أنّ السلطة الموريتانية كانت تحظر قيام أحزاب على أساس ديني. وينقسم التيار الإسلامي الموريتاني إلى ثلاث مجموعات رئيسة أهمها¹

1 / مجموعة "السلفيين" :

ويصنّف هؤلاء ضمن القوى التقليدية في المجتمع التي ستلعب دوراً هاماً في المرحلة القادمة لا كقوة حزبية مستقلة بل كقوة مؤثرة وضاعطة داخل حزب الرئيس "معاوية ولد طايح" وخارج الحزب الحاكم . والجمعية الثقافية الإسلامية هي تعبير عن هذه المجموعة السلفية والتي تضم أيضاً رجال أعمال مثل : "عبدو مجم" , و"حاجي" الذي توفي في وقت سابق , وتضم الداعية "محمد فاضل" ولد الأمين المدير العام لمعهد ابن عباس للعلوم والدراسات الإسلامية , والداعية "محمد المختار كافي" الذي يعمل مفتشاً في التعليم الأساسي وتضم هذه الجمعية أيضاً مجموعة من الشخصيات والوجوه التقليدية من أبناء الأسر العلمية العريقة مثل "الحضرمي" و"الحظري" . وهذه المجموعة تتحرك في الخط الفكري والثقافي والاجتماعي العام , ولها وجود كبير في مدينة "نواكشوط" بالإضافة إلى كبريات المدن الموريتانية مثل "نواذيبو" وغيرها , وتؤمن هذه المجموعة بعروبة وإسلامية موريتانيا وتعمل على تكريس مبادئ الإسلام من خلال النشاط الفكري والثقافي , ولأنّ هذه المجموعة غير سياسية فإنّ العديد من الأحزاب المعتمدة وحتى الحزب الحاكم تعمل على استقطاب شخصيات من هذا التيار الإسلامي الهادئ والذي له علاقات محدودة بالقوى السياسية . ومجمل نشاطات

1 _ يحيى أبو زكريا , "خارطة الأحزاب السياسية في موريتانيا" , من الموقع : <http://islamtoday.net> , يوم : 11_07_2013 , ساعة :

هذه المجموعة في الجامعات والثانويات والمعاهد التعليمية , ولا تملك هذه المجموعة منابر إعلامية , بل إنّ الشخصيات التي تنتمي الى هذا التيار لها حضور محدود في الصحافة الموريتانية .¹

2 / التيار الإسلامي :

وهو متأثر بحركة النهضة التونسية التي يتزعمها "راشد الغنوشي" و "الجبهة القومية الإسلامية" التي يتزعمها "الدكتور حسن الترابي" و حاولت هذه المجموعة أن تميّز نفسها عن المجموعة الأولى بادعائها أنّها تملك أطروحة إسلامية شاملة ولها أهداف سياسية , ومن أبرز شخصيات هذا التيار الإسلامي "بومية ولد أبياه" وهو أستاذ نقابي معروف يعمل في مدرسة تكوين الأساتذة، ولهذا التيار نشاط مركز في المساجد والمعاهد التربوية، ويتفاعل سياسياً مع الكثير من الأحداث في العالم العربي والإسلامي . ولا يوجد لهذا التيار هيكلية محدّدة وتنظيم خاص وصحف ناطقة باسمه , بل يتحرك في كل المواقع الجغرافية مع تركيز ملحوظ على العاصمة الموريتانية "نواكشوط" , و"نواذيبو" وغيرها .

3 / الحركة الإسلامية الموريتانية "حاسم" :

هي المجموعة الأكثر حركية ولها علاقات مع الإسلاميين خارج موريتانيا , وتعرف هذه المجموعة باسم "حاسم" وهو اختصار للحركة الإسلامية الموريتانية , وبدأت ملامح هذه الحركة تتشكل في نهاية السبعينيات وقد تأثرت بفكر مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران الإمام "الخميني" , وأول بيان أصدرته هذه الجماعة كان في سنة 1985 . وعلى الرغم من أن عناصر هذه الحركة الإسلامية قد تأثروا في بدايات نشأتهم بحركة الإخوان المسلمين المصرية و الجماعة الإسلامية الباكستانية ودرسوا كتب "سيد قطب" و "أبو الأعلى المودودي" , إلا أنّهم وبعد الثورة الإسلامية في إيران باتوا يطالعون كتب "محمد باقر الصدر" و"علي شريعتي" و"الإمام الخميني" , وقائد هذا التيار هو "محمد ولد عبد الله" أستاذ التاريخ في جامعة نواكشوط .

وقد انقسمت الحركة الإسلامية الموريتانية حول الموقف من الحكم والتعامل معه , و في سنة 1983 حاول "ولد هيدالة" أن يغطّي حكمه الديكتاتوري القمعي بالادعاء أنّه يطبّق الشريعة الإسلامية كما فعل "جعفر النميري" في السودان وتحديداً في آخر عهده , وكان إعلان هيدالة كفيل بإخراج الناس إلى الشارع داعمة له , وبعض المجموعات الإسلامية رفعت شعار "هيدالة" بطل السلام والإسلام , علماً أن السجون الموريتانية كانت تعجّ بالإسلاميين المعارضين والوطنيين من مختلف التيارات السياسية , ولإرهاب الناس وتخويفهم أسست الحكومة في عهد "هيدالة" لجان التهذيب الوطنية , وكانت هذه اللجان أشبه بأفواج قطع الطرق .

إنّ الحركة الإسلامية في موريتانيا وجدت في جوّ لم يساعدها على التبلور الصحيح وعلى التحدّد كحركة مؤثرة نتيجة لفشل المشروع التغريبي الذي لم يؤت أكله في موريتانيا , والعامل الثاني - حسب هذا المثقف الإسلامي- والذي حال دون تبلور حركة إسلامية قوية فهو القبيلة المعادية للحركة الإسلامية , فللقبيلة فكرها

1 _ يحيى أبو زكريا , "خارطة الأحزاب السياسية في موريتانيا" , مرجع سابق .

الخاص وانتمائها المحدد، ولا تعترف معظم القبائل الموريتانية إلا بالتصوف الذي يدعو إلى الزهد في الدنيا والانصراف عن ملذاتها وشهواتها والسلطة هي أبرز مصداق لهذه الملذات؛ ولذلك لا تعني القبائل كثيرًا مسألة الإسلام السياسي، ورغم ذلك فإن بعض القبائل في شرق موريتانيا احتضنت الإسلام السلفي، وقبائل "أيدو علي" احتضنت الإسلام الصوفي. و مع أن الحركة الإسلامية الموريتانية موزعة على مجموعات عديدة، إلا أنه لا أحد يشك في أنها موجودة وقد تتحول إلى طرف رئيس في معادلة السياسة الموريتانية.¹ و قد وكان نظام الرئيس السابق معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطابع قد وجه للإسلاميين تهمة قيادة تنظيمات إرهابية، وتعرض سمعة موريتانيا للانتقام الخارجي، ورفض الاعتراف بالأحزاب التي أسسها الإسلاميون الموريتانيون، وظل ينعتهم بأنهم قادة للتطرف ونشر الفكر الجهادي في صفوف المجتمع، بينما يؤكد الإسلاميون أنهم وسطيون معتدلون ينبذون كل أشكال العنف.²

1 _ يحيى أبو زكريا، "خارطة الأحزاب السياسية في موريتانيا"، مرجع سابق.

2 _ توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2006، ص ص 271، 272.

المبحث الثاني : الحركات الإسلامية وتحدي مسار التحول الديمقراطي بعد الربيع العربي في بلدان المغرب العربي .

يرى الباحث "بيرك" أن التغييرات في أيديولوجيا و استراتيجيات الحركات الاجتماعية العربية مؤثر على التغييرات التي كانت تعصف بالوطن العربي و في بناء الاجتماعية التي تعود جزئياً إلى تأثيرات المستعمر الأوربي .¹ وتبقى الاحتجاجات الإسلامية من أبرز سمات التطورات السياسية والاجتماعية منذ عام 2000، فالإسلاميون أدركوا بعد تجربة زمنية من العمل الأخلاقي والوعظ في المساجد، أن ذلك "لا يشبع الجائع" ولا "يكسي العاري" ، وانتقلوا إلى العزف على الأوتار الاجتماعية الحساسة: "سد رمق الجائع" و"كساء العاري"، ليتحولوا بعد أن أصبحت الدولة تقارعهم وتنافسهم في هذا المجال إلى فضاء الاحتجاج الأخلاقي والسياسي الواضح.

المطلب الأول : خارطة الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي بعد الربيع العربي .

بعد أن شهد المغرب العربي موجة التحولات الأخيرة التي عصفت بالمنطقة العربية وبالتالي المنطقة المغاربية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنطقة العربية ، حيث نتج عنها سقوط أنظمة برمتها و عودة التيارات المعارضة التي كانت على طول الدهر مقصية أو منفية لتجد نفسها أمام أوضاع جديدة تصب برهانات جديدة تحملها المرحلة المقبلة و ما ينجر عنها من أحداث حيث نجد في :

في تونس :

خرج محتجين في عاصمة تونس وسط سيدي بوزيد بعد أن قام شاب جامعي بطل بإضرام النار في نفسه ليتلوه رحيل الرئيس " بن علي" في 14 جانفي 2011² ، الأمر الذي أدى إلى انهيار النظام السياسي المدني التونسي الذي ظل أكثر تأثراً بالسياق الدولاتي التركي الأتاتوركي، بعد الثورة رجع الغنوشي إلى تونس في مارس 2011 و تم إعطاء الشرعية لحزبه³ أين سيطرت حركة النهضة الإسلامية على البرلمان بعد

1_ العربي صديقي ، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية انتخابات بدون ديمقراطية ، (ترجمة : محمد شيا)، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2010 ، ص 288 .

2 _Africandevlopment Bank , The Revolution In Tunisia: Economic Challenges And Prospects, 11 March 2011 , P 7 .

3 _Daniel Novotný and others, The Changing Security Situation in the Maghreb , April 2011 , Research Paper 3/2011, p 16 .

الفوز بنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وأصبحت تونس على أول عتبات الدولة الإسلامية.¹ مما يطرح عدة نقاشات حول أي نظام ستنقل له الحكومة التونسية؟ و أي شكل ستكون عليه؟² **في ليبيا:** تمت الإطاحة بنظام العقيد القذافي، و الذي كان عليه أن يحذر من الدول الخارجية و يعتبرها و قدود الثورة ضده³، الأمر الذي أدى من جهة إلى انهيار النظام الجماهيري الشعبي ذي التوجهات العلمانية، و من جهة الأخرى لم يسفر عن صعود نظام له توجهات واضحة، و يعتبر المجلس الانتقالي الليبي هو الكيان المسيطر وتشير التوقعات إلى تزايد قوة الإسلاميين الليبيين ومن أبرزهم "مصطفى عبد الجليل" رئيس المجلس الانتقالي الليبي الذي أعلن صراحة عن توجهات الدولة الليبية نحو الخلافة الإسلامية.⁴

و قد كان للإسلاميين دورٌ بارزٌ في الثورة الليبية منذ انطلاقتها في 17 شباط / فبراير 2011؛ فقد تجنّدوا كمقاتلين عسكريين وشاركوا بفعالية في مصراة ومعرفة تحرير طرابلس ثم تحرير سرت.⁵ كما قامت الثورة الليبية عام 2011 على النضال من أجل الكرامة و حقوق الإنسان و التحرر من الاضطهاد غير أن الانتقال إلى بناء ليبيا جديدة يتطلب مواجهة الماضي و تيسير المصالحة بالاستناد إلى مبادئ العدالة الانتقالية.⁶ و قد أوضح رئيس أركان الجيش الليبي، اللواء الركن "يوسف أحمد المنقوش"، أن هناك خطة لبناء جيش ليبي جديد، تهدف لاستيعاب 25 ألفاً من الثوار، مشدداً على أن لا دور سياسي للجيش الجديد.⁷ أعلن الإخوان المسلمون عن تأسيسهم لحزب سياسي باسم "العدالة والبناء" ولا يراه مؤسسوه ذراعاً سياسية للجماعة، وإنما يعدونه حزبا سياسيا وطنيا ذا مرجعية إسلامية، وهو حزب مستقل تماما عن الإخوان كجماعة على المستوى الإداري والتنظيمي، وعلى مستوى قراراته السياسية، ويرأس اللجنة التي أسست الحزب الأمين "بلحاج"، وهو احد الأعضاء الكبار للمجلس الوطني الانتقالي، كما أن هناك عضواً آخر ينتمي للإخوان في المجلس، هو "عبد الله شامية"، أستاذ الاقتصاد في جامعة بنغازي.

1 _ سيتم تناول الحالة التونسية بأكثر تفصيل في الفصل الثالث باعتباره محل دراسة الحالة .

2 _ Simon Hawkins " Tunisia: Was It A Revolution? " *From The Book* : Alasdair Mckay, *The Arab Spring Of Discontent* , 2011, The Uk Universities , P10

3 _ Jamsheed K. Choksy " What If Libya's Qaddafi Hangs On? " From The Book : Alasdair Mckay, *The Arab Spring Of Discontent* , 2011, The Uk Universities , P 48.

4 _ ثابت العمور " مستقبل خارطة الحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي إلى أين؟ " , من الموقع :

<http://thabetalemour.blogspot.com> , يوم : 2013_08_22 , ساعة : 13:15 .

5 _ هيثم أحمد مزاحم " مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا " من الموقع : <http://www.dohainstitute.org> , يوم : 2013_07_11 , ساعة : 15:40 .

6 _ عبد السلام جمعة زاغود, مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي : ليبيا, الطبعة الأولى, دار زهران, المملكة الأردنية الهاشمية , 2013 , ص 264 .

7 _ لبنى بهولي " الأدوار المتغيرة للمؤسسة العسكرية في الثورات العربية " الملتقى الوطني الأول حول:التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وإفاق , جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-, 24 و 25 أبريل 2011 .

ومن المتوقع ان يكون الإخوان قوة سياسية كبيرة في ليبيا ، كما نتوقع أن يكون للإخوان قوة كبيرة في المؤتمر الوطني الذي سيختار اللجنة التأسيسية لوضع الدستور.¹ ومع ذلك، فإن التفكير في المستقبل السياسي لليبيا يثير إشكاليات وتحديات لا تتعلق فقط بكون ليبيا ما تزال تعيش حالة ما بعد الحرب والتي تتفاعل فيها قوى مختلفة الطبيعة والتوجهات وتلعب فيها القوى الأجنبية دورا مؤثرا وحاسما لدرجة واضحة ، بل تتعلق أيضا بأن ليبيا اليوم لا تتوفر على سلطة فاعلة في أي جزء منها مثلما لا تتوفر على خبرة سياسية تساعد على استطلاع مستقبل البلاد من خلال قراءة مضامين توجهات القوى الفاعلة وشارطتها السياسية والاجتماعية.² فسقوط النظام طرح مشكل غياب أجهزة الدولة كاملة مثلما طرح، قضايا القبيلة، والسلاح المنتشر في كل مكان والمنداول بين مختلف الحساسيات الإيديولوجية (مظاهر العسكرة خارج مؤسسة الجيش الوطني)، والزعامات.³

في الجزائر :

إذا كانت الجزائر لم تعرف ربيعها العربي، فإنها على مشارف مرحلة مفصلية في تاريخها مع قرب موعد التشريعات وتأكيد السلطة على سعيها لإنجاحها قصد إطفاء فتيل الغضب الشعبي. حيث وضع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حدا للإشاعات القاضية بعزمه مراجعة الإصلاحات السياسية المعلن عنها السنة الماضية خلال خطاب مقتضب ألقاه بمناسبة إشرافه على الافتتاح الرسمي للسنة القضائية. ولم يفوت رئيس الجمهورية الفرصة لمهاجمة المنتقدين «لمساعيه الإصلاحية». خطاب الرئيس بوتفليقة جاء ليضع الكثير من النقاط على الحروف حول نظرة السلطة في الجزائر لمسار الإصلاحات على ضوء ما يحدث عند الجيران المغاربة والعرب. حيث أنه مباشرة بعد خطاب الرئيس بوتفليقة، قررت الحكومة التعجيل في دراسة ملفات الأحزاب الجديدة التي وصفها الرئيس «بالأحزاب الصغيرة». وقد وعدت الحكومة الجزائرية الأحزاب السياسية الجديدة بمنح الإعتمادات خلال أسابيع بعد أن كانت ذات الأحزاب تطالب بذلك لمدة عدة سنوات ، كما أعلنت وزارة الداخلية أن 15 حزبا سياسيا قيد التأسيس تنتظر الحصول على الاعتماد قصد المشاركة في الانتخابات التشريعية.

1 _ كمال السعيد حبيب " تحت التشكيل: خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية " السياسة الدولية ، العدد 188،المجلد 47 ، 2012، ص 14 .

2- يوسف محمد الصواني"التحول الديمقراطي في ليبيا: تحليل التحديات السياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد القذافي" (ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية، المركز الليبي للدراسات والبحوث، 7-8يناير 2012- الدوحة) ، من الموقع :

<http://lcsrlibya.org/ar/> ، يوم : 2013_01_3 ، الساعة : 10:34 .

3 _ لبنى بهولي ، مرجع سابق .

و قد قرر رئيس حركة مجتمع السلم، الحزب الثالث في الجزائر من حيث التمثيل الإنسحاب من ما يسمى «التحالف الرئاسي» الذي ظل يضم طيلة عشرية كاملة لثلاثة أكبر أحزاب المساندة لبرنامج الرئيس. هذا ولم يفوت التيار الإسلامي في الجزائر فرصة عودة الإسلاميين بقوة للحكم في دول الجوار إذ أطلقت عدة شخصيات من التيار الإسلامي الجزائري بكل توجهاته مبادرة لتوحيد الأحزاب الإسلامية ضمن تحالف انتخابي والدخول بقائمة واحدة للفوز بالانتخابات التشريعية.

لكن السلطة وعلى لسان وزير الداخلية سرعان ما قللت من شأن هذا التحالف إذ صرح الوزير أن الجزائر ستكون أيضا استثناء من حيث سيطرة الإسلاميين على الحكم في باقي بلدان شمال إفريقيا ذاكرا إنه «لا يمكن لأحد أن يضع نفسه في مكان الشعب للقول في أي اتجاه سيذهب خياره. تحالف بين أحزاب إسلامية أم لا، الناخب الجزائري يعرف محيطه و المقارنة مع الدول الأخرى لا يمكن إسقاطها»¹.

في المغرب : والتي اندلعت فيها الاحتجاجات في فبراير الماضي وشاركت فيها القوى الإسلامية جنبا إلى جنب مع القوى اليسارية، والقوى السياسية المعتدلة ذات التوجهات المدنية، هذا، واختلفت التوجهات المطالبة، ففي حين طالبت القوى الإسلامية بإسقاط النظام الملكي، فقد طالبت القوى الأخرى بإجراء الإصلاحات والتعديلات الفاعلة لجهة تحول النظام السياسي المغربي من نظام الملكية المطلقة إلى نظام الملكية المقيدة دستورياً، ونقيد التقارير بأن الحركات الإسلامية المغربية تتميز حالياً بالفرصة الأكبر لجهة السيطرة على فعاليات الاحتجاجات وبسبب تأثير النفوذ الأمريكي . الفرنسي . الإسرائيلي، فمن غير المتوقع أن تؤدي فعاليات الاحتجاجات المغربية إلى تغييرات أساسية في بنية النظام الملكي.²

نتيجة للاحتجاجات العامة التي اندلعت في فبراير 2011 أعلن الملك " محمد السادس " لانتخابات مبكرة، في عملية إصلاح دستوري منح المواطنين المزيد من الحقوق المدنية الجديدة، والتخلي عن بعض صلاحياته الإدارية. عقب استفتاء في 1 يوليو 2011، تم التصديق على الدستور الجديد في 13 سبتمبر.

أهم الإصلاحات الجديدة:

من بين أهم الإصلاحات الجديدة في الدستور المغربي الجديد 2011، تطوير و تفعيل دور المعارضة البرلمانية، حيث خصها الدستور بمكانة متميزة، وخولها العديد من الحقوق، كما جعل منها شريكا أساسيا في صناعة التشريع و الرقابة على العمل الحكومي إلى جانب الأغلبية البرلمانية. وهذا ما يبدو جليا من خلال الفصل 10 من الدستور، ويضمن الدستور للمعارضة الحقوق التالية:

ـ حرية الرأي و التعبير و الاجتماع

ـ الاستفادة من التمويل العمومي وفق مقتضيات القانون

1 _ نسيم براهيمي " ما بعد «الربيع العربي»، الجزائر تستعد لمواجهة مصيرها " , من الموقع : <http://arabic.babelmed.net> , يوم : 10_9_2013 , الساعة : 19:00.

2 _ ثابت العمور " مستقبل خارطة الحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي إلى أين ؟ " , مرجع سابق .

_ المشاركة الفعلية في مسطرة التشريع، لاسيما عن طريق تسجيل مقترحات قوانين بجدول أعمال مجلسي البرلمان

_ المشاركة الفعلية في مراقبة العمل الحكومي، لاسيما عن طريق ملتصق الرقابة، و مساءلة الحكومة، و الأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة، واللجان النيابية لتقصي الحقائق

_ المساهمة في اقتراح المترشحين وفي انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية
_ رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع بمجلس النواب.

_ المساهمة الفاعلة في الدبلوماسية البرلمانية، للدفاع عن القضايا العادلة للوطن ومصالحه الحيوية .

_ المساهمة في تأطير و تمثيل المواطنين و المواطنين، من خلال الأحزاب المكونة لها، طبقاً لأحكام الفصل 7 من هذا الدستور

_ ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي، محلياً و جهوياً و وطنياً، في نطاق أحكام الدستور .

تحدد كفاءات ممارسة المعارضة لهذه الحقوق، حسب الحالة، بموجب قوانين تنظيمية أو قوانين أو بمقتضى النظام الداخلي لكل مجلس من مجلسي البرلمان".

يتضح جلياً من خلال مقتضيات الدستور المغربي الجديد، أن المعارضة البرلمانية تتمتع بوضعية دستورية متميزة، حيث بإمكانها بقوة الدستور أن تشارك في التشريع كما في الرقابة على العمل الحكومي، وهذا الأمر فيه رفع للحيف والتهميش الذي كان يمس المعارضة في ظل الدساتير السابقة.

و كل المقتضيات الدستورية السابقة الذكر، تؤكد باللموس، بأن دستور 2011 شكل قطيعة مع الدساتير السابقة على عدة مستويات، من بين أهمها ما يتعلق بالرقابة البرلمانية على العمل الحكومي، ودور المعارضة في إطار النظام البرلماني المغربي الجديد. حيث ستضمن هذه التعديلات الجديدة أن تتحول المملكة خلال سنة واحدة لتصبح ملكية دستورية مع انتخابات حرة ونزيهة. وسوف تعمل المزيد من اللامركزية على تحويل المزيد من القوة والموارد من المركز السياسي إلى الأقاليم.¹ و تمنح صلاحيات تنفيذية صراحة للحكومة رغم أن الملك سيحتفظ بسلطته المطلقة على المجالات العسكرية والدينية وسيختار رئيس الوزراء من الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية².

وكنتيجة لهذا الإصلاح، تم تقديم موعد الانتخابات البرلمانية إلى الأمام من سبتمبر 2012 إلى أكتوبر

2011 أعلن عن نتائجها يوم 27 نوفمبر 2011 أسفرت عن فوز حزب " العدالة والتنمية" ب 107

1 _ " المغرب والربيع العربي :الإصلاح دون تغيير النظام في المغرب؟ " , من الموقع : <http://www.stumbleupon.com> , يوم : 11_22 2011 , الساعة : 11:15 .

2 _ " عاهل المغرب يفقد بعض السلطات بموجب اصلاحات دستورية " من الموقع :

<http://ARA.reuters.comhttp://s3.reutersmedia.net> , يوم : 2013_09_10 , الساعة : 12:45 .

مقعدا، مما يجعله أكبر تمثيل برلماني، على الرغم من أنهم لا يشكلون الأغلبية.



الحركة الشعبية (32 مقعدا)	حزب العدالة والتنمية (107 مقعدا)
الاتحاد الدستوري (23 مقعدا)	حزب الاستقلال (60 مقعدا)
حزب التقدم والاشتراكية (18 مقعدا)	التجمع الوطني للأحرار (52 مقعدا)
الحزب العمالي (4 مقعدا)	حزب الأصالة والمعاصرة (47 مقعدا)
أحزاب أخرى (13 مقعدا)	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (39 مقعدا)

المصدر: من الموقع : elections2011.gov.ma

لكن رغم الفوز الذي حققه حزب العدالة والتنمية، وهو الحزب ذو التوجّه الإسلامي يبقى الامتحان الأصعب أمامه ، هو قدرته على تنزيل دستور ينحى بالبلاد نحو الحرية الشخصية والتسامح. وقد أعطى خطاب الحزب خلال حملته الانتخابية، إشارات تطمين للجهات المعنية، لكن التناقض الذي يُحتمل أن يظهر خلال الممارسة، سيضعه في إحراج أمام ناشطيه وأنصاره.1 وقد نشط برلمانيو الحزب في السنوات الأخيرة وانصبّت جهودهم التشريعية على قضايا اقتصادية واجتماعية مهمة مثل الفساد والبطالة والفقر. لكن الحزب واجه عدداً من المشاكل في ضوء سجله المتواضع في التمثيل البرلماني، الأمر الذي دفع الرأي العام إلى التشكيك في قدرة الحزب على ترجمة نشاطه المعارض إلى إجراءات وسياسات مجدية عن طريق المشاركة

1 _ " بعد فوزه، حزب العدالة والتنمية المغربي يواجه امتحانات صعبة " ، من الموقع : <http://www.swissinfo.ch> ، يوم : 2013_09_11 ، الساعة : 12:55 .

في الحياة السياسية، وهو التحدي عينه الذي واجه حركات المعارضة الإسلامية في العالم العربي .على الرغم من برنامج الحزب المعتدل، فما زال ينظر إليه بارتياب من جانب أصحاب القرار في داخل المغرب وخارجه¹ **في موريتانيا:**

شهدت فيها الساحة السياسية ، المزيد من التقلبات خلال الأربعة أعوام الماضية، وبرغم بعد موريتانيا النسبي عن التطورات التي حدثت في تونس وليبيا، فإن القوى السياسية الموريتانية تتعرض حالياً لعملية استقطابات سياسية شديدة الحدة، بفعل الخلافات الجارية حول الأوضاع الدستورية والسياسية، إضافة إلى ضغوط تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن موريتانيا شهدت خلال الأشهر الماضية حركات احتجاج سياسي متقطعة ومنخفضة الشدة، تضمنت المواجهة بين تيار الإسلاميين الموريتانيين الصاعد، والتيار المدني العلماني، وعلى هذه الخلفية، فمن المتوقع أن تشهد موريتانيا خلال الفترة القادمة حراكاً متزايداً بواسطة الإسلاميين الموريتانيين.2.

الملاحظ من كل ما سبق أن الخاصية الأكثر حضوراً تتمثل في أن الحركات الإسلامية الناشطة في بلدان المغرب العربي ترتبط جميعها ضمن قوام سياسي موحد، ، وفي هذا الخصوص لاحظت التقارير أن الحركات الإسلامية المغاربية لا تتميز بالاصطفاف وتعبئة العضوية على أساس الانتماء الوطني، وإنما على أساس الانتماء الإسلامي المغاربي .

كما أن خريطة القوى الإسلامية لا تزال بعد في طور التشكل ، فلامحها النهائية لم تتحدد بعد ، كشأن النظام السياسي الليبي الذي لا تزال ملامحه هو الآخر في طور التشكل ، لم تستقر على مرفأ بعد . و يمكننا استخلاص التالي بخصوص الحركات الإسلامية المغاربية بعد الربيع العربي :

- 1_أضافت الحركات الاجتماعية الإسلامية إلى فعلها الاجتماعي والدعوى تأسيس أحزاب إسلامية .
- 2 _الأحزاب الإسلامية الجديدة أصبحت جزءا من النظام السياسي للدولة .
- 3 - استطاعت الأحزاب الإسلامية أن تحوز ثقة الناس في الانتخابات البرلمانية ، وان تسيطر على الأغلبية البرلمانية في المغرب , تونس
- 4 -شكلت هذه القوى الإسلامية ، لأول مرة في تاريخ المنطقة الحديث والمعاصر ، حكومات ، استنادا إلى أغليبتها البرلمانية .

5- جاءت هذه القوى الإسلامية للسلطة عن طريق صناديق الانتخابات ، والتي تعد إحدى آليات الديمقراطية ، وهو ما يثير جدلا متناقضا في مسيرة التحولات السياسية والإنسانية ، يتمثل في أن القوى التي كانت تنظر بعين الشك إلى الديمقراطية قد استفادت من آلياتها . وهو ما يطرح التساؤل حول مستقبل علاقة

1 _ عمرو حمزاوي "حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها " أوراق كارنيغي , العدد93 , ص 9 .

2_ ثابت العمور " مستقبل خارطة الحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي إلى أين ؟ " , مرجع سابق .

الإسلاميين باحترام قواعد اللعبة السياسية القائمة على صندوق الانتخابات ، وعلى المؤسسات الحديثة ،مثل البرلمان والأحزاب .كما يطرح التساؤل حول أن تصبح هذه المؤسسات جزءا من تصوراتها الفكرية.

6- فائض القوى السياسية الإسلامية لا يزال كبيرا ، فهناك تيارات خارج الأحزاب السياسية لا تزال تبحث لنفسها عن موقع ، خاصة على الأرضية السلفية ، بسبب أن التيار السلفي تيار فضفاض وواسع ، ولم يكن له تنظيم واضح أو محدد .¹

¹ _ كمال السعيد حبيب " تحت التشكيل: خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية " السياسة الدولية , العدد 188,المجلد 47 , 2012, ص 16 . 12.

المطلب الثاني : خصائص الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي .

تتميز الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي بجملة خصائص عامة تشترك بها مع باقي الحركات الإسلامية في العالم العربي و الإسلامي لكن رغم ذلك هناك من الخصائص التي تتفرد بها ما يجعلها تكتسي طابعا خاصا خصوصية منطقة المغرب العربي و أهم هذه الخصائص نوجزها فيما يلي :

1- الخاصية الأولى، التي تشترك فيها سائر الحركات الإسلامية هي الهدف الذي تنشده، أي إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة شؤون المجتمع.

من المفيد هنا أن نميّز بين صنفين - أو مستويين - في النشاط الدعوي، يتطابقان إلى حد ما مع صنفين من الفاعلين الاجتماعيين الإسلاميين:

- الدعوة الهادفة إلى إحياء العقيدة وحثّ الناس على الالتزام بأداء الشعائر وبالسلوكيات والأخلاق الإسلامية
- الدعوة الهادفة إلى إقامة دولة إسلامية تسهر على الانضباط بمبادئ الدين وأحكامه: يشكل هذا الهدف - السياسي - غاية أغلب الجماعات الإسلامية وأكثرها حضوراً وفعلاً في الصراعات الجارية. وفي هذا ما قد يبرّز اعتبار الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية أو النظام الإسلامي عنصراً مشتركاً بين الحركات الإسلامية في مجموعها.

من المهم هنا الإشارة إلى اختلاف التعبيرات والشعارات التي تتم بها صياغة هذا الهدف الأساسي، والاستراتيجيات التي يتبناها كل فصيل لبلوغه (العمل السلمي أو العنف، المرحلية أو التطبيق الفوري)، وكذلك الاختلافات في تصوّر كل تيّار أسلوب التعامل مع الشريعة وكيفية تطبيقها. لكن رغم هذه الفوارق وهي ذات أهمية، تتفق الحركات الإسلامية في هدف إعادة الدين إلى دفة القيادة، وتجسيم المفهوم الشمولي للإسلام بوصفه ديناً ودولة.¹

2- النزعة الوصائية لدى الحركات الإسلامية، إذ رغم الفروق التي يمكن تسجيلها في سلوك مختلف الجماعات، فإن تشكيلها أو طعنها في الطبيعة المسلمة للمجتمع، وفي موقف الدولة الوطنية من الدين، واعتقادها أنها هي الممثلة للشريعة الدينية، وإحساس أعضائها بالصلاح الذاتي، وشعورهم بأنهم يؤدون مهمة رسالية - كل هذا يمثل دافعاً قوياً للتدخل من أجل تقويم السلوكات المنحرفة، ومقاومة مظاهر الفساد والانحلال... الخ، وهو ما يجعل من نزعة الوصاية، وكذلك النزعة إلى استخدام العنف حاضرتين باستمرار، حتى وإن تمّ كبتهما أو تهذيبيهما.

3- تعدّد الجماعات الإسلامية الذي يبلغ حدّ التشردم، وكذا تعدّد المرجعيات. فعلى صعيد الواقع التنظيمي، وفي حدود المعطيات المتوافرة، نلاحظ أهمية ظاهرة الانقسام والتشردم، وبخاصة في الجزائر والمغرب الأقصى. ففي الجزائر تقدم اثنا عشر حزباً يطلب للنشاط القانوني وحصلت كلها على التأشير، أما المنظمات

1 _ عبد اللطيف الهرمسي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن " , مرجع سابق , ص ص 299 , 300 .

العاملة في السرية فلا تتوافر بشأنها معلومات كافية. وفي المغرب أحصى بعض الباحثين ثلاثاً وعشرين جمعية فيما تحدثت مصادر أخرى عن وجود مئة وخمسين مجموعة سرية منفصلة، والأرجح أن هذا الرقم الأخير يشمل جمعيات الدعوة الوعظ والإرشاد. أما المرجعيات العقائدية والفكرية فتشمل الفكر السلفي من ابن تيمية إلى محمد بن عبد الوهاب، والفكر السلفي - الإصلاحية لمدرسة الأفغاني - عبده بتفرعاتها (كمدرسة ابن باديس في الجزائر، وفكر علّال الفاسي في المغرب)، وكذلك فكر الجماعات الإسلامية بتفرعاته (مدرسة البنا، ومدرسة المودودي، ومدرسة قطب)، وفكر الحركات الشيعية الذي وجد طريقه إلى المنطقة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران. مثل هذا التعدد في التنظيمات وفي المرجعيات لا يشكل بالضرورة عامل ضعف، بل بوسعه أن يتحول إلى عنصر إثراء وقوة بحسب الأوضاع.¹

4- **الحدائث، النسبية، لنشأة هذه الحركات:** فإذا استثنينا بعض المحاولات الفريدة والفاشلة (مثل: حركة البعث الإسلامي بالمغرب الإسلامي في تونس، على يد محيي الدين القليبي، في أواخر الأربعينيات)، وكذلك امتدادات الحركة السلفية - الإصلاحية (كجمعية القيم في الجزائر)، أمكننا القول ان الحركات الإسلامية في المغرب العربي هي حركات شابة في مجموعها، إذ لم تبدأ الجماعات بالظهور إلا مع أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

في تونس تشكلت النواة الأولى سنة 1970 لتتخذ سنة 1974 اسم الجماعة الإسلامية، ثم تالياً اسم حركة الاتجاه الإسلامي، فحركة النهضة.

في الجزائر تكوّنت نواة حول المفكر مالك بن نبي في النصف الثاني من الستينيات، وفي سنة 1979 التأم ملتقى العاشور وضمّ رموزاً تنتمي إلى الاتجاه السلفي - الإصلاحية، والاتجاه الإخواني، وجماعة الطليعة، وجماعة التبليغ، والاتجاه الصوفي. وتذكر بعض المصادر أن الدعوة خرجت إثر هذا الملتقى من الجامعة إلى الأوساط الشعبية، ولكنها بقيت مقسّمة .

وفي المغرب الأقصى ظهرت بادئ الأمر جمعية الشبيبة الإسلامية سنة 1970، لكن أبرز فصيل هو الجماعة الإسلامية التي يتزعمها عبد القادر ياسين، والذي اشتهر من خلال كتاباته، وبخاصة رسالته المفتوحة الموجهة سنة 1973 إلى ملك المغرب: الإسلام أو الطوفان.²

على أنه يجدر التنبيه إلى ما يشدّ الحركة الإسلامية في الجزائر من روابط متينة إلى فكر ونشاط رموز جمعية العلماء التي تزعمها البشير الإبراهيمي بعد ابن باديس، وكذلك جمعية القيم المنحدرة من جمعية العلماء، ومن منشطها عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون - الذي يتّأسر رابطة الدعوة الإسلامية حالياً - وكذلك عباس مدني. هذه الملاحظة تنطبق بالخصوص على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بينما تجد بعض الجماعات الأقلية مرجعها في فكر مالك بن نبي. ونحن لا نكاد نجد مقابلاً لهذا التواصل، سواء في تونس،

1_ عبد اللطيف الهرماسي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن " , مرجع سابق , ص 300 , 301 .

2 _ Francois Burgat, *L'Islamisme au Maghreb: La Voix du sud*, les afriques , Karghala , paris, 1988,p 182.

حيث استطاعت السلطة تحييد كبار علماء الدين والمتقنين الدينيين بإدماجهم أو إجبارهم على السكوت أو الهجرة، مما جعل الحركة الإسلامية تنشأ بمبادرة قيادات شابة، أو في المغرب، حيث تبددت الروح الكفاحية التي غرسها زعيم السلفية الوطنية علّال الفاسي نتيجة تضافر استراتيجية القصر وتأرجح حزب الاستقلال بين المشاركة القليلة الفاعلية في الحكم والمعارضة الخجولة للعرش.¹

5_ إذا كانت تونس والجزائر قد شهدتا تنامياً للحركة الإسلامية أفضى إلى بروز فصائل مهيمنة داخل الساحة الإسلامية، وتحتل موقعاً رئيسياً في الخارطة السياسية لكلا القطرين: الاتجاه الإسلامي/ حركة النهضة في تونس، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، فإن تأثير الجماعات الإسلامية في المغرب، وفق المعطيات المتوافرة، يبقى محدوداً.

فخلافاً للحالة المغربية، استطاعت كل من جبهة الإنقاذ، وبدرجة أقل حركة النهضة، بفضل ما يتوافر لها من ارتفاع في عدد الأتباع والوجود المؤثر في أهم المؤسسات وقطاعات المجتمع المدني (مدارس، جامعات، نقابات، جمعيات ومساجد...) والقدرة التعبوية، أن تتحول إلى قوة سياسية ذات انغراس شعبي. وهذا المسار وجد تعبيره في نزعة الاستقطاب التي ميّزت الحياة السياسية في القطرين، وقاد، في ظروف مختلفة، إلى انطلاق الحملة الأمنية ضد النهضة في تونس، وإلى دخول قيادة جبهة الإنقاذ - التي توهمت أن النظام قد انتهى - في مواجهة خاسرة، على الأقل حتى الآن.

6- التوجهات الفكرية والسياسية للاتجاه الإسلامي/ النهضة مقارنة بمواقف الفصائل الإسلامية في الجزائر فإن حركة النهضة أكثر مرونة واستجابة لضغوط ومقتضيات الحداثة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأن مواقف هذه الأخيرة إزاء مسائل مثل تطبيق الشريعة وتعدد الزوجات والاختلاط وقضية الديمقراطية، وهي مواقف تم التعبير عنها بين أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، مطابقة لمواقف الجماعة الإسلامية/ الاتجاه الإسلامي في المرحلة الأولى من تطوره، أي مرحلة السبعينيات.²

7_ هذه التيارات كانت ولا تزال واجهة دفاع قوية ضد الاستعمار وضد محاولاته الإغارة من جهات الضعف في الجبهة العربية.

8_ لاقت التيارات الإسلامية مقاومة شرسة وقدمت تضحيات كبيرة، ولو أنها لم تكن في سبيل تحقيق الديمقراطية، إلا أنها جعلت الدعوة إلى الديمقراطية والحرية جزءاً من الثقافة الجماهيرية، أي أنها كانت السبب وستكون السبب الرئيسي في نشر الديمقراطية فيما لو انتشرت في البلدان المغاربية.³

1 _ عبد اللطيف الهرمسي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن " , مرجع سابق , ص 301 .

2 _ نفس المرجع , ص 301 .

3 _ " الحركات الإسلامية سلبا و إيجابا في نظر المفكر المغربي بلقريز " , من الموقع : <http://infobelkzizabdelillah.over-blog.com> , يوم

: 22_08_2013 , ساعة : 30 : 12 .

9 _ إن هذه الحركات وإن كانت لها صبغة سياسية إلا أنها جعلت الدين جزءا من المكون السياسي , وإعادة صوغ العلاقة السياسية بالدين في مجتمعاتنا، وهي علاقة لم تنقطع تاريخيا ولكن ظهرت بصورة أكثر لمعانا.¹

10 _ أنها غير موحدة الاتجاه أو الفكرة، فالاسم إسلامي والنواة إسلامية، ولكن كلا منها له اتجاه مخالف، وأحيانا معاد للآخرين، ويقول المفكر "بلقريز" "لم يفلح التيار الإسلامي في بناء رأي واحد يدين به سائر الإسلاميين ... ونحن نعرف أن الإسلاميين فرق ومذاهب وشيع متعددة، ولا نحسب ذلك التنوع والاختلاف دليل ضعف وتفكك، إلا أننا نحتج بهما على غياب الوحدة الفكرية التي لا يستقيم أمر التماهي بين الإسلاميين والإسلام بدونها".²

المطلب الثالث : الحركات الإسلامية و مسار التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي .

عرفت منطقة المغرب العربي اهتماما دوليا وإعلاميا متزايدا في السنوات الأخيرة. وقد لا نبالغ إذا قلنا إن هذا الاهتمام والمتابعة لهذه المنطقة كان ذو أبعاد أمنية بالدرجة الأولى بفعل نشاط ما يعرف بالجماعات الإسلامية المسلحة، والتي يمكن اختزالها أخيرا في ما يعرف ب"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، الذي أعلن عن نفسه منذ حوالي عامين، واستقطب الأضواء بسبب تصاعد نشاطاته المسلحة، التي غطت كل المنطقة. حيث يجد التربة الخصبة و العوامل المساعدة له في هذه المنطقة³ فأغلب الهجمات تكون في في شمال إفريقيا على دول التالية خصوصا : الجزائر, تونس , المغرب و الجزائر هي الأكثر نسبة في مظاهر الإرهاب ضمن دول شمال إفريقيا بنسبة 9, 47 % .⁴

في خضم هذا التركيز الإعلامي على هذا البعد من المشهد العام في الساحة المغاربية، توارى وتضاءل حضور الحركات الإسلامية الرئيسية في المنطقة مؤقتا، على الأقل تحت ضربات الأجهزة الأمنية الموجهة، رغم أنها كانت المظهر الرئيسي للساحة السياسية والثقافية في هذا المشهد، لا سيما وأنها مثلت لفترة لا بأس

1 _ "الحركات الإسلامية سلبا و إيجابا في نظر المفكر المغربي بلقريز" , مرجع سابق .

2 _ نفس المرجع .

3 _ Thomasingar , Global Trends 2025: A Transformed World , The Superintendent Of Documents, Washington , 2008, p 69.

4 _ Wafula Okumu And Anneli Botha,Understanding Terrorism In Africa : Building Bridges And Overcoming The Gaps, Institute For Security Studies, South Africa,2008 ,P 38 .

بها اللاعب الأساسي إلى جانب الأنظمة في تشكيل ورسم معالم الحراك السياسي والثقافي وحتى الاجتماعي هناك.

ففي الجزائر أجريت عملية انتخابات حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ -كبرى التنظيمات الإسلامية في الجزائر- فوزا ساحقا قادها إلى الحظر القانوني بدلا من أن يقودها إلى السلطة، وتعرضت بدورها إلى حملة اعتقالات واسعة لقياداتها وإطاراتها، دمرت هيئة أركان الجيش الجزائري من خلالها بنيتها التنظيمية في محاولة لشطبها تماما من خارطة السياسة في البلاد، ودفعت باتجاه تحقيق هذا الهدف بالعمليات الأمنية والعسكرية إلى حدودها القصوى أدت بالبلاد إلى حرب شبه أهلية، تجاوز عدد ضحاياها من القتلى أكثر من 200 ألف جزائري، إضافة إلى عشرات الآلاف من المتضررين.

واستثنت الحملة الأمنية مبدئيا تنظيمين إسلاميين آخرين، اختار أحدهما وهو التنظيم الإخواني الذي ينشط تحت اسم حركة مجتمع السلم "حمس" الالتحاق بما يعرف بجبهة الدفاع عن الدولة ومؤسساتها في وجه "المشككين والمتمردين"، في حين فضل الآخر وهو تنظيم حركة النهضة البقاء خارج لعبة الدوائر الرسمية، لتتجأ أجهزة السلطة على ما يبدو في اختراقه، ومن ثم شق صفوفه مرتين على التوالي، مرة بعد أخرى. يمكن القول إن حركة "حمس" ثم "الإصلاح والنهضة" تلخصان تجربة الزعيم الإسلامي الشيخ "عبد الله جاب الله" الذي كان قد اختار طريقا مغايرا لحركة "مجتمع السلم" واحتفظ لنفسه بمسافة بعيدة عن نخبة الحكم في البلاد، أما الحركة "الإخوانية الطابع" الثانية وهي "حركة الإصلاح والنهضة" فقد اختارت سيلا مختلفا، ويمكن القول إن حركة "حمس" ثم "الإصلاح والنهضة" تلخصان تجربة الزعيم الإسلامي الشيخ عبد الله جاب الله الذي كان قد اختار طريقا مغايرا لحركة "مجتمع السلم" واحتفظ لنفسه بمسافة بعيدة عن نخبة الحكم في البلاد.

وقد دفع الشيخ جاب الله ضريبة هذا الموقف مرتين، مرة عندما أقصي من حركة النهضة التي أسسها وقادها على مدى أعوام، ومرة أخرى عندما أسس "حركة الإصلاح الوطني" التي دفعت ضريبة استمرارها في المعارضة لنخبة الحكم. فبعد أن حصل حزب الإصلاح في سنة 2002 المرتبة الثالثة في الانتخابات المحلية¹، و حركة النهضة في الانتخابات التشريعية لعام 2004 المرتبة الثانية، بأكثر من 40 مقعد، بادرت النخبة الحاكمة في البلاد إلى العمل على تحجيمها، فدفعت باتجاه تفجير صراع داخلها، يمكن القول أنه أنهاها وأنهى معها تجربة تيار إسلامي كان يريد أن يكون لاعبا مستقلا عن دائرة صناع القرار في البلاد. ولم يكن وضع النهضة بأحسن حال من وضع الإصلاح، فبعد أن ظل عدد برلمانييها لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة، فقد زاد من تكبيليها والتحكم بها إيقاع خطابها في شباك مهادنة السلطة، عبر تعيين

1 Angel M. Rabasa And Others , The Muslim World After 9/11 , The Rand Corporation, Pittsburgh, 2004, P 156.

أمينها العام الأسبق "حبيب آدمي" سفيراً في السعودية، وتعيين "عبد الوهاب دربال" الذي يعد أحد قياديينها أيضاً سفيراً للجامعة العربية لدى الاتحاد الأوروبي.

وحاول زعيمها الجديد "فاتح الربيعي" تفعيل حركته والتعبير عن مواقف ناقدة للوضع السياسي في البلاد بداية العام 2008.¹

أما في المغرب لذي أفاد أيما إفادة من تجارب العمل الإسلامي في المنطقة وبالخصوص في تونس والجزائر، فحتى جماعة العدل والإحسان وهي الجماعة الأكبر و من أهم المجموعات الإسلامية في المغرب² والتي وإن نسب فكرها إلى التشدد أحياناً إلا أنها ظلت أبداً رافضة بشكل مبدئي معمق للجوء إلى أساليب العنف في كل الأحوال، وذلك جزء من فكر العلامة الشيخ "عبد السلام ياسين" مؤسس هذه الحركة ومرشدها، ففي فكر هذا الرجل عمق وتركيب يعسر معهما على فكر التشدد والعنف اجتياحه، ففكر التشدد هو أبداً فكر بسيط أحادي البعد، بينما فكر المرشد مركب تتمازج فيه موارث المغرب الفقهية والصوفية مع الإصلاحية الإسلامية المعاصرة مع فكر الحداثة الغربية، يلتقي كل ذلك مع متابعة دقيقة لتاريخ المنطقة وتراثها وما يمور فيها من أحداث المنطقة والعالم من حولها.³

غير أن ثمة التباس في موقف جماعة العدل والإحسان من الديمقراطية ومضامينها، ففي الوقت الذي ترى فيه "نادية ياسين" أن النظام الذي تسعى إليه الجماعة هو أقرب إلى الديمقراطية الغربية فإن أدبيات الجماعة وبياناتها الرسمية تؤكد أنها لا تتبنى الديمقراطية الغربية بالكامل، وإنما تقبل منها ما يتعلق بآليات الانتخاب والبرلمان والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء مع التأكيد على تمايز التجربة الإسلامية في الحكم.⁴ فرؤية الجماعة للديمقراطية مضبوطة بالنسق الثقافي الإسلامي، وبعبارة أدق فإن القيم الحاكمة في تصور الجماعة السياسي تكمن بالمزاوجة بين الشورى (التي تمثل المقابل الإسلامي للديمقراطية) والشريعة الإسلامية، وفق تطبيق يضمن تحقيق مبادئ العدل والحرية، في مواجهة تسويغ اتجاه عريض من الفقه الإسلامي للسلطة التي لم تأت عن طريق البيعة والشورى، ولم تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وقيمها الحاكمة.⁵

توضح الرؤية السابقة نادية ياسين بتعريفها نظام الحكم الذي تطلبه الجماعة: "هو نظام الشورى والعدل والإحسان...، نظام يركز على تحقيق هدفين أساسيين: العدل.. ثم الإحسان...، ولا سبيل لتحقيق هذين الهدفين دون استقرار الحكم على الشورى أن يكون للشعب حقه في اختيار من يحكمه".

1_ جلال ورغي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : بين مواجهة السلطة والتعايش معها " من الموقع : <http://www.tuess.com/aljarida> , يوم : 22_08_2013 , ساعة : 13:00 .

2 _ Samir Amghar , Political Islam in Morocco , CEPS Working Document No. 269 , 2007 , p 1 .

3 _ راشد الغنوشي " الخطاب الديني في المغرب العربي " من الموقع : <http://alarabnews.com> , يوم : 22_08_2013 , ساعة : 13:10 .

4 _ محمد أبو رمان , الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي : المقاربات , القوى , الأولويات , الاستراتيجيات , مرجع سابق , ص 387 .

5 _ نفس المرجع , ص 288 .

ولا تخفي نادية ياسين موقفها من أن النظام الأفضل للمغرب، والأقرب إلى تصورها هو النظام الجمهوري، وليس الملكي.

موقف الجماعة من الحريات العامة والآخر والقوى السياسية المختلفة ومبدأ تداول السلطة :

تبدو حالة الالتباس واضحة حتى في موقف الجماعة من هذه القضايا، فهي وإن كانت تؤكد في كل وقت على حق الآخرين في التنافس والتعبير عن مواقفهم وترك اللعبة السياسية تحدد لمن الأغلبية. يمكن القول، وفقا للنصوص السابقة، أن هنالك منطقة رمادية واسعة تضع علامة استفهام على هذا الموقف. تتمثل معالم هذه المنطقة وحدودها بنقاط رئيسة:

أولاً: الموقف السياسي والفكري الحاد للجماعة من العلمانيين والشيعيين واتهامهم بالكفر وبأبشع الأوصاف السياسية. وهو نوع من الخطاب من الصعب تصور قبوله التام والنهائي بالتعايش مع الآخر فكريا وأيديولوجيا.

ثانياً: إن الجماعة تتطرق في تحديدها للإصلاح الذي تريده من مضمون الشريعة وإصلاح الإنسان المغربي (هدف الإحسان)، وهذا الهدف يتناقض مع تصورات الأحزاب العلمانية الأخرى، التي تدفع إلى وضع مسائل الحريات الشخصية خارج دائرة السلطة والحكم.

ثالثاً: تربط الجماعة قبولها بالآخر في سياق الحالة الانتقالية (ما قبل الحكم الإسلامي)، "تقبل التعدد الحزبي لأنه مظهر من مظاهر الديمقراطية المقبولة لدينا مؤقتاً في انتظار الحكم الإسلامي القريب بحول الله، للأحزاب الوطنية حق إبداء رأيها في حدود عدم التعرض للعقيدة الإسلامية ..

إذا الديمقراطية والتعددية اللتين تتبناهما الجماعة في تصورها لنظام الحكم الإسلامي هما اللتان لا تخرجان عن دائرة الشريعة الإسلامية ، ولا تتناقض معها. وهي الملاحظة التي يلتقطها الباحث المغربي عبد الإله بلقزيز "المفارقة في فكر الشيخ ياسين- ولعلها المفارقة الحاكمة لوعي معظم مفكري الإسلام المعاصرين- أن ما يعطيه للديمقراطية بيمينه السياسية يأخذه منها بيسراه الفكرية- العقائدية . فهو إذ يتناولها - سياسياً- تناولاً واقعياً منفتحاً، يأتي عليها بحكم الإعدام حينما يقارنها مقارنة فكرية من داخل منظومته الشرعية. وهكذا ينتهي إلى إنتاج خطابين متعارضين حولها: خطاب مدني منفتح وخطاب ديني منغلق.¹

أما فصيل "التوحيد والإصلاح" فقد قاد عملية نوعية واسعة لتطبيع علاقة الحركة الإسلامية في المغرب مع العرش العلوي الذي يتميز عن كل أنظمة المنطقة المغاربية بحرصه على استمداد شرعيته من الإسلام و الانتساب إلى العائلة النبوية الشريفة. إن خطاب "التوحيد والإصلاح" كما تبلور في الحزب السياسي الذي غدا يعبر عنه سياسياً "العدالة والتنمية" خطاب إسلامي وطني حدائثي ديمقراطي، انغرس بقوة في ثنايا الطبقة الوسطى وفي المدن وحتى الأحياء المرفهة، ولذلك كان حصاده في المدن المغربية الكبرى وفيها ألق الحق الإفلاس بأحزاب "الحدائث والتقدمية" و هو لا يعبر عن ارتباط مع فكر الإخوان المسلمين ، ولكنه يعبر عن

1_ محمد أبو رمان ، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي : المقاربات ، القوى ، الأولويات ، الاستراتيجيات ، مرجع سابق ، ص 290 .

تطور ذاتي مستقل عنهم ، متأثرا بالخصوصية المغربية من ناحية ، وفكر حركة التوحيد والإصلاح من ناحية أخرى ، وهو فكر يركز على الواقع والمقاصد بدرجة كبيرة .¹ حيث استطاع هذا الحزب أن يكون في مقدمة الأحزاب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، وشكل الحكومة برئاسة عبد الله بن كيران " ضمن ائتلاف مع ثلاثة احزاب هي (الاستقلال ، والحركة الشعبية ، والتقدم والاشتراكية) ، وله في الحكومة 11 وزيرا من مجموع 23 وزيرا .و بالتالي فتقييم الممارسة الديمقراطية تتبع من مضمون و فعالية الممارسة على أرض الواقع المعيش لاسيما فيما يرتبط ببلورة القرار و المشاركة الفعلية في تدبير شؤون البلاد و الشأن العام و ضمان حقوق الإنسان و المواطن و الحرص على احترامها .²

ما يمكن قوله إن الحركة الإسلامية في المغرب حبلى بالكثير من الآمال الواعدة والبشائر الصالحة التي قد تمس بطبيها مجمل المنطقة، لتثري عموم التجربة الإسلامية بما توفر لها من إطار سياسي مستقر معقول مؤسس على شرعية إسلامية لا تحتاج إلا إلى تطوير يبدو أن "العدالة والتنمية" قد شرع فيه مصمما على المضي إليه حتى النهاية، تطوير متدرج يمكنه أن يستوعب مطالب المجتمع في إطار الإسلام والشرعية والتحديث، ويبقى التحدي الأكبر الذي يواجه المغرب وقد استوى على أرضية فكرية أصيلة للتطور هو التحدي الاجتماعي، بسطا للعدل بين الناس وحدا من الفوارق الطبقيّة الشاسعة ولجما للإستغلال الفاحش الذي قد يفضي إلى تصدعات اجتماعية خطيرة .

أما تونس نجد مفارقة بين خطاب الحركة الإسلامية التونسية وبين خطاب السلطة فبقدر ما مثلت خطاب الأولى سبقا معتبرا على صعيد الحركة الإسلامية في تبني نهج التحديث السياسي والديمقراطي من دون لبس ولا إقصاء ولا تردد ولا تلعثم، إذ أن "حركة الإتجاه الإسلامي" سلف "النهضة" الحالية منذ بيانها الأول لإعلانها الدخول إلى حلبة السياسة باعتبارها حزبا سياسيا 1981 قد التزمت التزاما كاملا بكل مقتضيات العمل الديمقراطي والقبول بحكم صناديق الاقتراع حتى ولو أفرزت خصومها الشيوعيين وانطلقت تؤصل هذا النهج وتخرجه على أصول الإسلام وقيمه وتراثه. غير أنه بقدر ما أوغلت الحركة في هذا المنهج الحكيم والوسطي السلمي بقدر ما اشتطت السلطة في رفض الاعتراف بها في أي صورة من الصور ولكن كل أساليب القمع والإستدراج إلى مستنقع العنف التي استخدمها خطاب الحداثة المغشوشة لم تمنع الإسلاميين النهضويين من العَضّ بالنواجذ على خطاب الاعتدال والدعوة إلى تحول ديمقراطي لا يستثني أحدا بدأ بمصالحة وطنية شاملة، تصلح ما بين الناس وتعيد للسياسة اعتبارها عبر أدوات الحوار والتفاوض والبحث عن الوفاقات والحلول الوسطى .³

1 _ كمال السعيد حبيب " تحت التشكيل: خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية " مرجع سابق ، ص 16 .

2 _ إدريس ولد القابلة ، قضايا سياسية في المغرب ، دارناشري ، [د.م.ن.]، 2003 ، ص 25 .

* _ الفصل الثالث من الدراسة سيكون أكثر تفصيلا حول هذه الجزئية.

أما في الأقصى المغربي "موريطانيا" فالإسلام بلا منافس إيدولوجي. التراث الإسلامي -هنا- ومؤسساته وقيمه من العمق والاتساع إلى حد لا تقوى معه الخطابات الحداثية الاستتصالية على المجاهرة، وما لها من سبيل غير الانضواء على نحو أو آخر تحت عباءة الإسلام. هنا يتنافس الجميع على التقرب - ولو الشكلي - من الإسلام سحبا لللبساط من تحت أقدام الحركة الإسلامية التي تجد لها سنداً مهما في مؤسسات الإسلام التقليدية القوية بتراتها وعلمائها ذوي النفوذ الشعبي الواسع، حتى أن بعض قياداتها البارزين مثل الشيخ "محمد الحسن الددو" معدود من بين علماء الإسلام البارزين. ويتعزز هذا السند التقليدي للحركة الإسلامية باستيعابها لتراث الحركة الإصلاحية المشرقية باعتبارها قريبة من حركة الإخوان، فتراها حاملة لواء الدفاع عن حقوق الإنسان والمطالبة بالديمقراطية وخوض المعارك الانتخابية متحالفة مع هذا الطرف الوطني أو ذاك كما فعلت في الرئاسيات الأخيرة إذ تحالفت مع أقوى منافس لولد الطائع "ولد هيدالة" الرئيس السابق.¹

أما ليبيا فقد حافظ الإخوان على اتزان خطابهم رافضين كل استدراج صوب محرقة العنف ماديين يدهم بالمصالحة شأن إخوانهم بتونس وخلافاً لما وجده أولئك من أبواب موصودة في وجه كل حوار أو تفاوض فقد نشبت هنا خيوط للتصالح والحوار.²

ومنذ المواجهات التي وقعت بين عناصر الجماعة الإسلامية في ليبيا وقوات النظام، والتي تصاعدت وتيرتها خلال عامي 1995 و 1996، وقيام الأجهزة الأمنية بتضييق الخناق عليهم، واعتقال العدد الأكبر منهم، انتهى نشاط الجماعة داخل البلاد، ثم جرى اعتقال أميرهم ونائبه من قبل الاستخبارات الأميركية وسُلما إلى السلطات الليبية عام 2006.

سعى سيف الإسلام القذافي عبر مؤسسة القذافي للأعمال الخيرية، التي أبدت رغبتها في 15 / 6 / 2005 في فتح باب الحوار مع المنتمين إلى هذه الجماعة، في حال استعدادهم ورغبتهم في ذلك الحوار. ثم بدأت الجمعية في أيلول / سبتمبر 2006 حواراً بناءً مع بعض قيادات الجماعة، بهدف إقناعهم بالعدول عن العنف. ومنذ عام 2007، دخلت الحوارات مرحلة متقدمة نسبياً، وتم الإفراج عن تسعين شخصاً لهم علاقة ما بالجماعة المقاتلة.

واستمرت الحوارات مع قيادات الجماعة، وشاركت فيها عناصر من كبار ضباط الأمن، وشارك في بعض جلساتها كلٌّ من الشيخ "علي الصلابي"، و"عثمان بن عثمان". وكلاهما كانا قبل مرحلة الحوار، على صلة بسيف الإسلام. وقامت قيادة الجماعة بمراجعة منطلقاتها الفكرية، وأعلنت عن تصحيحات تنبذ العنف ضدّ الدولة، قام بها "عبد الحكيم بلحاج"، ونوّه بها "الشيخ يوسف القرضاوي"، الذي لعب دوراً في محاولة الإفراج عن أعضاء الجماعة.³

1 _ راشد الغنوشي " الخطاب الديني في المغرب العربي " , مرجع سابق .

2_ نفس المرجع ,

3 _ هيثم أحمد مزاحم " مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا " من الموقع : <http://www.dohainstitute.org> , يوم : 11_07_2013 , ساعة : 15:40 .

غير أن يحسب على الحركة الإسلامية في ليبيا عدم توفرها على مشروع واضح المعالم لدورها في ليبيا المستقبل. إذ بمجرد خروج القذافي من السلطة سارعت هذه الحركة التي يمثل الشيخ "علي الصلابي"، عالم الدين المقيم في دولة خليجية، و"عبد الكريم بلحاج"، رئيس المجلس العسكري لطرابلس، أبرز زعمائها، إلى تبني خطاب إقصائي¹.

كخلاصة للحركات الإسلامية المغاربية المتناولة نقول بأن توافقاً مع التطورات في أقطار المغرب العربي، من تحول سياسي باتجاه التعددية السياسية، وإمكانية مشاركة الجماعات السياسية في المؤسسات السياسية للدولة خصوصاً في ظل الانفتاحات التي جاء بها الربيع العربي، ارتأت بعض الحركات الإسلامية أن تدخل العمل السياسي في إطار التقنين الدستوري والشرعية السياسية. لقد كانت هذه الجماعات في السابق غير معترف بها، وكان بعضها معترف به كجمعية لا حزب سياسي، ولا تملك حماية قانونية لنفسها وهي معرضة في أي وقت إلى الحل والإلغاء. ولهذه الجماعات ثقة برصيدها الشعبي وبرنامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أن تتمكن من تحسين أوضاع المجتمع، وفي تحقيق الكثير من أهدافها وتطلعاتها عبر هذا الطريق، خصوصاً وأنها ما كانت يوماً تؤمن بالسرية ولا بالعنف. وفي معايير هذه الحركات أن الأسلوب الذي لا يجلب الضرر، خصوصاً الذي لا يؤدي إلى سفك الدماء، هو الأنفع. وحتى بعض الجماعات التي ما كانت تؤمن بالحزبية السياسية أو كانت تنتقدها، باتت اليوم تعتمد أو تقترب من النمط الحزبي وتتداخل مع الأحزاب السياسية².

كذلك يمكننا القول بأن الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية ربما في طور تضييع فرصة تاريخية لمصالحة نفسها مع ممارسة إنسانية حضارية أثبتت صلاحيتها لتداول السلطة ألا وهي الديمقراطية. فمن خلال تحليل سلوكيات حزب العدالة والتنمية في المغرب، وسلوك الإسلاميين التونسيين ونظرائهم في ليبيا يتبين لنا أن فئة مؤثرة من الإسلاميين يريدون ديمقراطية متحكما فيها أو يسمح لهم في ظلها بالوصول إلى السلطة ولا تختلف كثيرا عن ديكتاتورية الأنظمة البائدة باعتبار غرقهم المفرط في الخصوصية الدينية والثقافية. كما يبدو لنا جليا أن "حزب العدالة والتنمية" يبعث برسائل متناقضة عن الديمقراطية تتغير حسب مصالحه الانتخابية وحسب ترمومتر علاقته بوزارة الداخلية وليس حسب حاجة الشعب أو تبني خيار الديمقراطية الحقة. فهذه المواقف الأخيرة لا تمثل التزاما بالديمقراطية بقدر ما تمثل وسيلة ضغط على الدولة.

1 _ ابراهيم الكلي " الحركة الإسلامية في شمال أفريقيا: تناقضات الخطاب والممارسة " من الموقع : <http://www.jadaliyya.com> , يوم : 2013_08_22 , ساعة : 13:05 .

2 _ زكي أحمد "تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير" في كتاب : مجدي حماد و آخرون , الحركات الإسلامية و الديمقراطية : دراسات في الفكر و الممارسة , الطبعة الثانية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2001 , ص 209.

المبحث الرابع : تقييم الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي .

إن النقد الذاتي عملية جديدة على التنظيم الإسلامي المعاصر و لذلك فقد تثير من ردود الأفعال في الساحة الإسلامية ما قد لا تثيره في غيرها من الساحات و رغم ذلك فهي عملية ضرورية : شرعا و سياسة و منهجا و مصلحة فالنقد الذاتي حركة ديناميكية حية متطورة نامية و أداة إنضاج للوعي .و يؤكد الدكتور "جلبي" بأن مفهوم النقد الذاتي يعتبر غريبا على المسلمين المعاصرين فهم لا يرون فيه مصطلحا إسلاميا و لا يفهمون تحته إلا التشهير و هذا يجب تعديله .¹ و هذا ما انتبه إليه الباحث الفرنسي "جيل كيبييل" في وقت مبكر عندما دعا الباحثين في الحركات الإسلامية المعاصرة إلى خلع نظارتهما السميكة و إحلال أخرى محلها تسمح برؤية ما لا يريدون رؤيته . و لكن واقع الحال يشير إلى أن أغلب الباحثين أدمنوا الرؤية الكليانية للإسلام السياسي التي تصفه بالتخلف و الجمود التاريخي و غياب الحراك داخل هذه الحركات الأصولية .² لهذا كان علينا لزاما و من باب الإنصاف في حق هذه الحركات إدراج مطلبين إحداهما اختص بالدور الإيجابي للحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي - تونس - و الآخر اختص بالدور السلبي لها لنختم في المطلب الثالث بأهم التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي.

المطلب الأول : الدور الإيجابي للحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي .

يمكن إيراد هذا الدور الإيجابي في النقاط التالية :

- اقتراب الحركة الإسلامية من الواقع، تفاعلاً وتعايشاً وتصدياً وعطاءً، وتنزيل ما عندها من أفكار ونظريات ومفاهيم ومناهج ومشاريع وتلاحقها بصورة مباشرة مع الواقع الموضوعي بكل تعقيداته وتداخلاته وحساسياته وتناقضاته. وهذان الاقتراب والتنزيل دفعا بالحركة الإسلامية إلى التحول من طور السرية إلى طور العلنية، ومن الانغلاق إلى الانفتاح، ومن العمل الذاتي الداخلي إلى الكسب الاجتماعي العام، وما كان ذلك يحدث بعيداً عن العمليات الفكرية التي كانت تختمر مع الواقع لاستيعاب تطوراتهِ ومعطياته، ولكي يكون متوازناً ومتكاملاً مع الظروف الموضوعية الجديدة.

- المحاولات التجديدية في فكر الحركة الإسلامية، والنهوض بالعمل الإسلامي نحو آفاق حضارية، وتجاوز ما هو قلق ومشكل في العمل الإسلامي والفكر الإسلامي. وفي داخل الحركة الإسلامية المعاصرة اليوم

1 _ عبد الله فهد النفيسي ، الحركة الإسلامية : ثغرات في الطريق ، الطبعة الأولى ، مكتبة آفاق ، الكويت ، 2012 ، ص 18 .

2 _ تركي علي الربيعو ، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر ، الطبعة الأولى ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، 2006 ، ص 260 .

تفكير جديد ومنهجية جديدة هي أقرب إلى النسبية من الإطلاقية، وإلى الواقعية من المثالية، وإلى الوسطية من التطرف، وإلى البناء من الهدم، وإلى التفصيل من الإجمال.

وعن هذه المنهجية بهذه الملامح يقول حسن الترابي وهو يتحدث عن تجربة الحركة الإسلامية في السودان: من بعد الوقوف عند المطلقات والمجردات والعموميات والعالميات في دعوة الحركة وفكرها، تطور بها الأمر نحو الواقعية، فالتطور المطرد في وظائف الحركة نحو التحامها بشأن المجتمع تطور بها من الهموم الخاصة إلى هموم المجتمع، وإلى التفاعل مع قواه الفاعلة. فتطور بخطابها من الإلقاء به مجرداً وعماماً إلى تصويبه على حاجات المجتمع وأوضاعه وقطاعاته.¹

- قيام الحركات الإسلامية بوقفات المراجعة والتقييم لمسارات العمل وخططه واستراتيجياته. وكان ذلك في مرحلتين مهمتين: مرحلة بداية الثمانينيات حيث النهوض الإسلامي الواسع والكبير وفي مختلف البلدان العربية، فكان التقييم الداخلي للحركة الإسلامية هو مواكبة النهوض الإسلامي بتصعيد وتيرة العمل، والانتقال من مرحلة الدعوة والتبليغ والتثقيف إلى المرحلة السياسية، ولم يقف عند هذا الحد لدى بعض الحركات التي تسرعت العنف والعمل العسكري واعتمدتهما. وكانت مرحلة ساخنة وتطوراتها الدراماتيكية متلاحقة وخطيرة. المرحلة الثانية من التقييم كانت مع أواخر الثمانينيات حين اكتشفت بعض الحركات الإسلامية أنها لم تكن دقيقة في حساباتها السياسية والإستراتيجية خلال المرحلة السابقة، وأنها اخترقت مراحل ما كان من السليم أن تتجاوزها، إذ عاد الضرر كبيراً على هذه الحركات، أو فوّتت عليها فرصاً حيويةً من البناء والنمو، وتلقت صدمات وضربات ما كانت مستعدة لها، فحصل في بعض هذه الحركات شرح داخلي عميق.

_ أصبح الحركة الإسلامية مهياًة أكثر من أي وقت مضى للتحوّل والتطور والنمو، وهذا على سبيل القابلية وليس الفعل.

_ تضاعف حيوية التغيير والتحوّل داخل الحركة الإسلامية ، كانفتاح بعض التيارات السياسية على التيارات الإسلامية واقترب بعضها إلى درجة التعاون والتنسيق، كما حصل في تونس وفلسطين والخليج، وبالذات مع التيار القومي العربي، وانفتاح بعض الأنظمة السياسية على الحركات الإسلامية، بالإضافة إلى المتغيرات العالمية الكبرى التي غيرت من المقاييس ومنهجيات التفكير عند الجميع والتي جعلت الكل لا يفكر إلا في التغيير التحديث.²

1 _ زكي أحمد " تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير "، في كتاب : مجدي حماد و آخرون ، الحركات الإسلامية و الديمقراطية : دراسات في الفكر و الممارسة ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص _ص 198، 204.

2 _ نفس المرجع ، ص _ص 198، 204.

المطلب الثاني : الدور السلبي للحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي .

يكاد المتتبع لشأن الحركات الإسلامية في الوطن العربي و البلدان المغاربية خصوصا أن يقطع بوجود ظاهرة مطردة هي التشابك المتجدد مع أنظمه الحكم القائمة ، و هذا التشابك يكاد لا يتخلف أو تتجو منه حركة إسلامية ، أو بلد من البلدان كما أن التشابك في أغلب الأحيان كان معطلا لأنشطة تلك الحركات ، و قد يظهره كثيرون على انه قدر محتوم و سنة متواترة ، و قلما يلفت احد إلى مسؤولية تلك الحركات نفسها في نشوب ذلك التشابك ، و النقاط التالية توضح ذلك :

_ " مسألة الوصاية " " La Tutelle " هناك خطأ سياسي شنيع ارتكبه الحركات الإسلامية و لا تزال ، و هو أن الحركة تقدم نفسها وصيا على المجتمع ، و ليس طرفا سياسيا أو فكريا يستمد مشروعيتها من قوة الحجة و إقناع الجماهير ببرامجه حيث مازالت الحركة الإسلامية تستتكف بشدة أن تعتبر نفسها كغيرها من بقية الأطراف السياسية _ شيوعية أو اشتراكية أو ديمقراطية _ طرفا من المجتمع .¹

_ إن الحركات الإسلامية المعاصرة تملك برنامج ثورة و هدم دون أن تملك برنامج تأسيس و بناء ! و في الظن أن هذه هي نقطة الضعف الفاتلة للمشروع السياسي الإسلامي المعاصر : في البلاد العربية والمغرب العربي خصوصا .²

_ إن القوة الدّعوية التحريضية للحركات الإسلامية و خطابها الرفضوي والاحتجاجي الإسلامي ، يفتقر إلى ما يترجمه ماديا في صيغة بدائل سياسية قابلة للتحقيق ، وقادرة على تنمية حلول ومخارج موضوعية لحالة الأزمة والانسداد التي كانت في أساس إنتاج الخطاب الرفضوي الإسلامي .³

_ ضعف المعرفة بالتاريخ والواقع و سنن الكون والحياة: ضعف البصيرة بالحياة وبالتاريخ، ويسنن الله في الخلق، فتجد أحدهم يريد ما لا يكون، ويطلب ما لا يوجد، ويتخيل ما لا يقع، ويفهم الوقائع على غير حقيقتها، ويفسرها وفقا لأوهام رسخت في رأسه، لا أساس لها من سنن الله في خلقه ولا من أحكامه في شرعه، فهو يريد أن يغير المجتمع كله: أفكاره ومشاعره وتقاليده وأخلاقه وأنظمتها: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بوسائل وهمية، وأساليب خيالية، مع شجاعة وجرأة وفدائية لا تستكثر تضحية وإن غلت، ولا تعباً بالموت تقع عليه أو يقع عليها، ولا تهتم بالنتائج أيا كانت ما دامت نيتها لله وهدفها إعلاء كلمة الله تعالى. ومن ثم لا يستغرب أن تندفع إلى أعمال وتصرفات يسميها بعض الناس " الانتحارية" ويسميها آخرون " جنونية" يسقط ضحيتها عدد منهم دون أن يباليوا بذلك شيئا. ولو رجع هؤلاء إلى السيرة النبوية لوجدوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ظل ثلاثة عشر عاما في مكة يدعو ويربي، والشرك ضارب أطنابه عن

1 _ محمد عبد الباقي الهرماسي ، " الإسلام الاحتجاجي في تونس " ، مرجع سابق ، ص 285 .

2 _ عبد الإله بلقرين ، الإسلام و السياسة : دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي ، الطبعة الثانية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضاء ، 2008 ، ص 148 .

3 _ نفس المرجع عبد الإله بلقرين ، ، ص 147 .

يمينه وشماله، الكعبة بيت الحرام تحيط بها الأصنام التي بلغت نحو 360 صنما، وهو عليه السلام يصلي عند الكعبة ويطوف بها، وتلك الأصنام من حوله، لم يفكر أن يقوم هو وأصحابه بهجمة فدائية لتحطيمها والخلاص منها، لأنه لو فعل لعرض نفسه وأصحابه للهلاك، لعدم تكافؤ القوى أو تقاربها، ولم تنته بذلك عبادة الأصنام، فإن عابديها سيقومون بديلا لها في اليوم التالي ينحتونه أو يشترتون المعبود ذاته، فما لم تتحرر عقولهم من هذا الزور فلن يغني عنهم تحطيم الأوثان شيئا.¹

_ يعلق الدكتور "يوسف القرضاوي" بأن الحركات الإسلامية تهمل سنتان مهمتان من سنن الله : سنة التدرج , سنة الأجل المسمى .

سنة التدرج : في هذا المعنى تقول عائشة رضي الله عنها، واصفة تدرج التشريع ونزول القرآن: ((إنما أنزل أول ما أنزل من القرآن سور فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام، نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر ولا تزنوا، لقالوا: لا ندع الخمر ولا الزنى أبدا))²

فبعض الحركات الإسلامية تريد تطبيق الإسلام بجدل الكل أو لا شيء و هدم النظم الجاهلية كلها ليبدأ تأسيس المجتمعات الإسلامية من جديد , فلا رتق و لا إصلاح و لا ترميم و لا تعديل و لا تغيير لما هو قائم كأن الإسلام لم يدع الناس إلى الإصلاح و عدم الفساد في الأرض و لم يهذب مناسك الحج في الجاهلية دون إلغائها و يتم ذلك عن طريق النخبة.³ ومن هنا كان على الذين يدعون إلى استئناف الحياة الإسلامية، وإقامة دولة الإسلام في الأرض، أن يراعوا سنة التدرج في تحقيق ما يريدون من أهداف، آخذين في الاعتبار سمو الهدف، ومبلغ الإمكانيات، وكثرة المعوقات.⁴

سنة الأجل المسمى : والسنة الثانية وهي متممة للسنة السابقة أن لكل شيء أجل مسمى يبلغ فيه نضجه أو كماله، وهذا ينطبق على الماديات والمعنويات فلا ينبغي أن يستعجل الشيء قبل أن يبلغ أجله المقدر لمثله، فإن الزرع إذا حصد قبل إبانته، والثمر إذا قطف قبل أوانه، لا ينفع به النفع المرجو، بل قد يضر ولا ينفع.

فبعض الأعمال الكبيرة لا تقطف ثمارها إلا بعد عقود من السنين، وكلما كان العمل عظيما كانت ثمرته أبطأ، وقد يبدأ جيل عملا تأسيسيا ذا شأن، فلا يستفيد منه إلا الجيل الثاني أو الثالث أو ما بعد ذلك، ولا ضير في هذا ما دام كل شيء يسير في خطه المعلوم وطريقه المرسوم.⁵

_ الاندفاعات غير المحسوبة في مواجهة السلطات الحاكمة في بلدان هذه الحركات ذات الأغلبية المسلمة يؤدي إلى نتائج خطيرة و كارثية على الحركات الإسلامية لذا فإن الاندفاع غير العاقل يؤدي إلى نتائج

1 _ يوسف القرضاوي، الصحة الإسلامية بين الجود والتطرف ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة ، بيروت ، 1998 ، ص 98 ، 99 .

2 _ (رواه البخاري).

3 _ حسن حنفي ، محمد عابد الجابري ، مرجع سابق ، ص 78 .

4 _ يوسف القرضاوي، الصحة الإسلامية بين الجود والتطرف ، مرجع سابق، ص 105 .

5 _ نفس المرجع ، ص 106 ، 107 .

خطيرة تتعدى آثارها إلى الأمة كلها كما أن إغراء استخدام القوة و تصور أن يختصر المسافات لتحقيق الحلم الإسلامي بقيام السلطة الإسلامية هو نوع من الخداع لأصحابه لذا فتركيز الظاهرة الإسلامية على العمل المجتمعي و الأهلي و الابتعاد عن استعجال المواجهة مع سلطات بلدانه هو المنهج الصواب الذي يجعل من الظاهرة الإسلامية عنصر إثراء و إضافة لأمتها و ليست خصما منه .¹

_ غلب على بعض المطالب التي عبرت عنها بعض الحركات الإسلامية تجاوزها للمقبول و حتى المعقول ، و رفعت السقوف في بعض الفترات مما جعلها في بعض الأحيان تعجيزية ، من باب " كل شيء أو لا شيء " . و قد ساعدت بعض الفترات الخصبة لحركات إسلامية معينة ، نتيجة اعتقادها بالتفاف المد الجماهيري حولها .. في عدم تواضعها ، و وقوعها في خطأ القفز على الواقع ، و نسيان حقيقة حجمها ، و استنفاص حجم منافسيها فبنت مطالبها على ركائز خاطئة ، و رفعت سقوفها ، و رفضت التنازل عنها ، و جعلت من نفسها الوصي على المجتمع ، فوق المحظور ، و خسرت الحركة كل شيء .²

_ تخلف الوعي الديني لدى الأحزاب و المنظمات الدينية و يتجلى ذلك في عدم الاهتمام بعملية إصلاح عميق في وعي و فكر و ثقافة الإسلاميين أنفسهم ، حيث تدير وجهها إلى الخلف لكي ترى الماضي التاريخي لتجربة المسلمين منذ عهد النبوة إلى خلافة عثمان كتجربة تاريخية مشعة ، لكنها في نفس الوقت تغض الطرف عن رؤية مستقبل المسلمين في عالم يتغير بسرعة قصوى .³

_ إن القيمة أو الفكرة الإسلامية هي أهم بكثير من التنظيمات الإسلامية لحساب التنظيم و لوائحه و حساباته و منازعاته كما لا يجب أن يتحول العمل التنظيمي إلى مغنم لأهله حتى لو كان على حساب المسلمين من خارج التنظيم ، إن القيمة الإسلامية أبقى و أهم من التنظيم و الولاء للأمة كلها مقدم على الولاء لأهل الثقة المنتمين .⁴ كما أن الظاهرة الإسلامية كما هي بحاجة إلى منهج صحيح لفهمها من الباحثين الغربيين فهي تفتقر إلى فقه للواقع و التاريخ و الفقه و الخبرة من أهلها .

1 _ كمال حبيب ، تحولات الحركة الإسلامية و الإستراتيجية الأمريكية ، الطبعة الأولى ، دار مصر المحروسة ، القاهرة ، 2006 ، ص 29 ، 30 .

2 _ خالد الطراولي " الحركة الإسلامية و الدور الجديد : قراءة في العلاقة بين الإسلام السياسي و ظاهرة التدين الاجتماعي " دورية البصيرة ، العدد 10 ، 2005 ، ص 127 .

3 _ محسن الأحامدي " الحركة الإسلامية و الإصلاح السياسي في المغرب " الديمقراطية ، العدد 26 ، 2007 ، ص 132 .

4 _ كمال حبيب ، مرجع سابق ، ص 30 .

المطلب الثالث : تحديات الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي .

تحدي الديمقراطية : حيث نجد قراءات جديدة لهذا المفهوم من قبل الإسلاميين * تنظر إلى الديمقراطية كآلية حكم تحتوي على مبادئ راجحة و مطلوبة للقضاء على الاستبداد و اعتبارها آلية و منهج لتسيير الشؤون العامة و ليست عقيدة و مذهب اجتماعي و فلسفي مغاير لما جاءت به العقيدة الإسلامية .

و يرى بعض قادة الحركة الإسلامية ، أن المقصود من الديمقراطية إذا كان يعني حكم الشعب لنفسه بشكل مباشر أو غير مباشر فإن الاعتقاد بوجود تعارض بينها و بين الإسلام يعتبر خطأ كبيرا لان الإسلام لا يفرض شكلا محددًا للحكومة ، و ترك ذلك للإبداع البشري و تطوره وفقا للتطور الحضاري ، و القول بوجود تطابق بين الشورى و الديمقراطية يعتبر أيضا خطأ فادحا لان الشورى مبدأ و ليس نظام حكم ¹.

لكن تبقى مسألة قبول الإسلاميين للديمقراطية على أساس أنها تعني حكم الشعب ، بينما يؤمن الإسلاميون بحكم الله و شريعته ، يثير مخاوف النخب السياسية الحاكمة من نوايا الإسلاميين و استخدامهم الانتخابات السياسية لكي تختطف الديمقراطية رغم أن قليل من الحكام الحاليين في المنطقة تم انتخابهم ديمقراطيا . ² و هذا ما يؤدي إلى الاستخدام المبالغ فيه لبعبع العنف من أجل تبرير الحفاظ على الوضع القائم في البلاد العربية أو من أجل تبرير سياسات السيطرة الامبراطورية في سياق الحرب على الإرهاب .³ و بالتالي فإنه يقع على الحكومات أن تبدأ بصورة جدية عملية التحول الديمقراطي دون أن تطلق بين الحين و الآخر " فزاعة " الإسلاميين لتعطيل عملية التحول الديمقراطي ، و عليها أيضا أن تضع القواعد والقوانين الصارمة التي تضمن عدم المساس بمدنية السلطة ، و عدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين، و تجعل هناك استحالة لانقلاب أي تيار على الديمقراطية في حال وصوله بوسائل ديمقراطية إلى السلطة .⁴ و في هذا السياق نجد المفكر " برهان غليون " يقول : " بالتأكيد أن خطر نشوء ديكتاتورية إسلاموية في مكان الديكتاتورية الصفراء قائم بالفعل اليوم ، لكن ليس لأن في ذلك أي حتمية تاريخية أو سياسية ، و إنما بسبب تقصير القوى الديمقراطية و انعدام ثقتها بنفسها و استنقالتها السياسية و عدم سعيها بأن تكون هي نفسها البديل .

* _ من بينهم سعد الدين العثماني ، الأمين السابق لحزب العدالة و التنمية و راشد الغنوشي

1 _ عمراني كروسة " الحركة الإسلامية في الجزائر : دراسة حركتي مجتمع السلم و الإصلاح الوطني " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، السنة الجامعية 2004 _ 2005) ، ص 152 .

2 _ جون إسبوزتو ، الحرب غير المقدسة : الإرهاب باسم الإسلام، (تر : مصطفى حسين عبد الرازق)، الطبعة الأولى ، دار الحوار للنشر و التوزيع ، سورية، 2006 ، ص 163 .

3 _ برهان غليون " الديمقراطية العربية و بيع الحركات الإسلامية " دورية البصيرة ، العدد 10 ، 2005 ، ص 137 .

4 _ ندوة من تنظيم مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام " إسلاميون نعم .. و ديمقراطيون أيضا ! " دورية البصيرة ، العدد 10 ، 2005 ، ص 134 .

حرص الأنظمة العربية على إبراز القوى المتطرفة و المراهنة عليها و طمس القوى الديمقراطية و السعي إلى تفتيتها , فهي تبالغ عمدا في تصوير قوة الإسلاميين و في التركيز عليها , حتى تدرر نظام إلغاء الحريات و تأبيد الأحكام العرفية , كما تقوم عمدا بخلق بعبع إسلامي تمحو فيه جميع الفوارق بين التيارات الإسلامية السياسية ذاتها فتردها جميعا إلى قوة إرهابية متطرفة و تنفي وجود قوى إسلامية ديمقراطية أو قابلة للتحول الديمقراطي .¹

ليس من الخطأ أن نخاف من أن تتقلب بعض القوى المتطرفة على الديمقراطية , و لا أن نحسب لذلك ألف حساب , فهذا ما ينبغي أن نفعله , لكن لا ينبغي لهذا الخوف و لتلك الحسابات الوقائية الصحيحة أن تجعلنا نتخلى عن المشروع الديمقراطي أو نشك في قدرته على النجاح أو أن نتجاهل قدرة جزء من القوى الإسلامية ذاتها على التكيف مع الديمقراطية بل على تبني مقولاتها , و إلا فالنتيجة لن تكون انقلابا على الديمقراطية من قبل أقلية متطرفة , و لكن استقالة سياسية جماعية من قبل القوى الديمقراطية قبل أن تبدأ معركة الديمقراطية و التحول الديمقراطي نفسها .²

تحدي العنف : تعد قضية العنف و استعماله في وجه النظم السياسية من أكثر القضايا إثارة للجدل بالنسبة للجماعات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام راية و شعارا , و خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 , و اتهام الحركات الإسلامية بالإرهاب , و السعي لوصف أي عمل جهادي - حتى و لو كان مشروعا و تحرريا و ضد المحتل - بأنه عمل إرهابي , و مساندة الدول العربية و الإسلامية الدخول في المنظومة الأمنية , الغربية عبر بناء اتفاقيات إقليمية ثنائية و دولية , لمواجهة الإرهاب و وضع حد للتطرف .³ و قد يكون العنف مؤشرا ذا دلالة على التطرف و لا شك في أن ثمة علاقة عضوية بين نوعية التغيرات التي يستهدفها تنظيم ما , و بين أساليبه في السعي إليها , و إن احتمالات استخدام العنف تزيد مع ضيق دائرة التحالفات الممكنة .⁴

و منه ينبغي على الحركات الإسلامية في المغرب العربي أن تتبنى منهاج وسطا أهم سماته :

- السياسة فكرا و ممارسة في المدرسة الوسطية مجال اجتهاد و مجال مقاصد لأن الأحكام السياسية الشرعية المنصوص عليها في الكتاب و السنة محدودة جدا و البقية محل اجتهاد .
- الفعل السياسي ينطلق من النسبية و الأولويات و الفرص المتاحة و الإمكانيات الذاتية لا من منطق الأحكام المطلقة .

1 _ برهان غليون , الاختبار الديمقراطي في سوريا , الطبعة الثانية , دار بئرا , سوريا , 2003 , ص 140 .

2 _ نفس المرجع , ص 141 .

3 _ عمراني كربوسة , مرجع سابق , ص 153 .

4 _ طارق البشري , الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر , مرجع سابق , ص 39 .

- تجمع الوسطية بين الثوابت الدينية المرتبطة بالمجال السياسي و بين عطاء التجربة الإنسانية ، فالثوابت هي القيم المنصوص عليها في القرآن و السنة، بينما وسائل تنزيل تلك القيم في الواقع مفتوحة لإبداع الأمة و اجتهاداتها التي تتعدد و تتطور من عصر إلى عصر .

- الخطاب السياسي الوسطي يرفض العنف ، و يعمل بطريقة منظمة و متدرجة ، تراعي الواقع السياسي قدر المستطاع .¹

تحدي حقوق المرأة : مسألة حقوق المرأة و مكانتها من المسائل الشائكة لأنها ما تزال تثير الخلاف بين الإسلاميين و العلمانيين ، و يُتهم الإسلاميون بأنهم يتعمدون حرمان المرأة من حقوقها المدنية و السياسية ، و إبعادها عن الحياة العامة و معاملتها كقاصر تحت وصاية فرض رجل ، خاصة و أن معالجة قضية المرأة من قبل الحركات الإسلامية بعد الاستقلال جاءت سلبية نظرا للانحلال و الانحراف الأخلاقي الناتج عن السياسة الاستعمارية ، مما أدى إلى ظهور أصوات تنادي بتحريها ، و إعادة الاعتبار لدورها في المجتمع . لذلك يجب على الحركات الإسلامية الاهتمام أكثر بالمرأة باعتبارها تمثل نصف المجتمع ، ليس أخلاقيا فقط و إنما سياسيا و اجتماعيا بإعطائها فرصة المشاركة في رسم السياسات العامة للدولة و في اتخاذ القرارات و التعبير عن صوتها بكل حرية ، نظرا لأهمية دور المرأة و ما له من انعكاسات على الأداء السياسي للحركة، إذ هناك من يرجع سبب إخفاق الأحزاب السياسية في المغرب العربي ، أنها أقصت المرأة من موقع القرار ، فهي من الناحية العملية ما زالت لم تحظى بمكانتها داخل التنظيم ، ويبقى تمكينها من حقوقها السياسية و الاجتماعية رهانا يواجه الحركات الإسلامية ، مما يستدعي منها بناء تصور واضح و عملي اتجاه هذه القضية .²

التحدي المنهجي : افتقار الحركات الإسلامية إلى رؤية منهجية و واضحة و محددة للمشروع المراد بناءه سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي ، و منه فهي تحتاج إلى مشروع سياسي إصلاحي شامل و متكامل و ليس إلى برامج انتخابية مناسبة ، و تحتاج كذلك إلى إعادة النظر في موقع السياسة من المشروع الإصلاحى فإفراد الجانب السياسي القدرة على الإصلاح أدى إلى وقوع الحركات فيما يسمى بأفة التسييس ، و هي من أخطر الآفات التي وقعت فيها الحركات الإسلامية و أثرت على تماسكها .³

التحدي الاقتصادي : أما على المستوى الاقتصادي فالواقع الذي نعيشه اليوم يشهد ثورة اقتصادية لا مثيل لها من شأنه أن يضع الحركة الإسلامية على المحك ، و المشكلة هنا لا تكمن في غياب الأفكار حول الرؤية السياسية أو الاقتصادية بقدر ما تكمن في غياب إستراتيجية تقنية أكثر واقعية لتنفيذه ميدانيا ، فإسهامات الإسلاميين في مجال التنظير قليلة فما بالك بالتطبيق .⁴

2 _ عمراني كربوسة ، مرجع سابق ، ص 152 .

2 _ نفس المرجع ، ص 154 .

3 _ عمراني كربوسة ، مرجع سابق، ص 154 ، 155 .

4 _ نفس المرجع ، ص 155 .

التحدي الاجتماعي : خطاب الحركات الإسلامية ما زال بحاجة إلى مزيد من الانفتاح على واقعه المعيش ، فليس من الفاعلية الاجتماعية و لا من الوفاء للواقع أن تسكت الحركات الإسلامية عن قضايا التنمية ، و قد أصبحت متصدرة جدول اهتمام قطاعات واسعة من المجتمع .¹

- مراجعة موقف الحركة الإسلامية من المؤسسات الدينية في مجتمعاتنا و إعادة التفكير في تجسير الفجوة بين الحركة الإسلامية و رموز هذه المؤسسات .. فالإسلام يحتاج إلى رموز من العلماء العاملين المجاهدين و هؤلاء العلماء هم ورثة الأنبياء و الموقعين عن الله و وجودهم ضمن الحركة و في قيادتها سوف يسبغ الشرعية على الحركة كما سيجعل الجماهير تمضي وراءهم .. و أحد مشاكل الحركة الإسلامية أن المتصددين للدعوة فيها هم من المتخرجين من كليات مدنية .. فالحركة بحاجة إلى علماء متخصصين في الشريعة للتصدر للفتوى و الدعوة .. و العمل لضبط قواعد الحركة .²

_ التمييز بين الثابت و المتغير في النسق التشريعي الإسلامي حيث الثابت نلحظ في معالجته نصوصا مفصلة بينما المتغير نجد فيه قواعد مجملة أو قد لا نجد فيه نصوصا من الأساس و بينما الاجتهاد في الثبات يكون في التفسير و الفهم ، يكون الاجتهاد في الجانب المتغير له مجاله الواسع الذي يتجاوز الفهم و التفسير إلى فهم الواقع و معرفة العلل و تحقيق المناط و بناء أحكام و فتاوى جديدة .³

_ إحياء فقه المقاصد الذي يوازن بين المصالح و المفساد ، و يرجع بينها حيث لا يكون هناك شيء في الواقع اسمه مصلحة تامة أو مفسدة تامة و لكن المصلحة تتازعها مفسدة ، و تغليب أعظم المصالح أو أقل المفساد حين التعارض هو الذي يجب أن يكون حاكما ، فالأمور بمقاصدها ، و الشريعة مقصدها تحقيق المصالح و درء المفساد .

_ البعد عن المطلق في أمور هي بطبيعتها نسبية اجتهادية و لا ريب أن التعامل مع المطلق مريح للنفس سواء بالنسبة للقائل أو المعلم أو بالنسبة للمستمع ، و لكن المعركة الحقيقية هي في مجال التعامل مع الواقع بنسبته و تعقيداته و مشاكله ، فكيف يمكن التعامل معه دون الدوران في فضاء المطلقات ، إن بناء نظرية للسياسة للتعامل مع الواقع هو أمر ضروري و حاسم لتجاوز الحركات الإسلامية أزمتها الراهنة في التعامل مع الواقع و التعامل مع الدولة و المجتمع .⁴

كما يقدم الشيخ "راشد الغنوشي" جملة من التوصيات التي يجعلها رهانات في نشاط الحركات الإسلامية

و هي :

_ اعتبار أن الملزم بالنسبة إلى المسلم هو نصوص الكتاب والسنة من دون تأويل متعسف أو تعطيل جائر ، فدور العقل ليس منشئا للحكم الشرعي ، وإنما كاشف عنه إما مباشرة في حالة صحة النص في وروده و

1 _ نفس المرجع، ص 155 .

2 _ كمال السعيد حبيب ، الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 ، ص، 66، 67.

3 _ نفس المرجع، ص 102 .

4 _ كمال السعيد حبيب ، الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة ، مرجع سابق ، ص 103 .

وضع دلالاته اللغوية وعدم خصوصيته ، أو عن طريق ضرب من ضروب الاستنباط المعروفة ، وذلك لأن المشرع كما هو إجماع المسلمين هو الله تعالى كشرعية ثابتة و إن تطورت بل ينبغي أن يتطور الفقه بتطور أحوال المجتمعات ، وأن للمسلم الذي بلغ درجة الاجتهاد أو لولي الأمر أن يختار من المواقف الفقهية قديمها و حديثها ما يناسب أوضاعه بلا اعتراض مشروع من أحد وأن يستنبط من الأصول ، إذا كان من أصل الاستنباط.

_ الإيمان بشمولية الإسلام : طولاً : كل الزمان ، و عرضاً: كل البشر ، وعمقاً: كل خاصيات الإنسان وطموحاته في عالمي الغيب والشهادة.

_ ضرورة العمل الجماعي المنظم من أجل تحويل المنهج الإسلامي إلى نظام فعلي للحياة والحضارة ، أما ما بقي من العقلانية فعنصر في مكونات الاتجاه .

_ ضرورة التحرر من التقليد للتراث واعتبار أن النماذج الاجتماعية التي عرفها التاريخ الإسلامي ليس فيها ما هو لنا ، و أن الملزم هو النص وتفاعله مع الواقع ، عن طريق الاجتهاد لاستنباط نماذج جديدة للمجتمع والحضارة .

_ ضرورة استيعاب الواقع المحلي و العالمي بكل تطوراته و مكاسبه ، و توظيف كل المكاسب الإنسانية في عملية البناء بعقل منفتح و روح متحررة .

_ إقرار حق الاختلاف في ما يجوز الاختلاف فيه و واجب وحدة الصف .¹

_ كذلك يقوم تحدي كون اتجاه الحركة الإسلامية إلى الاعتدال يمثل رغبة حقيقية و جادة .. لكن ذلك يعتمد على النظم السياسية و المجتمعات ، إضافة إلى الحركات الإسلامية نفسها.² فالحركة الإسلامية مدعوة لمبادرة ذاتية تقوم بها بنفسها ، قائمة على شبكية العمل الإسلامي و مجتمعيته و ليس هرميته و تنظيميته ، فتجري انسحاباً لمشاركة غيرها و فصلاً تاماً و حقيقياً في القيادة و العمل بين العمل السياسي الحزبي و العمل النقابي و الخيري و العمل الدعوي ، و لا يعقل أن تقع قيادات الحركة الإسلامية فيما يفترض أن تكافح من أجل محاربتة من احتكار و سيطرة ، فترى القائد قائداً في العمل الخيري و الدعوي و السياسي و النيابي . و قادة الحركة الإسلامية بسلوكهم هذا لا يقعون في زلل الاستبداد و الاحتكار فقط ، و لكنهم أيضاً يجعلون الحركة الإسلامية هدفاً معزولاً يسهل إصابته و تصفيته ، و يجعلون مغانمهم الشخصية قضية الأمة ينتظرون من الناس أن يؤيدوهم بها ، و يسهلون على الحكومات ضرب العمل الإسلامي تحت غطاء محاربة التجاوزات القانونية و السياسية .³

تحديات مرحلة ما بعد الثورات العربية :

1 _ راشد الغنوشي " تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الإسلامية بتونس _ حركة الاتجاه الإسلامي _ " ، مرجع سابق ، ص 308 .
2 _ إبراهيم غرايبية " عام على أيلول : مراجعات الحركة الإسلامية .. من الهرمية إلى الشبكية " دورية البصيرة ، العدد 10 ، 2005 ، ص 142 .
3 _ إبراهيم غرايبية " عام على أيلول : مراجعات الحركة الإسلامية .. من الهرمية إلى الشبكية " مرجع سابق ، ص 143 .

قد يبدو للوهلة أن الحركات الإسلامية هي الفائز الأكبر في الثورات العربية، فقد أسقطت هذه الثورات تلك الأنظمة الأوتوقراطية التي أقصت وهمشت وحجبت الشرعية عن الحركات الإسلامية ، بيد أن الوجه الآخر لهذا الانطباع هو أن هذه الحركات سوف تواجه تحديات واستحقاقات لم تعمل لها حسابا طيلة العقود الثلاثة الماضية، فالثورات كما تمنح فرصا، فإنها تفرض قيودا وقواعد جديدة ملزمة لكافة الأطراف، حتي تكتمل أهداف الثورة.¹

يمكن الإشارة إلي بعض المكاسب التي سوف تحصدها الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الثورات العربية:

أولا / سيكون من حق هذه الحركات الحصول علي وضع شرعي وقانوني يمكنها من العمل بحرية وعلنية. فالثورات لم تسقط فقط الأنظمة السلطوية، وإنما أسقطت معها ثقافة الإقصاء والاستبعاد التي كانت حاجزا أمام القوي والتيارات الدينية. فحركة النهضة التونسية لم تحظ باعتراف رسمي من الدولة منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي.

ثانيا / سوف يفتح المجال السياسي لهذه الحركات بشكل أكبر مما كان عليه الوضع سابقا، وسيكون بمقدورها أن تمارس دورا سياسيا كثيفا، سواء من خلال المشاركة في المناسبات الانتخابية بدون قيود، أو من خلال عقد تحالفات والدخول في ائتلافات سياسية علنية.

ثالثا / فتح المجال الاجتماعي والحركي أمام التيارات الإسلامية من أجل تأكيد وترسيخ حضورها الشعبي، مما يعني إمكانية التمدد القاعدي مجتمعا وثقافيا.

بيد أن ثمة تحديات كثيرة تنتظر الحركات الإسلامية بعد الثورات في بلدان المغرب العربي لعل أهمها :

أولا- تحدي الانتقال من السرية إلي العلنية. فقد دأبت الحركات الإسلامية علي العمل بعيدا عن القواعد المؤسسية التي تحكم عمل الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وهو ما وفر لها قدرا من السيولة والتغلغل في المجتمعات العربية. ويترتب علي العمل السري سلسلة طويلة من القيم والمبادئ التي ينشأ عليها أفراد الحركة وأعضاؤها، مما يخلق ثقافة ومنظومة قيمية بعيدة عن الشفافية والوضوح. لذا، فإن أول تحد سوف يواجهه هذه الحركات هو كيفية تغيير البنية العقلية والفكرية لأعضائها، ونقلها من الحيز السري بآلياته وتفاعلاته إلي الإطار العلني بمسئوليته والتزاماته.

ثانيا- تحدي الفصل ما بين النشاطين الديني والسياسي. فقد دأبت الحركات الإسلامية علي الخلط بين الدعوي والسياسي، ولم توجد حدود فاصلة بين الدور الديني والاجتماعي لهذه الحركات ونشاطها السياسي. وهذا التحدي لا يمكن حله بمجرد التمييز بين المجالين الديني والسياسي عن بعضهما بعضا، وإنما من خلال

1 _ خليل العناني ، مرجع سابق . "التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية " مجلة السياسة الدولية ، عدد يوليو 2013 ، من الموقع : <http://www.siyassa.org> ، يوم : 06_09_2013 ، الساعة : 09:55 .

عملية فصل كلي في الوعي والفكر الحركي بين منطق الجماعة الدينية ومنطق الحزب السياسي، ولا تشجع النماذج العربية (كما هي الحال في الأردن واليمن) التي تجمع بين الأمرين علي إمكانية تكرارها في المغرب وتونس. فالمشكلة لم تكن يوما في العلاقة التنظيمية التي تحكم علاقة الحزب بالجماعة ومساحات الانفصال والتلاقي بينهما، وإنما في الفلسفة التي يستند إليه كلاهما. فالعضو الذي يقرر الانتماء لجماعة دينية ليس هو حتما من يقرر الانتماء إلي حزب سياسي وبالعكس.

ثالثا- تحدي إدارة التوازنات والعلاقات الداخلية في الحركات الإسلامية. فمن المعروف عن هذه الحركات تماسكها الداخلي والتزامها التنظيمي والأيدولوجي. ولعل أحد أسباب ذلك هو شعور الحركة بكونها دوما مستهدفة من الأنظمة السلطوية، وهو ما كان سببا في تأجيل كثير من الاستحقاقات التي كانت مفروضة علي هذه الحركات تحت وطأة القمع الخارجي. أما الآن، وقد سقطت هذه الحجة، فإن ملفات داخلية كثيرة سوف تكون محل نقاش وجدل كبيرين داخل هذه الحركات، منها - علي سبيل المثال - إمكانية الانتقال من ثقافة التلقين والطاعة إلي النقاش والاختلاف، والعلاقة بين الأجيال، والعلاقة بين المستويات التنظيمية المختلفة (مجالس الشورى والمكاتب التنفيذية وسلطات رئيس الحركة)، وما يتعلق بالانتخابات الداخلية، ومنظومة الحراك والترقي الداخلي.

رابعا- تحدي تطوير الخطاب الفكري والأيدولوجي للحركات الإسلامية. ففي مرحلة ما بعد الثورات، لن يكون مقبولا من هذه الحركات أن تظل متخندقة في أطروحاتها الدينية والفكرية دون الانفتاح علي غيرها من التيارات والرؤى والأفكار الأكثر تقدمية واعتدالا، وإلا فستخسر حتما الكثير من قواعدها ومؤيديها. والأكثر من ذلك أن هذه الحركات سوف تكون مطالبة بأن تضبط خطابها وتفاعلاتها الداخلية مع الواقع الجديد الذي فرضته الثورات العربية، وإلا فإنها ستفقد الزخم الثوري وتسير خلف المجتمع وليس في مقدمته.¹

خامسا- تحدي الانقسامات والانشقاقات الداخلية. من المتوقع أن تتعرض بعض الحركات الإسلامية العربية إلي هزات داخلية عميقة، عطفًا على الحالة الثورية التي تتطلب تجديدا للبنية التنظيمية والفكرية لهذه الحركات، كي تكون علي مستوى التوقعات والطموحات التي حملتها الثورات العربية للشارع العربي. وقد بدأت بالفعل مؤشرات علي هذه الانقسامات في بعض الحركات، وإن بشكل غير علني حتي الآن. فعلي سبيل المثال، هناك خلاف متزايد بين قادة حركة النهضة التونسية حول كيفية التعاطي مع المرحلة الجديدة. وهو انقسام يعكس عدم توافق الرؤية بين جناحي الداخل والخارج في الحركة. فالجناح الأول يبدو الأكثر انغلاقا وتحفظا علي تقديم تنازلات، سواء في خطاب الحركة، أو في موقعها الحركي داخل النظام السياسي

1 _ خليل العناني ، مرجع سابق .

الجديد، في حين يبدو جناح الخارج أكثر مرونة واستيعابا للحظة الثورية، بحكم احتكاكه بالثقافة الغربية، وقبوله بالتعددية الفكرية والأيدولوجية.¹

وخلاصة القول، فإن مستقبل الحركات الإسلامية والتحولت التي قد تطالها سوف يتوقف علي ما قد تفضي إليه الثورات العربية الراهنة من نتائج علي المدى الطويل، وأي الأشكال قد تأخذها الدولة الجديدة في المغرب العربي²، سواء بالانتقال نحو نظم ديمقراطية حقيقية، أو الوقوع مجددا في براثن السلطوية والأوتوقراطية. فأني فشل للإسلاميين في هذه المرحلة الانتقالية هو أمر صعب لكونه ينعكس بالسلب على أمرين³: الأول على مستقبل هذه الدول الناشئة بعد الثورات وبنائها الداخلي، و منه فإن البناء الداخلي للدول يجب أن يتم بالشكل السليم، أما الأمر الثاني فشل الإسلاميين في هذه المرحلة الانتقالية يضعفهم ويقلل من ثقة الجمهور العريض بهم، مما يضعف مستقبلهم السياسي إضافة للدعوي.

1 _ خليل العناني ، مرجع سابق .

2 _ مقابلة مع البروفيسور أمحمد برفوق : أستاذ العلاقات الدولية جامعة الجزائر، أستاذ العلاقات الدولية و الدبلوماسية المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية وزارة الخارجية الجزائرية ، مستشار علمي المنتدى العالمي لدراسات الشرق الأوسط (قاعة الملتقيات قطب شتمة جامعة محمد خيضر ، بسكرة في 18_09_2013_على الساعة 14:45) .

3 _ إبراهيم خطيب " الإسلاميون عقب الثورات.. التحديات والمخاوف " ، من الموقع : <http://www.alzaytouna.net> ، يوم : 2013/7/11، الساعة : 15:50 .

خلاصة و استنتاجات :

من خلال ما تم التطرق إليه يمكننا استنتاج ما يلي :

_ إن الحركة الإسلامية المعاصرة تصوغ نفسها وفق أفكار ونظريات جديدة ومتطورة. ولو كنا في صدد التأريخ للحركة الإسلامية لقلنا إنها اليوم تؤسس لنفسها نمطاً جديداً، وتعيش دورة تاريخية جديدة، وقد خرجت عن المنهج والنمط التقليديين في الحركة الإسلامية.

_ إن السمة التي ميزت العلاقة بين الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم المغاربية عامة هي علاقة صراع وصدام، وقد أدى هذا إلى إعاقة مسيرة التحول الديمقراطي وأبعد من ذلك إلى الكثير من المشاكل والخسائر المادية والبشرية. وهو ما يمثله الوضع الجزائري نتيجة دخول الجزائر في دوامة العنف في إطار هذا الصراع منذ ثمانينيات القرن الماضي.

_ بلدان المغرب العربي _ باستثناء المغرب الذي نجح نسبياً _ لم تفلح في حل معضلات تلك الاحتجاجية الشعبية الإسلامية خارج المقاربة الأمنية المستندة إلى فكرة الاستئصال و قد كانت أكلافها فادحة في الجزائر مثلاً حين قادت إلى حرب أهلية طاحنة مازالت البلاد تعيش آثارها العميقة حتى اليوم على الرغم من مشروع الرئيس بوتفليقة لـ "الوثام المدني" و يرد هذا الإخفاق في التعاطي مع متغيري الإرهاب و الاحتجاجية الشعبية الإسلامية إلى معضلتين مترابطتين في عقل السياسة العربية و إرادتها : معضلة غياب رؤية إستراتيجية للعلاقة بين الديني و السياسي في مجتمع مثل المجتمع العربي ، و معضلة غياب الديمقراطية و انعدام الحريات العامة .

_ الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي مقبلة على تحديات كبيرة يجب عليها محاولة العمل والتعامل معها بحكمة و بجدية لكي تكون تجربتهم بالحكم ناجحة، ولكي يتم بناء دول الربيع العربي الخارجة من ثورات وتغييرات جذرية يتم بناؤها على أساس سليم، فهذه المرحلة الانتقالية هي مرحلة حرجة ولها ما بعدها.

_ التحديات التي تعصف بالإسلاميين هي كثيرة كون الأنظمة التي انهارت هي أنظمة كانت بنيوياً تحتكر الدول وجعلت منها دول متخلفة و فاسدة تسيير وفق منظومة من الفساد والقمع وكبت الحريات وبعيدة كل البعد عن الشعب وإرادته.

_ التحديات كبيرة وكثيرة منها الداخلي المعني ببناء الدولة وشكلها وعلاقة الدين بالدولة فيها وعلاقة التيارات السياسية فيها، ومنها الاقتصادي الذي يورق الناس، ومنها التحديات الخارجية، كل هذه التحديات هي تحديات صعبة يكون المفتاح فيها هو السعي الحثيث لنهضة الدولة والأمة على أساس سليم، أساس يضع التوافق، والهوية الجامعة لمكونات الأمة، ومصالح الدولة كمعايير أساسية لبناء الدولة والنهوض بها.

**الفصل الثالث : دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي
" حركة النهضة التونسية نموذجاً "**

المبحث الأول : حركة النهضة التونسية تاريخ البداية و التطور .

المبحث الثاني: حركة النهضة بين متطلبات الواقع التونسي و مثالية المبادئ .

المبحث الثالث : صعود حركة النهضة التونسية بعد الثورة - الربيع العربي -

المبحث الرابع : دور حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي في

تونس .

المبحث الخامس : تقييم دور حركة النهضة التونسية في مسار التحول

الديمقراطي و آفاقها المستقبلية بعد الربيع العربي .

خلاصة و استنتاجات

الفصل الثالث : دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

أصبحت حركة النهضة تمثل تياراً عصرياً ومنتامياً داخل الساحة الإسلامية العربية، وأصبح إشعاعها يتجاوز حجم تونس البلد الصغير .وخلال ربع قرن من النضال تمكنت حركة النهضة من أسلمة الحداثة، أي إدخال الإسلام إلى قلب عالم الحداثة، وهذا أكبر إنجاز أنجزته الحركة الإسلامية التونسية، أنها نقلت الإسلام إلى عالم الحداثة، ونقلت الحداثة إلى عالم الإسلام، وجسدت العلاقة بين هذين العالمين اللذين ظنّ أصلاً أنهما لا يتصلان.و هو الأمر الذي سنستشفه من خلال تناول تطور هذه الحركة مرحلة بمرحلة انطلاقاً من تاريخ بدايتها و تطورها إلى محاولاتها للموازنة بين متطلبات الواقع التونسي و مثالية المبادئ التي تحكمها و حتى كيفية مواكبتها لأحداث الثورة التونسية و جاهزيتها لمرحلة ما بعد الثورة لنقوم بتقييم عام خاص بحركة النهضة التونسية كتجربة فريدة وليدة البيئة التونسية و مدى مساهمتها في عملية التحول الديمقراطي بتونس .

المبحث الأول : حركة النهضة التونسية تاريخ البداية و التطور .

مرت حركة النهضة التونسية بعدة مراحل تطور أملت عليها البيئة التونسية حيث تتناول المطالب التالية : نشأة و بداية حركة النهضة التونسية ، الجماعة الإسلامية التونسية 1971 _ 1981 ، حركة الاتجاه الإسلامي التونسية 1981 _ 1989 ، حركة النهضة التونسية انطلاقاً من 1989 .

المطلب الأول: نشأة و بداية حركة النهضة التونسية .

يذهب بعض الباحثين والكتّاب إلى القول بأنّ الحركة الإسلامية التونسية عريقة عراقية جامع الزيتونة في تونس ، ومعروف أنّ هذا الجامع لعب دوراً كبيراً في تاريخ تونس كما ساهم في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لتونس ووقف سدّاً منيعاً في وجه الاستعمار الفرنسي الذي كان يعمل على فرنسة تونس وجرّها إلى دائرة التغريب والفرنسة .

وقد خرجّ جامع الزيتونة عشرات الشخصيات المغاربية التي قادت العمل الوطني والنضالي في أقطار المغرب العربي ، وكان مناهضو الاستعمار يلجأون إلى الزيتونة لإكمال دراستهم والتزوّد من معين الوطنية والإسلام ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإنّ رئيس جمعية العلماء المسلمين في الجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس قد درس في جامع الزيتونة ، والرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين درس في جامع الزيتونة هو الآخر ،كذلك شيخ الحركة الإصلاحية في تونس الشيخ الثعالبي وغيرهم .¹

1_ يحي أبو زكريا ، مرجع سابق ، ص 47 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

ويرتبط ظهور الحركات الإسلامية في تونس بتحركات بدأت في جامع الزيتونة في أواخر الستينيات حيث شرعت شخصيات إسلامية منها الشيخ " عبد القادر سلامة " و " محمد صالح النيفر " والشيخ " بن ميلاد " في إلقاء محاضرات ومواظ ودروس دينية وبعض هذه المحاضرات كانت تنتقد الحالة السياسية والثقافية والاقتصادية في تونس .

وكان من بين الذين درسوا في الزيتونة في هذه الفترة بالذات " عبد الفتاح مورو " أحد أهم المشاركين في تأسيس الحركة الإسلامية المعاصرة في تونس ، وبدأ مهمته تلك في عقد صلات وثيقة بشخصيات وأوساط تونسية . وفي بداية السبعينيات التقى " عبد الفتاح مورو " براشد الغنوشي الذي كان في وقت سابق معجبا بالفكر القومي الناصري ثم تبنى الفكر الإسلامي ، ونشأت صداقة بينهما انعكست على نشاطهما السياسي فيما بعد . وفي سنة 1970 قرر مع " عبد الفتاح مورو " الشروع في إعطاء دروس وإقامة حلقات دينية تعليمية في المساجد ، وكانت جلّ هذه الدروس تتمحور حول حضارية الإسلام وخطورة الثقافة الغربية المادية.

وأنضمّا كلاهما إلى " جمعية المحافظة على القرآن الكريم " سنة 1971 وأخذّا يمارسان نشاطهما. ومن جامع سيدي يوسف في العاصمة التونسية بدأت الفكرة الإسلامية تسطع وبدأت الفكرة الإسلامية تخرج من دائرة المسجد إلى دائرة الجامعة .

وقد عمل راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو على إقناع أكبر عدد ممكن من النخب المثقفة في المساجد والمعاهد التعليمية بأنّ الإسلام هو البديل الحضاري الحيّ ، وشرع راشد الغنوشي في كتابة مقالات في جريدة الصباح اليومية والتي أتاحت له نقل أفكاره إلى أكبر شريحة ممكنة من المثقفين ، كما كان يكتب في مجلة جوهر الإسلام لصاحبها الشيخ المستاوي . ومع بروز مجلة المعرفة التي كانت المنبر الفعلي للحركة الإسلامية في تونس كثف راشد الغنوشي من كتابة المقالات التي تتناول الحضارة الغربية وإفرازاتها المادية وانعكاساتها الخطيرة على مجمل الأوضاع في البلاد الإسلامية ، وكان راشد الغنوشي في هذه المرحلة معجبا بفكر سيد قطب ومالك بن نبي وأبو الأعلى المودودي و محمد الغزالي.

وكانت مجلة المعرفة والتي كان راشد الغنوشي أحد كتّابها تركّز على مواجهة الفكر اليساري والعلماني وموضوع المرأة في الإسلام . وأثناءها تأسست مجلة المجتمع حيث بدأ معها الخطاب الإسلامي يتبلور شيئاً فشيئاً .¹

ولم تكن هذه التحركات لراشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو بمنأى عن رصد السلطة التونسية التي كانت تراقب عن كثب هذه التطورات وخصوصاً بعد أن أصبحت الظاهرة الإسلامية بارزة في الجامعات و الثانويات والمعاهد التعليمية والمساجد . مما أدى إلى حصول انكشاف أمني ، تأكد لدى السلطة من خلاله وجود تنظيم إسلامي مُهيكل ، له مؤسسات قيادية مركزية و جهوية ، وتحكمه لوائح وقوانين . و أيقنت الحركة في نفس الوقت أنه لا أحد من الأطراف القائمة والمتصارعة يمثلها سياسياً ، أو يعبر عن أهدافها الدعوية والإصلاحية

1_ يحي أبو زكريا ، مرجع سابق ، ص 47 ، 48 ، 49 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً " الشاملة ، وأن عليها أن تأخذ مصيرها بيدها ، وتنتزع زمام المبادرة من الأطراف العلمانية ، و لا أقل من أن تصبح طرفاً في المعادلة .¹

وقد ساعدها على ذلك استعدادها للتحول إلى حركة احتجاجية ، بعد أن لاقى خطابها الدعوي السياسي ، الذي كانت تبثه في الخطب المساجدية و الفضاءات الشبابية ، التلميذية و الطلابية رواجاً فاق انتظاراتها ، ساعدها أيضاً انتصار الثورة الإسلامية ضد شاه إيرن ، بزعامة شخصية دينية ثورية ، عرفت كيف تُفعل المذهب الديني ، وتحوله إلى أيديولوجيا ثورية وثورة اجتماعية ، سياسية وأيديولوجية ، أفصحت عن إمكانات عقيدة دينية متغلغلة في النفوس ، وهي أوثق رابطة اجتماعية و روحية ، وأهم مخزون عند الأزمات .² لذلك انعقد اجتماع سرّي عام 1979 بضاحية "منوبة" في تونس قرّر إثرها "راشد الغنوشي" و"عبد الفتاح مورو" تأسيس تنظيم إسلامي على غرار تنظيم الإخوان المسلمين ، أطلقوا عليه اسم : "الجماعة الإسلامية".³

المطلب الثاني : الجماعة الإسلامية التونسية 1971 _ 1981 .

بين سنتي 1971 و 1981 أي فترة عشر سنوات كانت "الجماعة الإسلامية " التي تزعمها "راشد الغنوشي" تقصر عملها على النشاط الثقافي والتربوي والفكري و تتحرك من منطلق بعث الشخصية الإسلامية و وضع حدّ للإنسلاب الثقافي والتبعية للغرب وتجديد الفكر الإسلامي ، وكانت المنطلقات الثقافية والفكرية تحول دون دعوة هذه الجماعة إلى العنف لأنّها كانت تعتبر معركتها ثقافية بالدرجة الأولى في صراعها مع التيارات العلمانية التي كانت تجرّ تونس إلى دائرة التغريب .

حيث أننا نلاحظ حياة زعيمها الأعلى " راشد الغنوشي " تسير على نموذج حياة الكثيرين من الناشطين من أبناء جيله : (كما جاء في الملحق الخاص بالسيرة الذاتية للشيخ " راشد الغنوشي " في آخر المذكرة)

- 1 - تعليم تقليدي ثم تعليم حديث ، لكن مع تركيز واضح على اللغة العربية بدلا من الفرنسية .
- 2 - حماسة شبابية و مشاركة في حركة القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر .
- 3 - ما تلى ذلك من ارتباك و أزمة هوية حينما خسرت القومية العربية جدارتها بسبب الهزيمة العربية المبررة في حرب سنة 1967 م .
- 4 - التحول عن القومية العربية و العودة إلى الإسلام ، و لا سيما إلى رؤية عالمية أيديولوجية إحيائية بفضل حسن البنا و سيد قطب و مولانا أبو الأعلى المودودي .
- 5 - رد فعل سلبي قوي تجاه قرينه المباشر صاحب الثقافة و القيم الغربية ، و إعادة مواعمة أعمق لتراثه العربي - الإسلامي بعد الدراسة في فرنسا .

1 _ العجمي الوريمي " الإسلاميون و السلطة في تونس " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين ، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس ، مركز المسبار للدراسات و البحوث ، دبي ، 2011 ، ص 153 ، 154 .
2 _ نفس المرجع ، ص 154 .
3 _ يحي أبو زكريا ، مرجع سابق ، ص 49 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

6 - اتخاذ الدور المزدوج للقيادة بوصفه مدرسا و ناشطا ، و هو مسار يشبه مسار ناشطين كثيرين آخرين مثل حسن البنا و سيد قطب في مصر ، و المودودي في باكستان ، و زعماء العصر الحديث مثل أم عبد السلام ياسين في المغرب و عباسي مدني في الجزائر ، و حسن الترابي في السودان .

7 - ما تلى ذلك من التحقق من الصلة المحدودة للناشطين في الخارج ، الذين كانت رؤيتهم و استراتيجياتهم محكومة بتجاريمهم المحلية ، و من ثم الحاجة إلى وضع الرسالة و الأيديولوجية الإسلامية في سياقها .

8 - و ينتج عن هذا التحول من الميل نحو الإخوان المسلمين المصريين إلى حركة أكثر تمركزا في تونس و من النشاط المقاتل المستوحى من سيد قطب إلى نشاط أكثر برامجية و اعتدالا و توافقا مع البلاد .¹

وكانت الجماعة الإسلامية التونسية في هذه الفترة تركز تركيزا على :

- الدروس الوعظية والحلقات الدراسية في المساجد .
- تكثيف المحاضرات في المعاهد الثانوية والجامعات .
- إقامة معارض للكتاب الإسلامي وما يتخلل ذلك من عقد ندوات وحلقات دراسية .
- المشاركة في مؤتمرات إسلامية داخلية وخارجية كملتقى الفكر الإسلامي الذي كان يعقد سنويًا في الجزائر .

- إقامة صلات ومدّ جسور مع شخصيات إسلامية خارج تونس على قاعدة التواصل الثقافي والفكري .
- تركيز الدعوة في أوساط النساء لإقناعهنّ بارتداء الحجاب وتبني الفكر الإسلامي على أساس أنّ المرأة نصف المجتمع وعلى أساس أنّ النظام التونسي عمل المستحيل من أجل تغريب المرأة التونسية .
- نشر المقالات الهادفة والواعية في جرائد الصباح ، المعرفة والجيب والفجر في وقت لاحق .
- ومن خلال هذه المنابر الإعلامية كانت الجماعة الإسلامية وبعدها حركة الاتجاه الإسلامي تعبّر عن طروحاتها وتفاعلها مع القضايا العامة وموقف الإسلام منها .²

كم اتسمت الأدبيات الخاصة بالجماعة الإسلامية في هذه المرحلة ببعدها عن السجال السياسي . حيث كانت تحدث إسقاطات على الواقع المعيش ، فالغنوشي مثلا وعندما كان يلقي محاضرات عن العلمانية وضررها على المجتمعات الإسلامية كان البعض وخصوصا في دوائر السلطة يفهمون ضمنا أنّه يقصد الحالة التونسية و النظام تحديدا لكنّ الغنوشي لم يكن يسمّي الأشياء بمسمياتها .

وكانت الحلقات الداخلية للجماعة الإسلامية التونسية تركز على أساليب تفعيل الدعوة الإسلامية وتكثيف التبليغ الإسلامي في مؤسسات التربية والتعليم وإيصال التبليغ الإسلامي إلى القرى و الأرياف ، وكان الغنوشي باستمرار يعلن أنّه ضدّ العنف والعنف المضاد وهذا ما جعل السلطة التونسية تغضّ الطرف عن تحركاته ، لكنّها كانت تحصي كل أنفاسه لمعرفة وجهة الغنوشي و إلى أين يريد أن يصل هذا الرجل .³

1 _ جون إسبوزينو ، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟ ، دار الشروق ، (تر : قاسم عبده قاسم) ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 ، ص 225 .

2 _ يحي أبو زكريا ، مرجع سابق ، ص 57 .

3 _ نفس المرجع ، ص 56 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

و عن نشأة الحرك نجد ا نجد الشيخ " راشد الغنوشي " زعيم الحركة الإسلامية التونسية في كتابه " المرأة المسلمة في تونس "يقول "إنّ الحركة الإسلامية التونسية لم تظهر في مجتمع بدوي تسوده علاقات الفطرة بل ظهرت في مجتمع أرفقته الحضارة الغربية وقتّ عضده ونخر كيانه تقليد الغرب والجري وراء المظاهر الزائفة من حضارته , لقد خيل لزعماء البلاد وكلهم إعجاب بالغرب أننا لن ننضمّ إلى ركب المتحضرين الغربيين حتى نسير سيرتهم في مظاهر حياتهم . " ¹ وعلى الرغم من حدة التغريب والتبعية المفرطة للغرب في تونس ثقافيا واقتصاديا وسياسيا, فقد تمكنت الجماعة الإسلامية من إعادة بعث الشخصية الإسلامية في تونس , وتمكنت هذه الجماعة من تجنيب نفسها معارك جانبية مع السلطة ومع القوى العلمانية الموجودة في خارطة السياسة التونسية .

المطلب الثالث : حركة الاتجاه الإسلامي التونسية 1981 _ 1989 .

بدأت عملية الانفتاحات في تونس حيث أعلن الرئيس بورقيبة في أبريل 1981 م، عن عدم اعتراضه على إنشاء تأسيس أحزاب معارضة شريطة أن تتخلى عن العنف والتعصب وعدم الاعتماد على قوى خارجية بكل الأشكال، وكذا شريطة حصول الحزب على نسبة 05 % من الأصوات على الأقل في الانتخابات التشريعية التي كان مقررا إجراؤها في نوفمبر 1981 م، إلا أن هذه الإصلاحات عادت بالكثير من الاضطرابات على الساحة التونسية ما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ بعدها، استغل زين العابدين بن علي موقعه في تلك الفترة كرئيس للوزراء فخلع بورقيبة بانقلاب دستوري ² في السابع من نوفمبر 1987م ³ . بسبب العجز الصحي) (توفي بورقيبة في 6 أبريل 2000) ⁴ و باشر بعدها بعملية إصلاحات و انفتاحات سياسية . حيث ألغى سياسة النظام السابق وشرع في تطبيع العلاقة مع الهيئات والتنظيمات النقابية، وكذا إلغاء العديد من المؤسسات والمحاكم والقوانين السابقة، والسماح بإعادة إصدار صحف المعارضة، حيث تم إقرار تشريع جديد في أبريل 1988 م يسمح بالتعددية الحزبية بشرط الالتزام بالدستور والقانون، كما تم تعديل قانون الصحافة ويلاحظ من هذا أن الرئيس بن علي حاول في بداية عهده إضفاء الطابع الديمقراطي والانفتاحي على النظام التونسي لاحتواء وتهدئة الاحتقان السياسي والاجتماعي للوضع الداخلي التونسي ⁵ .

اثر إعلان الحزب الدستوري الحاكم في تونس عن مشروع التعددية السياسية في سنة 1981 بادر أعضاء الجماعة الإسلامية إلى عقد مؤتمر أعلنوا في ختامه عن حلّ الجماعة الإسلامية وتأسيس حركة جديدة باسم

1 _ يحي أبو زكريا , مرجع سابق , ص 56 .

2 _ Fitzroy Dearborn , *Encyclopedia of African History* , Volume 1 , Taylor & Francis Group , New York , 2005 , p 1606 .

3 _ هيرمن كندر , قبرنر هيلغيمن , أطلس - dtv تاريخ العالم من البدايات حتى الزمن الحاضر , (تر : الياس عيدو الحلو) , الطبعة الأولى , المكتبة الشرقية, بيروت , 2003 , ص 587 .

4 _ John G. Hall , *Exploration Of Africa: The Emerging Nations : North Africa* , (Introduction : Richard E. Leakey Chairman, Wildlife Clubs Of Kenya Association) , CHELSEA HOUSE , Philadelphia, 2003, P 84 .

5 _ سيد أحمد كبير " التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية و التأثيرات الخارجية " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3 , كلية العلوم السياسية و الإعلام, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , 2009 , 2010) , ص 96 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " "حركة الاتجاه الإسلامي", أنتخب "راشد الغنوشي" رئيسا للحركة والشيخ "عبد الفتاح مورو" أمينا عاما للحركة , وتمّ الإعلان عن الحركة بشكل رسمي في 06-06-1981 وتقدّمت في اليوم نفسه بطلب إلى السلطات للحصول على اعتماد رسمي ولم تتلق الحركة أيّ ردّ من الجهات المعنية .

وفي شهر يوليو 1981 تمّ إلقاء القبض على راشد الغنوشي و أحيل إلى المحاكمة في العام نفسه مع مجموعة من قيادات حركة الاتجاه الإسلامي بتهمة الانتماء إلى جمعية غير شرعية وحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات أمضى ثلاث سنوات منها في السجن , وأفرج عنه في 02-08-1984 بعفو رئاسي بعد وساطة من رئيس الحكومة في ذلك الوقت محمد مزالي , وأثناء اعتقاله خلف الغنوشي في قيادة الحركة "الفاضل البلدي" ثم "حمادي الجبالي". وقد عقدت "حركة الاتجاه الإسلامي" مؤتمرا سرياً في ديسمبر 1984 جرى فيه تثبيت زعامة الغنوشي وعبد الفتاح مورو . وفي 06-06-1985 عقدت الحركة مؤتمرا صحفيا كشفت فيه علانية في الذكرى الرابعة لتأسيسها عن كل أوراقها وأسماء أعضاء المكتب السياسي المنتخب¹ . وعندما اندلعت أعمال العنف في تونس ووضعت عدة عبوات ناسفة في فنادق سياحية أعيد اعتقال راشد الغنوشي في 1987 بتهمة أنّ له صلة بأحداث العنف والتفجيرات التي عرفتها تونس في ذلك الوقت و حكمت عليه محكمة أمن الدولة بالسجن المؤبّد وذلك بتهمة تهديد أمن الدولة والتواطؤ مع دولة أجنبية هي إيران, وفي 15-05-1988 أصدر الرئيس زين العابدين بن علي عفوا خاصا عن الغنوشي وذلك بعد وصوله إلى السلطة وانقلابه على الحبيب بورقيبة .

الانتقال من الطابع الفكري الثقافي إلى الطابع السياسي :

و فكرة تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي ذات الطابع السياسي لم تكن محل إجماع بين كل عناصر الجماعة الإسلامية , و حول مستقبل الاتجاه الإسلامي برز اتجاهان الأول يمثلّه راشد الغنوشي و عبد الفتاح مورو وكان يريان ضرورة المضيّ بالحركة نحو بلورة تنظيم على غرار تنظيم الإخوان المسلمين , والاتجاه الثاني ومن رموزه "صلاح الدين الجورشي" و "أحمدية النيفر" و "زياد كريشان" الذين رفضوا النموذج الإخواني و اقترحوا إبقاء الحركة في بوتقتها الفكرية والثقافية , ومن رحم الاتجاه الثاني تأسّس ما عرف بالإسلاميين التقدميين.

أسباب خروج الجماعة الإسلامية من الدائرة الفكرية إلى الدائرة السياسية :

_ نضج الخطاب الإسلامي وبداية اقتناع كوادر الفكرة الإسلامية بضرورة لعب دور في الواقع السياسي التونسي .

_ إغراق السلطة التونسية في حالة التبعية و ضرورة التصديّ لها من خلال المساهمة في التغيير السياسي.

_ تحديات التيارات والقوى العلمانية والتغريبية.

_ التحديات التي عاشها العالم العربي والإسلامي مثل أحداث أفغانستان ولبنان وفلسطين وغيرها .

- انتصار الثورة الإسلامية في إيران² .

1 _ يحي أبو زكريا , مرجع سابق , ص 59 .

2 _ نفس المرجع , ص 60 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

كل هذه العوامل الداخلية والخارجية أملت على راشد الغنوشي و رفاقه ضرورة تكوين حزب سياسي . وفي يونيو 1981 أعلن راشد الغنوشي عن تحويل الجماعة الإسلامية إلى حزب سياسي تحت اسم "الاتجاه الإسلامي" برئاسة راشد الغنوشي , و عضوية "عبد الفتاح مورو" الذي أصبح أمينا عاما لحركة الاتجاه الإسلامي غير أن وزارة الداخلية التونسية رفضت جملة وتفصيلا الترخيص لحركة الاتجاه الإسلامي و للحوؤل دون أن تكبر في الواقع السياسي التونسي بادرت إلى اعتقال كل قيادات حركة الاتجاه الإسلامي الأداء السياسي لحركة الاتجاه الإسلامي في تونس :

خلال عشر سنوات عملت الجماعة الإسلامية التونسية التي كان يتزعمها راشد الغنوشي على إعادة بعث الشخصية التونسية على قاعدة الإسلام الحضاري والردّ على المشروع التغريبي العلماني الذي فرضه الحبيب بورقيبة فرضا على المجتمع التونسي , ولم يتناول بورقيبة على المساجد التي أغلق الكثير منها , وعلى جامع الزيتونة العريق الذي جرّده من كل صلاحياته فحسب , بل تناول على رسول الإسلام (ص) بقوله : محمد بدوي وأنا " أفوكا " أي أنّ محمدا رسول الله كان بدويًا جاهلا وبورقيبة يحمل شهادة في المحاماة .

وفي حلقات التشاور التي كانت تتم بين الغنوشي ورفاقه كان يجري الحديث عن جدوى الدعوة الإسلامية التي رفعت لواءها الجماعة الإسلامية التونسية , فهذه الأخيرة كلما أقامت لبنة في صرح مشروعها الإسلامي هدمته السلطة من خلال وسائلها الكثيرة والمتنوعة . ومن خلال حلقات التقييم كان الغنوشي ورفاقه يرون أنّ الفكرة الإسلامية وجدت طريقها بشكل ايجابي إلى الجامعات والثانويات والمعاهد التعليمية , وبناء عليه لابدّ من تأطير المؤمنين بالفكر الإسلامي في إطار تنظيم إسلامي سياسي يشرع في تغيير النظام القائم بالطرق السياسية المشروعة , ومن هنا كانت فكرة تنظيم الاتجاه الإسلامي .

وكان الغنوشي يريد أن يتخذ من المرحلة سبيلا لأجل تغيير الوضع القائم , خاصة و أن التحدي كبير حيث يحمل على عاتق سياسيين إسلاميين في غياب المنافسة الحزبية¹ ولذلك وأثناء الإعلان عن تشكيل حزب "الاتجاه الإسلامي" أخذ يبعث برسائل تطمينية إلى النظام التونسي من قبيل أنّ حركة الاتجاه الإسلامي ضدّ العنف , و سوف تعمل على إثراء الساحة السياسية والثقافية أيضا من خلال مشروعها السياسي المنفتح على القوى السياسية بمختلف توجهاتها .

ولم يكن همّ حركة الاتجاه الإسلامي في البداية همّا سياسيا بل كان همّا ثقافيا , وحتى الشخصيات القيادية في حركة الاتجاه الإسلامي كانت شخصيات ثقافية تزاوّل التعليم والتدريس . ويصعب الحديث عن الأداء السياسي لحركة الاتجاه الإسلامي لأنّه وبمجرد الإعلان عن تأسيس الحركة اندلعت أعمال عنف قد تكون مفتعلة والغرض منها التمهيد لقصّ جناح حركة الاتجاه الإسلامي , وهو ما جرى بالفعل حيث تمّ اعتقال الغنوشي ورفاقه² .

1 _ Emma C. Murphy, *Economic And Political Change In Tunisia From Bourguiba To Ben Ali*, ST. MARTIN'S PRESS, The United States Of America, 1999, P 6

2 _ يحي أبو زكريا , مرجع سابق , ص 68 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

وقبل تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي انعقدت العديد من الاجتماعات بين قياديين تمّ وضع هيكلية للتنظيم حيث تقرر أن يكون هناك مكتب سياسي له صلاحية اتخاذ القرار بالشورى على قاعدة " وأمرهم شورى بينهم " , وتقرر أن يتمّ تشكيل فروع في كافة المناطق التونسية , وإجراء انتخابات داخلية لانتخاب الرئيس والأمين العام ورؤساء المكاتب التنفيذية في مختلف المناطق التونسية .

وعلى نمط عمل "حسن البنا" زعيم تنظيم الإخوان المسلمين انطلق راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو في نشاطهما وأخذ على عاتقهما وهي بعث الشخصية التونسية وتجديد الفكر الإسلامي في ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة وتنقيته من الرواسب والانحطاط وأثار التغريب وإعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية والمساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي و المغاربي والعربي والعالمي .

ويعترف راشد الغنوشي بتأثره بالثورة الإسلامية في إيران حيث أملت عليه أن يجري مراجعات جذرية في طريقة تفعيل عمله السياسي , بل إنّ الثورة الإسلامية جعلته يراجع بشكل واسع منطلقاته الفكرية وخطه وعن هذه الفترة قال "راشد الغنوشي" : قامت الحركة الإسلامية في تونس بمراجعات في الفكر والمنهج أفضت إلى جملة من التوجهات تقوم على تأصيل الحرية و الديمقراطية كمدخل لإصلاح المجتمع , مدخل يرسى أساس المواطنة في الدولة كأساس للقبول بهذا الأساس الديمقراطي , ومشروع الحركة السياسية هو مشروع مجتمع مدني يقوم على التعددية السياسية والثقافية والانتصار للفئات الضعيفة والمحرومة .¹

والحركة الإسلامية التونسية التي انطلقت بعنوان "الجماعة الإسلامية" فـ "حركة الاتجاه الإسلامي" فـ "حركة النهضة" قد مرّت بالعديد من التحولات الفكرية والتنظيمية . فعلى صعيد الفكر حدثت قراءة لمجمل أفكار "سيد قطب" و "حسن البنا" و "أبو الأعلى المودودي" و"مالك بن نبي" , والجدير بالذكر أننا نجد "راشد الغنوشي" يقر على عكس ما يكتب حول الحركة "بأنها لم تكن ثمارا لجامع الزيتونة بل لم يكن للجامع أي دور يذكر في نشأتها , حيث كانت الحركة إلى حد كبير انعكاسا لأثر الفكر الإصلاحي في المشرق .² كما وقع انفتاح على كتابات منظري الثورة الإيرانية "مرتضى مطهري" و"علي شريعتي" والمفكر و العالم العراقي "محمد باقر الصدر" .

المطلب الرابع : حركة النهضة التونسية انطلاقا من 1989 .

تبنت " حركة النهضة " التونسية إستراتيجية سياسية قوامها اعتماد المنهج السلمي والعلني في التغيير ، وآليات العمل الديمقراطي و وسائله، ورفضها استعمال العنف وسيلة لحسم الصراعات السياسية والفكرية ومنهجها للوصول إلى السلطة أو التمسك بها باعتماد وسائل الضغط السلمية، والخطاب المعارض المعتدل و

1_ يحي أبو زكريا , مرجع سابق, ص 70 .

2_ راشد الغنوشي , من تجربة الحركة الإسلامية في تونس , مرجع سابق , ص 46 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً " المسؤول، والعمل على حماية حقوق الإنسان .وهي تؤمن بأن الحوار الوطني هو الكفيل وحده بضبط العمل السياسي الديمقراطي والتوصل إلى معالجة وطنية شاملة.

كما تؤكد حركة النهضة أنها لا تحتكر الصفة الإسلامية، وإنما تقدم مشروعاً اجتهادياً بشرياً في معالجة أزمة المجتمع، بعيداً عن الاختزال الحزبي أو السياسي للمشروع الحضاري و النهضوي الشامل الذي يستدعي مساهمة كل تيارات المجتمع لبلورته وإنضاجه.

شهدت الحركة الإسلامية التونسية تحولات حقيقية غاية في الجذرية، هيأت لها أوضاع داخلية وخارجية، وتبلورت في الأطروحات الإسلامية الجديدة المستنيرة، التي صاغها المفكر والفيلسوف الإسلامي " راشد الغنوشي"، في الكتب التي ألفها نخص بالذكر منها "الحريات العامة في الدولة الإسلامية"، أو في الندوات الفكرية المتخصصة، ومؤتمرات الحوار القومي - الإسلامي، أو في الصحف والمجلات العربية، والتي تضمنت هوية الحركة الإسلامية التونسية، باعتبار حركة النهضة حاملة لمشروع إسلامي ديمقراطي مستنير مَثَل في الزمن العربي الراهن ولا يزال نقلة نوعية في الحركة الإسلامية عامة¹.

كما تطالب حركة النهضة بضرورة بناء مجتمع مدني حديث بالتلازم مع دولة الحق والقانون، و برفع وصاية الأجهزة الأمنية على الحياة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، واحترام حرية الصحافة وصيانة استقلالية القضاء، والمنظمات الشعبية الوطنية وحيادية الدولة، والتصدي لمظاهر التطبيع مع الكيان الصهيوني، والدفاع عن التضامن المغاربي والعربي الإسلامي والتوجه الواحدوي.

وكانت حركة النهضة التونسية عقدت ندوة صحفية بلندن بمناسبة إحياء الذكرى الرابعة والعشرين لتأسيسها في 6 حزيران/يونيو 1981 ، إذ تلا فيها الشيخ " راشد الغنوشي" رئيس الحركة بياناً شاملاً احتوى تحليلاً لمجمل الأوضاع الدولية والإقليمية والوطنية ثم تعرض للمبادئ العامة لحركة النهضة ومواقفها من جملة القضايا الفكرية والسياسية المطروحة على التيار الإسلامي ومنها الموقف من دعوات الإصلاح الداخلية والخارجية والموقف من الديمقراطية والمرأة والغرب.

وجدد الشيخ الغنوشي التزام حركته بالسعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، رغم ما تعرضت، وتعرض له من سياسات الاستئصال والسجن والمحاورة الشاملة منذ خمس عشرة سنة مما يعد أحد أبرز عناوين وأسباب الأزمة الشاملة التي تتخبط فيها تونس، سواء أكان ذلك في المجال السياسي أو في سائر المجالات والقطاعات الأخرى، معرباً عن استعدادها لوضع مآسي الماضي وراءها ومد يدها لمصافحة كل من يمد يده لها من أهل القرار.

وتعتبر حركة النهضة أن الأوضاع في تونس ظلّت تتأزم إلى الحد الذي فقد فيه العمل السياسي كل معانيه .واتسعت الهوة بين المجتمع والدولة، واغتربت نخبة الحكم عن شعبها .فالحياة السياسية التونسية تتسم بحالة من الانسداد والاختناق البالغين، وذلك بسبب إمعان الحكم في استخدام الأساليب الأمنية في التعامل مع الملفات السياسية، بدل انتهاج سياسة الحوار والتواصل مع القوى السياسية والاجتماعية، فضلاً عن تأميم الإعلام وتوظيفه لتشويه السمعة، واستعمال مؤسسة القضاء لتلفيق التهم، والعقوبات الزاجرة لكل

1_ توفيق المدني ، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل ، مرجع سابق ، ص 337 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً " من تحدثه نفسه بممارسة دوره المعارض الجاد.. وتراوح وضع الأحزاب السياسية بين أحزاب مستلحقة وتابعة لا يتجاوز دورها أداء وظيفة التزكية للحكم، وبين معارضة، رغم أنها نالت الاعتراف القانوني، إلا أنها ظلت هدفاً للمضايقات، والملاحقات الأمنية لتهميش دورها المعارض الجاد، وأخرى حجبت عنها الشرعية القانونية جملة¹.

مرحلة التسعينات ، هي المرحلة الأشد أثراً في حياة حركة النهضة التونسية إذ وضعت للمرة الأولى وجودها وأمنها وبقائها محل امتحان غير مسبوق ، ووضعت خياراتها محل تمحيص ومراجعة ، فبعد أن شارفت على الانتقال بنجاح من السرية إلى العلنية ، ومن غير الشرعية إلى الشرعية القانونية ، وقد رغبت في ذلك وسعت إليه بكل جهدها، وجدت نفسها تعود إلى المربع الأول في علاقة القطيعة والتأزم ، مع نظام اعتقدت أنها يمكن أن تتعايش معه²، لكن نهج زين العابدين بن علي من بعد بورقيبة سياسة إقصاء مروعة لكل صوت مخالف و أرغم البلاد على الدخول في صمت ثقيل³ . و نجح في مراوغة الشريك الأمريكي و إقناع الحليف الأوربي بالخطر الإسلامي الدايم متذرعة بالمثل الجزائري ، مما جعله يغض النظر عن كل التجاوزات التي وصلت إلى حد الموت تحت التعذيب .⁴

حيث أنه مباشرة بعد إجراء الانتخابات التشريعية لعام 1991، بدأت أجواء التقاطب تسيطر من جديد على الحقل السياسي التونسي، فعلى عكس أجواء التوافق التي سادت فيما قبل، وبفعل حصول حركة النهضة الإسلامية بالمرتبة الثانية بعد حزب الرئيس، وأصبحت العلاقة بين هذه الأخيرة وباقي القوى السياسية تحتد شيئاً فشيئاً، بل وحتى قبل إجراء الانتخابات، وخلف الإعلانات المرحبة بتغيير 7 نوفمبر، كانت هناك حرب بين هذه الاتجاهات، فبالنسبة لأحزاب اليسار، كانت دائماً تشكك في نوايا النهضة، وتجتهد في إخراج تناقضات خطاب قيادتها بشأن المرحلة فالقبول بالتعددية وشعارات المصالحة التي أطلقتها الحركة لم تكن بالنسبة لهذه الأحزاب سوى نوايا تكتيكية، فاليسار كان دائماً ينظر إلى الإسلاميين ليس فقط كخطاب معارض، وإنما كقوة يمكن أن تحصد نتائج سنوات كثيرة من النضال خاضها اليسار ضد السلطوية البورقبية، وهو الشيء الذي ترجمه عملياً تراجعهم أمام الإسلاميين في الجامعات والنقابات.⁵

حركة النهضة في غمار الانتخابات التونسية قبل الربيع العربي :

نأخذ بعض الأمثلة على الانتخابات التونسية و كيف كانت مشاركة حركة النهضة التونسية فيها كالتالي:

الانتخابات التشريعية التي أجريت في ابريل 1989 :

1 _ العجمي الوريمي ، مرجع سابق ، ص 158 .

2 _ نفس المرجع ، ص 158.

3 _ علي الصالح مولى "المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني / يناير 2011 : تأملات سياقية في الحرية و الاستبداد" المجلة العربية علوم السياسية ، العدد 33 ، 2012 ، ص 122 .

4 _ لطفي حجي " النخبة التونسية و سياسة الإصلاح الديمقراطي الأمريكي : عوائق الأيديولوجيا و ازدواجية المعايير " أوراق كارنيغي ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 2009 ، ص 5 .

5 _ عبد الحكيم أبو اللوز " أنماط الانتقال في دول المغرب العربي " الديموقراطية ، العدد 26 ، 2007 ، ص 168 ، 169 .

حاول نظام بن علي استغلال الميثاق الوطني كأساس لإجراء توزيع مسبق لمقاعد البرلمان التونسي قبل إجراء هذه الانتخابات ، من خلال تأسيس تحالف انتخابي بين التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم من ناحية ، و أحزاب المعارضة من ناحية أخرى ، بحيث تحصلت أحزاب المعارضة على **30 مقعدا** من إجمالي **140 مقعدا** ، تمّ توزيعها على تلك الأحزاب طبقا لنسبة الأصوات التي تحصلت عليها ، و يبدو أن الهدف الحقيقي من تخصيص ثلاثين مقعدا فقط للمعارضة هو ضمان عدم إقدام المعارضة على الدخول في معركة انتخابات رئاسية ، بسبب اشتراط حصول المرشح في تلك الانتخابات على تركيبة ثلاثين عضوا على الأقل داخل البرلمان ، و بما يضمن من ناحية أخرى ، إضفاء واجهة ديمقراطية على النظام الجديد ، إلا أن المعارضة انتهت إلى رفض العرض الحكومي و تفضيل المشاركة في الانتخابات بقوائمها الحزبية الخاصة ، أما عن حركة النهضة فقد حاولت مقايضة الاعتراف بالمشاركة في تلك الانتخابات بقائمة خاصة ، إلا أن الحكومة رفضت الاقتراح أيضا ، مما اضطر الحركة إلى المشاركة في الانتخابات بقوائم مستقلة و ليس ضمن القائمة الموحدة للحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة ¹.

غير أن التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم قد استطاع بالاعتماد على نظام القائمة الانتخابية المطلقة ، السيطرة على جميع مقاعد البرلمان رغم حصوله على **80,5 %** من إجمالي الأصوات الانتخابية ، مقابل حصول أحزاب المعارضة (الديمقراطيين الاشتراكيين ، الوحدة الشعبية ، التجمع الاشتراكي التقدمي ، الاجتماعي التقدمي ، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي) على **5,3 %** من إجمالي الأصوات و حصول المستقلين على **14,5 %** ، حصلت حركة النهضة بمفردها على **13 %** . ²

كما حاولت الحكومة تعويض عدم تمثيل المعارضة في مجلس النواب من خلال العمل على توفير هامش أكبر للتمثيل داخل المجالس البلدية ، مما اضطر الحكومة إلى تعديل قانون الانتخابات المحلية في مايو 1990 ، و تخصيص **50 %** فقط من المقاعد تلك المجالس و التي بلغت **3784** مقعدا موزعة على **245** مجلسا ، على أن يتم توزيع النسبة الباقية **50 %** على أحزاب المعارضة المشاركة في الانتخابات وفق نسب الأصوات التي تحصلت عليها ، إلا أن أحزاب المعارضة ، بالإضافة إلى حركة النهضة ، رفضت المشاركة في تلك الانتخابات التي أجريت في **10 جويلية 1990** ، و حصل التجمع الدستوري الديمقراطي على **3750 مقعدا** أي ما نسبته **99,1 %** ، بينما توزعت المقاعد الباقية **34 مقعدا** على المستقلين ، كان أغلبهم أعضاء سابقين في التجمع الدستوري ، كما سيطر التجمع الدستوري على **244** مجلسا مقابل سيطرة المستقلين على مجلس واحد فقط . ³

الانتخابات البرلمانية لعام 1989 :

كشفت الانتخابات البرلمانية في عام 1989 على أن القوى الإسلامية ، ممثلة في حركة النهضة بالأساس ، تمثل التهديد الحقيقي للنظام الجديد ، الأمر الذي دفع بالنظام إلى التركيز ابتداء من عقد التسعينيات على التخلص من هذا التيار و تحجيمه ، و قد اتبع نظام بن علي في هذا الإطار آيتين رئيسيتين ، الأولى هي

1_ أحمد منيسي , مرجع سابق , ص 179 , 180 .

2_ نفس المرجع , ص 180 .

3_ نفس المرجع , ص 180 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً " تأسيس نوع من التحالف مع القوى الحزبية و السياسية العلمانية ضد هذه القوى ، باعتبارها التهديد المشترك للطرفين ، أما الآلية الثانية فقد تمثلت في توجيه سلسلة من الضربات الأمنية إلى رموز و قواعد هذه القوى ، و قد كان لطبيعة هذه المرحلة انعكاساتها السلبية الشديدة على عملية التحول الديمقراطي في البلاد .¹

الآلية الأولى / إن التعددية السياسية و الديمقراطية المراقبة بحسب إستراتيجية الحكم التونسي .

يجب أن لا تخرج عن نطاق برنامجه ، الداعي إلى استقطاب قوى المعارضة تحت مظلته ، لكي تتخندق سياسياً و أيديولوجياً في الخندق عينه للنظام ، و بالتالي حزب التجمع الدستوري الحاكم في مواجهة شاملة مع الحركة الإسلامية ، باعتبارها حركة سياسية تعمل على مستوى أعمق ، و تطرح قضية السلطة الإسلامية البديلة ، و يستند بن علي في رؤيته السياسية هذه إلى منطق محدد ، و هو اعتبار الخلاف السياسي بين النظام و المعارضة خلافاً ثانوياً . و هذا ما تجسد خلال الانتخابات البرلمانية و الرئاسية عام 1994 في ظل نوع من التحالف الضمني بين الدولة و القوى السياسية العلمانية ضد حركة النهضة ، و من ثم كان من المنطقي السماح للمعارضة العلمانية بهامش من التمثيل النسبي داخل المؤسسة التشريعية ، و هو ما استلزم ضرورة تعديل قانون الانتخابات القائم ، حيث تم تعديل قانون الانتخابات في عام 1993 ، بما يسمح بقدر من التمثيل النسبي للمعارضة ، إلا أنه لم يتم التحول عن نظام القائمة المطلقة إلى نظام التمثيل النسبي ، إذ وقف القانون في منطقة وسط بين النظامين .²

الآلية الثانية / سياسة الحل الأمني - العسكري في عملية الحسم مع النهضة .

انتهج الرئيس بن علي سياسة الحسم العسكري و الحل الأمني في مواجهة حركة النهضة ، باعتبارها السبب الرئيس في عدم الاستقرار الذي تشهده الساحة التونسية فكان سيناريو " المؤامرة ضد أمن الدولة " ، التي سمحت للنظام بتقديم غطاء سياسي قانوني صالح لمحاكمة 279 قائداً أو كادراً من كوادر حركة النهضة ، تمت محاكمتهم في شهري جويلية و أوت من سنة 1992 ، أمام المحاكم العسكرية ، التي أصدرت أحكاماً مختلفة ، منها السجن المؤبد لـ 46 إسلامياً ، منهم الشيخ راشد الغنوشي .³ غير أن سياسة الحل العسكري و الأمني هذه تتناقض جذرياً مع الديمقراطية النظرية التي يتبناها النظام .

الانتخابات البرلمانية في عام 1994 :

جرت الانتخابات في إطار نوع من التحالف بين الدولة و القوى السياسية العلمانية ضد حركة النهضة و عبر عن هذا التحالف حضور قادة المعارضة العلمانية أعمال المؤتمر العام للتجمع الدستوري الديمقراطي في عام 1993 ، و إقرارهم بنتائج المؤتمر و التي عنت ضمناً تفويض المعارضة التجمع الدستوري بتولي الحكم و قيادة المؤسسة التشريعية للدورة البرلمانية الجديدة ، و من ناحية أخرى ، فقد غاب عن تلك الانتخابات قوتان هامتان مثلتا الفاعلين الرئيسيين في الانتخابات التونسية ، و هما المستقلون و الاتحاد العام التونسي للشغل ، فقد اقتصرت مشاركة المستقلين على قائمة واحدة في إحدى دائرتي تونس العاصمة ، كما

1_ أحمد منبسي ، مرجع سابق ، ص 181 .

2_ أسامة معقاف ، مرجع سابق ، ص 234 .

3_ توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001 ، ص 328 .

نجح الحزب الحاكم في احتواء الاتحاد العام التونسي للشغل و إقناعه بعدم المشاركة في الانتخابات ، و هكذا اقتصرت المشاركة في تلك الانتخابات على الحزب الحاكم و الأحزاب العلمانية المرخص لها .

و في ضوء الظروف السابقة لم يكن من المستغرب حصول التجمع الدستوري الديمقراطي على إجمالي مقاعد مجلس النواب المخصصة للانتخاب وفق نظام القائمة المطلقة ، (144 مقعدا) و توزيع المقاعد الـ 19 المخصصة لتمثيل المعارضة على أربعة أحزاب فقط هي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (10 مقاعد) ، و حركة التجديد (4 مقاعد) ، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (3 مقاعد) حزب الوحدة الشعبية (مقعدان) .¹

الانتخابات البرلمانية و الرئاسية في عام 1999:

تميزت بتطورين هامين ، الأول هو تعدد المرشحين لأول مرة في الانتخابات الرئاسية بالمقارنة بالانتخابات السابقة التي أجريت في 1989 و 1994 ، و التي اقتصرت على مرشح واحد فقط هو الرئيس زين العابدين بن علي ، أما التطور الثاني فقد تمثل في زيادة نسبة تمثيل المعارضة في البرلمان ، فقد أجريت تلك الانتخابات في إطار عدد من التعديلات الهامة التي أجريت على قانون الانتخابات سمحت بقدر أكبر من المنافسة السياسية سواء على صعيد الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية بالمقارنة بالانتخابات السابقة ، فقد تم العدول عن شرط حصول المرشح في الانتخابات الرئاسية على موافقة 30 نائبا على الأقل داخل البرلمان ، و هو الأمر الذي كان من الصعب تحقيقه بالنظر إلى ضعف تمثيل المعارضة السياسية داخل البرلمان ، إذ لم يتعد تمثيل إجمالي المعارضة السياسية داخل البرلمان وقت إجراء تلك الانتخابات 19 عضوا فقط ، توزعت على أربعة أحزاب حصل أكثرها على 10 مقاعد فقط ، ووفق هذا التعديل أصبح من حق رئيس أي حزب أو أمنيته العام الترشح لمنصب الرئاسة بشرط أن يكون قد أمضى خمسة أعوام على الأقل في رئاسة الحزب ، و أن يكون حزبه ممثلا في البرلمان بنائب واحد على الأقل ، و على الرغم من أن هذا التعديل قد مثل تطورا هاما بالمقارنة بالمرحلة السابقة ، إلا انه ظل ينطوي على قيود بالمقارنة بالتجارب الدولية الأخرى.²

و على مستوى الانتخابات البرلمانية شملت تلك التعديلات إشراف هيئة مستقلة على الانتخابات (المرصد الوطني للانتخابات العامة) ضمت 44 من الشخصيات المستقلة ، بالإضافة إلى زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 182 مقعدا بدلا من 163 مقعدا في انتخابات 1994 ، إلا أن التعديل الأهم تمثل في العدول عن نظام القائمة المطلقة الذي جرى تطبيقه في انتخابات 1994 ، و قد شمل القانون الجديد الجمع بين نظامي الانتخاب بالقائمة المطلقة و التوزيع النسبي معا ، فعلى مستوى الدوائر الانتخابية نص القانون على إجراء الانتخابات وفق نظام القائمة الحزبية المطلقة للتنافس على 148 مقعدا ، و على المستوى القومي يتم تخصيص 34 مقعدا ما نسبته 20 % من إجمالي مقاعد البرلمان ، مقارنة بـ 19 مقعدا في انتخابات 1994 ، على أن يتم توزيعها بشكل نسبي وفق نسبة الأصوات التي تحصل عليها المعارضة ، و على

1_ أحمد منيسي ، مرجع سابق ، ص 182 .

2_ نفس المرجع ، ص 182 ، 183 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " الرغم من أن القانون يعني أن الحد الأدنى لتمثيل المعارضة في البرلمان لن يقل عن 34 مقعدا التي ستؤول إليها وفق نظام التوزيع النسبي ، بالإضافة إلى ما قد تحصل عليه من مقاعد إضافية على مستوى الدوائر الانتخابية ، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب فشل الأحزاب المعارضة في الحصول على أية مقاعد إضافية وفق نظام القوائم الحزبية المطلقة .¹

و لم تشهد نتائج الانتخابات البرلمانية على مستوى الدوائر الانتخابية تغيرا ملحوظا بالمقارنة بانتخابات 1989 أو 1994 ، فقد حصل التجمع الدستوري الديمقراطي على 91% من إجمالي الأصوات ، مما وفر له الفوز بإجمالي مقاعد البرلمان المخصصة للتنافس على مستوى الدوائر الانتخابية وفق نظم القائمة المطلقة (148 مقعدا) و اقتصر نصيب المعارضة على المقاعد المخصصة للتوزيع النسبي (34 مقعدا) ، حيث حصل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين على 13 مقعدا ، و حصل حزب الوحدة الشعبية على 7 مقاعد ، و حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي على 7 مقاعد ، بينما حصل حزب التجديد على 5 مقاعد ، و أخيرا حصل الحزب الاجتماعي التحرري على مقعدين فقط ، بينما لم يحصل حزب التجمع الاشتراكي على أي مقعد ، و ظل الفارق الوحيد بالنسبة للانتخابات السابقة هو ارتفاع عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان إلى خمسة ، مقارنة بأربعة فقط في الانتخابات السابقة .

و مع التعديل الدستوري في 26 مايو 2002 ، و انتخابات 2004 التي فاز بها زين العابدين بن علي بأغلبية الأصوات ، و رغم أخذ تونس بالتعددية الحزبية ، إلا انه في واقع الأمر ، و من خلال ما ذكرنا سابقا ، نجد أن الأحزاب السياسية ما زالت تنقصها الخبرة ، و عدد منها ما زال يعيد ترتيب أوراقه ، و يعدل مواقفه في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية التي تشهدها تونس حاليا .

المبحث الثاني: حركة النهضة بين متطلبات الواقع التونسي و مثالية المبادئ .

تسعى حركة النهضة جاهدة لأن توفق بين الأسس النظرية التي تنطلق منها و المرونة التي يتطلبها الواقع التونسي الذي تعيشه بما يحمله من حداثة و تطور سريعين لهذا يأتي هذا المبحث و الذي بدوره يشمل أربع مطالب كالاتي .

المطلب الأول : علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي التونسي .

يمكن تقسيم هذه العلاقة على فترة الروساء التي عرفتهم دولة تونس وفق التالي :

أولا / عهد الحبيب بورقيبة :

1 _ أحمد منيسي ، مرجع سابق ، ص 183 .

على مدى معظم فترات تاريخ تونس من استقلالها سنة 1956 إلى سنة 1987 م ، لم يحكمها غير حاكم واحد ، هو الحبيب بورقيبة " المجاهد الأكبر " في نضال تونس الوطني . و كان يحكم دولة موحدة ذات حزب سياسي واحد على مدى أكثر من ثلاثين سنة .

أنقضت حكومة بورقيبة ، التي وصفها بعض الخبراء بأنها " دكتاتورية إدارية حديثة " ، على حركة الاتجاه الإسلامي ، و قبضت على الغنوشي و كثيرين من زعمائها و ألقّت بهم في السجون . و تم تعذيب الكثيرين في السجن ، أما أولئك الذين هربوا فقد اختفوا في غياهب السرية أو النفي الاختياري بالخارج . و على الرغم من محاولة الحكومة تصوير حركة الاتجاه الإسلامي على أنها حركة رجعية لمتعصبين أصوليين و حركة ثورية عنيفة تساندها إيران ، فان الغنوشي كان قد ابعد الحركة عن تجاوزات الثورة و حذب حلا تونسيا بدلا من الحل الإيراني .¹

وخلال هذه الفترة أكثر من أية فترة أخرى ، تحققت حركة الاتجاه الإسلامي من محدودية أيديولوجية الإخوان المسلمين ، التي كانت محكومة بأصولها و تجربتها المصرية . و كانت ثمة قناعة متنامية بالحاجة إلى مخاطبة أحوال تونس الخاصة بتطوير أيديولوجية و برنامج و حلول أكثر تناسبا مع التجربة التونسية .² وقد أرغمت انتفاضة الخبز سنة 1984 بورقيبة على إطلاق سراح الغنوشي و غيره من السجناء السياسيين بعد ثلاث سنوات من السجن كجزء من محاولته لتخفيف التوتر . و على أية حال ، استمر ضغط الحكومة على حركة الاتجاه الإسلامي .

أما الغنوشي ، فعلى الرغم من إطلاق سراحه ، فكان ممنوعا من الحديث في المساجد أو غيرها من أماكن التجمع العامة ، كما انه لم يسمح له بالتدريس ، أو بنشر كتاباته ، أو بالسفر إلى الخارج . وردا على تجربة السجن من سنة 1984 إلى سنة 1987 ، أعيد بناء حركة الاتجاه الإسلامي مع التركيز على أبعادها السرية و العلنية على السواء و عدم مركزية القيادة . و إلى جانب التركيز على الخلايا الخفية ، كان دور زعامة الغنوشي باعتباره المنظر الأساسي ، على الرغم من انه لم يكن الزعيم الأوحد ، قد فُرض من جديد بخلق كادر من الزعامات في أنحاء البلاد . و تم تأسيس التدابير الأمنية التي تضمن أن لا يحتفظ أحد بمفرده بمعرفة أعضاء حركة الاتجاه الإسلامي و نشاطاتها .³

و قد كان بورقيبة عازما على استئصال " تهديده الإسلامي " لدرجة أنه حينما حكمت المحاكم على الغنوشي بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة و ليس الإعدام ، أمر بإعادة المحاكمة . و قد وضعت إجراءات القمع ضد حركة الاتجاه الإسلامي في سنة 1981 ، و في مقابل ذلك بالغت عمدا في تصوير قوة الإسلاميين و في التركيز عليها ، حتى تبرر نظام إلغاء الحريات و تأييد الأحكام العرفية ، كما قامت عمدا بخلق بعبع إسلامي تمحو فيه جميع الفوارق بين التيارات الإسلامية السياسية ذاتها فتردها جميعا إلى قوة

1 _ جون إسبوزيتو ، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟ ، دار الشروق ، (تر : قاسم عبده قاسم) ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 ، ص 231 .

2 _ نفس المرجع ، ص 232 .

3 _ نفس المرجع ، ص 233 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " إرهابية متطرفة و تنفي وجود قوى إسلامية ديمقراطية أو قابلة للتحول الديمقراطي .¹ و سنة 1987 فرضت قيودا قاسية على القيادة و موقفها المعتدل مما أثارت الخلافات في داخل الحركة . و عندما سرت الشائعات بأن بورقيبة ينوي إعدام الغنوشي و استئصال حركة الاتجاه الإسلامي ، انقسم أعضاء الحركة حول الإستراتيجية المناسبة ، فقد تزايدت الأصوات التي تتادي برد أكثر صلابة على القمع الحكومي .² و في نوفمبر سنة 1987 ، عندما اشتد الجدل و باتت الانتفاضة الشعبية وشيكة ، استولى "زين العابدين بن علي" رئيس وزراء بورقيبة على السلطة من الدكتاتور العجوز .

ثانيا / عهد زين العابدين بن علي :

قد يكون من المفيد ابتداء الإشارة إلى أن العلاقة بين الطرفين ، حركة النهضة و النظام في تونس ، كانت في سنة 1988 ، علاقة عادية طبيعية ، فالبلاد خرجت يومها من أزمة سياسية خطيرة ، قام فيها الإسلاميون بتحريك واسع ضد النظام (حكم بورقيبة) ، و نجحوا خلال ستة أشهر من الحركة الاحتجاجية السلمية في تهيئة مناخ التغيير ، و هو ما حدث فعلا في السابع من نوفمبر 1987 .، حيث قام نظام جديد³ تحرك فيه " زين العابدين بن علي" بسرعة لإضفاء الشرعية على حكمه و لمواجهة المعارضة الإسلامية ضد حكومته .

و وعد بالتحريية السياسية و الديمقراطية و تعددية النظام السياسي ، و هو بالضبط كل ما كانت جميع أحزاب المعارضة تطالب به . و ذلك بعد قطيعة حصلت في عهد الرئيس بورقيبة بين الشعب وإسلامه .⁴ و أقر بكل ضرورات المنافسة الديمقراطية ، الشفافية ، حرية الرأي و التعبير ، الحريات الفردية . حرية/الاعتقاد _ لم يكن ديمقراطي فقط بل كان ليبرالي ديمقراطي _⁵ و ذلك ضمن الميثاق الوطني الذي أمضى عام 1989 و صادقت عليه الأحزاب السياسية⁶ ، فضلا عن وعي الرئيس بن علي بما جرى لأنور السادات في مصر ، و جعفر النميري في السودان ، و ذو الفقار علي بوتو في باكستان ، قد سعى إلى زيادة شرعيته ، و توسيع قاعدة التأييد الشعبي له ، و لكي يوقف النقد ، و من ثم يقلل من جاذبية الناشطين الإسلاميين من خلال جاذبية الدعوة إلى تراث تونس العربي الإسلامي . و ذهب بن علي في رحلة حج حظيت بتغطية إعلامية واسعة إلى مكة ، و كانت خطبة تتضمن صيغا إسلامية ، و أخذت الإذاعة و التلفزيون في إذاعة أذان الصلاة ، و أعيد فتح كلية الزيتونة الشرعية و روعي صيام رمضان بشكل رسمي ، و وعد بن علي بان يسمح لحركة الاتجاه الإسلامي بإعادة نشر مجلتها و صحيفتها .

1 _ برهان غليون ، الاختبار الديمقراطي في سوريا ، الطبعة الثانية ، دار بترا ، سوريا ، 2003 ، ص 140.

2 _ جون إسبوزيتو ، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟ ، مرجع سابق ، ص 234 .

3 _ الفاضل البلدي " الحركة الإسلامية في تونس قراءة نقدية " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين ، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس ، مركز المسبار للدراسات و البحوث ، دبي ، 2011 ، ص 52 ، 53 . " وهو أحد مؤسسي حركة النهضة بتونس .

4 _ الصادق شعبان ، النظام السياسي التونسي : نظرة متجددة ، الدار العربية للكتاب، تونس، 2006، ص 51 .

5 _ Christopher Alexander " The Rise And Fall Of Ben Ali " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group ,P 50.

6 _ Phillip C. Naylor, North Africa :A History From Antiquity To The Present , First Edition, The University Of Texas Press, The United States Of America, 2009, P 213.

وكان رد حركة الاتجاه الإسلامي إزاء الوعود بالتحرك السياسي و السير في طريق الديمقراطية أن عرضت أن تعمل مع الزعيم الجديد و أن تسهم في دعوته للميثاق الوطني في مقابل الاعتراف الرسمي بها حزبا سياسيا . و على الرغم من أن بن علي ، بوصفه وزيرا للداخلية في حكومة بورقيبة قد اشرف على محاولة سحق حركة الاتجاه الإسلامي ، فان قيادة الحركة قبلت بالمخاطرة . و توقع معظم المراقبين أن تعترف الحكومة بحزب النهضة ، و لكن في ديسمبر سنة 1989 استبعد بن علي عن قصد أي اعتراف سياسي به زاعما أن هذا القرار " ينبعث من اعتقادنا الثابت بالحاجة ليس إلى خلط الدين بالسياسة ، على نحو ما أثبتت التجربة أن الفوضى تسود و ينهار حكم القانون و المؤسسات عندما يحدث مثل هذا الخلط " ¹ سعت " حركة الاتجاه الإسلامي " في حصولها على الشرعية القانونية و تقدمت كحزب سياسي حمل اسم " حركة النهضة " . لكن ذلك لم يشفع لها إذ نظر إليها بارتياح و تهيب بوصفها حركة دينية و سرعان ما جرى إخراجها من الحياة السياسية بدل إدماجها فيها . ² و بحجة أن زعماءها لا زالوا تحت طائلة الأحكام التي أصدرتها في حقهم محكمة أمن الدولة في عام 1987، وبحجة خلو مشروعهم من أي توضيح بشأن العديد من المسائل الأساسية الواردة في الميثاق، وعدم تعهدهم باحترام مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وباستتاده إلى هذه المبررات لرفض طلب الترخيص القانوني الذي تقدمت به حركة النهضة، يكون النظام قد اقتنع بمخاوف كلا الاتجاهين الليبرالي واليساري، ليظهر فيما بعد أن إعلان النظام فتح باب التعددية لم يكن توجهها استراتيجيا راجعا في خلق منافسة سياسية حقيقية، وتدشين الانتقال الديمقراطي، فانفتاح النظام لا يمكن اعتباره إلا تكتيكا يقوم على القبول الشكلي بتواجد أطراف جديدة في الساحة السياسية وليس في السلطة، مع ما يطلبه ذلك من إقصاء أي خصم قادر على المنافسة الإيديولوجية والانتشار التعبوي .³

و منه يمكننا القول بأن العلاقة التي حكمت النظام والحركات الإسلامية في تونس كانت تصارعية صدامية خاصة في عهد الرئيس بورقيبة سبعينيات القرن الماضي من اعتقالات لزعماء الحركات الإسلامية ، و رغم الانفتاح الذي عرفه النظام التونسي على الحركات الإسلامية بعد تولي الرئيس زين العابدين بن علي الحكم ومحاولة تجديد العلاقة بين النظام وهذه الحركات، إلا أن العلاقة هذه لم تكن تصاعدية نحو الأحسن.

المطلب الثاني : حركة النهضة التونسية و العنف .

اهتمت مواقف الغنوشي كثيرا بموضوع العنف و موقف الحركة الإسلامية منه ، ففي تفسيره معنى الجهاد اعتبر الغنوشي أنه " لا يزيد عن مجموعة من الأعمال السلمية التي يقوم بها الدعاة من أجل تحقيق الإسلام في أنفسهم و تربية الجماهير بحقائقه و تنفيرهم من ألوان الظلم و الاستغلال ، و تجميع صفوف المؤمنين و

1_ جون إسبوزيتو ، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟ ، مرجع سابق ، ص 235 .

2_ عبد الإله بلقرينز ، في الإصلاح السياسي و الديمقراطية ، الطبعة الأولى ، العالمية للكتاب ، بيروت ، 2007 ، ص 52 ، 53 .

3_ عبد الحكيم أبو اللوز " أنماط الانتقال في دول المغرب العربي " الديمقراطية ، العدد 26 ، 2007 ، ص 168 ، 169 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

تربيتهم على التحرر عن طريق عبادة الله وحده و ليس من عمل الدعاة هنا إقامة الحدود , و حمل الناس على قوانين الإسلام .¹

و أدان الغنوشي استخدام العنف و اختار بدلاً من ذلك أن يعمل من داخل النظام ، مؤكداً على العملية التدريجية للتحول الاجتماعي و المشاركة السياسية باعتبارها وسائل تحقيق هدف حركة الاتجاه الإسلامي بعيد المدى في إقامة الدولة الإسلامية . و كان حريصاً على أن يتكلم عن الإصلاح المؤسسي بدلاً من فرض النظام الإسلامي من أعلى ، و عن الإصلاح الإسلامي بدلاً من تطبيق صيغ العصور الوسطى في الشريعة الإسلامية .²

و بالرغم من وجود أحزاب كانت تدعو إلى إسقاط النظام باعتباره (لا يصلح لا يصلح ، حسب تعبير الدكتور منصف المرزوقي) ، فإن التيار الأغلب داخل حركة النهضة بقي رافضاً لكل صيغ التصعيد السياسي ، و متمسكاً بالدعوة إلى الإصلاح التدريجي ، بل إن شقاً مهماً من كوادرات الحركة قد رفعوا في الآونة الأخيرة شعار : المصالحة الوطنية ، و أبدوا استعدادهم لنسيان آلام الماضي ، و فتح صفحة جديدة مع نظام الرئيس بن علي . رغم أن السلطة لم تبادلهم الاستعداد نفسه ، الرئيس بن علي نجح إلى حد كبير في إضعاف الحركة الإسلامية التونسية إلى حد بعيد ، و تمكن من تهميش حركة النهضة ، التي كانت تعتبر - في نظر الكثير من المراقبين - الرقم الصعب في المعادلة السياسية التونسية .³

و في كتابه الشيخ راشد الغنوشي " الحريات العامة في الدولة الإسلامية " نجده يخصص جزءاً بعنوان " الحركة الإسلامية و العنف " حيث يقول فيه : " أما رد الإسلاميين في تياره العام - لا سيما بعد تجارب مرت في غاية القساوة - و بعد ذبوع أفكار الديمقراطية في العالم ، فقد اتسم في تياره العام برفض الاستدراج إلى العنف والإصرار على منهج البلاغ المبين و الصبر الجميل ، عدا أحداثاً فردية معزولة هنا وهناك كثيراً ما ضخمت كمبرر لتصفية المنافس السياسي . ولا يزال هذا المنهج يشمل التيار الأوسع في الحركة الإسلامية .

غير أن اشتداد الضغط و انسداد آفاق العمل السياسي بانتشار قوانين ظالمة تستثني الحركة الإسلامية من حقها في الاعتراف القانوني ، و قوانين أخرى تمنع العمل في المساجد إلا بإذن من الدولة ، بل وصل التضييق حد مطاردة السلوك الديني الفردي كحمل الحجاب من طرف النساء ، الصلاة ، مما يصدق عليه وصف الاضطهاد الديني بحق ، إلى جانب اتخاذ التدين علامة مسقطه في الانتداب إلى الوظائف العامة والخاصة ، أو مبرراً للطرد والحرمان من الشغل ، فضلاً عن اعتماد البوليس السياسي الطرف المحاور للجماعات الإسلامية باسم الدولة ، و ما أنتج ذلك من حملات و مطاردات وانتهاكات للحريات ، و اعتماد وسائل التعذيب ،

1_ عبد الحكيم أبو اللوز " علاقة الحركات الإسلامية مع الأنظمة السياسية : الحالة التونسية 1981 _ 1991 " المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 22 ، 2009 ، ص 139 .

2_ جون إسبوزيتو ، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟ ، مرجع سابق ، ص 232 .

3_ صلاح الدين الجورشي " المشهد الإسلامي في تونس : قوى و مواقف " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين ، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس ، مركز المسبار للدراسات و البحوث ، دبي ، 2011 ، ص 46 ، 47 .

" و هو باحث في شؤون الحركات الإسلامية و أحد مؤسسي تيار الإسلاميين التقدميين . "

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

فضلاً عن ترتيب الانتخابات وحتى الدوس بالدبابات على صناديق الاقتراع، ومعاقبة الفائزين - حكام البلد الشرعيين بالسجون والمشانق كما حدث في أكثر من دولة.¹

ويزيد الطين بلة والإسلاميين استفزازاً وقهراً واندفاعاً إلى العنف، ما تلقاه من دعم كامل من طرف النخب العلمانية إلى حد خروجها في مسيرات مطالبية بإلغاء الانتخابات، ومع ذلك لا يزال التيار العام في الحركة الإسلامية وهو تيار أغلبية في معظم البلدان العربية ينتزع بالصبر باحثاً عن أية مساحة قانونية للعمل، مجادلاً خصومه العلمانيين أولئك الذين جعلوا رزقهم تبرير الدكتاتورية وإقصاء الإسلاميين بحجة أنهم أعداء الديمقراطية، مع أنه ليس لأي فريق من فرق النخب ما يفخر به ويقدمه من تجربة ونموذج في الديمقراطية. بل أكثرهم بالأمس القريب بحت حناجرهم والتهبت أكفهم للتويه بأنظمة الحزب الواحد وتبريرها. إن التيار الإسلامي يتهم بالسعي إلى الانقضاض على السلطة، وإذا كان المقصود هو مجرد السعي إلى السلطة فإنما لأجل ذلك تنشأ الأحزاب، لتضع برنامجها موضع التطبيق، وليس في الديمقراطية من معنى أو فضل أبرز من كونها أفضل أداة متاحة لتحقيق التداول السلمي على السلطة. أما إذا كان المقصود بالانقضاض هو السيطرة على السلطة من غير طريق مشروع كما يفعل الانقلابيون، فأولى أن توصم بذلك النخب القابضة على السلطة بيد من حديد، التي سرت إلى السلطة في الهزيع الأخير من الليل على ظهر الدبابات، أو تلك التي تزيّف الانتخابات وترفض التداول على السلطة. ولماذا يحتاج الإسلاميون، كما ذكر المفكر الإسلامي " محمد عمارة " إلى الانقضاض على السلطة وهم الأغلبية، اللهم إلا إذا كان الطريق غير سالك".²

فحسب هذه النظرية فإن استبعاد الإسلاميين من خلال المنع والملاحقة والقمع أجبرهم على اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية ومتطرفة أحياناً، هذا وقد دخل الإسلاميون في صراعات حادة مع حكومات فترة المد القومي في الخمسينيات والستينيات وما بعدها³ ، و كما يعلق عن ذلك الباحث " محمد سعد أبو عامود " بأن تعرض الإسلاميين لأعمال العنف المنظم و شبه المنظم في شتى أرجاء العالم يعد عاملاً من عوامل توليد العنف المضاد⁴ ، وعلى الرغم من أن هذا القمع لم يكن المقصود به الإسلاميين وحدهم في تونس ، بل أية معارضة، إلا أنهم بسبب كونهم الأكثر حركية وتنظيماً وتأثيراً محتملاً، فقد كان لهم نصيب أكبر من الاضطهاد والملاحقة، فعملية الاستبعاد عن المشاركة السياسية لم تكن وفقاً على الإسلاميين.⁵

1_ راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 311 .

2_ نفس المرجع ، ص 312 .

3_ حيدر علي إبراهيم ، التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 39 .

4_ محمد سعد أبو عامود "الظواهر السياسية في الدول الإسلامية و أثرها على علاقاتها الدولية" مجلة السياسة الدولية ، العدد 151 ، 2003 ، ص 87 .

5_ حيدر علي إبراهيم ، التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 39 .

المطلب الثالث : الخطاب السياسي الإسلامي لحركة النهضة التونسية .

اعتمد منهج الحركة في السنوات الأولى على خطاب ثقافي في مضمونه ، بيداغوجي في أدائه ، استطاع بنجاح أن ينفذ إلى فئات عمرية مختلفة ، من دون أن يهمل العنصر النسائي ¹ . وما حقق لهذا المنهج المصدقية والتأثير ، أن العناصر كافة التي برزت وتولت تدريجيا قيادة الحركة ، ثم الشروع في تنظيمها ، ابتداءً من سنة 1975 ، التقت في جملة خاصيات تمكنها من التأثير ، كانت تلتقي في مواصفات ، نذكر منها:

- 1- تقارب في المعدل العمري ، من 22 إلى 32 سنة .
 - 2- الحصول على مستوى تعليمي ، يتراوح بين البكالوريا والجامعية .
 - 3- انتماء اجتماعي إلى طبقة وسطى ، مدينية أو قريبة عهد بالمدينة ² .
- و عموما يمكننا تقسيم التطورات التي مرّ بها تطور خطاب حركة النهضة و فق الفترات التالية :

الفترة الأولى : توافق (1981 - 1984)

يتضح من خلال المواضيع التي اهتمت بها بيانات الحركة ، أن خطاب هذه الأخيرة كان في مجمله عبارة عن ردود تجاه مبادرة السلطة ، و استجابة لشروطها الخاصة بفتح باب التعددية السياسية ، ففي مقابل شرط نبذ العنف ، جاء الخطاب مخصصا حيزا مهما لهذه النقطة ، و كان أبرز ما جاء في هذا الاتجاه ، هو ما نص عليه البيان التأسيسي للحركة ، من أن هذه الأخيرة ³ " رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شوروية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة." ⁴

و انسجاما مع شرط عدم التعصب الديني ، جاءت بيانات الحركة مركزة على الطبيعة الحزبية للتنظيم ، ومن أهم التأكيدات على ذلك ما جاء في البيان التأسيسي من أن " حركة الاتجاه الإسلامي " لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام في تونس ولا تطمح يوما في أن ينسب هذا اللقب إليها. فهي مع إقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين، ترى من حقها تبني تصور للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي منها تنبثق الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الإستراتيجية ومواقفها الظرفية." ⁵ ومن مظاهر

1_أحميدة النيفر " شهادة عن سنوات التأسيس " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين ، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس ، مركز المسبار للدراسات و البحوث ، دبي ، 2011 ، ص 99 .

" و هو أحد مؤسسي الحركة الإسلامية في تونس "

2 _ نفس المرجع ، ص 102 .

3_ عبد الحكيم أبو اللوز " الخطاب السياسي الإسلامي في تونس بين عامي (1981 - 1991) " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين ، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس ، مركز المسبار للدراسات و البحوث ، دبي ، 2011 ، ص 118 .

" و هو أحد مؤسسي الحركة الإسلامية في تونس "

4 _ البيان التأسيسي لحركة النهضة ، جزء الوسائل منه ، يمكن الرجوع للبيان التأسيسي لحركة النهضة في آخر المذكرة جزء الملاحق .

1 _ البيان التأسيسي لحركة النهضة ، التوطئة .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

اهتمام الخطاب ، التأكيد على الطبيعة السياسية وليس الدينية للحركة ، وان المهام المحددة في البيان التأسيسي ومسائل تنفيذ هذه المهام ، تم التعبير عنها في صيغ تجعل الحركة مجرد مساهم في عملية النهوض بالمكونات الحضارية للأمة التونسية ، التي تتطلب في نظر الحركة القيام بما يلي :

أ . بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية بأفريقيا ووضع حد لحالة التبعية والاعتزاز والضلال.

ب . تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة وتفتيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب.

ج . أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيدا عن كل وصاية داخلية أو هيمنة خارجية.

د . إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعا عادلا على ضوء المبدأ الإسلامي "الرجل وبلاؤه، الرجل وحاجته" أي (من حق كل فرد أن يتمتع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة وأن يحصل على حاجته في كل الأحوال) .

هـ . المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغربي والعربي والعالمي حتى يتم إنقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردت فيه من ضياع نفسي وحيث اجتماعي وتسلط دولي.¹

فالملاحظ من خلال هذه الصيغ التي تحدد فيها الحركة دورها في انجاز هذه المهام (دعم ، تنشيط ، مساهمة ...) أنها حريصة على أن تقدم نفسها كطرف مشارك في تحقيقها ، خصوصا أن العديد منها كان يتصل بمسائل دينية ، يمكن تكييفها في إطار المسائل التي اشترط النظام عدم التعصب المذهبي والديني بصدها .

وعلى الرغم من تأكيد الحركة على طبيعتها الحزبية ، وعدم احتكار الإسلام ، فان النقاش السياسي يبين أن الإسلاميين قد أدخلوا فعلا البعد الإسلامي في الحوار السياسي ، ذلك أن بيانات الحركة وكتابات قياداتها ، كانت الوحيدة التي جاءت مركزة على إعادة الاعتبار إلى الهوية الإسلامية لتونس ، وبعث الكيان الحضاري للأمة ، في حين غابت هذه الموضوعات عن خطابات باقي الفاعلين السياسيين.²

أما بالنسبة للحركة فبالرغم من أن بياناتها تشدد على التوافق كخيار يندرج في سياق رد إيجابي على مبادرة النظام بالسماح بالتعددية، فإن بعض الكتابات الأخرى تؤكد أن غاية التوافق لم تكن عند حدود إنجاح التجربة، ولكن في إستراتيجية عامة للحركة، من أجل التغيير الإسلامي وإقامة الدولة الإسلامية، حيث نجد عند زعيم الحركة تمييزا بين مرحلتين: مرحلة بناء المجتمع المسلم، ((ومناهج الدعوة في هذه المرحلة يتلخص في البلاغ المبين والصبر الجميل، كما أوضحت الآيات القرآنية والمرحلة المكية من السيرة النبوية، حيث كان النبي - عليه الصلاة والسلام - يصدع بالحق في إبطال العقائد والمفاهيم الخاطئة، وما ارتبط بها من مظالم اجتماعية، ومفاسد خلقية، واستبداد سياسي ... محتملا بكل صبر ما يتلقاه من اضطهاد من القرى المضادة لحركة التغيير ... فالتوجيهات النبوية لنبد العنف مع الحرص على الصدع بكلمة الحق تجد تفسيرها

1_ البيان التأسيسي لحركة النهضة ، جزء المهام .

2_ عبد الحكيم أبو اللوز " الخطاب السياسي الإسلامي في تونس بين عامي (1981 - 1991) " مرجع سابق ، ص 121 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " لا على أنها دعوة للاستكانة، وإنما دعوى إلى تصحيح المفاهيم، وتقويم الموازين مع التسلح بسلاح الصبر الجميل، فإن أثمر عمل التوعية الإسلامية واستجابات الجماهير في قطاعها المريض هذه الدعوة، قامت للإسلام دولته، وكان على تلك الدولة أن تنفذ حكم الله، وتمارس مهامها في نشر العدالة، ومنع الظلم في الناس.¹

هكذا كانت إقامة الدولة الإسلامية والأهمية الإسلامية كمرحلة لبناء تلك الدولة غايات دينية، سعت الحركة على تحقيقها بواسطة ممارسة سياسية توافقية، وهذا يعني أن الديني كان متحكما في السياسي في الخطاب خلال هذه الفترة.²

الفترة الثانية: توافق (1984-1987)

جاء خطاب الحركة - في هذه الفترة- في صيغة ردود على الاتهامات التي وجهت لها من قبل السلطة، مركزة على مسألة الاعتراف القانوني والمطالبة به انطلاقا من التأكيد على دعم الحركة التام للحرية العامة وقبولها العمل على احترام القوانين الجمهورية، بالإضافة إلى مطالبتها المتكررة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

وبالمقابل تراجع الحديث عن الثقافة الإسلامية ومسألة الهوية، فانخرطت الحركة في المجال السياسي، ومرارحة وضعية قيادتها بين السراح والسجن، لم يوفر لها وقتا للاهتمام بالمسائل النظرية والأيدولوجية، بالإضافة إلى أن الاهتمام بالثقافة الإسلامية في هذه الفترة لم يعد حكرا عليها، بل أصبحت تردده معظم التشكيلات السياسية، بما في ذلك الحزب الحاكم.³

كما لم تعد الإشارة إلى الدولة الإسلامية كأولية من أوليات الحركة، تتردد كثيرا، ما يمكن معه اعتبار سنة 1984، بمثابة السنة التي سجل فيها الخطاب الإسلامي التونسي قطيعة مع المرجعية الإخوانية ومع مفاهيم الثورة الإيرانية، ليصل إلى درجة عالية من التكيف مع الخصوصيات المحلية، حيث يمكن الحديث في هذه الفترة عن نسخة تونسية حقيقية للحركة وفي المقابل تراجع الكتابات الأيدولوجية، حيث اكتفت الحركة بإصدار العديد من البيانات المؤكدة تجاوبها مع رغبة النظام في الانفتاح على التنظيمات السياسية، وقبولها الصريح للديمقراطية، وحق التعبير والتنظيم لجميع الأحزاب، رغم ما قد يكون بينها وبين الحركة من خلافات أيدولوجية.⁴

وقد أبدت الحركة طوال هذه المرحلة مرونة كبيرة، إزاء المماثلة التي أبدتها النظام بخصوص الاعتراف الرسمي بها، فعلى الرغم مما حققته الحركة من نجاحات على مستوى امتدادها الاجتماعي إلا أن قيادتها أبدت تقديرات معقولة للوضع السياسي القائم.⁵

1 _ عبد الحكيم أبو اللوز " الخطاب السياسي الإسلامي في تونس بين عامي (1981 - 1991) " مرجع سابق ، ص 126 ، 127 .

2 _ نفس المرجع ، ص 127 .

3 _ نفس المرجع ، ص 129 .

4 _ نفس المرجع سابق ص 129 ، 130 .

5 _ نفس المرجع، ص 131 ، 132 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

وبعد ثلاث سنوات من الانفراج والتي خلقتها مبادرة النظام في عام 1984، وعلى أثر أعمال عنف شهدتها البلاد، قامت السلطة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة، حكم على أئرها على قادة الاتجاه الإسلامي بالإعدام، فكان نهاية المرحلة الثانية من التوافق، وبداية تقاطب حاد بين الحركة والنظام السياسي ليتغير بذلك الخطاب الذي تنتهجه الحركة .

الفترة الثالثة: توافق (1988-1991)

بدأت المرحلة الثالثة من التوافق بين الحركة الإسلامية و النظام السياسي، بعد التغيير الذي طرأ على مستوى هرم السلطة، بإعفاء بورقيبة من مهامه كرئيس للجمهورية، وتولي زين العابدين في 7 نوفمبر 1987 فبعد تسلمه السلطة، أصدر الرئيس الجديد مجموعة من البيانات، أعلن من خلالها رغبته في إقرار مصالحه جديدة مع مختلف الهيئات السياسية، وعلى الخصوص مع الحركة الإسلامية حيث كانت مبادرته تهدف إلى تخفيف التقاطب بينه وبين الحركة، عبر مجموعة من الإجراءات .¹

وبعد الأجواء المشحونة التي خلقتها اعتقالات 1987، وبفعل تفاعلها مع الأحداث اللاحقة، أخذت الحركة تغير إستراتيجيتها من جديد فإذا كان التوافق المعبر عنه سابقا، يهدف إلى جمع شروط الاستعصاء وتكريس عزلة النظام، فإن الخطة الجديدة أخذت طابعا إيجابيا، حيث استبدل شعار "الاستعصاء" بشعار جديد هو " استجماع الشروط من أجل فرض الحريات" ، وذلك عن طريق استعمال مختلف الإمكانيات التي وفرها التغيير في هرم السلطة، وفي إطار التكيف مع المناخ الجديد، ومع الشروط القانونية التي تطلبها النظام، من أجل السماح للأحزاب بالعمل القانوني خصوصا ما يتعلق بعدم الاستناد إلى الدين، بإعتبار من مكونات الهوية الوطنية، أقدمت الحركة على تغيير اسمها، فأصبحت تحمل أسم " النهضة الإسلامية"، تأكيدا على كونها امتدادا للتقليد الإصلاحية.²

وهنا نلمس انعطافا حادا للخطاب الإسلامي بشأن هذه المسألة فقد غير الغنوشي رأيه بشأن القانون المحجر لتعدد الزوجات تغييرا بينا، فبعد أن كان يدعو إلى إجراء حوار قومي بصدد المدونة، ما كان ينم عن معارضته فلسفتها العامة وبالتالي، مضامينها القانونية أصبح يعتبرها تأويلا ممكنا للنصوص القرآنية، وبالتالي فهو موقف ينطوي على إخضاع ما هو ديني لما هو سياسي، في غياب أي تأصيل نظري لم تتوفر للقادة فرصة للقيام به نظرا لانخراطها الكبير في الممارسة السياسية .³

وتأسيسا على الملاحظة الأخيرة ، وفي ما يخص تفاعل السياسي بالديني في متن الخطاب الإسلامي التونسي ، يمكننا تفسير سبب القول بازدواجية هذا الأخير حيث تبنت الحركة خطابين سياسيين متناقضين : أحدهما علماني عبّر عنه ابتعادها عن إطارها المرجعي الأساسي كما شكله الإخوان المسلمون ، وتركيزها على التعددية الحزبية والعمل السياسي ، مما أكسبها تأييد قطاعات غير تقليدية ، أما الخطاب الثاني فهو

1 _ نفس المرجع ، ص 134 .

2_ نفس المرجع ، ص 137 .

3 _ نفس المرجع ، ص 139 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " إسلامي : " وعبر عنه إدعاء الحركة احتكار الرموز الحقيقية أو العالمية للإسلام ".¹ ، و قد تعود هذه الازدواجية أيضا إلى التناقضات الداخلية للحركة الإسلامية ، وهي تشهد نزاعات فكرية وسياسية تجد مصدرها في تنوع المرجعيات وعدم تجانس القواعد الاجتماعية وما يفرضه الاحتكاك بالواقع والصراع مع الخصوم من تعديلات أو مراجعات. ولا بد من اعتبار هذه المعطيات عند معالجة مسألة الخطاب المزدوج.² كما يلاحظ الاتساع التدريجي للنزعة البراغماتية في أفكار قيادة الحركة ، ف سابقا كانت تنتقد النظام على خلفية استيراد النموذج الغربي في الحكم ، الذي يفصل في نضرها بين الدين والسياسة ، وتنادي في المقابل بإدخال البعد الإسلامي والاعتراف به ك مكون من مكونات الهوية الوطنية ، في مرحلة تالية ، وبعد انخراط الحركة في الممارسة السياسية ، وقبلها شروط النظام السياسي، أصبحت تتاورر بالأدوات التنظيمية والمفاهيم الحديثة ، التي كانت من احتكار النظام و الأحزاب اليسارية .³

هذه الخلاصة تؤكد الملاحظة التي سبق أن خرج بها الباحث **أوليفييه روا " Olivier Roy "** في دراسته عن أفغانستان ، حيث خلص إلى أنه ((رغم رفض المفاهيم الأساسية الغربية عبر رفض التوفيقية التي ميزت بعض إصلاحيّ القرن الماضي ، فالرجوع إلى هذه المفاهيم يخلق فضاء سياسيا جديدا ومستقلا ، وعلينا أن نتذكر أن مساهمة الفكر الغربي لم تكن مفاهيمية ، بقدر ما كانت في وضع فضاء جديد للسياسي ، يكون فيه مستقلا عن جميع المجالات الاجتماعية الأخرى)) وبعيدا عن تفسير انعطافات الخطاب ، واختلاف علاقة السياسي بالديني داخله بكونها مناورة ، نقول أن الشروط السياسية التي حكمت الحركة الإسلامية بغيرها من الفاعلين السياسيين في هذه المرحلة ، هي التي تفسر ورود الخطاب بالشكل الذي أوضحناه ، فخطاب الحركة بكل متناقضاته ، ما هو إلا نتاج لتناقضات واستراتيجيات بقية الفاعلين داخل الحقل التونسي .

مرونة خطاب حركة النهضة التونسية :

إن الخطاب الفكري لحركة النهضة هو خطاب أصولي متطور: خطاب إسلامي ينزع نحو استيعاب جملة من القيم والمبادئ المكونة للحدث، وهذا بفضل تفاعله مع الواقع المحيط ، و عند مقارنة التوجهات الفكرية والسياسية للاتجاه الإسلامي/ النهضة بمواقف الفصائل الإسلامية الأخرى في البلدان الأخرى مثلا في الجزائر نجد أن حركة النهضة أكثر مرونة واستجابة لضغوط ومقتضيات الحدث . و الجدول التالي يوضح تطور و مرونة مواقف الحركة تجاه بعض القضايا كالتالي :

الجدول رقم (1) : الموقف من تطبيق الشريعة

الجماعة الإسلامية/ حركة الاتجاه الإسلامي السبعينيات	حركة الاتجاه الإسلامي/ حركة النهضة الثمانينيات
تنفيذ أحكام الله وإقامة الحدود في المرحلة الثانية من	تأجيل المسألة إلى أن يتم إعداد الرأي العام. الرأي بتعطيل

1_ حيدر علي إبراهيم ، التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 236 .

2_ عبد اللطيف الهرماسي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن " ، مرجع سابق ، 302 .

3_ عبد الحكيم أبو اللوز " الخطاب السياسي الإسلامي في تونس بين عامي (1981 - 1991) ، مرجع سابق ، ص 142 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

الدعوة: مرحلة قيام المجتمع المسلم، التي تلي مرحلة الحدود حتى تزول أسباب الجريمة وتتوفر شروط التطبيق.	الدعوة والبناء
--	----------------

الجدول رقم (2) : الموقف من مجلة الأحوال الشخصية

الجماعة الإسلامية/ حركة الاتجاه الإسلامي السبعينيات	حركة الاتجاه الإسلامي/ حركة النهضة الثمانينيات
- اعتبار القوانين التي تضمنتها مجلة الأحوال الشخصية حاملة روح التمرد على الإسلام ودافعة المرأة إلى التحلل. * ملاحظة: المجلة تمنع تعدد الزوجات وتحكم القضاء في الطلاق، وتقرّ بحق التبني.	- اعتبار المجلة في الجملة إطاراً صالحاً لتنظيم العلاقات الأسرية والحوار حولها لتطويرها ممكن وبخاصة إذا وضع ضمن الإطار المرجعي للاجتهد الإسلامي . - المجلة عمل إيجابي في مجمله ومعظم نصوصها ذات علاقة بالفقه الإسلامي، مع رفض تقديسها .

الجدول رقم (3) : الموقف من تعدد الزوجات

الجماعة الإسلامية/ حركة الاتجاه الإسلامي السبعينيات	حركة الاتجاه الإسلامي/ حركة النهضة الثمانينيات
تعدّد الزوجات مباح وجائز، بصريح النص المحكم الذي لا شبهة فيه، ولا يجوز للحاكم المسلم أن يمنعه مطلقاً . * ملاحظة: نجد تأكيداً عند الغنوشي بأن هذا الموقف كان بالفعل موقف الجماعة/ الاتجاه، إذ يقول في تقييمه لوضع المرأة في الحركة الإسلامية: دافعت (الحركة) بشدة عن تعدّد الزوجات وكأن التعدد واجب ديني وليس علاجاً استثنائياً.	إن حركة الاتجاه، ما كانت تهدف ولا هي تهدف الآن إلى مراجعة منع تعدد الزوجات. وهي لا تعتبر التعدد أصلاً من أصول الدين ولا تعتبر أن حل مشكل الأسرة يتوقف على السماح بالتعدد.

الجدول رقم (4) : الموقف من الاختلاط وتعليم المرأة وعملها

الجماعة الإسلامية/ حركة الاتجاه الإسلامي السبعينيات	حركة الاتجاه الإسلامي/ حركة النهضة الثمانينيات
- الاختلاط سبيل للفجور. حق المرأة في التعليم محدود في ما يكفل قيامها بوظيفتها الطبيعية: شؤون المنزل ورعاية الأطفال، اشتغالها لا يجوز إلا عند شدة الحاجة وشرط أن تكون المهنة شريفة، والمرأة دون عائل .	- اعتبار أن وجود المرأة في المؤسسة غداً أمراً واقعاً لا بدّ من مواجهته بروح جريئة. اعتبار الممانعة في تعليم البنات تصوراً بدائياً ليس له أساس من الدين ولا من المصلحة القول بالاختلاط بشروطه الإسلامية .

الجدول رقم (5) : الموقف من الديمقراطية

الجماعة الإسلامية/ حركة الاتجاه الإسلامي السبعينيات	حركة الاتجاه الإسلامي/ حركة النهضة الثمانينيات
الإسلام يتضمن كل ما نحتاج إليه لإدارة المجتمع. كل محاولة لإدخال مفاهيم مثل الديمقراطية والاشتراكية هي تعبير عن شعور داخلي بالهزيمة . الحرية والديمقراطية والمساواة ليست سوى أصنام حديثة أو وسائل تخدير واستعباد . رفض كل النظم البشرية والقول بمفهوم الحاكمية .	العلاقة مع الله تمرّ بالشعب ثم بالحاكم الملتزم بتطبيق البرنامج الذي اختاره الشعب. نحن لا نعارض قيام حركة سياسية وإن اختلفت معنا اختلافاً جذرياً . نحن الإسلاميين استحدثنا مشكلات عديدة مثل مشكلة الديمقراطية فأصبح الجدل بيننا هل الإسلام مع الديمقراطية أم ضد الديمقراطية؟ العجيب أن ضحايا الاستبداد يتجادلون هل الاستبداد مشروع أم غير مشروع - الحاكمية للشعب وحاكمية الله تمرّ عبر الشعب

المصدر: عبد اللطيف الهرماسي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن " , في كتاب : مجدي حماد و آخرون , الحركات الإسلامية و الديمقراطية : دراسات في الفكر و الممارسة , الطبعة الثانية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2001 , ص 304 , 309 .

المطلب الرابع : العلاقات الداخلية و الخارجية لحركة النهضة التونسية .

من أجل معرفة مدى تعايش حركة النهضة التونسية و تفاعلها مع مختلف النشاطات السياسيين داخل و خارج تونس نرصد أهم علاقاتها وفق التالي :

أولا / علاقة حركة النهضة بالتيارات الإسلامية:

1 _ علاقة حركة النهضة بالتيارات الإسلامية التونسية (الإسلاميون التقدميون , حزب التحرير) :
أ _ العلاقة مع " الإسلاميين التقدميين " :

وتعتبر هذه المجموعة تيارا ثقافيا نخبويا أكثر منه سياسيا بدليل أن المنتمين إليها كلهم من المثقفين ومن رجال التعليم بالخصوص وكانت متأثرة أساسا بكتابات حسن حنفي ومحمد عابد الجابري وفتحي عثمان ورضا محرم الذي له مؤلفات خاصة في تحديد ملامح اليسار الإسلامي وغيرهم ويعتبر هذا التيار " أن المسلم اليساري هو الذي يجاهد في سبيل الله والمستضعفين ويناصر الأيدي العاملة التي يحبها الله ورسوله ويسعى إلى الحلول الجذرية للقضايا السياسية والاجتماعية , يؤمن بأن الجذرية لا بد وان تستوعب الأصول والأسس والجزور في واقع الكيان المادي والروحي معا. كما انه يتمسك بالديمقراطية إذ هي حكم الله في المصالح والعلاقات الإنسانية حيث لا يكون النص الإلهي القاطع في وروده ودلالته .245, 246 وانطلاقا من هذه الكتابات شرعت مجموعة الإسلاميين التقدميين في إعداد البرنامج أو الرؤيا الفكرية التي ستستقطب المعارضين للخط الإخواني من داخل حركة الاتجاه الإسلامي لكنها لم تتمكن من أن تكون منافسا جديا للحركة وأصبحت محل نقد شديد من طرف رفاق الأمم . وقد حاولت مجلة " 15-21" أن تكون اللسان الناطق لهذه المجموعة لكن قلة الأنصار ومحدودية الإمكانيات المادية اجبرت الصحيفة على الاحتجاب المرار العديدة .

ولم تكن علاقة حركة الاتجاه الإسلامي بهذه المجموعة حسنة رغم أنهما ينتميان لنفس العائلة الفكرية . وقد صدرت عن الحركة دراسات في نوفمبر 1983 تتهم فيها اليسار الإسلامي بمعاداة الدين والتغريب :

" وقد يكون اليسار الإسلامي حيلة افتعلها الفكر المتغرب لإحساسه بفشله في العالم الإسلامي فأدرك أن معاداة الدين جهارا نوع من السذاجة وقلة الذكاء فأظهر التعاطف مع الإسلام لرفع تهمة الإلحاد عنه وللمناداة بالتجديد على أساس الماركسية بغلاف الاعتقاد الإسلامي " وان النقد اللاذع الموجه للإسلاميين التقدميين واتهامهم صراحة بالفكر والإلحاد ربما يهدف إلى تحذير بعض عناصر التنظيم من الانضمام لهذا التيار .¹
ب _ العلاقة مع حزب التحرير و منظمة الجهاد بتونس :

كانت العلاقة التي تربط حركة الاتجاه الإسلامي بمجموعة حزب التحرير بتونس حسنة فلم يعرف عن الحركة أن هاجمتها مثلما فعلت مع الإسلاميين التقدميين ، وهي تعرف أن هذه الجماعة لا تستطيع إبتكاك الحكم لكنها تعبد بنضالاتها الطريق لفائدة الحركة والدليل على ذلك أنها حوكت ثلاث مرات . وقد أيدت الحركة صراحة حق هذه المجموعة في العمل السياسي ونددت بالأحكام الصادرة ضدها سنة 1983 :

1 _ اعليه علاني , الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية ,مرجع سابق , ص 246 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً " وحركة الاتجاه الإسلامي تعبر عن تضامنها المبدئي مع هذه المجموعة بوصفها إحدى ضحايا الكبت والاضطهاد وتندد بما مورس ضدها من تعذيب وما سلط عليها من أحكام جائرة " .

ج _ العلاقة مع منظمة الجهاد بتونس :

أما منظمة " الجهاد الإسلامي " بتونس فإن أفرادها كانوا من قداماء المنخرطين بحركة الاتجاه الإسلامي وقد ظهر هذا التيار كرد فعل على قبول الحركة بالنشاط العلني بمناسبة العفو الرئاسي الذي صدر بشأن قاداتها في 1984 وقد قامت هذه المجموعة ببعض الاعتداءات على مراكز للبوليس ومن ابرز عناصرها " كيلاني لوشاشي " ضابط بالجيش و "الحبيب الضاوي" و "أحمد الأزرق " وقد صدرت ضدهم أحكام بالإعدام في صائفة 1986 , ويدعي أفراد هذا التنظيم أن منظمته هي التي قامت بتفجير النزل السياحية بالساحل في 2 أوت 1987 كرد فعل على الإعدامات التي صدرت ضد قاداتهم ، لكن الأبحاث في قضية محكمة أمن الدولة لسنة 1987 ، رجحت مسؤولية حركة الاتجاه الإسلامي في هذه الاعتداءات.

وبتبراً صالح كركر من عمل هذه المجموعة فيقول : " احمد الأزرق أخونا لكنه خرج عنا " ويؤكد أن مواقفها وتحركاتها لا تلزم الحركة في شيء ومع ذلك لم يندد صراحة بإعمالها التي تكتسي طابعاً انتقامياً بحتاً.¹

2_ علاقة حركة النهضة بالحركات الإسلامية خارج تونس :

أ_ الإخوان المسلمين بمصر :

يقول النيفر : طلب مني أن ازور القاهرة وا تصل " بعمر التلمساني" المرشد العام للإخوان المسلمين فزرت مجلة الدعوة بالقاهرة و جلست مع التلمساني و هذا أول اتصال رسمي بحركة الإخوان لكن مع بروز الثورة الإيرانية بدأ التأثير الإخواني يتقلص حجمه لفائدة الأشكال و الأساليب المستوحاة من الثورة الإيرانية لكن ذلك لم يمه العلاقة التنظيمية بحركة الإخوان المسلمين .

ب _ الجبهة القومية الإسلامية بالسودان :

كان للحركة علاقة متينة بالجبهة القومية الإسلامية بالسودان التي يتزعمها "حسن الترابي" . انطلقت منذ مطلع الثمانينات ثم أخذت تتمن أكثر فأكثر على حساب العلاقة مع " الإخوان" بمصر وذلك لما للتجربة السودانية من فاعلية في التأثير والتعبئة .

وفي أكتوبر 1984 زار وفد من الحركة يتركب من عنصرين نسائيين ويقوده "محمد العكروت" السودان للاطلاع على التجربة الإسلامية السودانية في مجال العمل الاجتماعي والنسائي , كما تحولت عناصر أخرى من التنظيم لهذا البلد لتلقي تربيصات تكوينية.²

ت _ المستوى المغاربي :

على المستوى المغاربي فتعتبر العلاقة بالجزائر متميزة لأن التنظيم التونسي على دراية عميقة بما يجري في الجزائر ، فالصلة بين التيارات الأصولية في البلدين ليست من قبيل صلات التعاون والتضامن كما قد

1 _ اعليه علاني , الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية , مرجع سابق , ص 247 , 248 .

2 _ نفس المرجع , ص 248 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً " يحدث بين تنظيم وآخر في بلدان مختلفة ، بل هي صلة اتحاد وتمائل في مستوى الفكر وترابط وتشابك في مستوى المصالح .

وقد كان لحركة الاتجاه الإسلامي علاقة متينة بحركة " حماس " الجزائرية التي يرأسها "محفوظ النحاح" ث _ العلاقة مع دول الخليج و خاصة السعودية :

تدخلت دول الخليج و خاصة السعودية للضغط بخصوص الإفراج عن القيادة المنتقلة في 1984 في عهد حكومة "مزالي" ويذكر عبد القادر الجديدي ان ربط الصلة مع السعودية يعود إلى 1981 وخاصة اثر المحاكمة الأولى في سبتمبر 1981 حيث قام أعضاء التنظيم حسب قوله " بالتعريف بالمظلمة التي سلطت على حركتنا فتم الاتصال ببعض العلماء والوجهاء مثل الشيخ " ناصيف" أمين عام "رابطة العالم الإسلامي" وكان رئيساً لجامعة الملك عبد العزيز وهو الذي ساعد حركتنا على الخروج من منحتها وكذلك الشيخ "عبد العزيز بن باز" الذي كان يتعاطف معنا نكايه في بورقيبة ، مع العلم أن الشيخ بن باز أعاد بمناسبة محاكمة 1981 ، طبع كتابه الذي أفتى فيه بتكفير بورقيبة لأنه أنكر فرض الصيام .

ويذكر أن العلاقة مع هذه الدول تتمثل في توفير الشغل لأفراد الحركة الفارين : " كانت الحركة تبعث ببعض أفرادها للعمل في الجامعات الخليجية سواء السعودية أو في دول الخليج الأخرى " ويعتبر عبد الفتاح مورو أن علاقة حركة الاتجاه الإسلامي مع دول الخليج مرت بمرحلتين : مرحلة توتر ومرحلة انفراج :

_ مرحلة التوتر : كانت بسبب موقفين أولاهما يتعلق بموقف الحركة من حادث الحرم المكي الذي لم يعجب السلطات السعودية . وثانيهما مساندة الحركة لإيران خلال الحرب العراقية الإيرانية في حين أن السعودية كانت في تلك الفترة إلى جانب العراق .

_ مرحلة الانفراج : مع دول الخليج جاءت نتيجة عاملين :

أ- مبالغة بورقيبة في معاداته للدين.

ب-إعدام " أحمد الأزرق" الذي سلمته السلطات السعودية لتونس بعد أن وعدتها بعدم إعدامه مع العلم أن احمد الأزرق كان مسؤولاً عن تنظيم مجموعة " الجهاد" ومهتما بمكتب الافغان في مكة ، فاغتاظ النظام السعودي وأصبح لا يعبا بتحسين العلاقة مع بورقيبة . وفي هذه الفترة تحسنت علاقة الحركة بالسعودية وأصبحت الجرائد الخليجية تتحدث عن أخبار الحركة وأنشطتها وتحركاتها " ¹

ونظراً لأهمية الجالية التونسية بالمهجر ، سعت الحركة إلى " فتح مكتب لها في باريس يشرف عليه "لزهر العباب" و"الحبيب المكنى" ، كما تم فتح فروع بالمغرب والجزائر والسعودية ، وانطلاقاً من مبدأ التضامن الإسلامي العالمي ربطت الحركة علاقات مع " الجمعية الإسلامية الطلابية الأمريكية " التي يبعث لها التنظيم التونسي كل سنة بقائمة في الطلاب المعنيين لمتابعة دراستهم في الولايات المتحدة .

¹ _ اعليه علاني ، الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية. مرجع سابق ، ص 249 ، 250 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

إن البروز القوي لحركة الاتجاه الإسلامي على الساحة الدولية خلال كامل فترة الثمانينات يطرح تساؤلا كبيرا حول سر الاهتمام الدولي بهذه الحركة وكذلك ببقية الحركات الأصولية سواء بتقديم الدعم المادي والمعنوي لها أو إيواء بعض رموزها كلاجئين سياسيين.

ولعل هذا الدعم يمكن الدول الغربية من توظيف الحركات الإسلامية أحيانا وذلك باستعمالها كورقة ضغط ضد الحكومات التي تتال من مصالح هذه الدول وامتيازاتها .

ثانيا / علاقة حركة النهضة بأحزاب المعارضة التونسية :

لم يحظ تنظيم في تونس بمساندة قوية من أحزاب المجتمع المدني كالتي حظي بها " الاتجاه الإسلامي " فكل أحزاب المعارضة المعترف بها وغير المعترف بها نددت في بياناتها بالحاكمات التي شهدت الحركة منذ 1981 إلى 1987 كما طالبت كلها بالاعتراف القانوني " بحركة الاتجاه الإسلامي "

وقد حدد الغنوشي في الندوة الصحفية الأولى للحركة يوم 6 جوان 1981 إستراتيجية حزبه في التعامل مع أحزاب المعارضة : " أما لقاءنا مع المعارضة فقد تجاوز المستوى النظري إلى المستوى العملي هناك تناقضات وهناك اختلافات بيننا وبين المعارضات وذلك هو الذي يبرز وجود تنظيمات مختلفة في البلاد ، وهذه الخلافات ليست مانعا من التعاون معها على المستوى السياسي بشرط أن لا تتفى وجود غيرها في البلاد " وقد شاركت الحركة في عدة لقاءات مشتركة مع المعارضة مثل لقاء 30 أفريل 1981 الذي جمع "حركة الديمقراطيين الاشتراكيين" و"حركة الاتجاه الإسلامي" و"حركة الوحدة الشعبية" للاحمد بن صالح و"الحزب الشيوعي التونسي" وذلك بهدف تنسيق المواقف من مجمل القضايا المطروحة وطنيا وعربيا ودوليا . والغريب أن هذه التنظيمات لم تطرح مسألة فصل الدين عن السياسة كشرط أساسي في تعاملها مع حركة الاتجاه الإسلامي لأن الغاية التي كانت تدفعها في قبول العمل المشترك مع الإسلاميين ربما تكون عزل النظام البورقيبي جماهيريا والاستفادة من الزخم الشعبي الكبير للحركة .¹

وفي مقابل موقف أحزاب المعارضة كانت حركة الاتجاه الإسلامي تهدف من خلال التقرب إلى هذه الأحزاب إلى منع حصول أي تقارب بين السلطة والمعارضة لان ذلك سيكون حتما على حساب الإسلاميين : " كنا ننظر إلى حركات المعارضة على أنها حركات علمانية لا تختلف كثيرا عن السلطة . وكان تعاملنا معها مكيافيا على أساس انه يجب أن لا يقع أي تقارب بين السلطة والمعارضة ، لأنه في صورة حصول هذا التقارب فانه سيكون على حساب الحركة الإسلامية . وكان من بين أسباب تقاربنا مع المعارضة التحضير بجدية لخلافة بورقيبة .²

وإذا أردنا تصنيف الأحزاب المؤيدة بقوة لحق الإسلاميين في الوجود القانوني نجد في المقدمة :

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي وان نددت أحيانا ببعض أحداث العنف التي تنسب للإسلاميين فإنها ساندت بقوة تمكين حركة الاتجاه الإسلامي من حق الإعتراف القانوني وهذا يعود إلى عدة أسباب :

1 _ اعليه علاني , الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية, مرجع سابق, ص 250 , 251 .

2 _ نفس المرجع , ص 251 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " - سبب انتخابي يتعلق بتصوير الديمقراطيين الاشتراكيين لإمكانية حصولهم على أصوات الإسلاميين في أي انتخابات لا تخوضها " حركة الاتجاه الإسلامي " - سبب داخلي يتعلق بوجود شريحة لا بأس بها في صلب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين تطالب بتحالف أقوى مع الإسلاميين . وعدد هؤلاء كان ينتمي تنظيميا لحركة الاتجاه الإسلامي وخرج منها بسبب الملاحقات الأمنية .

أما **الحزب الشيوعي** فقد كان تأييده مشروطا إذ كان يؤكد مرارا على ضرورة الفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي . ومن الطبيعي أن يكون للحزب الشيوعي احتراز تجاه الإسلاميين نظرا للعداء الشديد الذي يكنه الأصوليون للفكر الماركسي حيث يعتبرونه فكرا ملحدا . أما الأحزاب الأخرى الديمقراطية والقومية فهي لا تبدي عداء لحركة الاتجاه الإسلامي ، بل يمكن أن تصنف مواقفها ضمن المواقف المعتدلة .¹

المبحث الثالث : صعود حركة النهضة التونسية بعد الثورة - الربيع العربي -

لقد أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة في عدد من الدول العربية والإسلامية وبالأخص دول الثورات العربية - مصر، تونس، وغيرها من الدول مثل المغرب والكويت القوة الكبيرة التي تشكلها حركات الإسلام السياسي في تلك الدول وذلك من خلال قدرتها على تشكيل البديل القادر على تحقيق الانتصارات السياسية ما بعد ما عرف باسم " الربيع العربي " ، والذي أطاح بأنظمة حكمت مواطنيها لعشرات السنوات ، ونشرت ثقافة التشكيك بقدرة قوى الإسلام السياسي على المشاركة في العملية الديمقراطية من وجهة، وبنوايا تلك القوى تجاه عدد من القضايا من أبرزها تداول السلطة والدولة المدنية والأقليات الدينية مستخدمة وسائل الإعلام الرسمية والحزبية لإسناد مواقفها من تلك الحركات. و منه سيتناول هذا المبحث دور حركة النهضة التونسية في هذه الثورة و تطورات المشهد السياسي التونسي بعدها و البديل الذي تقدمه حركة النهضة و مدى جاهزيته و فعاليته .

المطلب الأول: دور حركة النهضة في الثورة التونسية

عندما اندلعت شرارة الثورة التونسية في سيدي بوزيد امتدت إلى كافة المدن المجاورة المكناسي ، منزل بوزيان ، الرقاب و منها إلى القصرين و تالة و سليانة و الكاف و جندوبة ، انتهاءً بتونس العاصمة بأحيائها

1_ اعليّه علاني ، الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية، مرجع سابق، ص 251 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً " الشعبية , و خاصة "حي التضامن " .¹ بمشاركة الطلبة , الأساتذة , المحامين , الصحافيين , ناشطي حقوق الإنسان و معارضين سياسيين للتنديد بالسياسة الاقتصادية للحكومة² ليظهر الرئيس " بن علي " على التلفاز في 10 جانفي ليعلن عن خلق 300000 منصب شغل³ لكن بعد فوات الوقت , ليتم الإعلان مساء يوم 14 يناير عن مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي تونس, بعد أقل من أربعة أسابيع فقط على اندلاع المظاهرات الاحتجاجية ضد نظام الحكم⁴. نظام حكم كثيرا ما وصف بأنه من أكبر النظم التي تتبنى معايير الأنظمة الدكتاتورية في العالم العربي .⁵ و الاحتجاجات صيغت في شعارات واضحة و لكنها ذات عمق مزلل : " الشعب يريد إسقاط النظام " فهذه البساطة و الوضوح تشكلت علاقات جديدة بين الناس تفهم الأمور من خلالها فهما مبسطا يقوم على منطق ملموس في معادلات بسيطة ذات مجهول واحد تسيير كلها باتجاه إسقاط السلطة⁶ بعد ساعات قليلة, أعلن الوزير الأول " محمد الغنوشي " عن توليه منصب الرئاسة, نظراً للفراغ المؤقت للمنصب .⁷ عندئذ استبشرت الغالبية بهذه الأحداث و فرحت بها و عدتها الخطوة الأولى نحو استعادة الأمة لإرادتها السلبية هذه النظرة التفاضلية قابلتها نظرة تشاؤمية لدى شريحة من الإسلاميين تتبنى نظرية المؤامرة في اندلاع هذه الثورات , و تدعم رؤيتها بما شاع في الأوساط الدولية فيما سُمي بنظرية " الفوضى الخلاقة " .⁸ كما قد تكون هذه الرؤية ضمن صناعة ما أمكن من الفتن حتى تفقد هذه الثورة بريقها و عظمتها و سلميتها و تفشل في أن تكون نموذجا فريدا في التاريخ من حيث قدرة العربي على مواجهة الاستبداد و على صناعة الديمقراطية فتم إعادة الهيمنة التي تأتي بعد الثورة .⁹

يحسب كذلك لهذه الثورة أنها ضربت المنظومة القانونية السابقة عرض الحائط و تم الاعتراف بالنهضة بتاريخ 1 مارس 2011 بالرغم من أن البند الثامن من الدستور السابق يمنع الأحزاب ذات المرجعية الدينية.¹⁰ غير أن الملاحظ هو تميز هذه الثورة التونسية بثلاث سمات وهي أنها ثورة لا إيديولوجية، وذات

1 _ محسن عوض " الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي , و الفعل ثوري : 2001 _ 2011 " المستقبل العربي , العدد 388 , ص 64 .

2 _ *Christopher Alexander* " A Month Made For Drama " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World : Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group , P 45 .

3 _ *Eric Goldstein* " A Middle-Class Revolution " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World : Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group , P 69 .

4 _ "تونس : من إطاحة الرئيس إلى المرحلة الانتقالية" , مركز الجزيرة للدراسات , 18 يناير 2011 .

5 _ *Yahia H. Zoubir, Haizam Amirah-Fernandez, North Africa : Politics, Region, And The Limits Of Transformation, First Edition, Routledge, New York, 2008, P 18.*

6 _ أبو جرة سلطاني . أنظمة في وجه الإصغار : ثورة تونس نموذجا , الطبعة الأولى , الشروق للإعلام و النشر , الجزائر , 2011 , ص 291 .

7 _ "تونس : من إطاحة الرئيس إلى المرحلة الانتقالية" , مرجع سابق .

8 _ وليد بن عبد الله الهويريني , تحولات الإسلاميين من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات , الطبعة الثانية , مكتبة الملك فهد الوطنية , الرياض , 2012 , ص 104 , 105 .

9_ صلاح الدين المصري " الصهيونية و الثورة التونسية : علاقة تواصل أم تناقض ؟ " مجلة الغدير , العدد 59 , صيف 2012 , ص 54 .

10_ رجاء البصلي " مستقبل حركة النهضة في تونس " أبريل 2011 , من الموقع : <http://carnegieendowment.org> , يوم : 08 _ 04_ 2013 , ساعة : 03:30 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " أهداف سياسية واضحة، وأنها ثورة من أدنى ليس لها قيادة نخبوية، لأن النخب قد خانت الثورة وقد لعب المجتمع المدني دوره في هذه الثورة¹ فهي ثورة مصدرها روح الشعب² و هو الأمر الذي قد يؤدي بنا إلى إلى القول بأن حركة النهضة لم يكن لها أي يد في هذه الثورة ، غير أننا نجد بعض التصريحات التي توميئ بمشاركة غير مباشرة و هذا ما جاء في مقال لـ " مجلة الغدير " حيث يقول الباحث الاجتماعي " عادل بالكحلة " : " و يبرر بعض المناضلين الإسلاميين عدم مشاركتهم الصريحة بتلك الاحتجاجات لأن " حركة النهضة و أنصارها ارتأوا أن لا يشاركوا صراحة و علنا حتى لا تتخذ الاحتجاجات لونا معيناً مما يفقدها عفويتها و ربما جماهيريتها " ، بينما يضيف بعضهم أنهم لم يكونوا حاضرين صراحة و علنا حتى " لا يتخذ النظام ذلك ذريعة للإجهاز سريعا على الاحتجاجات بعلّة أن وراءها خصم تقليدي " ، في حين يرى البعض الآخر أن " الأحداث كانت مفاجئة ، و غير متوقعة " ³ و كذلك يقر الباحث " Stephen J. King " بمشاركة الحركة الإسلامية في الثورة .⁴

¹ _ المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2011 . ص 29 .

2 _ *Forum Institute For Multicultural Affairs , Report Social Revolution In Tunisia And Egypt , 11 February 2011, p8 .*

3 _ عادل بالكحلة " الحراك السياسي الإسلامي : تونس نموذجا " مجلة الغدير ، العدد 59 ، صيف 2012 ، ص 57 ، 58 .

4 _ *Stephen J. King , Liberalization Against Democracy : The Local Politics Of Economic Reform In Tunisia , Indiana University Press , The United States Of America , 2003 , P 29 .*

المطلب الثاني : تطورات المشهد السياسي في تونس بعد الثورة .

1/ مرحلة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي :

واجهت الثورة التونسية أولى تحدياتها السياسية في أعقاب شغور منصب الرئيس حيث اتسمت تلك المرحلة بالارتباك والتردد الذي يمكن إجمال معالمه في ثلاثة نقاط محددة:

النقطة الأولى : أن الثورة التونسية وخلال الشهور الأربعة الأولى شهدت مرحلة تجاذب واضحة بين نظام قديم هزته موجة الاحتجاج نتيجة للغياب الكلي للمؤسسات الديمقراطية و القمع الرهيب الذي مارسته الحكومة على الحريات العامة¹ يستميت في البقاء والصمود في مواجهة التغييرات التي تطالب بها القوى الثورية وبين نظام جديد يتشكل من رحم ثورة شابة وذلك عبر محاولة النظام التكيف الاضطراري مع الواقع الجديد بهدف إعادة إنتاج نفسه، إلا أن تلك النخبة القديمة التي تولت السلطة في أعقاب سقوط بن علي لم تكن تمتلك مشروعا واضحا لتحقيق أهداف الثورة، حيث تولى رئيس الوزراء "محمد الغنوشي" الرئاسة مؤقتا ولأن هذه الخطوة تعد مخالفة للدستور (دستور 1959) الذي طالبت الثورة بتعليقه أعلن في 15 يناير عن تولى رئيس البرلمان " فؤاد المبرع " منصب الرئيس طبقا لأحكام الفصل رقم 57 من الدستور بصورة مؤقتة إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في مدة أقصاها 60 يوما من تاريخ تسلم الرئيس المؤقت المنصب.²

النقطة الثانية: تشير إلى بدء التحول في مسار الثورة التونسية نحو حشد المطالب خاصة بعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي الانتقالية مما اضطرها إلى التقدم باستقالة جماعية، وتم تعيين "الباجي قائد السبسي" رئيسا للحكومة و الذي بدا واعيا بسقف المطالب الشعبية المرتفعة و بحجم القطيعة الجذرية المطلوبة مع العهد السابق و بضرورة إشراك مختلف الفاعلين في إدارة المرحلة الانتقالية³. وهنا بدأ مسار الثورة التونسية يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن علي بالكامل، حيث تقدم الثوار بمجموعة من الطلبات منها:

- إجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.
- حل مجلسي النواب والمستشارين.
- إيقاف العمل بالدستور.
- حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.
- إلغاء إدارة الأمن السياسي.
- تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتضم ممثلي الأحزاب

1 _ Marc Lynch " Wages Of Arab Decay " *From A Special Report* : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , *Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era* , The Slate Group ,P 43.

2_ صافيناز محمد أحمد " عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات " من الموقع : <http://acpps.ahramdigital.org.eg> " يوم : 10 _ 04 _ 2013 , الساعة : 00 : 12 .

3_ السيد ولد أباه , *الثورات العربية الجديدة المسار و المصير* : يوميات من مشهد متواصل , الطبعة الأولى , جداول , بيروت, 2011, ص 24 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً " والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب تكون مهمتها إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يتولى دوره التشريعي والرقابي.

• سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين.

• إنشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات.

النقطة الثالثة: تشير إلى التناقض في المواقف السياسية بصورة طبعت المشهد السياسي التونسي في الشهور التي سبقت إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بقدر كبير من عدم الوضوح.¹

2/ مرحلة انتخابات المجلس التأسيسي:

عبرت العملية الانتخابية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011 عن رغبة جماهيرية عارمة في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بالدستور أولاً وتنتهي بانتخاب الرئيس، فقد غلب على المشهد السياسي خلال الأسابيع القليلة التي سبقت انتخابات المجلس التأسيسي حالة من التداخل بين الرؤى الحزبية والدينية بصورة غلب عليها الطابع الأيديولوجي وإن توافقت القوى الحزبية على جعل المواجهات السياسية الدعائية ذات طابع "وسطي" إلى حد ما .

كما كان للعدد الضخم من القوائم الحزبية والمستقلين المشاركين في العملية الانتخابية دوراً في إزكاء التنافس الانتخابي، حيث شارك في الانتخابات 1500 قائمة حزبية ومستقلة ضمت ما يقرب من 10 آلاف و 500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعداً، بهذا السياق يكون المشهد الحزبي التونسي قبل الانتخابات قد اتسم بمتغيرات جديدة و عليه يمكن رصدها فيما يلي:

• تأييد شعبي وجماهيري صارخ لحزب "النهضة" الإسلامي ، حيث نال برنامجه الانتخابي استحسان العديد من فئات المجتمع بالرغم من تخوف النخبة المثقفة من تباين خطابه السياسي بين المنابر السياسية والمنابر الدينية . *

• تقديم حزب "التكتل من أجل العمل والحريات" الذي تأسس في عام 1994 ومنح الترخيص القانوني في 2002 ممثلاً لتيار اليسار - برنامجاً يوفر بديلاً وسطياً للعملية السياسية التونسية يقوم على إدارة الدولة وفقاً لنظام سياسي مختلط برلماني - رئاسي، وقد اكتسب هذا الحزب مزيداً من الشعبية من خلال برنامجه الداعي إلى القطيعة التامة مع النظام القديم و رموزه.

• بروز دور العريضة الشعبية المستقلة ويمثلها حزب "المحافظين التقليديين" وحصل على الترخيص القانوني في 15 يوليو 2011. حيث طرحت العريضة نفسها على الواقع السياسي التونسي عبر خطاب توافقي إسلامي تقدمي يحمل أبعاداً اجتماعية.

3 _ صافيناز محمد أحمد ، مرجع سابق .

* _ سيخصص مطلب مستقل لدراسة برنامج حزب النهضة المقدم في الانتخابات الأخيرة لفترة ما بعد الثورة (الصفحة 176) من المذكرة .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

• " القطب الديمقراطي الحداثي " وهو حزب ذو توجهات يسارية تأسس في 31 مايو 2011، ويضم 11 حزبا وقد قدم نفسه من خلال برنامج علماني متطرف مستهدفا مواجهة الإسلاميين ولكنه حصل على نسبة تمثيل ضئيلة في المجلس التأسيسي .¹

و قد وقع زعماء التحالف الحزبي الثلاثي في تونس (النهضة , و المؤتمر من أجل الجمهورية و التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات) الذي يحظى مجتمعيا بالغالبية في المجلس التأسيسي , إعلان توافق يتم بموجبه: زعيم التكتل "مصطفى بن جعفر" لرئاسة المجلس التأسيسي و زعيم "المؤتمر" "منصف المرزوقي" لرئاسة الجمهورية و الأمين العام ل " النهضة " "حمادي الجبالي" لرئاسة الحكومة , و قد انتخب المجلس التأسيسي التونسي مصطفى بن جعفر رئيسا له , فيما قدمت الحكومة المؤقتة برئاسة "الباجي قائد السبسي" استقالته تمهيدا لتكليف "الجبالي" بتشكيل الحكومة بعد انتخاب رئيس للجمهورية .²

المطلب الثالث : حركة النهضة في غمار الانتخابات

دخلت حركة النهضة غمار الانتخابات, أكثر ما وصفت به هذه الانتخابات أنها انتخابات حرة ونزيهة و ذلك بعد حوالي عشرون عاما من النفي و الإقصاء حيث خضعت العملية الانتخابية التونسية الأولى من نوعها للرقابة بما يضمن النزاهة والشفافية، وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع حوالي 70 % و بقاعدة انتخابية ضمت 7 ملايين مواطن ,كما سجلت نسبة تصويت التونسيين المقيمين في الخارج حوالي 40 % وتم تمثيلهم في المجلس الوطني التأسيسي بـ 18 عضواً. وقد جاءت النتائج معلنة فوز "حركة النهضة الإسلامية" بـ 89 مقعداً، يليها حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" فائزاً بـ 30 مقعداً، ثم "العريضة الشعبية" وحزبها المحافظين التقدميين بحصولها على 26 مقعداً، ثم حزب "التكتل من أجل العمل والحريات" الذي احتل المرتبة الرابعة بـ 21 مقعداً، وجاء في المرتبة الخامسة "الحزب الديمقراطي التقدمي" حائزاً على 16 مقعداً، وأخيراً فاز كل من "القطب الديمقراطي الحداثي" و"حزب المبادرة" بـ 5 مقاعد لكل منهما.³

1 _ صافيناز محمد أحمد , مرجع سابق .

2_ قسم التوثيق و المعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية " يوميات عربية و دولية مختارة " المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد 33 , شتاء 2012 , ص 194 .

3_ صافيناز محمد أحمد , مرجع سابق .

نتائج انتخابات المجلس التأسيسي التونسي 2011



المبادرة : 5 مقعد (aqua)	النهضة : 90 مقعد (أزرق بحري)
PDM : 5 مقعد (blue)	المؤتمر : 30 مقعد (أخضر فاتح)
آفاق : 4 مقعد (deep red)	التكتل : 21 مقعد (مارون)
PCOT : 3 مقاعد (red)	العريضة : 19 مقعد (أخضر)
المستقلون والأحزاب الأصغر : 23 مقعد (رمادي)	PDP : 17 مقعد (yellow)

المصدر : "انتخابات المجلس التأسيسي التونسي 2011", من الموقع : <http://www.marefa.org> " يوم : 07 _ 02 _ 2013 , الساعة : 14 : 00 .

وقد اتسم المشهد السياسي التونسي في هذه الأثناء بحالة من التوافق التي تبلورت في النقاط التالية:
- صدور قانون الانتخابات الذي صيغ بطريقة تمنع احتكار أي فصيل سياسي للأغلبية البرلمانية والذي حتم على القوى السياسية الفائزة بالانتخابات الدخول في تحالفات من أجل تشكيل الحكومة، حيث يمكن أن يتشكل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي من عشرات المجموعات السياسية التي تحظى بنفس الأهمية العددية داخل المجلس، لا بالأهمية العددية داخل الشعب والهدف من ذلك هو تمثيل أكبر عدد ممكن من الأطياف والقوى السياسية، وهو ما يعنى أن المجلس التأسيسي مجلس يغلب عليه الطابع التوافقي .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

- مصادقة المجلس التأسيسي على دستور مؤقت للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية **141** صوتاً مقابل **37** صوتاً معارضاً وامتناع **39** عضواً في جلسة تاريخية جرت فعاليتها في الحادي عشر من ديسمبر 2011.¹

و قد مثل صعود التيارات الإسلامية المعتدلة في تونس وعبر انتخابات حرة ونزيهة صدمة للتيارات العلمانية خاصة المتشددة منها والتي ترغب في الحفاظ على الهوية العلمانية في مواجهة الهوية الإسلامية على العكس من الأحزاب العلمانية الأخرى التي تتسم بقدر من الاعتدال والتي قبلت التحالف مع الإسلاميين كما سبقته الإشارة إليه، وهو ما ينذر بمواجهات سياسية مستقبلية مع النخبة الإسلامية خاصة عند صياغة الدستور الجديد .

و تعتبر هذه النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات خير دليل على أن خطتي السلطة التونسية السابقة في تجفيف منابع التدين واستئصال النهضة قد منيتا بالفشل الذريع، وذلك بالقياس إلى رد فعل المجتمع الحاسم إقبالاً على سمت التدين، و هي شهادة على أن هويات الشعوب أصعب وأعمق من كيد الدول.²

1_ صافيناز محمد أحمد , مرجع سابق .

2_ راشد الغنوشي " الاتجاه الإسلامي " سلف النهضة.. السياقات والآثار " 2009/6/12م ,من الموقع : www.aljazeera.net يوم : 07 _

02 _ 2013 , الساعة : 00 : 12 .

المطلب الرابع : برنامج حزب النهضة المقترح (حركة النهضة كبديل سياسي)

في الأول من مارس 2011 , تم الاعتراف بالحركة كحزب رسمي من قبل حكومة رئيس الوزراء المؤقت " محمد الغنوشي " و على إثر ذلك دخل حزب حركة النهضة في انتخابات الجمعية التأسيسية للدستور الجديد , والتي عقدت في 22 أكتوبر 2011, وحصل على 37 من الأصوات.

ويمثل برنامج حزب حركة النهضة نموذجاً فريداً في الفكر السياسي للحركات الإسلامية في الوطن العربي. فالبرنامج يعترف بالقيمة الحضارية للإسلام, و ينص على أنه دين الدولة التونسية, و على أن اللغة العربية هي لغتها, و لكنه في الوقت نفسه يتعرف برصيد الخبرات الوطنية لتونس, بل وبالخبرة الإنسانية للعالم. إنه يرى الدين مصدراً للإلهام, ويسعى إلى عدم فصل مجالات الحياة عن فلك القيم و الأخلاق, بل إنه يقوم على فكرة استخدام " تعاليم الإسلام " كأساس لنهضة البلاد.¹

من اللافت للنظر أن البرنامج يعترف صراحة بالدولة المدنية, و يحدد وظائفها, و ذلك في المادة العاشرة منه: " تتبنى حركة النهضة نموذج الدولة المدنية التي ترعى الشأن العام, و تحمي السلم الاجتماعي, و تعمل من أجل الرقي الاقتصادي, و تسعى إلى ترسيخ الحريات العامة و الخاصة, و تحترم قواعد الديمقراطية و المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات. (برنامج حركة النهضة ص8)

برنامج الحركة يتبنى النظام البرلماني الخالص كنظام حكم للبلاد, حيث الحزب الحائز على أغلبية المقاعد هو الذي يشكل الحكومة التي تكون مسؤولة أمام البرلمان.

أما الرئيس, فإنه يختار من خلال البرلمان. و ليس من خلال انتخابات شعبية, وذلك في تطبيق أمين للنظام البرلماني الكلاسيكي. أما القضاء فإنه مستقل عن السلطة التنفيذية, و تحدد محكمة دستورية القوانين التي يصدرها البرلمان. البرلمان ذو غرفة تشريعية واحدة, و البرلمان هو الذي يعين رئيس المحكمة الدستورية.

برنامج الحزب منفتح على المجتمع المدني, و يدعم مؤسساته بقوة, حيث ينص في المادة 12 على أن الحكومة تعمل على قيام مجتمع مدني منظم و مستقل يسعى إلى تحرير طاقات الأفراد, و إشراكهم في الشأن العام, و توحيد جهودهم, درءاً للاستبداد, وتوغل و طغيان الدولة أو رأس المال على المجتمع". هذا بالإضافة إلى العمل على إلغاء القوانين القمعية, التي تحد من الحقوق و الحريات.²

كما يلاحظ على البرنامج بشكل عام أنه لا يدخل في تفاصيل علاقة الإسلام بالدولة, وأنه لا يتحدث كمن يريد أن يقيم توازناً حرجاً بين الإسلام و الدولة المدينة, و هذا يدل على أن التيار الإسلامي في

1 _ أسامة صالح " الاقتراب الحذر : هل تعيد الحركات الإسلامية الصاعدة هيكله " الدولة العربية " السياسة الدولية , العدد 188, المجلد 47 , 2012 . ص 20 .

2 _ نفس المرجع , ص 20 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " تونس لديه قدرة أكبر على التعايش مع فكرة الدولة بمعناها الحديث, بل إنه لا يجد أية غضاضة في قبول آلياتها و مؤسساتها و إجراءاتها.¹ و إجمالاً فإن رؤية حركة النهضة الإسلامية الصاعدة للحكم إلى القضايا الاقتصادية الشائكة يمكن إبرازها في عدد من القضايا المهمة كالتالي :

1 / السياحة:

في هذا السياق أكد "حمادي الجبالي" رئيس الوزراء ، أن حزب النهضة سيقوم بتطوير السياحة في تونس و تفعيل هذا القطاع في عملية التنمية و الرقي الاجتماعي و الاقتصادي ، مشيراً إلى أنه لن يتم اتخاذ أي قرار إلا بمشاركة و مشاوره أهالي كل قطاع السياحة . الجدير بالذكر أن القطاع السياحي في تونس - الذي يمثل 7 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي - يعيل أكثر من 400 ألف أسرة تونسية ، و يوفر بشكل مباشر أو غير مباشر عملاً لأكثر من 900 ألف تونسي .² كما أعلن "حمادي الجبالي" الأمين العام لحزب النهضة : " أن القطاع السياحي يعد من المكتسبات التي لا مجال للمساس بها ، و أضاف : " هل من المعقول أن نصيب قطاعاً حيويًا مثل السياحة بالشلل بمنع الخمر و ارتداء لباس البحر و غيرها من الممارسات ؟ هذه حريات شخصية مكفولة للأجانب و للتونسيين أنفسهم " .

و فيما يتعلق بموقفه و حربه من بيع الخمر و ارتداء النساء لملابس البحر قال "راشد الغنوشي" لمجلة "المجلة العربية" الصادرة في لندن ، بتاريخ 3 أكتوبر 2011 : " لا احد يفقه تاريخ التشريع في الإسلام يسمح لنفسه بان يغير أنماط الحياة من مأكّل و ملبس و مشرب عن طريق القسر و الإكراه و التهديد ، فإله خلق الناس أحراراً ، و لم يعط لأحد سلطة في أن يقود الناس ، حتى للجنة بالسلاسل"³ .

2 / البنوك :

يرى حزب النهضة ضرورة انفتاح القطاع المالي للمزيد من المشاركة عن طريق البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، و قد وصلت هذه البنوك بالفعل إلى تونس أخيراً ، لتكتمل الدائرة التي تسعى لها الحكومة الجديدة ، و هي استخدام الصكوك أو السندات الإسلامية في تمويل مشاريعها الإنمائية . و من خلال تشجيع المزيد من البنوك الإسلامية للدخول إلى السوق المحلية ، و الاستفادة من منتجات هذا القطاع ، فإن مسؤولي النهضة ، من أمثال "رضا شكوندالي" ، يعتقدون أنه سيتم تعزيز قطاع المصارف في البلاد ، و بالتالي فإن السوق المالية التونسية ستضم كلا من المصارف التقليدية و الإسلامية . و قال "شكوندالي" - و هو أستاذ الاقتصاد و أحد القائمين على تشكيل برنامج حزب النهضة الاقتصادي - أن مثل هذا الوضع

1 _ أسامة صالح ، مرجع سابق ، ص 20 .

2 _ هشام بشير " من التشدد إلى الاعتدال : رؤية القوى الإسلامية الصاعدة للمسألة الاقتصادية " السياسة الدولية ، العدد 188، المجلد 47 ، 2012 ، ص 24 ،

3 _ أسامة صالح ، مرجع سابق، ص 22 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " سيتيح المزيد من المنافسة ، خاصة مع رغبة الحكومة في الابتعاد قدر الإمكان عن القروض الخارجية ذات التكلفة المرتفعة .¹

3 / قضية العدالة الاجتماعية:

أكد " راشد الغنوشي " تشبثه بمبادئه الإسلامية في بناء الدولة الحديثة ، قوامها الإسلام و الديمقراطية و الحرية و المساواة و التنمية و العدالة الاجتماعية و هي الشعارات التي رفعها حزب النهضة التونسي منذ تأسيسه قبل ثلاثة عقود .²

4 / الحكومة :

يلتزم برنامج حزب النهضة مكافحة الفساد والهدر في الاستهلاك وتقليص البيروقراطية .ويقترح الحزب إن شاء لجنة عليا لمكافحة الفساد واعتماد سياسات الكشف عن أصول كبار المسؤولين .الاهتمام بالفساد سيخدم النهضة بشكل جيد عند جمهور ناخبيه، لأن الشفافية والمساءلة قضايا شعبية جداً تجذب الجمهور بوجه عام.³

5 / السياسة المالية والضريبية :

يتعهد برنامج الحزب بتخفيف الأعباء الضريبية على الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض .وهو يعيد النظر أيضاً في هيكل الحوافز المالية، بما في ذلك الضرائب و أسعار الفائدة، حيث يسعى الحزب إلى ربط هذه الحوافز بأهداف اجتماعية واقتصادية أوسع، والتكيف مع النظام المالي القائم لتلبية احتياجات التمويل الإسلامي والقروض الصغيرة .⁴

6 / الاستثمار الأجنبي :

بعد فوز حزب النهضة التونسي في الانتخابات التشريعية ، هبط مؤشر البورصة ، مما استدعى تدخل رئيس الحزب " راشد الغنوشي " فالتقى بمسؤولي البورصة ، و طمأنهم حول التزام حزب النهضة بالسوق الحر ، و تشجيع الاستثمار الأجنبي ، مما أدى إلى عودة مؤشر البورصة التونسية إلى الارتفاع.⁵

1 _ هشام بشير ، مرجع سابق ، ص 26 .

2 _ نفس المرجع ، ص 27 .

3 _ إبراهيم سيف ، محمد أبو رمان "الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية " أوراق كارنيغي ، 2012 ، ص 8 .

4 _ نفس المرجع ، ص 7 .

5 _ هشام بشير ، مرجع سابق ، ص 28 .

المبحث الرابع : دور حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي في تونس .

باستقراء المسار التاريخي لحركة النهضة منذ ظهورها حتى كتابة هذه الأسطر نجدها قد لعبت دوراً كبيراً في مسار التحول الديمقراطي في تونس و ذلك من خلال إثراء الساحة السياسية التونسية بالرأي الآخر المخالف و في نفس الوقت تحليها بالمرونة و إتباع أساليب التدرج في التعامل مع السلطة مما أكسبها طابعاً خاصاً مقارنة بالحركات الإسلامية في البلدان الإسلامية الأخرى ، و هذا ما أدى إلى قول البعض المراقبين في نجاح هذه الحركة في التكيف و التأقلم مع المجتمع التونسي مما جعلها حركة إسلامية ذات خصوصية تونسية على عكس انطلاقها في بداية الأمر . و هذا ما سنحاول تبيينه في المطالب التالية راصدين بذلك موقع الديمقراطية و أسس التحول الديمقراطي في فكر حركة النهضة و ممارستها و التعرض لمواقفها تجاه بعض القضايا المعينة و التي يصطلح على تسميتها بالمناطق الرمادية وفقاً لـ " ناثان براون " Nathan Brown و منه معرفة وضع حركة النهضة في ميزان التحول الديمقراطي و مدى تناقض أو توافق هذه الأخيرة مع التحول الديمقراطي .

المطلب الأول: موقع الديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية و ممارستها .

يدعو السيد "الغنوشي" إلى بناء نظام ديمقراطي كمدخل لتحقيق الإصلاح الشامل و ينتقد بشدة سهولة تكفير المخالف و الطعن بدينه لدى الحركات الإسلامية بسبب انغلاقها و توجسها من كل جديد لكن بطبيعة الحال لدى السيد "الغنوشي" تصوره الخاص للنظام الديمقراطي و هو ينتقد من يطالب بالأخذ بالديمقراطية الغربية كما هي ، رغم أنه يقر بأنها أفضل الأنظمة التي تمخض عنها تطور الحياة المجتمعية ، و اهتدى إليها الفكر الإنساني ماعدا النظام الإسلامي ، و لكي تصلح الديمقراطية للواقع الإسلامي لابد من إعادة استنباتها في الأرض الإسلامية و تبيئتها و تخليصها من شوائب العلمانية .¹ فالغنوشي يفرق مثل غيره من الإسلاميين المعاصرين بين الديمقراطية كمبدأ أو عقيدة، و بين وسائل الديمقراطية و آلياتها كما تظهر في المؤسسات و التنظيمات .²

و نجده يقول " إن الإنسان كائن مكرم بالعقل والحرية والمسؤولية والرسالة ، وقد اكتسب بمقتضى ذلك التكريم ، حقوقاً لا سلطان لأحد عليها و يحمل تكاليف لا انفكاك له منها ، وهي في جملها تشكل عهداً أو عقداً : أن يعبد الله لا يشرك به أحداً وفق شريعته " ، وهذا يعني علو الشريعة عن كل سلطان آخر وفي الوقت نفسه ، تحاول الإنسانية الإسلامية ألا تحرم الفرد من حرية الإرادة و الفعل ، و أعتقد أن هذه هي القضية الكبرى في مجمل الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر حين يحاول التوفيق بين النص والحياة ، وبالذات في القرن العشرين بكل ما يحمل من تحولات وتحديات لا تتوقف . لذلك احتاج مفهوم مثل

1 _ منذر خدام ، أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 2004 ، ص 140 .

2 _ حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مرجع سابق ، ص 246 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

الديمقراطية إلى أن يتأصل في الفكر الإسلامي ، ولا يكفي كما هو معلوم القول بأن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية ، ولكن أن يتمثل المسلمون الديمقراطية وكأنها جزء من عقيدتهم و رؤيتهم العامة.¹ و منه فالديمقراطية هي سبيل إلى استقرار نظام معين أي أنها آلية و أن الحكومة للشعب و إرادة الشعب هي التي تحدد شكل الحكومة ، و هذا قد أدى في الغرب إلى العلمانية و الليبرالية و لا بد من أن يؤدي في المجتمع الإسلامي إلى شكل يساير فكر الناس الإسلامي .²

ويعتقد "هنتجتون" أن الإسلام يتفق مع الديمقراطية من الناحية النظرية ، و هذه تصلح كنقطة بداية لتشجيع و حفز المفكرين في العالم الإسلامي على استجلاء و صياغة رؤية محددة نظريا و عمليا³ حيث يشير هنتجتون بأن النمط الثقافي الإسلامي الرفيع يقدم عددا من السمات _ كالتوحيد و أخلاقيات الحكم و النزعة الفردية و الحفاظ على حرفية النص و الطهارة و كراهية الكهنوت و التدرج الهرمي _ مما يعد ملائما لمتطلبات الحداثة و التحديث كما أن هذه الخصائص تتناسب مع متطلبات الديمقراطية.⁴ و إن كان هناك من يرى غير ذلك مثل المفكر "Michael Herb"⁵.

ظهرت حاجة واقعية ، وتبعتها حاجة معرفية وفكرية فرضت على الحركة الإسلامية التونسية أن تكون ذات اهتمام خاص وجاد بقضية الديمقراطية ، وعلى رغم أن الموقف جاء متأخرا وما زال يحمل في طياته بعض التناقضات العملية ، إلا أن الحركة تميزت بالريادة في هذا الموضوع مع بعض أحزاب إسلامية قليلة ، فقد بدأت الحركة بعد عام 1984 تعلن صراحة وبوضوح قبولها لكل شروط اللعبة الديمقراطية وما يترتب عليها من نتائج .

و قد كان كتاب راشد الغنوشي الأخير " الحريات العامة في الدولة الإسلامية " جهدا فكريا لتبينة أو توطين الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان في فكر الحركات الإسلامية ، ثم في المجتمعات و الدولة الإسلامية.⁶

و قد ظل راشد الغنوشي وفيما لاختياره النقدي والإصلاحي ، فاستمر متمسكا بالخيار الديمقراطي في العمل السياسي ، وبنهج الحوار في ميدان الدعوة ، على عكس بعض الحركات الإسلامية مثلا فان حسن الترابي سقط - سريعا - في الإغراء الانقلابي (العسكري) ناقلا ميدان الدعوة من مؤسسات (المجتمع المدني) إلى السلطة ، مغامرا بتصفية تراثه الفكري الاجتهادي الخلاق : على الأقل في نظر من رأوا فيه صوتا إسلاميا - إصلاحيا نوعيا متميزا !⁷

1 _ حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مرجع سابق ، ص 247 .

2 _ محمد خاتمي ، مطالعات في الدين و الإسلام و العصر ، الطبعة الثالثة دار الجديد ، بيروت ، 1999 ، ص 103 .

3 _ عبد الغفار رشاد القصبي ، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 2004 ، ص 23 .

4 _ صامويل هانتغتون ، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، (تر : عبد الوهاب علوب) ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، د.م.ن ، 1993 ، ص 397 .

5 _ Michael Herb "Islamist Movements And The Problem Of Democracy In The Arab World " Annual Meeting Of The Middle East Studies Association , Georgia State University , November 19 – November 22, 2005.p 5 .

6 _ حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 248 .

7 _ عبد الإله بلقزيز ، الإسلام والسياسة : دور الحركة في صوغ المجال السياسي ، الطبعة الثانية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، 2008 ، ص 176 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

و كمحاولة منه لتأصيل الديمقراطية نجد " راشد الغنوشي " يقول : إن الحركة لم تتراجع عن المسار الديمقراطي كرد فعل على البورقبيية بل اعتبرت أن الخيار الديمقراطي خيار أصيل، وأن الديمقراطية ليست بضاعة غريبة وإنما بضاعتنا التي ردت إلينا، وأن أهم فشل عاناه تاريخنا هو أن الشورى ظلت قيمة أخلاقية عليا ولم تتحول إلى مؤسسة سياسية، فالغرب هو الذي حوّل الشورى إلى نظام للدولة وليس مجرد قيمة سياسية، رغم ما يؤخذ على النظام الديمقراطي بسبب مضامينه العلمانية، وليس بسبب الجهاز السياسي الديمقراطي من برلمان وانتخاب وتداول على السلطة واستفتاء.¹

وهكذا عملت الحركة على تأصيل قيمة الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وقيمة النضال الوطني ، وفي مكان آخر يقول الغنوشي إن المشروع السياسي للحركة الإسلامية في تونس، يقوم على جملة من التوجهات، تسعى لتأصيل الحرية والديمقراطية كمدخل لإصلاح المجتمع، وهو مشروع مجتمع مدني يقوم على التعددية السياسية والثقافية .

المطلب الثاني : موقع الدولة المدنية * في فكر حركة النهضة التونسية و ممارستها .

إن منهجية دراسة حركة النهضة التونسية تتطلب الوقوف على تفسير وصفي للحركة باعتبارها حركة إسلام سياسي تقوم على المشاركة السياسية في الحكم وفق الأدوات الديمقراطية من عدمه. وتتبع الحركة نهجا تغييريا شاملا، سواء على الصعيد الفردي والمجتمعي أو السياسي القطري أو العالمي. وتعتمد الحركة

1_ زكي أحمد " الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر " في كتاب : مجدي حماد و آخرون ، الحركات الإسلامية و الديمقراطية : دراسات في الفكر و الممارسة ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 61 .

* _ **الدولة المدنية** : الدولة المدنية هي الدولة التي تتحكم إلى القانون و تنبئ النظام الديمقراطي، وهي التي تستند إلى مبدأ المواطنة في التعامل مع مواطنيها بغض النظر عن أصولهم أو لونهم أو ديانتهم أو معتقداتهم الديني أو السياسي، وهي الدولة التي تقوم على مجموعة من الحقوق والواجبات التي تحدد طبيعة علاقة المواطن بالنظام القائم.

يعرف الفقيه القانوني " يحيى الجمل" الدولة المدنية بأنها: "الدولة التي تكون الإرادة فيها للناس وفكرهم، ذلك أن الدولة المدنية تقوم على مبدأ أساسي مقتضاه أن إرادة الناس هي مصدر كل السلطات ومرجعيتها النهائية "

فيما يعرفها "عبد الملك خلف التميمي" في مقال له بعنوان " الدولة الدينية والدولة المدنية " : "دولة القانون والدستور الوضعي المستمدان من التجارب الإنسانية ومن الواقع لتنظيم حياة المجتمع بتمديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتحديد حقوق و واجبات المواطن، وتكون في المجتمع ثلاث سلطات أساسية هي التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعدم تداخل هذه السلطات بل تكاملها، وتتوفر في المجتمع الحرية واحترام الرأي الآخر "

ويرى البعض الآخر أن الدولة المدنية لا يمكن أن تكون إلا دولة علمانية حيث يقول " طلال احمد سعيد" في مقال له حول " الدولة الدينية و المدنية " الدولة المدنية هي الدولة العلمانية الديمقراطية الليبرالية، وهي تعتبر بحق نقبض للتيار الرجعي السلفي، وتقضي للخلاص النهائي من النعرات الدينية والطائفية والمذهبية بحكم موقفها المحايد من كل المعتقدات، الدولة المدنية هي التي تحد من تسخير الدين لمصلحة الحاكمين، وهي الدولة التي تسيير مع ركب العالم المتمدن متخطية القيود تاركة وراءها ثقافة التمسك بالماضي والتقليد السلفي، الدولة المدنية العلمانية باختصار تهدف إلى إبعاد الدين عن السياسة "

والدولة المدنية لا تتطابق مع الدولة العلمانية فالدولة العلمانية في حقيقتها مناهضة للدين، فيما الدولة المدنية تقر بحرية الأديان و العقائد وتحترم آراء المواطنين و حقهم في الاختلاف في معتقداتهم و لا تفرق بين المواطنين أي تفرقة على أساس الدين أو العرق أو المعتقد ، ومن هنا فإن موضوع علمانية الدولة من عدمه تدخل في فلسفة الدولة وليس في الهدف الأساسي المناط بالدولة فالدولة ليست غاية وإنما هي وسيلة لتحقيق غايات المجتمع والتي تتمثل في نهاية المطاف في تحقيق الاستقرار والمواطنة واكتساب الشرعية من المواطنين.

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " على أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه يقوم على إقامة مفاهيم المواطنة والاختيار الرشيد للحاكم ولكن بمرجعية إسلامية.

كل هذه القضايا لم تمط اللثام عن العديد من الإشكاليات التي تثار كلما ذكرت قضية حركة النهضة التونسية والتحول الديمقراطي ، هذا الأخير الذي يقوم على : تفعيل مبدأ المواطنة بما يتضمنه من مؤشرات المساواة والحريات العامة، وإعلاء حكم القانون، واحترام سيادة الأمة والإرادة الشعبية، رعاية حقوق الإنسان و تنمية المجتمعات والارتقاء بها كما سبق تناولها في الفصل الأول بإسهاب ، و كل هذه الأسس تشكل الأسس نفسها التي تقوم عليها الدولة المدنية لذلك كان الاختبار لحركة النهضة في فكرها من خلال نظرها للدولة المدنية و مدى تطابق ممارساتها على أرض الواقع للدولة المدنية .

جاء كتاب الحريات العامة في الدولة الإسلامية ليجمع مواقف لحركة الإسلامية التونسية و زعيمها من قضية السلطة والحريات في الدولة الإسلامية تاريخيا ومستقبلاً ، ويحاول الغنوشي في هذا الكتاب إثبات وجود دولة إسلامية ثم تحديد المبادئ الأساسية للحكم الإسلامي ، ليناقش ضمن ذلك موضوعات الحقوق والحريات السياسية ، ثم ضمانات عدم الجور أو الحريات العامة في النظام الإسلامي .¹

حيث انشغل المفكرون و الحركيون الإسلاميون منذ ظهور كتاب "علي عبد الرازق" " الإسلام و أصول الحكم" بتنفيذ فرضية عدم إقرار الإسلام وجوب قيام دولة بالمعنى المتعارف عليه. وقد استهل الغنوشي كتابه بمقدمة تعتبر السلطة في الإسلام ضرورة أو طبيعة اجتماعية ضرورية ، و يقول بوجود إجماع بين القدماء باستثناء عالم من المعتزلة وفرع صغير من فروع الخوارج " اعتبروا إقامة الإمام أو الدولة الإسلامية ليس واجبا دينيا ، وإنما مصلحة شرعية يؤخذ بها بقدر الحاجة إليها ، فإذا أمكن إقامة العدل من غير إمامة انتفت الحاجة إليها " ولكن الغنوشي يورد بالإضافة إلى دليل الإجماع ، الدليل التاريخي المتمثل في مجتمع أو دولة المدينة بحسب الصحيفة أو دستور المدينة ، يضيف إلى ذلك السلطة الاجتماعية ، ويقصد بذلك سنن الاجتماع بين البشر ، التي تقتضي تنظيم أمورهم ، لذلك لم يحتج الإسلام إلى أمر بإقامة السلطة ، ولكن ما يحتاج إلى تنصيب وعناية هو الضمانات الأساسية لعدم خروجها عن وظيفتها ، وهي إقامة العدل ، وانتهى مثل غيره من جمهور المسلمين إلى أن السلطة وظيفة اجتماعية لحراسة الدين والدنيا² ، ويضيف إلى ذلك أن القائمين عليها ليسوا إلا موظفين وخداما عند الأمة، قصد بهذا أن يستنتج أنها " سلطة مدنية من كل وجه ، لا تختلف عن الديمقراطيات المعاصرة إلا من حيث علوية سيادة الشريعة أو التقنين الإلهي على كل سيادة أخرى في هذا النظام ، أما ما تبقى ، فهو وسائل يؤخذ بها على قدر مساهمتها في تحسين أداء تلك الوظيفة ، ألا وهي ، دحض الظلم وإقامة العدل على مقتضى الشرع الإلهي ، أي بحسب ما نص عليه أو تضمنه ، أو بحسب ما يوافق أو بحسب ما لا يخالفه " .³

1_ حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مرجع سابق ، ص 246 .

2 _ نفس المرجع ، ص 246 .

3 _ راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 92 ، 93 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

ومنه فالحركة الإسلامية تعترف بالشرعية القانونية للدولة على اعتبار أنها مختارة من الشعب، و ما دامت هذه الدولة لا تحكم بالإسلام لا تعترف لها بالشرعية الدينية حتى يكون الدين هو قاعدة المجتمع والتشريع " ¹ و كما يقول الفيلسوف و الشاعر الهندي "محمد اقبال" : "الدولة في الإسلام ليست دولة دينية ، مما يمكن للحاكم أن يستر إرادته فيها بعصمة مزعومة ، بحسبان هذا الحاكم خليفة الله على الأرض ، والدولة في نظر الإسلام ليست إلا محاولة لتحقيق الروحانية في بناء المجتمع الإسلامي " ² أما الإسلام فقد " كان من أول أمره مجتمعا مدنيا عنى بشؤون الدنيا ."³ فليس ثمة فصل في الإسلام بين الدين و الدولة فهو نظام كلي ليس فقط بما يخص العقيدة و المعتقد ، بل الفعل و النشاط أيضا.⁴

و بالتالي فاختزال إشكالية الدولة في العالم العربي في صورة تقابل الدولة الدينية و الدولة المدنية يعد بمثابة تغييب لإشكالية الدولة الحقة في العالم العربي بأسره ، و نعني بها إشكالية الدولة التابعة... هذه الدولة التي لا يمكن أن تكون مدنية بسبب عدائها الصارم لقاعدتها المجتمعية .⁵

إن إرادة الالتحام هذه، التحام الإسلام بالواقع المعاش، والتحام الإسلاميين بالمجموعة القومية، يدفعهم بالضرورة إلى التأكيد لا على " الحاكمية " على طريقة المودودي أو سيد قطب، بل على الشعب وعلى حكم الشعب فيقول " نعتبر أن الشعب بعد الله هو السلطة العليا في المجتمع، فلا حق لأحد أن يكون وصيا عليه لأنه ليس طفلا ولا سفيها، بل هو خليفة الله في أرضه، مصرين على أن الجهاد من أجل الحرية هو جهاد من أجل الإسلام، وأن من حق كل التجمعات السياسية أن تتكفل لاستعادة الحرية المغتصبة الموعودة في العالم الإسلامي"⁶

أما على الميدان الممارساتي فنجد أن "الغنوشي" قد ناضل منذ بداية مسيرته الفكرية ضد فصل الدين عن السياسة و الحياة العامة ففي بيان حركة الاتجاه الإسلامي التأسيسي يعتبر " أن هذا الفهم يعبر عن تصور كنسي دخيل على ثقافتنا الأصيلة " ⁷

و مع مرور الوقت لم يستطع الغنوشي الحديث بوضوح عن مناهضته للعلمانية ، بل غير اسم الحزب الذي أسسته مجموعة الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة التزاما بمقتضيات الدستور التونسي ، فقد تم نزع الإشارات الواضحة عن تبني الدين الإسلامي كمرجعية فكرية و سياسية لعمل حركة النهضة .أما بداية التسعينات شهدت مرحلة جديدة في خطاب الغنوشي حيث رأى أن " مشكلنا الأساسي ، إن كان لنا مشكل ليس مع الحداثة بما هي تقدم علمي و تقني و لا حتى مع العلمانية ، بما هي حياد الدولة إزاء العقائد و إنما مشكلنا المزمع مع حداثة مزيفة ، مع تسلط للأقلية المنعزلة عن الشعب محتكرة للثروة و القرار السياسي ،

1 _ محمد عبد الباقي الهرماسي " الإسلام الاحتجاجي في تونس " في كتاب : إسماعيل صبري و آخرون ، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، الطبعة الخامسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 270 .

2 _ طارق البشرى ، ماهية المعاصرة ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، 2005 ، ص 32 .

3 _ نفس المرجع ، ص 33 .

4 _ إدوارد سعيد ، تغطية الإسلام ، (تر : محمد كرزون)، دار نينوى ، سورية ، 2006 ، ص 44 .

5 _ علي مبروك ، لعبة الحداثة بين الجنرال و الباشا ، الطبعة الأولى ، رؤية ، [دمن] ، 2006 ، ص 81 ، 82 .

6 _ محمد عبد الباقي الهرماسي " الإسلام الاحتجاجي في تونس " مرجع سابق ، ص 271 .

7 _ راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 336 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً " متسلطة على ضمائر الناس و أرواحهم و عقولهم باسم الديمقراطية و الحداثة و العلمانية و المجتمع المدني و أحياناً باسم الإسلام أيضاً " ¹ و يميز الغنوشي بين الحداثة و العلمانية " و إذا كان الغرب دخل الحداثة من بابها الخاص ، أي التراث اليوناني و الروماني و المسيحي ، فنحن أريد لنا أن نسلخ عن كل ماضيها و حاضرها و التفريط في هويتها و استقلالها حتى ننال حركة الحداثة كما فهمت في الغرب و ندخل إليها من الباب نفسه أي العلمانية " . في هذه المرحلة باتت للعلمانية مفهوم واحد في الغرب و آخر في البلدان العربية " الحداثة و العلمانية و الديمقراطية في الغرب قد حررت العقل و حررت الشعب و أعطت السلطة للشعوب و فصلت الدولة عن شخص الحاكم ... بينما الحداثة المزعومة و العلمانية المدعاة في منطق بورقبيية و أتاتورك و شاه إيران محمد رضا بهلوي و أمثالهم من بقية الدكتاتوريين والأقليات المتطرفة من حولهم لم تكن كذلك " و في موقف غير مسبوق يعبر الغنوشي عن يأسه الشديد من النموذج العربي بتطبيق العلمانية المجترأة و المشوهة ليقول " و ذلك ما يجعلنا فيما لو لم نجد بداً من الاختيار بين علمانية غربية و تدين كنسي مستبد منحت ، ستختار العلمانية الغربية و الديمقراطية بحلوها و مرها . " ² كما نلاحظ فإن موقف راشد الغنوشي قد تغير تجاه العلمانية فهو حاد و سلبي في السبعينات ، ثم متفهم لدورها في أوروبا و الغرب أوائل الثمانينات ، ثم لتنتهي مسيرته الفكرية في التسعينات إلى مصالحة بين " الأسلمة " و " العلمنة " بمعنى قبول نمط التحديث الغربي للمجتمعات بخصوصية إسلامية ، قبول نوع من العلمنة تحت إطار إسلامي و قد توصل إلى هذا الموقع التصالحي مع العلمانية بعد مخاض عسير انطوى على تحولات حقيقية في تجربته . و كخلاصة يرى الإسلاميون أن الدولة الإسلامية تقدم المبادئ البديلة التي يمكن أن تتفوق على مبادئ الدولة الغربية ، فهذه الأخيرة تعتر بتقدمها الديمقراطي بسبب اعتمادها مبدأ الشرعية المتمثل في سيادة حكم القانون و اعتبار الشعب مصدر السيادة و السلطات ، أما ما يميز الإسلام فهو قيامه على دعائمين : النص و الشورى .

المطلب الثالث : موقف حركة النهضة من قضايا المناطق الرمادية .

(تطبيق الشريعة الإسلامية . استخدام العنف . التعددية السياسية . الحقوق المدنية والسياسية . حقوق المرأة . الأقليات الدينية)

شكلت قضية الديمقراطية والحريات القضية المركزية لدى الإسلاميين التونسيين ، وقد حاولوا أن يساهموا في الوصول إلى موقف إسلامي متكامل يتقاطع مع الفكر الليبرالي مع الاحتفاظ بتمايز الفكر الإسلامي و تاريخه المختلف ، هذا وقد كرس الشيخ "راشد الغنوشي" كتاباً كاملاً لمناقشة المفاهيم والمسائل الخاصة

1 _ لؤي حسين ، العلمانية في المشرق العربي ، دار بترا ، دار أطلس ، دمشق ، 2007 ، ص 169 .

2 _ نفس المرجع ، ص 169 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً " بالحكم والحرية ، يقول في مقدمة الكتاب " لقد كانت قضية "الحريات العامة في الدولة الإسلامية " الهَمّ الأعظم الذي استبد بي منذ بدأت الحركة الإسلامية في تونس تتحول من مرحلة الدعوة لمبادئ الإسلام في مواجهة الثقافة الوافدة المهيمنة إلى مرحلة التفاعل الواسع مع هموم المجتمع التونسي، والعربي عامة وكان أهمها قضية الحرية، ولا تزال . فكان تقديم إجابات واضحة عن التحديات المطروحة على الفكر الإسلامي في بلد مثل تونس قد ضرب بسهم وافر في التغرب و الثقافة، ضرورة معرفة لا بديل عنها للحركة الإسلامية فيها " ¹

لذلك سنحاول عرض مواقف الإسلاميين التونسيين النظرية والعملية من قضايا كثيراً ما توصف بأنها محرجة للحركات الإسلامية و غامضة و مكن ازدواجية الخطاب فيها و هي التي عبر عنها الباحث " ناثان براون " " Nathan Brown " ب "المناطق الرمادية" و تشمل : تطبيق الشريعة الإسلامية . استخدام العنف . التعددية السياسية . الحقوق المدنية والسياسية . حقوق المرأة . الأقليات الدينية . حيث مكنت الخلفية الفلسفية لدى بعض الإسلاميين من تقديم أطروحات فكرية مقنعة نسبياً ، وتبنت الحركة مفاهيم جديدة وحاولت دمجها في العقيدة الإسلامية .

1_ تطبيق الشريعة الإسلامية :

يقول "الغنوشي" بأن حكم الإسلام يتأسس على جملة من القيم، إن تحققت مجتمعة فذلك الكمال أو قريب منه، لكنها يمكن أن تتجزأ، والحكم العادل وإن لم يتسم بإسم الإسلام أو يطبق نصوص شرائعه فهو أقرب إليه، بل إنه العدل فثم العدل شرع الله، بل إن السياسة الشرعية كما عرفها ابن عقيل هي : " ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يصفه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحي "، فإن أردت بقولك " إلا ما وافق الشرع" أي لم يخالف ما نطق به الشرع، فذلك صحيح وإن أردت السياسة إلا منطبق به الشرع، فذلك غلط وتغليب للصحابة، فقد جرى من الخفاء الراشدين ما لا يجده عالم بالسنن من التصرفات الشرعية الاجتهادية ما لم ينص عليه في كتاب أو سنة، وفي عصرنا هذا تعددت الأمثلة على الاجتهادية ما لم ينص عليه في كتاب أو سنة. ²

و إن كانت إقامة الحكم الإسلامي هي الهدف القريب أو البعيد لكل جماعة إسلامية، إنفاذاً لأمر الله، وتحقيقاً لمصالح العباد، فإن الشريعة تضع أمام المسلمين أفراداً وجماعات - إذ تعذر ذلك الهدف - إمكانات بديلة لمعالجة الحالات الاستثنائية ، ومن هذه البدائل التحالف مع الجماعات غير الإسلامية من أجل إقامة حكم تعددي تكون السلطة فيه للحزب الفائز بالأغلبية، أو التحالف التزاماً يضر بالرسالة الإسلام، أو يغل يد الدعاة على الصدع بالحق أو السعي لإقامة حكم الإسلام ولو بعد حين، وكل ذلك تأسيساً على قاعدة الموازنة بين المصالح والفساد وقاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وقاعدة النظر في المآلات، ومبدأ

1 _ راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 17 .

2 _ راشد الغنوشي " حكم مشاركة الإسلاميين في نظام غير إسلامي " من كتاب : عزام التميمي ، مشاركة الإسلاميين في السلطة ، منظمة ليبرتي ، لندن ، 1994 ، ص 20 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

الضرورة، وغيرها، فالهم أن يضل المؤمن أبدا إيجابيا، عاملا على إقامة حكم - كليا أو جزئيا - حسب المستطاع، ومن حكم الله، بل جوهر حكم الله، إقامة العدل، فإنما من أجل ذلك أرسل الله المرسل لهم، قال تعالى: { وأنزلنا الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط }¹

غير أن التأمل في واقع البلاد الإسلامية المطحونة بالدكتاتورية يكشف أن المشكل لا يتمثل في إقناع المسلم بالديمقراطية والمشاركة في السلطة - وإن تكن علمانية- من أجل تحقيق أهداف مشتركة كالتضامن الوطني، والحقوق والحريات، والتنمية، ودفع مخاطر الاجتياح والتهديد الصهيوني، وتحرير فلسطين، وما إلى ذلك وإنما يكمن المشكل أساسا في إقناع الآخر - أي الأنظمة الحاكمة - بحقوق المواطنين، أو بمبدأ سلطة الشعب، وبحق الإسلاميين على قدم المساواة مع غيرهم في حرية السياسي، ومنها المشاركة في السلطة.²

2_ استخدام العنف :

سبق تناوله هذه القضية في المطلب الثاني من المبحث الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثالث من الدراسة. تفاديا للتكرار

3_ التعددية السياسية :

إن الرهان التونسي المعقود على الديمقراطية وإرادة جعلها ركيزة شرعية الحكم، وقاعدة للمساهمة في بناء الكيان الوطني حيث يقول الغنوشي " إن حركة الاتجاه الإسلامي ليس عندها أي تحفظ تجاه أي طرف سياسي آخر سواء كان هذا الطرف إسلاميا أو غير إسلامي، إننا لم نقدم أنفسنا على أننا نمثل الإسلام... ولكن لنا رؤية للإسلام كما لغيرنا رؤيته ولا نرى مانعا من تمثيله معنا فإذا كانت أطراف أخرى لها تحفظات إزاء أطراف أخرى، فحركة الاتجاه الإسلامي ليس لها تحفظ إزاء أي طرف آخر يقبل الحوار، ويقبل الصراع الديمقراطي في البلاد و لا ينفي وجود غيره "³

و كذلك نلمس التعددية السياسية الإسلامية لحركة النهضة التونسية من خلال الإشارات العديدة التي احتوتها بيانات الحركة على الخصوص بيانها التأسيسي أين اعترفت الحركة بتعددية الإسلام المعيش و أبقى الباب مفتوحا في وجه كل طرف يريد أن يساهم في انجاز المهام الكبرى التي نص عليها الإسلام و إن كانت له نظرة مختلفة بصدده هذه المهام .⁴

و تتحدد النقطة المركزية في التوجه الإسلامي في تونس في كونه يعتبر نفسه معنيا لا بإقامة الدول الإسلامية، وإنما بتركيز الحريات العامة . غير أن هذا لا يعني نفي الطموحات التاريخية للإسلاميين، إنما يعني أننا نلاحظ فقط بأن الاتجاه الحالي " للحركة " يخضع لمبدأ الواقع (Principe De Réalité) أكثر منه لمبدأ الرغبة (Principe De Plaisir) ويميز المرشد العام للحركة بوضوح بين مرحلة بناء المجتمع

1 _ راشد الغنوشي " حكم مشاركة الإسلاميين في نظام غير إسلامي " مرجع سابق , ص 22 .

2 _ نفس المرجع , ص 22 , 23 .

3 _ محمد عبد الباقي الهرماني " الإسلام الاحتجاجي في تونس " , مرجع سابق , ص 270 .

4 _ عبد الحكيم أبو اللوز " علاقة الحركات الإسلامية مع الأنظمة السياسية : الحالة التونسية 1981 _ 1991 " مرجع سابق, ص 140 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " الإسلامي وبين الدولة والمجتمع الإسلامي وقد قاما فعلا في التصور، ولكنه إذا كان غامضا حول النقطة الثانية فإنه كان صريحا جدا في ما يتعلق بالنقطة الأولى . ففي نظام يعترف بالحريات العامة: "إذا تحقق لنا نظام يعترف بالحريات العامة، فينبغي على الحركة الإسلامية أن تمارس حقها كطرف سياسي معترفة بغيرها من الأطراف السياسية الأخرى مقدمة اختياراتها للنموذج الاجتماعي الذي تريد، فتخوض المعارك الانتخابية وتضع مواطن أقدام في البرلمان ومؤسسات المجتمع بالبلديات وتشارك في الحكم ولو جزئيا لتدريب أفرادها على إدارة المؤسسات وعلى قيادة الجماهير وتعبئتها وتوعيتها بأهداف الحركة الإسلامية، إذ المجتمع الإسلامي لم ينزل من السماء مكتملا ولا سقط في يوم، إنما بني حجرا وسقط حجرا حجرا- هكذا إعادة البناء.

1 "

4 _ الحقوق المدنية والسياسية :

تعد الحركات الإسلامية التي تسعى للوصول إلى السلطة من خلال العملية السياسية من أشدي مناصري الحقوق المدنية و السياسية و الحريات, مع التأكيد على حرية التعبير, و الدين, و الحق في تكوين جمعيات- وذلك بالطبع داخل إطار المرجعية الإسلامية. و معظم العلمانيين, العرب على استعداد لقبول درجة من القيود على الحريات.² و هذا ما يتوافق مع الطرح الإسلامي التونسي لحركة النهضة .

5 _ حقوق الإنسان (المرأة و الأقليات الدينية) :

بدأت الحركات السلامة مؤخرا بالاهتمام بموضوع حقوق الإنسان لأسباب عملية وفكرية تأصيلية ، فقد رأت إمكانية الاستفادة من المطالبة العالمية باحترام حقوق الإنسان وتنامي الحملات والمنظمات المهمة برعاية عدم انتهاك هذه الحقوق ، بما يعني عمليا دعم الحركات الإسلامية و مساندتها حين تتعرض للاضطهاد و القمع في بلدانها ، و بالفعل استفادت كثيرا في جذب الانتباه الدولي و التعاطف العالمي مع قضاياها في صراعها مع حكوماتها محليا ، فقد أصبحت الحركات الإسلامية معينة بمسألة حقوق الإنسان لأسباب عملية نفعية ، ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فقد أصبحت مطالبة بتحديد موقف فكري واضح من المسألة ، و لم يعد من الممكن أن تتجنب مناقشة حقوق الإنسان على المستويات المختلفة : الفلسفية و الثقافية و العلمية .

إن الحركة الإسلامية التونسية عرفت مباشرة خلال محاكمات عام 1981 دور منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية في التضامن مع سجناء الضمير ، وضمان محاكمات عادلة وقانونية لذلك نجد أن كتابات الإسلاميين التونسيين تسعى لإيجاد موقع لقضية حقوق الإنسان في خطابها السياسي وفكرها المكتوب ، وهي تواجه بإشكالية التوفيق بين الثابت الدينية ومتغيرات العالم المعاصر، وبالذات في مرحلته الحالية المتجهة

1 _ محمد عبد الباقي الهرماسي " الإسلام الاحتجاجي في تونس " ، مرجع سابق ، ص 270 .

2 _ نيثان براون و آخرون ، مرجع سابق ، ص 13 .

نحو العولمة أو الكوننة لذلك اتسم موقفها من حقوق الإنسان بقدر من اللاحسم ، لأنها تعمل على تأكيد الخصوصية الثقافية وفي الوقت نفسه تبني مبادئ قد تصطدم بنواهٍ دينية .

نلاحظ أن كتابات "الغنوشي" الأخيرة تفرد حيزا معتبرا للتصور الإسلامي للحرية و حقوق الإنسان ، و حقوق المرأة و الأقليات و تقدم مدخلا مختلفا بالقول بأن العقيدة هي أساس حقوق الإنسان في الإسلام ، كذلك يرى الغنوشي أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " يمثل تطورا محمودا في الفكر البشري ، نعتز به و نتمنى لو وضع موضع التطبيق " ، و يضيف أن هذا التطور المحمود سببه أن الإعلان " ينظر إلى البشرية على أنها وحدة ، و أن البشر متساوون في الحقوق ، فهذا هو المثال الإسلامي " إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في فكرته الأصلية، في روحه العامة ، هو تجسيد لمثال الإسلام ، والخطاب الإسلامي أول خطاب في التاريخ دعا الناس بصفتهم : «يا أيها الناس» أول مرة في تاريخ البشرية ينادي الناس لا بأقوامهم¹.

حقوق المرأة : يقول الغنوشي : " ليس في الإسلام ما يبرر إقصاء نصف المجتمع الإسلامي عن دائرة المشاركة والفعل في الشؤون العامة ...بل أن ذلك من الظلم للإسلام ولأتمته قبل أن يكون ظلماً للمرأة ذاتها ...لأنه على قدر ما تنمو مشاركة المرأة في الحياة العامة، على قدر ما يزداد وعيها بالعالم وقدرتها على التأثير فيه، وأنه لا سبيل إلى ذلك من غير إزالة العوائق الفكرية والعلمية من طريق مشاركتها في الشؤون العامة والارتقاء بوعيها الإسلامي والعام والثقة بقدراتها حتى تكون مساهمتها فعالة في صناعة جيل يخرج عن خويصة نفسه لينخرط في الهموم العامة للأمة والإنسانية .نحن إذن مع حق المرأة الذي قد يرتفع أحيانا إلى مستوى الواجب في مشاركتها في الحياة السياسية على أساس المساواة في إطار احترام أخلاقيات الإسلام، فإنما التفاضل بالكفاءة والخلق لا بالجنس أو اللون"²

أم عن **الأقليات الدينية** فبالأخذ بعين الاعتبار التركيبة السكانية لمعظم الدول العربية، فإن قضية حقوق الأقليات غير المسلمة غير مطروحة للنقاش العام سوى في حالات قليلة. من الناحية النظرية تعتقد الحركات الإسلامية المعتدلة أن المسيحيين و غيرهم من أتباع الديانات التوحيدية الأخرى مثل اليهودية ينبغي أن يتمتعوا بالحرية في تنظيم شؤونهم فيما يتعلق بالعبادة و الأحوال الشخصية.³ و هو ما تناوله الشيخ " راشد الغنوشي" في كتابه "الحرية العامة للدولة الإسلامية" .

و منه تعد المناطق الرمادية في فكر و ممارسات الحركات الإسلامية المعتدلة- التونسية خاصة - (الشريعة، و العنف، و الحقوق المدنية و السياسية، و حقوق المرأة و الأقليات الدينية) شاملة و مؤثرة على عدد من القضايا السياسية الهامة. و سيحدد حل تلك القضايا إذا ما كان صعود الحركات الإسلامية سيؤدي بدول العالم العربي، أخيرا، إلى الديمقراطية أو على العكس إلى شكل جديد من أشكال السلطوية ذات طابع إسلامي.

1 _ حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مرجع سابق ، ص 251 .

2 _ راشد الغنوشي ، الحرية العامة في الدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 132 ، 133 .

3 _ نيتان براون و آخرون ، مرجع سابق ، ص 15 .

المبحث الخامس : تقييم دور حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي و آفاقها المستقبلية بعد الربيع العربي .

نأتي في هذا المبحث لنقوم بعملية تقييم و حوصلة لدور حركة النهضة التونسية سواء كان هذا الدور إيجابيا أم سلبيا على مسار التحول الديمقراطي في تونس لنقدم بعد ذلك أهم التحديات والرهانات التي تواجه حركة النهضة التونسية و ما ينبغي أن تكون عليه كوصايا و خلاصات لنختم بعد ذلك بالآفاق المستقبلية لدور هذه الأخيرة في مسار التحول الديمقراطي .

المطلب الأول: الدور الإيجابي لحركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي .

مثلّ الإسلاميون رؤية جديدة ، و نمطا مغايرا ، يتعارض مع المبادئ التي تأسست عليها الدولة التونسية الحديثة ، و إذا كانوا قد نجحوا في توفير مناخ التغيير في بعده السياسي ، فإنهم لم يراعوا التدرج المطلوب ، ليغدوا طرفا مقبولا به ابتداء ، ثم القبول به شريكا في تأسيس المرحلة الجديدة ، ما يسمح لهم بمراجعة موضوعية للقديم و إنضاج فكرة جديدة في أبعادها السياسية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية .

فالحركة الإسلامية التي ظهرت منذ أوائل السبعينات ، قد استطاعت أن تصنع وعيا جديدا ، و تشيع قيما ايجابية ، و تبني جيلا نظيفا مشهودا له بالعطاء النضالي ، و النظافة على الصعيد الأخلاقي ، و ذلك من خلال الاعتماد على وسائل كثيرة ، مثل : المحاضرة و الدرس و الندوة و الدعوة و الجريدة و المجلة ، ثم في ما بعد الانخراط في الجمعيات ، و المنظمات الكشفية و النقابية و الاجتماعية .

كما نجحت الحركة في رد الاعتبار للغة العربية ، و ترغيب الشباب في القراءة ، و تربيته على نظافة التفكير و السلوك ، و هو ما كان سببا في سرعة الانتشار و التوسع ، حتى غدت الحركة الإسلامية ظاهرة بارزة في المجتمع ، ثم لم تلبث أن بدأت تثير حفيظة الخصوم (خصوم الفكرة و خصوم السلوك) ، و بدا أنها تؤسس لنمط مجتمعي جديد ، يتعارض مع النمط الذي قامت عليه الدولة البورقبيية ، و هو ما استعدى نظام الحكم في مرحلة مبكرة¹ .

1 _ الفاضل البلدي، " الحركة الإسلامية في تونس قراءة نقدية " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين ، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس ، مركز المسبار للدراسات و البحوث ، دبي ، 2011 ، ص 59 .

المطلب الثاني : الدور السلبي لحركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي .

يقدم " الفاضل البلدي " * قراءة نقدية لحركة النهضة التونسية في كتاب صدر بعد الثورة التونسية في مقال بعنوان " الحركة الإسلامية في تونس قراءة نقدية " حيث يأتي هذا النقد من ممارس عايش مختلف الأطوار التي شهدتها الحركة الإسلامية التونسية فيقول:

_ إن تكرار المواجهات كان سببا في ابتلاء الحركات الإسلامية ، و الحد من دورها في التوعية و الإصلاح و صناعة الوعي ، و انصرافها في أوقات و مراحل كثيرة إلى تضييد الجراح ، و لملمة الصفوف و معالجة الآثار السلبية للمحن ، على المستويات النفسية و الصحية و الثقافية ، كما كان سببا في توجيه جهود الأنظمة لحماية نفسها و مصالح القائمين عليها و أهدرت بسبب ذلك إمكانياتها و أوقاتها و أموالها ، في تقوية آلة الأمن و الدعاية ، و احتكرت الإعلام و الثقافة ، و اعتدت على الحريات .¹

كما أن الإسلاميين من أعضاء (حركة الاتجاه الإسلامي) كانوا أيضا غير مطمئنين للنظام الجديد ، لذلك كانت خطواتهم و مواقفهم تجاهه متحفظة أو مترددة ، فما كادوا يشاركون في مراسم التوقيع على الميثاق الوطني ، حتى عادوا و اعرضوا عن المشاركة في الهيئة العليا للميثاق ، و لم يحسنوا استثمار الفرص المتاحة لهم ، و لم يقدرُوا على ضبط أنفسهم ، و التحكم في خطابهم و في تحركاتهم ، و ذلك وفق ما يقتضيه الوضع الجديد ، و ما يتطلبه من مراعاة للتوازن و العمل على إشاعة مناخ الاطمئنان و الاستقرار ، و إدراك طبيعة المرحلة الجديدة و هي مرحلة لم تكن تخلو من مشكلات عويصة ، قد يكون ضعف المعارضة أهم عنوان فيها ، بالإضافة إلى تشوه صورة الإسلاميين في نظر خصومهم ، و في مقدمتهم اليسار بمختلف شرائحه ، و هو تشوه مثير للمخاوف ، خصوصا إذا علمنا انه يحمل مشروعا جديدا ، يقطع أو يظن انه يتقاطع مع الحداثة ، التي تأسس عليها النظام البورقيبي ، و يبشر بالإسلامية و ما تعنيه هذه الكلمة من منظور خصوم الإسلاميين من ظلامية ، و رجعية و استبداد ، و نكوص عن الحرية و الديمقراطية ، و تراجع في مكاسب تحرير المرأة ...²

_ كذلك بالرجوع إلى تاريخ الحركة التونسية نجد بأنه لم تمض ثلاث سنوات على قيام النظام الجديد ، و لم يكد التونسيون يفرحون بمناخ الاستقرار و الوئام و الأمن ، و يتفرغون للتنمية السياسية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية ، حتى تجدد الاشتباك ، و دخلت البلاد في معركة عنيفة ، طرفاها هما : حركة النهضة من جهة ، و النظام الفتني الجديد من جهة أخرى .³

نتج عن هذا الصدام ما يلي :

1 - الابتعاد عن التعددية :

* _ أهد مؤسسي " الجماعة الإسلامية في تونس " و أيضا " حركة الاتجاه الإسلامي .

1_ الفاضل البلدي ، مرجع سابق ، ص 51 .

2_ نفس المرجع ، ص 55 .

3_ نفس المرجع ، ص 57 .

تمثلت الخسارة الأولى في حرمان تونس من تجربة تعددية متدرجة ، يكون الإسلاميون طرفا فيها من غيرهم ، مقبولين غير مرهوبين و لا مستثنين ، يساهمون إلى جانب بقية الأطراف في بلورة ثقافة جديدة تزوج بين الحداثة و الهوية الإسلامية ، و يمنحون قدراتهم على تجسيد الشعارات ، التي رفعوها ، و نادوا بها منذ الإعلان عن تأسيس (حركة الاتجاه الإسلامي في سنة 1981 ، و يأخذون واقع بلادهم بالرفق ، من دون أن يثيروا حفيظة خصومهم السياسيين و الأيديولوجيين و الثقافيين ، الذين خرّجتهم المدرسة البورقبيبية ، و من دون أن يستعدوا المستفيدين من الوضع القديم ، أو الطامعين في الاستفادة من النظام الجديد .

2- إهدار الطاقات :

كان من نتائج المواجهة أيضا أن أهدرت أوقات وإمكانيات وطاقات و أموال في صدام عنيف ، استخدمت فيه الدولة أجهزتها الأمنية على طول البلاد وعرضها ، متابعة واعتقالا وتمشيطا ، وطالت هذه العملية كل الأطراف الفاعلة ، فامتألت المعتقلات والسجون بآلاف من أتباع الحركة وقياداتها وأعضائها وأنصارها والمتعاطفين ، حتى لم تبق أسرة إلا و طالها الأذى ، و كان هدف السلطة من ذلك تصفية حركة النهضة تعطيلها لها ، خلال العشرين سنة الماضية ، وإثخانها فيها ، و إبعادا لها نهائيا من الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، من دون اعتبار ما قد يصيب البلاد من ضرر.¹

3- اهتزاز الهوية :

ولعل من أبرز النتائج الخطيرة ، التي ترتبت على حالة الاشتباك بين الإسلاميين والسلطة ، من استهداف للهوية والمساس بكل المظاهر المرتبطة بها ،مثل :إشاعة الميوعة ، والانحلال الأخلاقي ، والفساد ، والاستهتار بالقيم في صفوف الشباب ، وذلك ما يعقد عمل الإسلاميين مستقبلا ، الذين سيجدون جيلا جديدا جاهلا بالدين ، غير عابئ بمبادئه وقيمه ، مستغرقا في ممارسة شهواته وغير ذلك من الأنشطة التي تتمي لديه الاستقالة ، وتجعله في حالة اضطراب ، وعدم تحمل للمسؤولية ،وهي إشكاليات خطيرة ، أصبحت مطروحة بحدّة على الأسرة ، والمجتمع ، والسلطة نفسها وجعلت عمل مؤسسات المجتمع المدني بأحزابه وجمعياته ونخبه أكثر تعقيدا ، وهذا يستدعي التوقف عند خطر التشابك بين السلطة والإسلاميين ، وما يتسبب من انشغال و استغراق في السلوك الدفاعي ، بدل التنمية في مختلف مستوياتها :الثقافة ،والفكرية ،والاجتماعية ،والنفسية.

و يتجلى هذا الخطر في نقشي قيم سلبية عديدة، مثل: انتشار النرجسية والأنانية، وضمور السلوك النضالي وحب الآخر، والغيرة على المصلحة العامة، وكذلك التورط في التنافس على المنافع العاجلة والاستغراق في توفير الحاجات الاستهلاكية التي تتوسع باطراد .²

4 _ الانحراف عن التنمية :

1 _ الفاضل البلدي ، مرجع سابق، ص 60 .

2 _ نفس المرجع، ص 61 ، 62 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

هذه الجهود المهدورة في مواجهة غير محسوبة، ولا مقدر حجم ضررها حولت الاتجاه العام عن التنمية السياسية والثقافية والاجتماعية إلى تدافع عنيف في عملية " عبثية" وصرفت الفرقاء - سلطة، ومعارضة، وإسلاميين - عن تأسيس وضع جديد، يجسد عمليا الشعارات المرفوعة في بيان السابع من نوفمبر، ويؤسس لجمهورية جديدة تقطع مع سلبيات النظام القديم وعوراته، التي كانت سببا في الثورة عليه، ويبشر بقيم جديدة هي المشاركة والتداول السلمي على السلطة، واستبعاد الاستثناء والإقصاء، ودعم الحريات العامة بما يجعل التونسيين يقبلون طائعين متحمسين للنهضة بوطنهم، الذي يملك كثيرا من الشروط المعينة على ذلك: إنسان متعلم، نخبة واعية، حركة سياسية متطورة ومرشحة لمزيد من التطور، موقع جيوسياسي نوعي، نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية مؤكدة، إذ لا عبرة بعد ذلك بشح الموارد الغذائية، لأنه عندما يتعلل القائمون على السلطة بشح الموارد لتبرير التقصير، وعدم تحقيق النجاح المطلوب في التنمية في أبعادها المختلفة، فهم يجانبون الصواب، ويتهربون من تحمل مسؤولية ذلك.

فالتنمية المطلوبة كانت ممكنة ، لو توفر مناخ العطاء والإيجابية، ووقع التركيز على الإنسان تعليما وتأهيلا وتدريبيا، ومدت جسور الثقة بين الحاكم والمحكوم، أي بين السلطة والشعب، وكانت خدمة المصلحة العامة هي موضوع المنافسة، وفتح مجال المشاركة للناس جميعا، ووقع الاستثمار الجيد لاختلاف وجهات النظر، واستبعدت كل أشكال الإقصاء والاستثناء، ليشعر المواطنون جميعا بأنهم معنيون بالإصلاح والتطوير والنهضة والتنمية وأن الوطن ووطنهم جميعا.¹

وإذا كانت السنوات الثلاثون الأولى للاستقلال ، قد ضاعت فيها فرص كثيرة لبناء مجتمع ديمقراطي تعددي ، و شابتها هزات كثيرة ، فقد كان الأمل في التدارك كبيرا ، عندما جاء تغيير السابع من نوفمبر (تشرين الثاني) 1987 ، وهو ما جعل الناس جميعا يتفاعلون معه بكل ايجابية ، و يؤملون تدارك ما فات ، و وضع الوطن على سكة الإصلاح ، و حسن استثمار الوقت و الجهد ، و لكن الفرصة ضاعت مرة أخرى . لقد كانت المواجهة ، بين النظام الجديد و الحركة الإسلامية ، تحويلا للوجهة عن مسار هائل طبيعي ، و تضييعا للفرصة ، و تأخيرا طويلا و ممتدا لتجربة ديمقراطية ، كانت ممكنة ، لو كان العقل و المسؤولية الأخلاقية ضابطين للإنفعالات ، و الأمزجة ، و المصلحة الحزبية الخاصة .²

5 _ انجرار الجميع للصراع :

انخرطت المعارضة ، و كثير من منظمات المجتمع المدني ، في الصراع الذي دار بين السلطة و الحركة الإسلامية ، و قد قدم العديد منها إسنادا طوعيا لنظام الحكم ، بسبب الغيرة و الخوف من تضخم حجم الحركة الإسلامية ، كذلك طمعا في الحصول على مكاسب محتملة ، و رغبة في الحصول على مواقع في الوضع الجديد .³

1 _ الفاضل البلدي ، مرجع سابق، ص 63 .

2 _ نفس المرجع ، ص 62 .

3 _ نفس المرجع ، ص 64 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

و إذا كان اليسار قد وضع إمكاناته على ذمة النظام ، ليثأر من خصمه التقليدي في الجامعة و النقابات و التعليم ، و يغنم مواقع تساعده على الدعاية لأفكاره ، مستغلاً حاجة النظام لسند فكري و ثقافي ، و إذا كان هؤلاء جميعاً قد استفادوا في البداية و مؤقتاً من بعض المواقع و المكاسب الحزبية و الجمعياتية ، و حصلوا على منافع مادية ، حيث فتحت أمامهم مؤسسات الحزب الحاكم - التجمع الدستوري الديمقراطي - و أبواب رابطة حقوق الإنسان و بعض الوزارات ، إلا أن المحصلة النهائية لكل ذلك كانت خطيرة بالمقياس الحضاري و ذلك في ذلك في ضوء المعطيات التالية :

أ - المبادئ و الشعارات التقدمية التي كانت حلماً عند الجميع ، و ناضلت من أجلها النخبة السياسية و الفكرية خلال السبعينات و الثمانينات ، لم تلبث أن تبخرت و ضاعت ، و تركت المجال للاستبداد و الإقصاء و الاستثناء و التجديس ، و شلت أهم منظمين جماهيريّين في البلاد ، هما : الاتحاد العام لطلبة تونس ، و الاتحاد العام التونسي للشغل ، كما نتج عن هذه المواجهة أيضاً تغول الحزب الحاكم من جديد و هيمنته على الحياة العامة ، مقابل ضعف الأحزاب القانونية و غير القانونية ، التي وجدت نفسها غير قادرة على ملأ الفراغ الكبير الذي تركته حركة النهضة .¹

ب - تراجع المشهد السياسي إلى ما كان عليه قبل عشرين سنة أخرى ، من حيث درجة التعددية الحقيقية ، و تحرير الإعلام ، و دعم الحريات الأساسية : حرية التعبير ، و الاجتماع ، و التنظيم ، و قد أظهرت الأحداث المتتالية مدى انخراط قسم مهم من النخبة السياسية بشكل واع أو غير واع في معاضدة و مساندة قمع خصم أيديولوجي و ثقافي و سياسي ، بهدف إقصائه و شطبه من المشهد السياسي ، و هذا الانخراط في دعم أوضاع غير ديمقراطية و منافية لحقوق الإنسان سيكون سبباً في نشر الظلم و الاستبداد ، و حرمان المجتمع من التطور الإيجابي ، و يعطي الفرصة في المستقبل لاتساع دائرة الاستبداد ، لتتجاوز نطاق الإسلاميين ، و ما تلبث أن تضيق الخناق على الجميع ، و تؤيد الأزمة .

ج- انخراط الجميع - سلطة و معارضة - في ما سمي مشروع تجفيف المنابع ظلماً أن ذلك سيحرم الإسلاميين من التوسع و الامتداد داخل المعاهد و الجامعات ، خصوصاً أن هذا المشروع كان يهدف إلى المساعدة على بناء جيل من دون هوية و لا مرجعية ، و هو ما سيطرّح على البلاد و المجتمع تحديات و مشكلات كبيرة و معقدة .

د- هذه المسألة تعود إلى أن النظام ، عندما قرر الدخول في مواجهة مع الإسلاميين كحركة سياسية ، تورط - عن قصد أو غير قصد - في استهداف الدين كثقافة و فكر و شعائر و مظاهر للتدين مثل الحجاب ، و تنظيم أوقات البقاء داخل المساجد ، و هو ما أدى إلى محاولة تهميش الدين و إقصائه من الحياة العامة ، و العمل على توجيه الحياة الدينية ، من أجل الحفاظ على التوازن ، ما أبقى المجتمع في حالة اضطراب أخلاقي و قيمي ، خصوصاً في صفوف الشباب .²

1 _ الفاضل البلدي ، مرجع سابق ، ص 65 .

2 _ نفس المرجع ، ص 66 .

هـ - ساهم مناخ الخوف ، الذي طبع فترة التسعينات ، بسبب تلك المواجهة المغلظة ، في ترهيب الناس و دفعهم إلى الاستقالة ، لذلك انحسر دور العلماء والمفكرين و الأساتذة و المعلمين ، و عزف قادة الفكر عن النهوض بدورهم في التنبيه إلى خطر ذلك السلوك ، و آثروا السلامة ، و انخرطوا حبا أو كراهية في بلوى الاستغراق في طلبات الحياة كغيرهم من العامة ، متخلين عن وظيفتهم و دورهم في التوجيه و التنبيه و المقاومة السلمية للخيارات الخاطئة ، المتعلقة بعدم التمييز بين المعركة مع حزب أو حركة ، و بين المواجهة الشاملة مع الفكرة و الدين و الثقافة و الهوية .¹

و - كان لذلك أثر سيء ، كاد أن يؤدي إلى فقدان المرجعية التي تحصن المجتمع من التطرف و التشدد و الانحراف من ناحية ، و الأمية الدينية من ناحية أخرى ، لذلك تشكل جيل من الشباب موزعا بين نمطين في التفكير و السلوك ، فهو إما منقاد لتوجه ديني صوفي أو سفلي أو شيعي أو غير ذلك من المذاهب و النحل ، التي لم يعرفها المجتمع التونسي عندما كانت الحركة الإسلامية حاضرة و فاعلة في الثقافة و التعليم و المساجد و المناشط العامة ، و إما عازف عن الدين ، و واقع في الانحراف الأخلاقي ، و المخدرات ، و العنف ، و التسيب .²

_ كانت حركة النهضة في سنوات 1988 - 1989 - 1999 ، تتمتع بقدر جيد من حرية الحركة ، و لها هامش كبير بفضل أسلوب غض الطرف الذي انتهجته السلطة ، و كادت تبلغ مرتبة الاعتراف ، و كان بينها و بين النظام الجديد شيء من الحوار ، و الذي نتج عنه تغيير الاسم من (حركة الاتجاه الإسلامي) إلى (حركة النهضة) ، و إشراكها في الميثاق الوطني ، و تمكينها من جريدة (الفجر) ، إلى غير ذلك من الإجراءات التطمينية المشوبة بالحذر و الاحتياط ، و كانت تلك المرحلة تساعد على حسن الاستثمار لما تراكم من مكاسب ، و تسمح بإدارة الحوار الذي يساعد على إنضاج الرؤى و الاختيارات ، و تمكن من تضميد الجروح و ترميم البناء .³

لكنَّ الإسلاميين المنتشرين بالنصر ، و المعجبين بكثرتهم ، لم يقنعوا بذلك القدر من الحرية و غض الطرف ، و لم يكتفوا بما في الواقع من صعوبات و مطبات ، لم يراعوا التدرج المطلوب ، و لم ينتبهوا إلى حاجة النظام الجديد إلى الاستقرار كشرط ضروري للتمكن ، و لم يدركوا تمام الإدراك قيمة ذلك الهامش من حرية الحركة ، ولم ينتبهوا إلى انه في الواقع السياسي الجديد يوجد خصوم يسوؤهم أن تعيش الحركة الإسلامية فترة من الرخاء ، تعينها على حسن الاستثمار للفرص المتاحة .

هكذا ، تورطت الحركة في **الاستعجال والاستدراج** ، و كان ذلك سببا في استعداد النظام المتربص بها أصلا ، فتجددت نتيجة ذلك المواجهة ، لكن هذه المرة بغرض الإثخان فيها إثمنا ، و تأديبها و إعاقتها

1 _ الفاضل البلدي ، مرجع سابق، ص 66 ، 67 .

2 _ نفس المرجع ، ص 67 .

3 _ نفس المرجع، ص 67 ، 68 .

إعاقاة دائمة ، على مستوى البناء ، الأفراد ، الأسر ، و العلاقة بالمجتمع و الواقع ، وهو ما حصل فعلا كما أسلفنا .¹

إذا كان أفراد الحركة بالأمس متعافين ومتفرغين للنضال والعطاء، يتمتعون بقدر معقول من حرية الحركة فإنهم اليوم منهكون ومنشغلون بتدارك ما فاتهم، مهمومون بإصلاح أوضاعهم الصحية وأحوال أسرهم، ومحاولة التغلب على ظروفهم الاقتصادية الصعبة، كما أنهم مدعون لفك الاشتباك مع السلطة وتطمين الخصوم، حتى ترفع عنهم المراقبة، و تخف سياسة الضبط، وهي مسائل تستدعي وقتا طويلا وفكرا جديدا وسلوكا واقعيًا، وهو أمر ممكن لكنه عسير، وإذا وضعنا في الاعتبار التراكمات النفسية، ومناخ الحذر والريبة والتوجس، والحاجة إلى الشجاعة وتحمل المسؤولية في تقييم التجربة، والرغبة في التجاوز والتدارك.

و في الأخير نجده يعترف بوجود تقصير و إخلال من طرف حركة النهضة حيث يطرح التساؤل التالي : هل كانت تلك المواجهة حتمية و ضرورية ؟ و هل كانت قدرا لا يمكن الهروب منه و تجنبه ؟
ليجيب بعد ذلك بالتالي :

من موقع المعاش والمشارك وأحد صناع القرار في تلك الحقبة، أؤكد أن الحركة الإسلامية (حركة النهضة) كانت تملك القدرة على تجنب المواجهة، بل وتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية في ما جرى.²
ومن دون الاعتداء على قدر الله، وتأدبا مع الله، ومن باب الوعي بمفهوم الكسب في الفكر الإسلامي أقول: إن مما يعين الإسلاميين على إرادة التقويم والتحسين والتجاوز، تحقيقا لمفهوم المحاسبة، هو الجرأة على أنفسهم وواقعهم وتاريخهم ، والشجاعة في تناول أعمالهم ،مادامت من باب الاجتهاد والكسب ،ولنا في كتاب الله وسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم عبر لذلك ، فليس من باب التعدي على القدر ، ولا من باب اعدار السلطة والخصوم والتقليل من مسؤوليتهم في ما جرى ، ولكنها رغبة واعية في توصيف الوقائع كما جرت ،ولو كان في ذلك إيذاء للنفس و للأصحاب ، أقول هذا من باب الشعور بالكمد والحزن والأسف الشديد والندم أن أرى حركة إسلامية شاركت في بنائها ، لتكون وسيلة في إصلاح الوطن ، وهي مفككة منهوكة غير قادرة على الفعل كما كانت ، خرجت و أخرجت من دائرة الفعل الثقافي والاجتماعي والسياسي لزمان قد يطول ، وحرمة الوطن من مساهمتها الايجابية في تطوير الأوضاع في اتجاه تقويم النفوس والأخلاق ، وتحقيق الوئام الاجتماعي ،وتأكيد البناء الديمقراطي ، وتفعيل قيم الحرية ، والتعددية ، والحوار ، والمزاوجة الرشيدة بين الهوية والحداثة ، ولا يكون ذلك بغير التواضع ، والقبول بالآخر ، ومراعاة التدرج والرفق والدفع بالحسنى .

لذلك فلا أحسبني متجنبا أو متعديا إن قلت إن النظام الجديد - السابع من نوفمبر - والحركة الإسلامية - النهضة - لم يحسنا معالجة الأزمة و لم يقدرنا على ضبط النفس و لم يستطيعا بناء مناخ الثقة المذهب للريبة و الشك و التوجس .³

1 _ الفاضل البلدي ، مرجع سابق ، ص 68 .

2 _ نفس المرجع ، ص 70 .

3 _ نفس المرجع ، ص 71 ، 72 .

المطلب الثالث : تحديات حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي بعد الربيع العربي.

تواجه تونس الجديدة في المرحلة القادمة تحديات عدة نابعة من طبيعة العلاقة بين القوى السياسية العاملة على الساحة خاصة تلك التي تقاسمت مقاعد المجلس التأسيسي على إثر نتيجة الانتخابات الأخيرة، فلا تزال هناك مخاوف عديدة لدى الشارع والقوى السياسية من ازدواجية خطاب حزب النهضة بين خطاب سياسي وآخر ديني الأمر الذي قد يؤدي إلى طرح برنامجين فكريين متناقضين، تلك الوضعية المحتملة قد تؤدي إلى "أزمة فكرية" في عمل الحزب و في الحياة السياسية والاجتماعية و قد تترك أثراً سلبياً على المواطنين من ناحية، وعلى القوى السياسية من ناحية ثانية تكون منفذاً لعودة النمط الديكتاتوري في معالجة الحريات وقضايا الفكر والتعبير .¹

كما وتواجه النهضة خطر تشرذم الحركة الإسلامية بعدما جرى الاعتراف بما لا يقل عن 50 حزباً البعض منها ذو توجهات إسلامية صريحة قد تنافس النهضة في قاعدتها الشعبية التقليدية. وتواجه النهضة أيضاً البروز غير المنتظر للحركة السلفية الشبابية وبخاصة حزب التحرير الذي رفضت الإدارة رسمياً الاعتراف به بعدما صرح أن هدفه الأول هو الخلافة الإسلامية وإلغاء الأحزاب السياسية. وهذا قد يدفع النهضة لإعادة ترتيب البيت ويضعها في موقف حرج أمام تنامي هذه التيارات الأصولية السلفية التي قادت تظاهرات ناديت بشعارات عنصرية ومعادية للسامية وتهجمت على بائعي مواد كحولية ونسوة غير محجبات.² كما يواجه الحركة الإسلامية المحلية تحديان : مشكل التشبيب و مشكل السلفية ، حيث أن عدد المنخرطين بالمكتب المحلي دون الخامسة و الثلاثين من العمر لا يتجاوزون 18 في المئة³ فجل هيئة المكتب المحلي لحركة النهضة من جيل تجاوز الـ 45 من العمر .⁴

بالإضافة إلى ذلك تواجه الحكومة التونسية الانتقالية تحدى اقتصادي ذا أبعاد اجتماعية شديدة الوطأة فإذا كانت الشرارة الأولى للثورة بسبب إحساس الشباب باليأس من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتردية فإن ارتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة بعد مرور العام الأول على الثورة يعد من التحديات التي يجب على حكومة الجبالي مواجهتها بفعالية خاصة بعد وصول عدد العاطلين عن العمل ما يقرب من 800 ألف شخص بعد أن كانت حوالي 300 ألف شخص حيث أغلق ما يقرب من 100 مصنع وعاد أكثر من 600 ألف عامل من العاملين في ليبيا على إثر المواجهات التي شهدتها الثورة الليبية مع نظام القذافي البائد مما زاد من وطأة الأوضاع الاقتصادية، أضف إلى ذلك توقف حركة السياحة التي كانت تشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي التونسي، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفقر والعوز خاصة في المناطق الريفية،

1 _ صافيناز محمد أحمد ، مرجع سابق .

2 _ رجاء البصلي ، مرجع سابق .

3 _ عادل بالكحلة " الحراك السياسي الإسلامي : تونس نموذجاً " مجلة الغدير ، العدد 59 ، صيف 2012 ، ص 62 .

4 _ نفس المرجع ، ص 62 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا "

وفى إطار ذلك ترى حكومة "حماد الجبالي" أن بإمكانها التغلب على حالة التراجع الاقتصادي تلك عبر 16 خطوة إنمائية أقرها الجبالي في بيان حكومته أمام المجلس التأسيسي أواخر شهر ديسمبر الماضي منها إصلاح القطاع المصرفي وإتاحة المجال أمام إقامة البنوك ذات المعاملات الإسلامية، ومراجعة المنظومة الضريبية، ودعم القطاع السياحي، وتنشيط السوق المالية.. الخ .

وأخيرا يمكن القول أن ثورة تونس نجحت بلا شك في عبور اختبار الديمقراطية الأول، لكن التحديات التي تفرضها المرحلة الانتقالية الثانية تبدو في مجملها وأبعادها أكثر تأثيرا على مسار الانتقال الديمقراطي من المرحلة التي تلت انهيار النظام السابق، وهو ما يفرض على القوى السياسية الجديدة ضرورة الحفاظ على حالة التوافق التي بدت في طريقها إلى بناء الديمقراطية المنشودة.¹

1 _ صافيناز محمد أحمد , مرجع سابق .

المطلب الرابع : مستقبل دور حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي بعد الربيع العربي.

عند تقييم حال الحركات الإسلامية السياسية في تونس والعالم العربي، نستطيع على وجه الإجمال القول بأن الحركات الإسلامية السياسية نجحت نجاحا كبيرا وأخفقت إخفاقا قريبا من نجاحها.. نجحت في بعث فكرة الإسلام الشامل في نفوس الناس، فلم يعودوا ينظرون إلى الإسلام باعتباره علاقة خاصة بين العبد وربه فقط، وإنما باعتباره دينا ونظاما متمثلا في العقيدة والشريعة، هذا هو الجديد الذي جاءت به ونجحت فيه الحركات الإسلامية السياسية نجاحا عظيما، وعلى رأسها " حركة النهضة " في تونس ¹.

أما الإخفاق الذي منيت به هذه الجماعات، فتمثل هذا الهدف الذي تسعى إليه باعتبارها في وجهها الآخر جماعات نضال سياسي وأحزاب سياسية، وهو المنافسة على مقاعد الحكم، لكنها أخفقت في ذلك، وهذا الإخفاق ليس سببه عيبا يرجع إلى هذه الجماعات، وإنما سببه طريقة التطبيق الديمقراطي في بلادنا، فهي طريقة خاصة، تعتمد على نوع من أنواع التمثيل الذي لا يعتبر تعبيراً صادقا عن إدارة حرة للناخبين، لأنه حينما كانت إدارة الناخبين حرة كانت الحركات الإسلامية السياسية هي الفائز الأول في الانتخابات، سواء أكانت انتخابات سياسية مثلما جرى في الجزائر، أو انتخابات نقابية مثل التي كانت تجري في مصر، أو انتخابات طلابية مثل التي كانت تجري في مصر وبلاد أخرى كثيرة من العالم حاليا، فالإخفاق الذي أصاب الحركات السياسية الإسلامية فيما يتعلق بالوصول إلى مناصب الحكومة وإدارة شئون البلاد، إخفاق لا تعتبر هي المسؤولة عنه وحدها، ولكن المسؤول عنه في المقام الأول هو النظام الديمقراطي المنقوص في البلاد العربية كلها ².

يرجح أن يتبنى " حزب النهضة التونسي " سيناريو الاعتدال تجاه العلاقة مع الإقليم . في ضوء هذا السيناريو ، سيسعى حزب النهضة إلى استعمال خطاب برجماتي ، يضع في حساباته الشرعية الدولية ، و موازين القوى و ، العلاقات الخارجية . بمعنى آخر بدأ يعتمد نوعا من التكتيك السياسي الذي لن يغير في عقيدتهم . لكن عمليا ، سيتعامل مع القضايا العربية ، خاصة الفلسطينية ، بأكثر مرونة ، و يترك مساحة أكبر للتفاوض مع الغرب ، مما سيجعله يواجه اتهامات بازدواجية الخطاب ، مثلا بين خطاب رئيس الحكومة الحالي في تونس ، الشهير و المتعلق بالخلافة ، و الذي أكد فيه إن تحرير فلسطين سيبدأ من تونس ، و تصريحات راشد الغنوشي في واشنطن ، و التي أشار فيها إلى عدم وجود موانع في التعامل مع إسرائيل ³ . والحركة الإسلامية أيا كان زمنها ومكانها، تنال من النجاح بقدر ما تتصل أصولها وفروع فكرها بأصول الإسلام، ستجد دواماً وبقاء الحركات التي تنشأ للمنافسة الحزبية أو لاغتيال الأرض من تحت أقدام حركة

1 _ رفعت سيد أحمد ، الإسلاميون الجدد إلى أين ؟ ، الطبعة الأولى ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 62 .

2 _ نفس المرجع ، ص 62 .

3 _ ولاء البحيري ، أبو الفضل الإنساني " الجغرافيا المحيرة : كيف تفكر التيارات الإسلامية في معضلة " الإطار الإقليمي ؟ " السياسة الدولية ، العدد 188،المجلد 47 ، 2012 ، ص34 .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " أخرى أو للمكاسب المادية، وهي كثيرة الآن في هذا الزمن أو تحت مظلة نظم حاكمة تريد أن تستقطب الشباب معها بدلا من أن يكونوا في حركة إسلامية معارضة، هذه الحركة لن تجد رواجاً، ولن تجد نجاحاً، النجاح المنسوب للإسلام أو المتصف بالإسلام يتوقف على الاتصال بالإسلام نفسه، إذا زاد هذا الاتصال زاد هذا النجاح وإذا قل هذا الاتصال قل النجاح، فمستقبل هذه الحركات يعتمد إلى أكبر حد على مدى صدقها بالتزامها بالإسلام وفي اتصالها بأصوله وفروعه.¹

¹ _ رفعت سيد أحمد , الإسلاميون الجدد إلى أين ؟ , مرجع سابق , ص 63 .

خلاصة و استنتاجات :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكننا استنتاج ما يلي :

_ لقد عرفت النهضة أن ما تحتاج إليه تونس هو تيار اعتدالي وسطي يرفض الغلو والانزلاق في التطرف الفكري أو السلوكي تيار يوفق بين التجذر في الواقع الاجتماعي والتمسك بالهوية العربية الإسلامية منفتحاً على الحداثة ذو حلول واضحة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هذا إذن ما قبل الثورة لكن الأمر يطرح نفسه عن لمرحلة مابعد الثورة و مدى نجاحها في تحقيق تطورات من صوتوا لها في انتخابات التأسيسي وإلى أي مدى ستحترم تعهداتها في ظل التجاذبات السائدة على الساحة التونسية الآن؟

_ اهتمت الحركة الإسلامية التونسية بقضايا أكثر حضوراً في الواقع التونسي خلافاً لما يحدث في المشرق، فنجد موضوعات الديمقراطية والمرأة والعلاقة مع الغرب ذات أولوية في كتابات الإسلاميين ونقاشاتهم أكثر من موضوعات تطبيق الشريعة والقوانين الإسلامية والحدود الشرعية وجاهلية المجتمع والدولة .

_ إن سنوات الاضطهاد ومحاولات الاستئصال أو ما سماه بن علي « تجفيف منابع الإرهاب » لم تزد الحركة إلا نضجاً وقوة شهد على ذلك عودتها القوية بعد سقوط بن علي وفوزها في انتخابات المجلس التأسيسي.

_ إبراز خصائص التونسية في الحركة ، وهي تعني بحسب تعريفهم ، " الدفاع عن بناء تجربة ذاتية ، وما تعنيه من نقد التجارب الإخوانية والتأكد على عدم إلزاميتها ، بل التلذذ على فشلها التاريخي ، والتونسنة تعني فهم خصوصيات الواقع والمرحلة القطرية واعتبارها أصلاً في التصور والتحرك والبناء ، والتونسنة تعني شق تجربة جديدة مستقلة لا تعتمد على نفس المرجعيات والآليات " .

_ بين الخطاب الإسلامي الحديث والخطاب الإسلامي المعاصر تحوّل نحو فهم جديد أكثر وعياً ونضجاً لمسألة الديمقراطية، وهذا ما يلمسه المتابع لإعلاميات وأدبيات الحركة الإسلامية. وإذا كان التيار الغالب في الحقب الماضية هو الذي يتعامل بسلبية تجاه المسألة الديمقراطية، فإن التيار الغالب في الوقت الحاضر هو الذي يتعامل بإيجابية مع المسألة الديمقراطية، وإن الفهم الإسلامي للديمقراطية يلحظ فيها هويتها العربية والإسلامية بعيداً عن رواسب العلمانية والثقافات الأوروبية، كما أن المسألة الديمقراطية في تجربة الحركة الإسلامية تم حملها وولادتها أو زرعها وتربيتها في البيئة المحلية وبمواد خام وطنية، أي ليست - في أصلها - مستوردة

_ ظهرت حركة النهضة كلاعب إسلامي معتدل ، يبتعد عن التشدد ، و يميل إلى التوافق مع الاتجاه العام للمجتمع و الدولة . لم تحاول حركة النهضة بعد ثورة 17 ديسمبر أن تفرض على المجتمع التونسي منظومة معينة للقيم ، تتصادم مع ثقافة المجتمع ، واكتفت في الأغلب ، و حتى الآن على الأقل ، باستبطان نموذجها الديني ، و استلهامه كمحرك للأفعال و المواقف .

الفصل الثالث _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

_ طبيعة العلاقة التي تحكم مختلف القوى السياسية بما فيها القوى والحركات الإسلامية مع النظام من حيث أنها علاقة صراع وتصادم أو علاقة تشاورية تعاونية وفق ما تقتضيه المشاركة السياسية والديمقراطية تؤثر إما بالسلب أو بالإيجاب على عملية التحول الديمقراطي في أي دولة. وأيضاً طبيعة تعامل النظام مع مختلف القضايا والقوى من حيث الإقصاء أو الدمج والإشراك .

_ إن الحركة الإسلامية المعاصرة هي اليوم أكثر نضجاً ووعياً وانفتاحاً ونمواً من السابق. ومن هذه الحقائق وغيرها نكاد نقول إن مستقبلاً أفضل ينتظر الحركة الإسلامية، وهذا ليس أمراً يخيف التيارات الأخرى لأنها - أي الحركة الإسلامية - لديها من الوعي ما يجعلها تنصف الآخرين وتتعامل معهم بإيجابية واحترام و خاصة الحركة الإسلامية التونسية إذا ما قورنت بغيرها من الحركات الإسلامية الأخرى في البلدان المغاربية أو غيرها .

يبقى أن هناك تياراً داخل الحركة الإسلامية بعيد عن هذه المواصفات والملاحم، لأنه ما زال يعيش أفكار وظروف المحنة، حيث الظروف القاسية والقهر الاجتماعي يتحكمان به و هو ما يطرح نفسه كرهان يواجه الحركات الإسلامية في كيفية التعامل معه .

خاتمة

بعد دراستنا لموضوع الحركات الإسلامية و دورها في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية و أخذنا في ذلك حركة النهضة التونسية نموذجا توصلنا إلى مجموعة من النتائج , مع التنويه إلى أن نظرا لاختلاف كل حركة إسلامية في المغرب العربي عن الأخرى من حيث النشأة و ظروف العمل و البيئة التي تنشط فيها فإنه يتعذر علينا الوصول إلى نتائج مشتركة و قابلة للتعميم بل هي نتائج تنطبق على الحالات الغالبة فقط و ليس كل الحالات , و عموما هذا حال العلوم الاجتماعية عامة , بينما الحالة التونسية فقد أفردنا النتائج المتعلقة بها لكونها موضوع دراسة الحالة في هذه الدراسة .

نتائج و توصيات عامة :

✓ بين الخطاب الإسلامي الحديث والخطاب الإسلامي المعاصر للحركات الإسلامية في المغرب العربي تحوّل نحو فهم جديد أكثر وعياً ونضجاً لمسألة الديمقراطية، وهذا ما يلمسه المتابع لإعلاميات وأدبيات الحركة الإسلامية. وإذا كان التيار الغالب في الحقب الماضية هو الذي يتعامل بسلبية تجاه المسألة الديمقراطية، فإن التيار الغالب في الوقت الحاضر هو الذي يتعامل بإيجابية مع المسألة الديمقراطية، وإن الفهم الإسلامي للديمقراطية يلحظ فيها هويتها العربية والإسلامية بعيداً عن راسب العلمانية والثقافات الأوروبية، كما أن المسألة الديمقراطية في تجربة الحركة الإسلامية تم حملها وولادتها أو زرعها وتربيتها في البيئة المحلية وبمواد خام وطنية، أي ليست - في أصلها - مستوردة .

✓ إن التيارات الفكرية الأخرى مدعوة لإنصاف الحركة الإسلامية بمعرفة قضاياها ومواقفها وأفكارها من مصادر هذه الحركات لا من مصادر أعدائها.

✓ إن عنف بعض جماعات الإسلام السياسي في دول المغرب العربي يرجع أساساً إلى البنية الفكرية والتنظيمية لهذه الجماعات، وإن كنا لا نسقط أثر عنف الحكومات المغاربية في مواجهاتها لهذه الجماعات في تزايد درجة توجهها إلى استخدام العنف السياسي كأداة للتغيير في المجتمع المغاربي، وفي هذا الشأن يقول فؤاد زكريا: إن العنف ليس ظاهرة طارئة على هذه الجماعات المتطرفة، وإنما هو شيء ينتمي إلى تركيبها ذاته وهو جزء لا يتجزأ من تكوينها الذهني والنفسي، وهو وسيلتها الوحيدة لتحقيق أهدافها في المجتمع .

✓ إن انفتاح النظم السياسية المغاربية على قوى المعارضة السياسية خاصة الإسلامية منها، ترجم بإقرار تعدد الأحزاب والتنظيمات والجمعيات والقوى السياسية وتأمين حقها في الوجود المشروع والمشاركة في الفعل السياسي عبر مختلف القنوات الشرعية، استناداً إلى أسس وقواعد دستورية وقانونية، فضلاً عن الالتزام بأسس ومعايير التنافس السلمي على السلطة، وكذا احترام تلك القوى بما فيها الحركات الإسلامية لقواعد اللعبة الديمقراطية، يساهم في تكريس إستراتيجية التعايش بين الطرفين .

✓ ضرورة قيام الحركات الإسلامية بعملية مهمة جداً ألا وهي النقد الذاتي _ الكيس من دان نفسه _ ، إذ يحتاج المشروع الإسلامي من أجل تمكينه إلى نقد مسار المشاركة السياسية ، و هذا ما يعد غائباً أو مغيباً .

✓ ضرورة الوعي الشامل بقضية الإصلاح ، كونها قضية مركبة و ليست بسيطة ، و عالمية و ليست إقليمية ، لذلك تتطلب فهم خصائص الواقع المتغير ، و العوامل الفاعلة في تغييره و المحدثة لانحرافاته و أزماته ، بغية معالجتها بمنهج كلي بعيداً عن الأحادية و الجزئية و المحدودية و القصور ، و هذا شرط لا بد للإسلاميين الإصلاحيين إدراكه .

✓ إن طبيعة العلاقة التي تحكم مختلف القوى السياسية بما فيها القوى والحركات الإسلامية مع النظام من حيث أنها علاقة صراع وتصادم أو علاقة تشاورية تعاونية وفق ما تقتضيه المشاركة السياسية

والديمقراطية تؤثر إما بالسلب أو بالإيجاب على عملية التحول الديمقراطي في أي دولة . وأيضاً طبيعة تعامل النظام مع مختلف القضايا والقوى من حيث الإقصاء أو الدمج والإشراك .

✓ إن الحركة الإسلامية المعاصرة هي اليوم أكثر نضجاً ووعياً وانفتاحاً ونمواً من السابق . ومن هذه الحقائق وغيرها نكاد نقول إن مستقبلاً أفضل ينتظر الحركة الإسلامية، وهذا ليس أمراً يخيف التيارات الأخرى لأنها - أي الحركة الإسلامية - لديها من الوعي ما يجعلها تتصف بالآخرين وتتعامل معهم بإيجابية واحترام و خاصة الحركة الإسلامية التونسية إذا ما قورنت بغيرها من الحركات الإسلامية الأخرى في البلدان المغاربية أو غيرها .

✓ إن العوامل الفاعلة في متغيرات واقع الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي ليست محصورة داخليا ، و لكنها جزء و انعكاس لأزمة عالمية بحكم التداخل الشامل بين مختلف الشعوب ، نتيجة ثورة المواصلات و الاتصالات المعاصرة ، فان استيعاب هذه العوامل المؤثرة و الواردة إلى الشعوب الإسلامية عبر التداخل مع أنساق الحضارات الأخرى ، يعتبر من المداخل الضرورية التي يجب أن تنتبه إليها الحركات الإسلامية لفهم ما يحدث في الواقع ، و الأخذ بمنهجية قادرة على التحرك في الواقع و التأثير فيه على المستويين الداخلي و الخارجي (الأنساق الحضارية) .

✓ إن وصول الإسلاميين إلى السلطة حتى عبر صناديق الاقتراع لا يمثل حلاً لمشكلات الأمة الإسلامية ، و لا يمكن أن يكون هو المنهج المطلوب لإصلاحها ، لان الإصلاح المنشود يجب أن يبدأ بمعالجة أسباب الخلل المختلفة ، و ليس بالوصول إلى السلطة لتطبيق ما لديهم من تراث فقهي على الشعوب ، و كان مطبقاً قبل سقوط الخلافة العثمانية و لم يحميها ، و لم تحل سائر المشكلات التي أدت بالمحصلة إلى نهايتها .

نتائج و توصيات خاصة بالحالة التونسية :

✓ بيّنت تجربة الحركة الإسلامية في تونس ، أن الحاجة كبيرة إلى مراجعة الأهداف والأساليب ومناهج التغيير لدى الحركات الإسلامية ، فقد وقعت هذه الحركات ، بما في ذلك حركة النهضة - من حيث تعرف أو لا تعرف - في لوثة طلب الحكم ، والتوسل إليه بكل وسيلة ، وبنيت معارضتها في أوقات كثيرة على السباب والنقد ، و إبراز العورات ،حتى لم تعد ترى حسنة في ما يفعله النظام ، وجعلت الأولوية ، كغيرها ، إسقاط النظام ، وظنّنت من باب المكابرة وسوء التقدير ، أنها قادرة على ذلك وهو ما أدى بها إلى التحول عن أهدافها الحقيقية ، ومناهجها المبتوثة في خططها وأدبياتها .

✓ إن الحركة الإسلامية في تونس لم تكن عند التأسيس ، ولا في مرحلة النمو والتوسع ، تهدف إلى طلب الحكم ، فضلا عن الاستيلاء عليه ، ولم تكن تقصد غير الإصلاح من خلال :الدعوة ، و التبليغ ، والبيان ، والنصح، والمشاركة الثقافية والاجتماعية والسياسية ، مستتدة إلى كل وسيلة سلمية ، مستعينة بأدوات الإعلام والثقافة.

✓ بيّنت التجربة التونسية أن الإعجاب بالكثرة ، والغرور ، وسوء التقدير لقوة الخصم وبطشه ، ثم الاستعجال في طي المراحل ، وعدم مراعاة التدرج والانزلاق وراء الأمزجة والعواطف ، كلها عوامل انتكاس وتأخر ، ومجلبة للمهانة والهوان ، فليس أخطر على الإسلاميين من الغرور ، والإعجاب بالكثرة ، والاستهانة بالخصوم ، لأن هذا يمنعهم من رؤية الواقع بعين العقل ويجعلهم مرتهنين لعواطفهم وأمزجتهم ، فلا ينتبهون لعوراتهم ، ونواحي في حركتهم .

✓ تبيّن أيضا أن الأوقات والجهود والإمكانات ، ينبغي أن تبذل في البناء تأهيلاً للأعضاء ، وإعداداً للرؤى والبدائل ، وصناعةً للوعي ، ونشراً للدعوة ، وتوسّعاً متدرجاً في الواقع ، بغرض تحقيق شروط الإصلاح والتغيير ، فهذه الجهود والإمكانات والأوقات قد تتحول بسبب الاستعجال ، أو المغامرة ، واستعداد الخصوم ، إلى التضميد والترميم ، وتكرار التجارب والأعمال ، وهذا من العبث المصانة عنه أفعال العقلاء.

✓ لقد عرفت حركة النهضة التونسية أن ما تحتاج إليه تونس هو تيار اعتدالي وسطي يرفض الغلو والانزلاق في التطرف الفكري أو السلوكي تيار يوفق بين التجذر في الواقع الاجتماعي والتمسك بالهوية العربية الإسلامية منفتحاً على الحداثة ذو حلول واضحة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هذا إذن ما قبل الثورة لكن الأمر يطرح نفسه عن لمرحلة ما بعد الثورة و مدى نجاحها في تحقيق تطلعات من صوتوا لها في انتخابات التأسيسي وإلى أي مدى ستحترم تعهداتها في ظل التجاذبات السائدة على الساحة التونسية الآن .

✓ ظهرت حركة النهضة كلاعب إسلامي معتدل ، يبتعد عن التشدد ، و يميل إلى التوافق مع الاتجاه العام للمجتمع و الدولة . حيث لم تفرض على المجتمع التونسي منظومة معينة للقيم ، تتصادم مع ثقافة المجتمع ، واكتفت في الأغلب ، و حتى الآن على الأقل ، باستبطان نموذجها الديني ، و استلهامه كمحرك للأفعال و المواقف

✓ التجربة التونسية أدركت أن حُسن فهم الواقع ، وحُسن تقدير الصعوبات والعوائق، يعينان على حسن ضبط الأهداف والمراحل ، لأن الذي يحيط بطبيعة الميدان ، ويعمل فيه ، ويدرك حجم التحديات المطروحة عليه ، ويقدر طبيعة وحجم الخصوم ، لابد أن يراعي التدرج المطلوب ، ويستعين بالرفق و يتجنب المغالبة في غير وقتها ، و لا يركب بإفراده مراكب الخطر والمغامرة ، وذلك من دون أن يتنازل عن حقه في التعبير والحركة ، أو يفرض في مسؤوليته في الإصلاح ، أو يجبن ويتخاذل ويتقاعس أو تقلّ فيه المصاعب والمتاعب.

✓ إن الخطاب الفكري لحركة النهضة هو خطاب أصولي متطور: خطاب إسلامي ينزع نحو استيعاب جملة من القيم والمبادئ المكونة للحداثة، وهذا بفضل تفاعله مع الواقع المحيط .

✓ لقد استخدمت حركة النهضة التونسية أساليب تغييرية مختلفة ومتناقضة أحي، واستطاعت تحقيق العديد من النجاحات التدريجية تمثلت بحصولها على مقاعد في البرلمان ، وبذلك تكون الحركة قد

خاتمة _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية " حركة النهضة التونسية نموذجا "

استطاعت تحقيق نجاحات تدريجية في المجتمع التونسي وهو الأمر اذي أهلها لتصدر الحياة السياسية في تونس ما بعد الثورة.

في الأخير يمكننا القول بأن أي استشراق موضوعي للمستقبل السياسي لتونس ، لا يمكنه أن يقفز على الحالة الدينية العامة ، التي تشهد ديناميكية متنامية ، والتي تبقى بالضرورة مهياًة للتوظيف السياسي ، سواء أكان من هذا الطرف أو ذاك ، كما أنه لا يستطيع أن يقلل من أهمية حركة النهضة ، التي تراجع حجمها بالتأكيد ، غير أنها بقيت تضم عدداً مهماً من الكوادر التي ، رغم القمع ، فإن الكثير منها لا يزال مصراً على حق الحركة في الاعتراف والاستمرار في النشاط . و لاشك في أنها ستواجه تحديات عويصة داخل أطرها التنظيمية ومن خارجها ، بسبب الخلافات التي تشقها حول استراتيجية الترك ، وإعادة ترتيب البيت الداخلي ، لكنها في حالة حصول انفراج سياسي داخل البلاد ، فانه لا يستبعد أن تتغلب على جروحها ، وأن تتمكن من تنظيم صفوفها وتجنيدها أنصارها ، لتحتل موقعا بارزا في المشهد السياسي العام .

* * * *

ملحق رقم 01 : رمز حركة النهضة قبل وبعد الثورة



رمز حركة النهضة قبل تغييره في الثورة التونسية



رمز حركة النهضة بعد الثورة التونسية

ملحق رقم 02 : سيرة تفصيلية لحياة الشيخ " راشد الغنوشي "

"راشد الغنوشي" سياسي ومفكر إسلامي تونسي، زعيم حركة النهضة التونسية و نائب رئيس الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين ، ولد في 22 جوان 1941 بالحامة في ولاية قابس ، درس المرحلة الابتدائية في بلدته حامة قابس ، والمرحلة الثانوية في المدرسة الثانوية التابعة لجامعة الزيتونة ثم انتقل إلى بلدة مثليبة حيث نال الشهادة الأهلية - المتوسطة - ومن ثم درس في المدرسة الخلدونية في العاصمة التونسية وبعد ثلاث سنوات حصل على الثانوية العامة .

تخرج الشيخ الراشد الغنوشي بشهادة الأستاذية شعبة الفلسفة في جامعة دمشق سنة 1968. ثم انتقل إلى باريس وسجل دراسات عليا، إلا أنه انقطع عن الدراسة بعد عام لظروف عائلية، وعاد إلى تونس ليستقر فيها مدرساً للفلسفة. حيث عمل في بداية حياته العملية معلماً في مدينة قفصة حتى سنة 1964 ، وبعدها سافر إلى دمشق ليدرس الفلسفة حيث حصل على إجازة في الفلسفة سنة 1968 . وفي دمشق تسنى له أن يقرأ النتاجات الفكرية للإخوان المسلمين وتحديدا ما كتبه سيد قطب وأبو الأعلى المودودي أمير الجماعة الإسلامية في باكستان . وبعد إتمام دراسته في دمشق عاد راشد الغنوشي إلى تونس سنة 1969 ، وباشر التدريس في ثانويات تونس العاصمة و حمام الأنف والقيروان . وفي سنة 1979 ترك التدريس وتفرغ لاستكمال دراساته العليا في الشريعة الإسلامية .

حوكم الشيخ "الغنوشي" عدة مرات على يد النظام التونسي الذي سبق ثورة 2011 والذي اتهمه وحركته بالعديد من التجاوزات، وكان أهمها: محاكمته عام 1981 وقد حكم عليه بالسجن 11 عاما، محاكمته عام 1987 وقد حكم عليه بالسجن مدى الحياة. محاكمته غيابياً عام 1991 مرة أخرى بالسجن مدى الحياة، محاكمته غيابياً عام 1998 بنفس الحكم السابق .

بعد خروجه من السجن لجأ إلى الجزائر وبقي فيها هو وأنصاره إلى أن دخلت مرحلة الاضطراب ولذلك انتقل إلى ليبيا وبقي فيها شهراً وبعدها ذهب للسودان ومكث فيها بضعة أيام. وبعد ذلك طلب اللجوء للمملكة المتحدة وذهب إليها.

من مؤلفاته : طريقنا إلى الحضارة ، نحن والغرب، حق الاختلاف وواجب وحدة الصف ، القضية الفلسطينية في مفترق الطرق ، المرأة بين القرآن وواقع المسلمين ، حقوق المواطنة في الدولة الإسلامية ، الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، القدر عند ابن تيمية ، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس.

وقد ترجم بعض من كتبه إلى لغات أجنبية، كالإنجليزية، والفرنسية، والتركية، والإسبانية والفارسية.

عاد راشد الغنوشي إلى تونس بعد أكثر من 21 عاما من اللجوء السياسي ببريطانيا، واستقبله بمطار تونس قرطاج الدولي أكثر من 20 ألفاً من أنصار حركة النهضة .

المصدر : راشد الغنوشي . من تجربة الحركة الإسلامية في تونس . المركز المغاربي للبحوث والترجمة . [د.م.ن] ، [د.س.ن] ، ص 349 ، 350 .

_ راشد الغنوشي . موقع ويكيبيديا .

ملحق رقم 03 : قائمة رؤساء الحركة

• راشد الغنوشي (أفريل 1972 - ديسمبر 1980)

• عبد الرؤوف بولعابي (ديسمبر 1980 - أفريل 1981)

• راشد الغنوشي (أفريل 1981 - جويلية 1981)

• الفاضل البلدي (جويلية 1981 - أكتوبر 1981)

• حمادي الجبالي (أكتوبر 1981 - أكتوبر 1984)

• راشد الغنوشي (نوفمبر 1984 - أوت 1987)

• صالح كركر (أوت 1987 - أكتوبر 1987)

• جمال العوى (أكتوبر 1987 - أفريل 1988)

• الصادق شورو (أفريل 1988 - مارس 1991)

• محمد القلوي (مارس 1991)

• محمد العكروت (مارس 1991)

• محمد بن سالم (أفريل 1991 - جويلية 1991)

• الحبيب اللوز (جويلية 1991 - سبتمبر 1991)

• نورالدين العرياوي (أكتوبر 1991)

• وليد البناني (أكتوبر 1991 - نوفمبر 1991)

• راشد الغنوشي (نوفمبر 1991-)

ملحق رقم 04 : البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي (حركة النهضة لاحقاً)

تونس في 6 - 6 - 1981

توطئة

يشهد العالم الإسلامي . وبلادنا جزء منه . أبشع أنواع الاستلاب والغربة عن ذاته ومصالحه فمنذ التاريخ الوسيط وأسباب الانحطاط تفعل فعلها في كيان امتنا وتدفع بها إلى التخلي عن مهمة الريادة والإشعاع، طوراً لفائدة غرب مستعمر وآخر لصالح أقليات داخلية متحكمة انفصلت عن أصولها وصادمت مطامح شعوبها . وكان المستهدف الأول طوال هذه الأطوار كلها هو الإسلام، محور شخصيتنا الحضارية وعصب ضميرنا الجمعي . فقد عزل بصورة تدريجية بطيئة، وأحياناً بشكل جريء سافر عن مواقع التوجيه والتيسير الفعلي لواقعنا . فهو رغم بروزه عاملاً محددًا في صنع الجوانب المشرقة من حضارتنا وفي جهاد بلادنا لطرده المستعمر، قد بات اليوم أو يكاد مجرد رمز تحدّق به المخاطر ثقافياً وأخلاقياً وسياسياً نتيجة ما تعرض له في المرحلة المعاصرة والأخيرة خاصة من إهمال واعتداء على قيمه وعلى مؤسساته ورجاله .

و إضافة إلى هذه المعطيات الحضارية التي تشترك فيها بلادنا مع سائر بلاد العالم الإسلامي، عرفت تونس في أواخر الخمسينات وطيلة عشرينيات الستينات والسبعينات . رغم حصولها على وثيقة الاستقلال - أوضاعاً خصوصية اتسمت بالتأزم واحتداد الصراع الاجتماعي وتعطل سبل النمو الشامل . وقد تكرّس هذا الوضع نتيجة أحادية الاتجاه السياسي المتحكم " الحزب الدستوري " وتدرّجه المتصاعد نحو الهيمنة على السلطة والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية من ناحية، ونتيجة ارتجالية الاختبارات الاقتصادية والاجتماعية وتقلبها وارتباطها بمصالح دولية تتعارض مع مصالح شعبنا الوطنية من ناحية أخرى .

في هذا المناخ ظهر الاتجاه الإسلامي بتونس في بداية السبعينات بعد أن توفرت له كل أسباب الوجود، وتأكدت ضرورته، وقد ساهم هذا الاتجاه من مواقعه في إعادة الاعتبار للإسلام فكرياً وثقافة وسلوكاً، وإعادة الاعتبار للمسجد . كما ساهم في تنشيط الحياة الثقافية والسياسية فأدخل عليها لأول مرة نفساً جديداً في اتجاه تأصيل الهوية والوعي بالمصلحة وتأكيد التعدد بتجسيمه واقعياً .

و قد عبر الاتجاه الإسلامي من خلال نشاطه ومواقفه العديدة عن التحامه بذات أمته وتجسيده آمال شعبه وتطلعاته فالتفت حوله قطاعات عريضة من المحرومين والشباب والمتقنين . وكان نموه السريع مجلبة لاهتمام الملاحظين وترصد القوى والأنظمة السياسية في الداخل والخارج . ورغم سعيه الرصين المتعقل لتلمس أنجع سبل التطور والتغيير فقد تعرّض هذا الاتجاه إلى سلسلة من التهم الباطلة والحملات الدعائية المغرضة نظمتها ضده السلطة الحاكمة ووسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية، بلغت هذه الحملات حد الاعتداء تعسفاً على وسائل إعلامه قصد منعه من إبلاغ صوته وتطورت بعد ذلك إلى أشكال أشد قهراً فقدمت عناصره إلى المحاكمات وتكثفت ضد أفراد التبعات والتحقيقات وفتحت أمام شبابه السجون والمعتقلات حيث الضرب والتعذيب والإهانة .

إن استمرار أسباب تخلف الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في مجتمعنا يرسخ لدى الإسلاميين شعورهم المشروع بمسئوليتهم الريانية الوطنية والإنسانية في ضرورة مواصلة مساعيهم وتطويرها من أجل تحرير البلاد الفعلي وتقدمها على أسس الإسلام العادلة وفي ظل نهجه القويم.

و قد يذهب البعض إلى أن هذا العمل هو من باب إقحام الدين في دنيا السياسة وأنه مدخل إلى احتكار الصفة الإسلامية ونفيها بالتالي عن الآخرين. إن هذا الفهم فضلا عن كونه يعبر عن تصور كنسي دخيل على ثقافتنا الأصلية يكرس استمرارية "حديثه" لواقع الضياع التاريخي الذي عاشته أمتنا.

على أن "حركة الاتجاه الإسلامي" لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام في تونس ولا تطمح يوما في أن ينسب هذا اللقب إليها. فهي مع إقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين، ترى من حقها تبني تصور للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها الظرفية. وبهذا المعنى تكون "حركة الاتجاه الإسلامي" واضحة الحدود محددة المسؤولية غير ملزمة بكل صنوف التحركات والمواقف التي قد تبرز هنا وهناك. إلا ما يقع تبنيه منها بصورة رسمية. مهما أضيف أصحاب هذه التحركات على أنفسهم من براقع التدين ورفعوا رايات الإسلام.

و تأكيدا لهذا الوضع من ناحية، وتكافؤا مع جسامه المهمة ومقتضيات المرحلة من ناحية أخرى، فإنه يتعين على الإسلاميين دخول طور جديد من العمل والتنظيم يسمح لهم بتجميع الطاقات وتوعيتها وتربيتها وتوظيفها في خدمة قضايا شعبنا وأمتنا. ولا بد هذا العمل أن يكون ضمن حركة مبلورة الأهداف مضبوطة الوسائل ذات هياكل واضحة وقيادات ممثلة.

إن "حركة الاتجاه الإسلامي" التي حالت بينها وبين جماهيرها المسلمة العريضة ظروف القهر والإرهاب، لتأمل أن تكون مساهمة جماهيرها أعمق وأشمل في مستقبل الأيام.

المهام

تعمل هذه الحركة على تحقيق المهام التالية:

أ. بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية بأفريقيا ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب والضلال.

ب. تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب.

ج. أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيدا عن كل وصاية داخلية أو هيمنة خارجية.

د. إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعا عادلا على ضوء المبدأ الإسلامي "الرجل وبلاؤه، الرجل وحاجته" أي (من حق كل فرد أن يتمتع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة وأن يحصل على حاجته في كل الأحوال) حتى تتمكن الجماهير من حقها الشرعي المسلوب في العيش الكريم بعيدا عن كل ضروب الاستغلال والدوران في فلك القوى الاقتصادية الدولية.

هـ . المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغربي والعربي والعالمى حتى يتم إنقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردت فيه من ضياع نفسي وحيث اجتماعي وتسلط دولي .

الوسائل : لتحقيق هذه المهام تعتمد الحركة الوسائل التالية:

-إعادة الحياة إلى المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية الشاملة أسوة بالمسجد في العهد النبوي وامتداد لما كان يقوم به الجامع الأعظم، جامع الزيتونة، من صيانة للشخصية الإسلامية ودعمًا لمكانة بلادنا كمركز عالمي للإشعاع الحضاري.

-تنشيط الحركة الفكرية والثقافية، من ذلك: إقامة الندوات، تشجيع حركة التأليف والنشر، تجذير وبلورة المفاهيم والقيم الإسلامية في مجالات الأدب والثقافة عامة وتشجيع البحث العلمي ودعم الإعلام الملتزم حتى يكون بديلا عن إعلام الميوعة والنفاق.

-دعم التعريب في مجال التعليم والإدارة مع التفتح على اللغات الأجنبية.

-رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة.

-رفض مبدأ الانفراد بالسلطة "الأحادية" لما يتضمنه من إعدام لإرادة الإنسان وتعطيل لطاقت الشعب ودفع للبلاد في طريق العنف. وفي المقابل إقرار حق كل القوى الشعبية في ممارسة حرية التعبير والتجمع وسائر الحقوق الشرعية والتعاون في ذلك مع كل القوى الوطنية.

-بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعي في صيغ معاصرة وتحليل الواقع الاقتصادي التونسي حتى يتم تحديد مظاهر الحيف وأسبابه والوصول إلى بلورة الحلول البديلة.

-الانحياز إلى صفوف المستضعفين من العمال والفلاحين وسائر المحرومين في صراعاتهم مع المستكبرين والمترفين.

-دعم العمل النقابي بما يضمن استقلاله وقدرته على تحقيق التحرر الوطني بجميع أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية.

-اعتماد التصور الشمولي للإسلام، والتزام العمل السياسي بعيدا عن اللاتكيد والانتهازية.

-تحرير الضمير المسلم من الانهزام الحضاري إزاء الغرب.

-بلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي بما يضمن طرح القضايا الوطنية في إطارها التاريخي والعقائدي والموضوعي مغربيا وعربيا وإسلاميا وضمن عالم المستضعفين عامة.

-توثيق علاقات الأخوة والتعاون مع المسلمين كافة: في تونس وعلى صعيد المغرب والعالم الإسلامي كله.

-دعم ومناصرة حركات التحرر في العالم.

المصدر: البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي (حركة النهضة لاحقا) ، من الموقع :

http://static.ak.fbcdn.net , يوم : 07 / 02 / 2013

ملحق رقم 05: النظام الأساسي لحركة النهضة (بعد تنقيحه من المؤتمر التاسع)

القسم الأول: التعريف

الفصل الأول :

حركة النهضة حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية يعمل وفقا لأحكام المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بالأحزاب السياسية وفي إطار النظام الجمهوري على الإسهام في بناء تونس الحديثة، الديمقراطية المزدهرة والمتكافلة والمعترزة بدينها وهويتها وتسعى إلى ترسيخ قيم المواطنة والحرية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية والنضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي كخطوة باتجاه تحقيق الوحدة العربية فالوحدة الإسلامية وتحرير فلسطين والعمل على التعاون مع كل الشعوب في إطار الاحترام المتبادل.

ويعتمد الحزب التداول على المسؤولية والديمقراطية في اتخاذ القرارات والتكليف بالمسؤوليات ووضع الرؤى والبرامج.

الفصل الثاني: التسمية

اسم الحزب: حركة النهضة.

الفصل الثالث: الرمز

رمز الحزب: حمامة - نجمة - غصن زيتون حسب الرسم الملحق بهذا النظام.

الفصل الرابع

شعار الحزب: حرية عدالة تنمية.

الفصل الخامس: مقر الحزب

يكون مقر الحزب بالعنوان التالي: نهج اللّاس مونبليزير تونس 1073.

ويمكن نقله بقرار من المكتب التنفيذي إلى أي مكان آخر وتعلم السلط المختصة بذلك طبق القانون.

القسم الثاني: الأهداف والوسائل

الفصل السادس: الأهداف

_ تعمل حركة النهضة على تحقيق الأهداف التالية:

_ حماية الإستقلال الوطني واستكمال أبعاده وتنمية مكتسباته وصيانة الوحدة الوطنية وتفعيل وحدة المغرب العربي ودعم التوجهات الوجدانية بين الشعوب العربية والإسلامية.

_ الإسهام في ترسيخ ثقافة الوسطية والاعتدال وتجذير الهوية العربية الإسلامية.

_ تكريس مبدأ سيادة الشعب عبر بناء الدولة الديمقراطية، المدنية، العادلة والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين وتطوير بنى المجتمع المدني وتحرير آلياته لأداء دوره الكامل في الإسهام في التنمية الشاملة.

_ تحقيق الحريات العامة والفردية والعدالة باعتبارها قيما محورية في تجسيد معنى تكريم الله للخلق وتحقيق إنسانية الإنسان وتكريس حقوقه وتأكيد التعددية السياسية وحرية الإعلام والصحافة وإطلاق حرية الإبداع.

_ النهوض بواقع المرأة وتفعيل دورها والعمل على حفظ كيان الأسرة ودعمه.

_ توفير الظروف الملائمة لرعاية الطفولة والشباب تنمية وإعدادا للمستقبل.

_ بناء اقتصاد وطني قوي ومندمج يحقق التوازن بين الجهات والفئات ويوفر مجالات تشغيلية واسعة ويسهم في تحقيق التكامل والإندماج مغاربيا وعربيا وإسلاميا والإفتتاح عالميا.

_ تشجيع البحث العلمي وتوقير العلماء والباحثين والمخترعين إيماننا بدورهم في تحقيق نمو البلاد وتدعيم استقلالها.

_ اعتماد اللغة العربية لغة أساسية في مجالات التعليم والإدارة والإرتقاء بها لتكون أداة نهضة حضارية تسهم في توحيد الأمة وتيسر التفاعل الإيجابي والخلاق مع ثقافات العالم

_ المساهمة في إرساء سياسة خارجية مبنية على عزة البلاد ووحدتها واستقلالها عن كل نفوذ وإقامة العلاقات الدولية على أساس الإحترام المتبادل والتعاون والعدل والمساواة والحق في تقرير المصير والعمل على مناصرة الشعوب المستضعفة والقضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

الفصل السابع: الوسائل

يعتمد الحزب لتحقيق أهدافه الوسائل الشرعية في إطار القوانين الجاري بها العمل.

القسم الثالث: الانخراط والعضوية

الفصل الثامن: شروط الانخراط

يمكن لكل تونسي أو تونسية أن يتقدم بمطلب انخراط في حركة النهضة إذا توفرت فيه الشروط التالية:
بلوغ سن ستة عشر سنة كاملة.
انتفاء الموانع القانونية لديه.

التحلي بالاستقامة والسلوك الحسن والأخلاق الفاضلة
الإيمان بمبادئ الحزب وأهدافه والعمل على تحقيق خياراته.
الالتزام ببرنامج الحزب وقانونه الأساسي ونظامه الداخلي.
عدم الانتماء لأي حزب سياسي آخر.
تزكية المكتب المحلي.

ويبيت المكتب الجهوي في قبول طلب الانخراط بناء على اقتراح من المكتب المحلي.
الانخراط في الحزب ليس حقا لمن يطلبه ويحتفظ الحزب بحقه في رفض طلب الانخراط

الفصل التاسع: حقوق المنخرطين

يحق لكل منخرط:

الحصول على بطاقة الانخراط.
الإطلاع على أنظمة الحزب وقوانينه وقراراته.
إبداء الرأي في القضايا السياسية والتنظيمية والمالية للحزب داخل مؤسساته.
المشاركة في أنشطة الحزب والاستفادة من برامجه التكوينية.
انتخاب مسؤولي الحزب وفق مقتضيات النظامين الأساسي و الداخلي.

الفصل العاشر: اكتساب العضوية

تكتسب العضوية لكل منخرط مرّ على انخراطه ثلاث سنوات ولم يكن موضوع إجراء تأديبي وشارك بانتظام في البرامج التكوينية للحركة وأنشطتها طبقاً لشروط وإجراءات يحددها النظام الداخلي.

الفصل الحادي عشر: حقوق الأعضاء

إضافة إلى حقوق العضو كمنخرط، يحق لكل عضو الترشح للمسؤوليات القيادية التالية:
رئاسة الحزب.

عضوية مجلس الشورى.

عضوية المكتب التنفيذي.

عضوية المكاتب الجهوية.

رئاسة هيئة النظام.

رئاسة لجنة الرقابة و التدقيق المالي.

وذلك بعد استيفاء الشروط الخاصة بكل مسؤولية.

الفصل الثاني عشر: واجبات المنخرطين

ينبغي على كل منخرط بالحزب:

الإلتزام بمبادئ الحزب والتحلي بقيمه والإلتضباط لقراراته.

الإلتزام بالنظامين الأساسي والداخلي ومقتضيات اللوائح الصادرة عن مختلف هياكل الحزب.

ألا يتقلد أي منصب سياسي إلا بعد موافقة مجلس الشورى أو المكتب التنفيذي وفق ما تنص عليه انظمة الحزب ولوائحه.

ألا يربط أي علاقة سياسية رسمية مع أي جهة أجنبية إلا بقرار من المكتب التنفيذي.

العمل على حسن تنفيذ برامج الحزب وتنفيذ المهام التي يكلف بها.

دفع اشتراك مالي راتب.

المحافظة على أسرار الحزب.

التحلي بالإستقامة والسلوك الحسن والأخلاق الفاضلة.

الإلتزام بالمشاركة في الأنشطة التكوينية التي تنظمها هيئات الحزب.

الفصل الثالث عشر: إنهاء الانخراط

ينتهي الانخراط بالحزب لأحد الأسباب التالية:

فقدان الأهلية القانونية.

الإستقالة وفق مقتضيات النظام الداخلي.

الرفق حسب مقتضيات النظام الداخلي.

الوفاة.

القسم الرابع: هياكل الحزب

الفصل الرابع عشر: التصنيف

تصنف هياكل الحزب كما يلي:

الهيكل المركزية

الهيكل الجهوية

الهيكل المحلية

الفصل الخامس عشر: الهياكل المركزية

المؤتمر العام

مجلس الشورى

رئيس الحزب

المكتب التنفيذي

هيئة النظام

هيئة الرقابة و التدقيق المالي

الفصل السادس عشر: المؤتمر العام

المؤتمر العام هو أعلى سلطة في الحزب ويتكون من نواب عن المنخرطين حسب نسب وتمثيلية يحددها مجلس الشورى

يضاف إليهم رئيس الحزب ورئيس مجلس الشورى وأعضاء المكتب التنفيذي المتخلين .

الملاحق _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية " حركة النهضة التونسية نموذجا "

وينعقد بصفة عادية مرة كل أربع سنوات بحضور الأغلبية المطلقة من المؤتمرين وفي حالة عدم توفر النصاب ينعقد صحيحا بعد 24 ساعة بمن حضر.

يختار مجلس الشورى لجنتين تحت إشرافه تتولى الأولى الإعداد المضموني للمؤتمر .
في حين تتولى الثانية بالتنسيق مع المكتب التنفيذي، الإعداد المادي للمؤتمر.

الفصل السابع عشر: المؤتمر الاستثنائي

ينعقد المؤتمر العام الاستثنائي بناء على طلب من رئيس الحزب أو من ثلثي أعضاء مجلس الشورى أو ثلث المنخرطين ولا يمكن أن ينعقد إلا بحضور الأغلبية المطلقة من المؤتمرين وإذا لم يتوفر النصاب ينعقد صحيحا بعد 24 ساعة مهما كان عدد الحضور.

الفصل الثامن عشر: جدول أعمال المؤتمر العام

يتولى مجلس الشورى الإعداد للمؤتمر العام كما يتولى اقتراح جدول أعماله إن كان عاديا في حين تتولى الجهة الداعية للمؤتمر الاستثنائي اقتراح جدول أعماله.

الفصل التاسع عشر: تركيبة مجلس الشورى

يتكون مجلس الشورى من 150 عضوا : ثلثان ينتخبهم المؤتمرين بالاقتراع السري المباشر على أن يتولى الثلثان، في أول دورة لمجلس الشورى، اختيار الثلث الآخر على أساس تمثيل الكفاءات والجهات والمهجر والشباب والمرأة والكتلة النيابية والفريق الحكومي للحزب.

ويتم سد الشغور الحاصل في مجلس الشورى كما يلي :

إذا تعلق الشغور بعضو منتخب من المؤتمر فإنه يتم تعويضه فوراً وذلك بالرجوع الى نتائج انتخابات المؤتمر وفق الترتيب الوارد بها.

إذا تعلق الشغور بعضو مختار من طرف مجلس الشورى فيختار المجلس عضوا جديدا على ذات الأسس الواردة بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

الفصل العشرون: شروط الترشح لعضوية مجلس الشورى

يشترط في المترشح لعضوية مجلس الشورى:

1. أن يكون قد مضى على عضويته في الحزب ثلاثة أعوام على الأقل.
2. ان يكون قد شغل لمدة سنة على الأقل إحدى الخطط التالية:

رئاسة الحركة

عضوية مجلس الشورى

عضوية المكتب التنفيذي

رئاسة هيئة النظام

رئاسة هيئة الرقابة المالية والتدقيق

عضوية المكاتب المركزية أو الجهوية.

الكتابة العامة المحلية.

3. أن لا يكون مخلا بواجبات العضوية.

الفصل الواحد والعشرون: رئيس مجلس الشورى ومكتبه ولجانه

يرؤس أول دورة لمجلس الشورى أكبر الأعضاء سنا بمساعدة العضوين الأصغر سنا.

وينتخب أعضاء مجلس الشورى في ثاني دورة له، إثر اكتماله، رئيسا بالاقتراع السري المباشر.

ويمكن للمجلس اعفاء رئيس مجلس الشورى او قبول استقالته وذلك طبق أحكام اللائحة الداخلية للمجلس.

مكتب مجلس الشورى: يقترح رئيس مجلس الشورى اعضاء المكتب للتركية من طرف مجلس الشورى.

لجان مجلس الشورى: يتخذ مجلس الشورى لجانا قارة مختصة تساعده على حسن القيام بمهامه، كما يمكن للمجلس انشاء لجان خاصة مؤقتة.

تضبط اللائحة الداخلية لمجلس الشورى نظام عمل المجلس ورئيسه ومكتبه و لجانته.

الفصل الثاني والعشرون: دورية مجلس الشورى

ينعقد مجلس الشورى كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الضرورة بدعوة من رئيسه أو أو ثلث أعضائه أو بطلب من رئيس الحركة.

الفصل الثالث والعشرون: مهام مجلس الشورى

ضبط السياسات الكبرى وتحديد التوجهات العامة للحزب.

اختيار من يتولى، باسم الحزب رئاسة الدولة، رئاسة الحكومة أو رئاسة المجلس التشريعي.

تركية الفريق الحكومي للحزب على اساس الإقتراح من مرشح الحزب لرئاسة الحكومة أو الإقتراح من المكتب التنفيذي في حالة كون رئاسة الحكومة لم تول للحزب.

تحديد شروط وإجراءات اختيار مرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية و الجهوية والبلدية وغيرها.

مراقبة أعمال الجهاز التنفيذي.

تركية أعضاء المكتب التنفيذي.

ضبط السياسة المالية ومتابعة تنفيذها.

النظر في الطعون المقدمة في القرارات التأديبية.

المصادقة على اللوائح والنظم المقدمة من المكتب التنفيذي.

اقتراح تعديل النظام الأساسي على المؤتمر العام.

سحب الثقة من المكتب التنفيذي أو أحد أعضائه.

الإعداد للمؤتمر العام وفق ما يحدده النظام الداخلي.

انتخاب أعضاء هيئة النظام التي يحدد النظام الداخلي مهامها وتركيبها وآليات عملها.

انتخاب أعضاء هيئة الرقابة المالية والتدقيق التي يحدد النظام الداخلي مهامها وتركيبها وآليات عملها.

وضع النظام الداخلي للحزب.

وضع لائحة هيئة النظام.

وضع لائحة هيئة الرقابة المالية و التدقيق.

الفصل الرابع والعشرون: شروط الترشح لرئاسة الحزب

يشترط في المترشح لمنصب رئيس الحزب ما يلي:

أن لا يقل سنه عن أربعين (40) سنة

أن يكون قد مضى على عضويته عشرة أعوام كاملة.

أن لا يكون مخلا بواجبات العضوية.

أن يكون قد شغل لمدة خمسة سنوات متتالية إحدى الخطط التالية

رئاسة الحركة

عضوية مجلس الشورى

عضوية المكتب التنفيذي

رئاسة هيئة النظام

رئاسة هيئة الرقابة المالية والتدقيق

الكتابة العامة الجهوية

الفصل الخامس والعشرون: انتخاب رئيس الحزب

ينتخب المؤتمر العام رئيس الحركة بالاقتراع السري المباشر وفي صورة عدم إحراز أحد المترشحين على ما يفوق نصف أصوات المقترعين في الدورة الأولى، يتم اللجوء إلى دورة ثانية بين المرشحين الحاصلين على الرتبة الأولى والثانية. وفي حالة التساوي يقدم المترشح الأكبر سناً. ولا يحق لأي عضو أن يتولى رئاسة الحزب لأكثر من دورتين متتاليتين. ويتفرغ رئيس الحزب فور انتخابه لمهامه.

الفصل السادس والعشرون: مهام رئيس الحزب

رئيس الحزب هو المسؤول التنفيذي للحزب ويتولى المهام التالية: رئاسة المكتب التنفيذي.

إقتراح خطط ومناهج الحزب بمعية المكتب التنفيذي.

تنفيذ سياسات الحزب ومقرراته حسب اللوائح.

تسيير الهياكل التنفيذية للحزب.

تمثيل الحزب في علاقاته الداخلية والخارجية.

إصدار العفو أو التخفيف من العقوبات.

الفصل السابع والعشرون: الشغور في رئاسة الحزب

يحصل شغور في منصب رئاسة الحزب في الحالات التالية:

عجز مانع عن أداء مهامه يقدره مجلس الشورى.

تقديم الاستقالة ثم قبولها من المجلس الشورى.

الوفاة.

وفي حالة حصول شغور في رئاسة الحزب يتولى مجلس الشورى انتخاب رئيس جديد للحزب.

الفصل الثامن والعشرون: المكتب التنفيذي

يقترح رئيس الحركة على مجلس الشورى أعضاء المكتب التنفيذي، بما في ذلك أميناً عاماً ونائباً أو نواباً له، من بين الاعضاء الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفصل 20 من هذا النظام.

ويعتبر عضواً في المكتب التنفيذي كل مرشح تمت تزكيته بالأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشورى.

تتم تزكية أعضاء المكتب التنفيذي فرادى وحسب المهام.

يمكن لرئيس الحزب إعفاء أو قبول استقالة أي عضو من أعضاء المكتب التنفيذي من مهامه وعلى رئيس الحركة إخبار مجلس الشورى بالإعفاء.

لا يمكن الجمع بين عضوية مجلس الشورى والمكتب التنفيذي.

يمكن لمجلس الشورى سحب الثقة من كل أعضاء المكتب التنفيذي أو من أحد أعضائه وبنفس الأغلبية المطلوبة لتزكيتهم.

الفصل التاسع والعشرون: مهام المكتب التنفيذي

يتولى المكتب التنفيذي، تحت مسؤولية رئيس الحزب، القيام بالمهام التالية:

تنفيذ قرارات المؤتمر العام ومجلس الشورى.

وضع برامج عمل سنوية.

وضع اللوائح المنظمة للهياكل التنفيذية وعرضها على مجلس الشورى للمصادقة.

وضع مشروع الميزانية العامة ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها من طرف مجلس الشورى.

الملاحق _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

اتخاذ المواقف في مختلف المسائل المطروحة على المستويين الوطني والدولي.

تشكيل مكاتب مركزية حسب المهام والإختصاصات والقطاعات وفق الصيغ التي ينص عليها النظام الداخلي.

تكوين لجان مختصة دائمة أو مؤقتة.

اختيار مرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية وغيرها وفق الشروط والصلاحيات والإجراءات التي يحددها مجلس الشورى.

يمكن للمكتب التنفيذي أن يجتمع في اطار موسع وذلك بعضوية الكتاب العامين الجهويين.

الفصل الثلاثون: الهياكل الجهوية و المحلية

يضبط النظام الداخلي الهياكل الجهوية والمحلية ويحدد تركيبها وصلاحياتها وعلاقاتها.

الفصل الواحد والثلاثون: أحكام مشتركة متعلقة بتولي المهام القيادية في الحزب و الدولة

يمنع على أعضاء الحزب الجمع بين أكثر من مهمتين قياديتين في الوقت الواحد وذلك بصرف النظر عن كون المهمة القيادية في الحزب أو في الدولة.

القسم الخامس: أحكام مختلفة

الفصل الثاني والثلاثون: هيئة النظام

ينتخب مجلس الشورى هيئة نظام تتولى النظر في الطعون المتعلقة بالعقوبات والإجراءات التأديبية ويضبط النظام الداخلي تركيبها ومهامها وإجراءات عملها.

ترتب العقوبات التأديبية كما يلي:

إنذار

لوم

توبيخ

إيقاف عن النشاط لمدة معينة

رفت نهائي

الفصل الثالث و الثلاثون : هيئة المراقبة والتدقيق المالي

ينتخب مجلس الشورى هيئة للمراقبة والتدقيق المالي تتولى مراقبة وتدقيق الحسابات المالية للحزب ويضبط النظام الداخلي تركيبها وآليات عملها.

الفصل الرابع و الثلاثون: الموارد المالية

تتكون الموارد المالية للحزب من كل العائدات المرخص في قبولها طبق القانون.

الفصل الخامس و الثلاثون : حل الحزب وتعليق نشاطه

يمكن استثنائياً تعليق نشاط الحزب بشكل مؤقت بناء على اقتراح تقدمه الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الشورى ويصادق عليه هذا الأخير بأغلبية ثلثي أعضائه.

ويحدد قرار التعليق المؤقت مدته وشروط رفعه.

وتعلم السلط المعنية بهذا القرار .

ويدعو رئيس الحركة عند انقضاء المدة أو عند استيفاء شروط رفع التعليق مختلف هياكل الحركة للانعقاد مجدداً واستئناف نشاطها العادي.

ويمكن لربع أعضاء مجلس الشورى إذا رأى تحقق شروط رفع التعليق المؤقت أن يطلب انعقاد مجلس الشورى في أجل أقصاه

15 يوماً من تاريخ الطلب لمعاينة استيفاء شروط رفع التعليق ودعوة الهياكل المختلفة إلى استئناف النشاط العادي.

يمكن حل الحزب بقرار من أغلبية ثلثي المؤتمرين في مؤتمر استثنائي.

الملاحق _____ دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية " حركة النهضة التونسية نموذجاً "

وفي حالة المصادقة على مقترح حل الحزب يشكل المؤتمر لجنة تتولى تصفية أمواله طبقاً للقوانين النافذة.

الفصل السادس والثلاثون: تفسير النظام الأساسي

يتولى مجلس الشورى تفسير مواد هذا النظام.

الفصل السابع والثلاثون: تنقيح النظام الأساسي

يمكن تنقيح هذا النظام الأساسي بالأغلبية المطلقة للمؤتمرين.

الفصل الثامن والثلاثون: نفاذ النظام الأساسي

يدخل هذا النظام حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه في المؤتمر العام.

الفصل التاسع والثلاثون: أحكام انتقالية

يعتد بالأقدمية وتحمل المسؤوليات أثناء الفترة السابقة للحصول على التأشير في تقدير شروط الترشح لرئاسة الحركة و عضوية مجلس الشورى و عضوية المكتب التنفيذي.

لا يعتد في تقدير التحجير المتعلق بشرط عدم تولي رئاسة الحركة لأكثر من دورتين المنصوص عليه بالفصل 26 تحمل المسؤوليات قبل المؤتمر التاسع.

يعفى من شرط تحمل المسؤولية المرشحون لعضوية مجلس الشورى والمكتب التنفيذي المنتسبون للحركة منذ فترة لا تقل عن 10 سنوات.

يعفى من شرط الأقدمية اللازم للترشح لعضوية مجلس الشورى والمكتب التنفيذي المنخرطون الذين لم يبلغوا في تاريخ المؤتمر 35 سنة.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المصدر: من الموقع الرسمي لحزب حركة النهضة : <http://www.ennahdha.tn> , يوم : 7_02_2013

ملحق رقم 06: إعلان الحكومة التونسية الجديدة

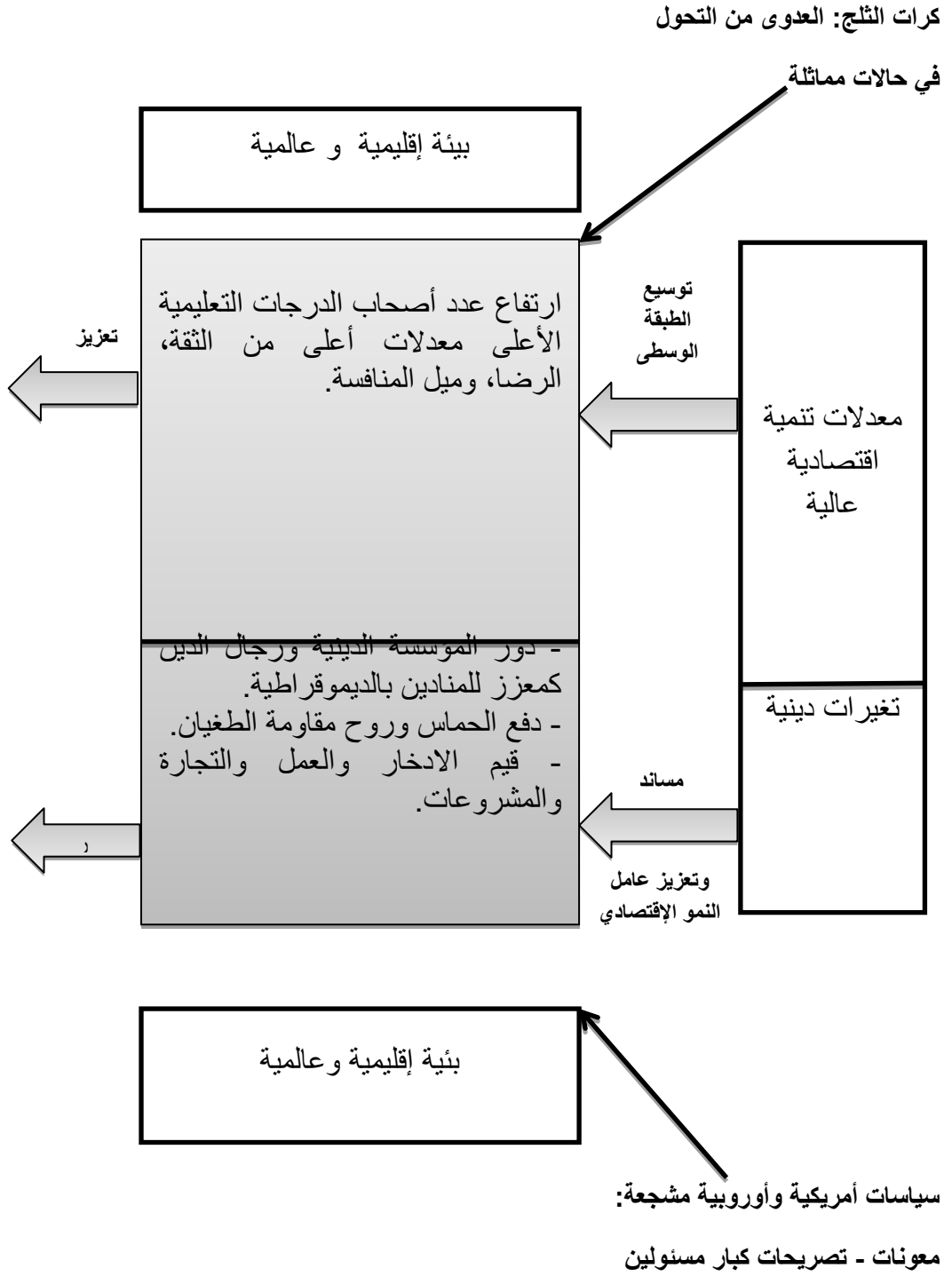
أعلن حمادي الجبالي رئيس الحكومة التونسية الجديدة مساء أمس الخميس تشكيلة حكومته خلال جلسة عامة للمجلس الوطني التأسيسي، طالباً منحها الثقة. ونالت حركة «النهضة» الفائزة في الانتخابات الأخيرة نصيب الأسد من التشكيلة الحكومية بما في ذلك رئاستها ووزارة الخارجية التي ذهبت إلى صهر زعيم الحركة الشيخ راشد الغنوشي وكذلك وزارة الداخلية التي ذهبت إلى سجين سابق في «النهضة».

وتتألف الحكومة الجديدة من الجبالي رئيساً وكل من: وزير العدل نور الدين البحيري، وزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي، وزير الداخلية علي لعريض، كاتب دولة لدى وزير الداخلية (ملف الإصلاح) سعيد مشيشي، وزير الشؤون الخارجية رفيق بن عبدالسلام، كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية (مكلف الشؤون الأفريقية والعربية) عبدالله التركي، كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية (مكلف الشؤون الأوروبية) توهامي عمدوني، كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية (مكلف العلاقات مع أميركا وآسيا) الهادي عباس، وزير المال حسين الديماسي، كاتب دولة لدى وزير المال سليم بسباس، وزير الصناعة والتجارة محمد لمين الشخاري، وزير لدى وزير الصناعة والتجارة البشير الزعفروري، وزير الشؤون الاجتماعية خليل الزاوية، كاتب الدولة مكلف الهجرة والتونسيين بالخارج حسين الجزيري، وزير الاستثمار والتعاون الدولي رياض بالطيب، كاتب دولة لدى وزير الاستثمار والتعاون الدولي عليّة بالطيب، وزير التنمية الجهوية والتخطيط جمال الدين الغربي، كاتب دولة لدى وزير التنمية الجهوية والتخطيط الأمين الدغري، وزير الصحة العمومية عبداللطيف المكي، وزير التعليم العالي المنصف بن سالم، وزير الثقافة مهدي مبروك، وزير الفلاحة محمد بن سالم، كاتب دولة لدى وزير الفلاحة الحبيب الجملي، وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية الناطق الرسمي باسم الحكومة سمير ديلو، وزيرة البيئة مامية البنة، وزير الشؤون الدينية نور الدين الخادمي، وزير التجهيز والإسكان محمد سلمان، كاتبة دولة لدى وزير التجهيز والإسكان شهيدة فرج، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية سليم بن حميدان، وزير النقل عبدالكريم الهاروني، وزير التربية عبداللطيف عبيد، وزير التشغيل والتكوين المهني عبدالوهاب معطر، وزير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات منجي زروق، وزير الشباب والرياضة طارق ذياب، كاتب دولة لدى وزير الشباب والرياضة هشام بن جامع، وزير السياحة إلياس فخفاخ، وزيرة شؤون المرأة سهام بادي.

أما الوزراء المعتمدون لدى الوزير الأول فهم: وزير مكلف العلاقات مع المجلس الوطني التأسيسي عبدالرزاق الكيلاني، وزير مكلف الملف الاقتصادي رضا السعيد، وزير مكلف الإصلاح الإداري محمد عبو، وزير مكلف الحوكمة وملفات الفساد عبد الرحمن الأدغم.

المصدر: إعلان الحكومة التونسية الجديدة، جريد الحياة تونس، الجمعة 23 ديسمبر 2011.

ملحق رقم 07 : مخطط تعزيز عملية التحول الديمقراطي .



المصدر: عبد الغفار رشاد القسبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مكتبة الأدب،

القاهرة 2004، ص 19 .

ملحق رقم 08 : جدول محاكمة العناصر القاعدية التابعين لحركة الاتجاه

الإسلامي بين 1981-1987

التهم	الانتماء الجغرافي والوظيفي	عدد المحاكمين	السنوات
- الإنتماء لجمعية غير مرخص فيها. - المشاركة في مظاهرات واستعمال العنف. - ترويح مناشير سرية والكتابة على الجدران وقلب النظام.	أكثرهم طلبة مثلاً الطالب الدغبوجي حم عليه بـ 10 سنوات	44 فرداً	1981
	مهن مختلفة وخاصة التعليم	حوالي 10 أفراد	1982
	منهم 18 طالب من بينهم طالبة و 8 موظفين وأستاذان و 3 مهندسين و 4 مهن حرة ووظائف أخرى غير محددة	أكثر من 50 فرداً	1983
	طلبة وعاطلون وتلاميذ وأستاذ وبعض العمال، وقد شملت هذه المحاكمة عناصر من توزر، قابس، قفصة، المطلية، تونس، النهديّة، جمال، تالة، غار، الدماء، باجة، بنزرت، قعفرور، المنستير.	68 فرداً	1984
	تلاميذ وأستاذة وطلبة، تونس، قابس، قفصة.	40 فرداً	1985
	منهم 79 طالبا، وطالبة واحدة، ومنهم تلاميذ وقد وقع تجنيد 15 طالب: تونس، صفاقس.	87 فرداً	1986
	منهم 3 فتيات وطلبة وتلاميذ وعدد من الموظفين وعدد لم يقع ذكر وظائفهم.	277 فرداً	1987
			المجموع 676 فرداً

المصدر: اعليّه علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية، الطبعة الأولى، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008، ص 209.

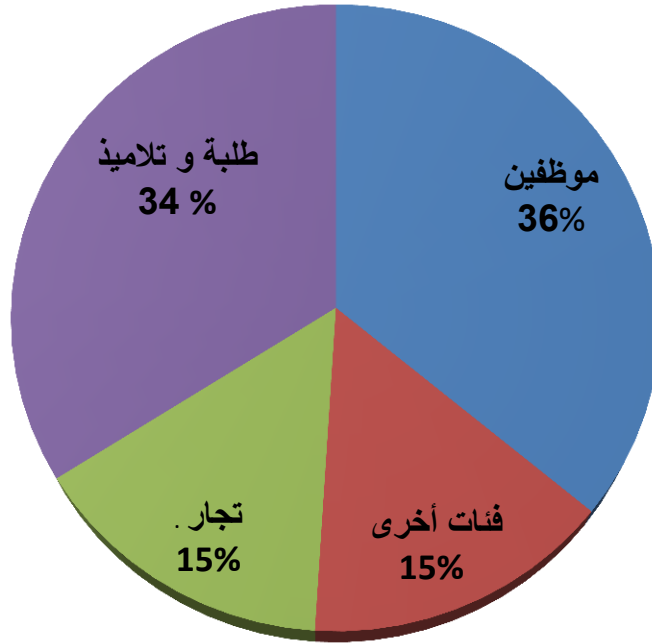
ملحق رقم 09 : ترتيب المناطق من خلال محاكمة عناصر الحركة في قضية 1981.

المناطق	عدد الأفراد المحاكمين 1981	المجموع	النسبة العامة من المجموع
ولاية تونس الكبرى	27 فردا	104	%25.86
ولاية لندن	9	104	%8.6
ولاية المنستير	9	104	%8.6
ولاية بنزرت	8	104	%7.69
ولاية قابس	7	104	%6.7
ولاية صفاقس	7	104	%6.7
ولاية القصرين	7	104	%6.7
ولاية الكاف	5	104	%4.8
ولاية تطاوين	4	104	%3.8
ولاية المهدية	3	104	%2.8
ولاية باجة	3	104	%2.8
ولاية نابل	2	104	%1.92
ولاية القيروان	2	104	%1.92
ولاية سوسة	2	104	%1.92
ولاية قفصة	2	104	%1.92
ولاية قبلي	2	104	%1.92
ولاية جندوبة	2	104	%1.92
ولاية سليانة	1	104	%0.96
ولاية زغوان	1	104	%0.96
ولاية سيدي بوزيد	1	104	%0.96
المجموع		104	%100

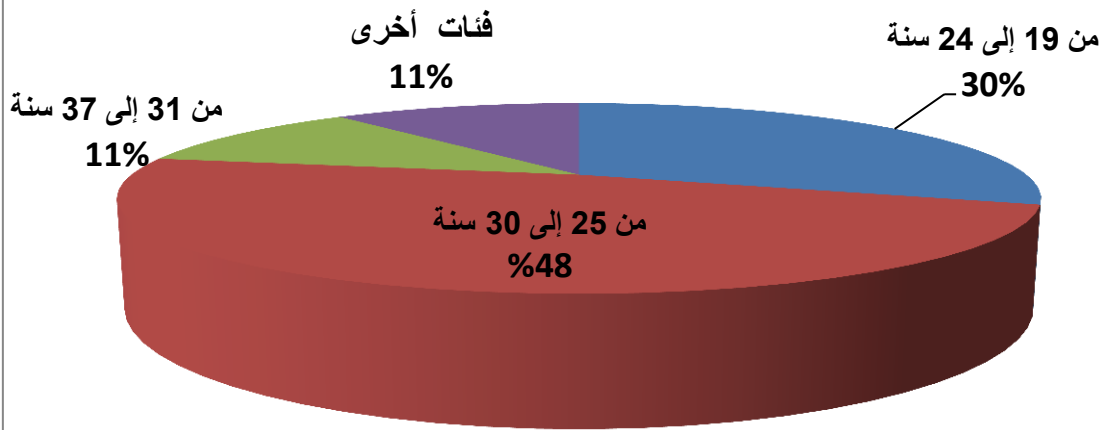
المصدر : اعليه علاني , الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية , الطبعة الأولى , دار مصر المحروسة , القاهرة , 2008 , ص ص 217 .

ملحق رقم 10 : التيار السلفي في تونس

تواجد التيار السلفي حسب النشاطات في تونس

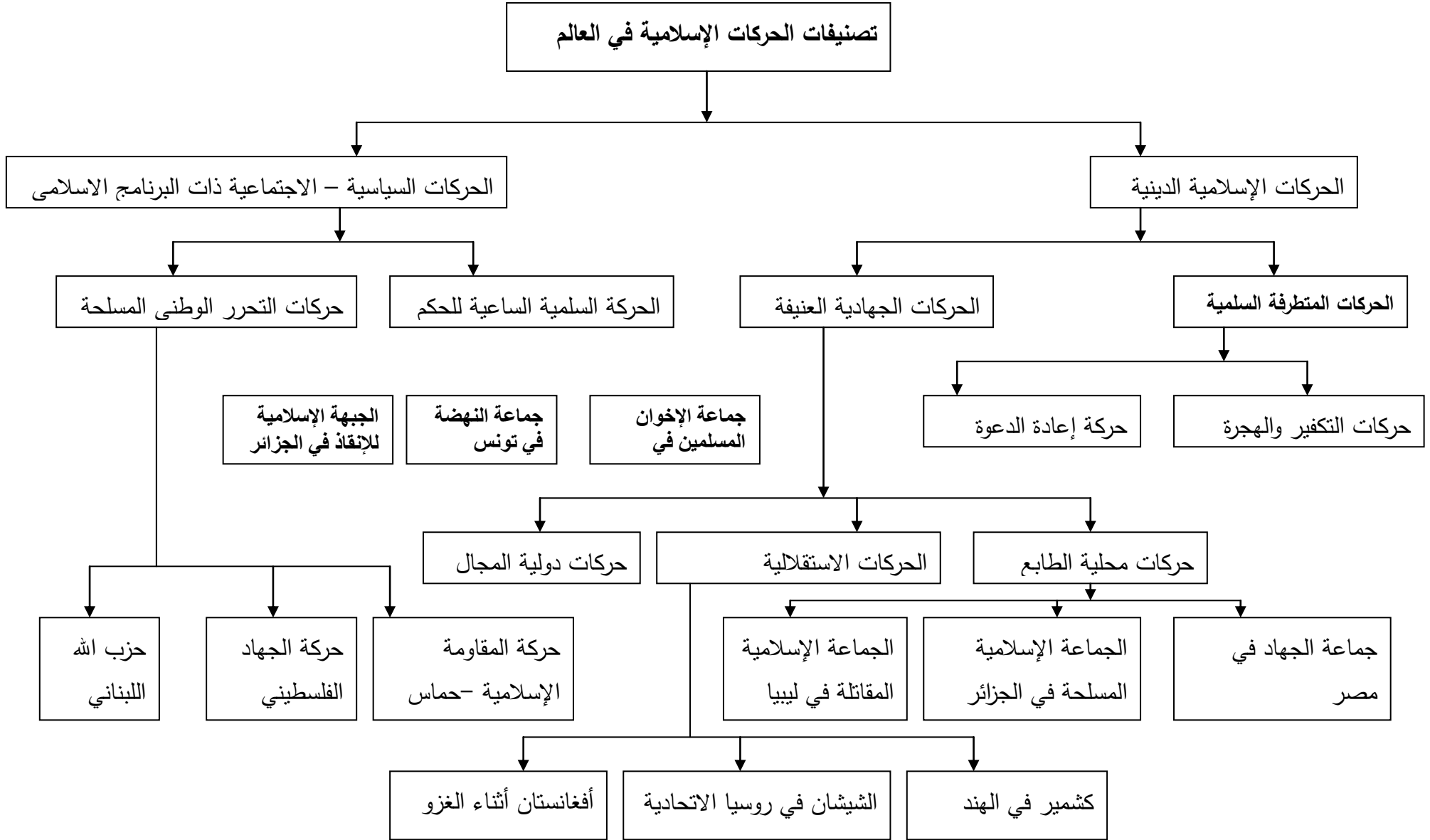


توزيع التيار السلفي في تونس حسب الفئات العمرية



المصدر: اعليه علاني " التيار السلفي في تونس المكونات والفئات الاجتماعية " مرجع سابق , ص 378 .

ملحق رقم 11: تصنيفات الحركات الإسلامية في العالم



المصدر: المخطط من انجاز الباحثة " سهام زروال " استنادا على التصنيفات الواردة في دليل الحركات الإسلامية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006 ، ص ص 18_ 24.

الذّي يسامح

هو الأحسن

الملخص باللغة العربية

تبحث هذه الدراسة في دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية و تتخذ حركة النهضة التونسية نموذجا وذلك في إطار الدور الذي تلعبه حركات الإسلام السياسي في الحراك السياسي والاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي والذي من المتوقع أن يتنامى في ظل الثورة التي تجتاح العالم العربي وما أفرزته من نتائج في الانتخابات التي نظمت في عدد من الدول مثل تونس والمغرب ومصر والتي أوضحت تنامي دور حركات الإسلام السياسي كشريك في صناعة القرار بعد غياب دام لعشرات السنوات عن المشهد السياسي الرسمي.

تتميز حركة النهضة بانتمائها للإسلام الحديث، إذ أنها أصبحت نهجاً سياسياً متكيفاً مع الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التونسي، وخصوصية ثقافته السياسية، المتأثرة كثيراً بالثقافة الفرنسية. فقد تبنت الفكرة الديمقراطية، واعترفت بقيم التعددية والتسامح والحرية، لا باعتبارها كجزء من الحضارة الغربية بل كجزء من الموروث العام. وطورت فكرها وممارستها في اتجاه اختيار طريق تونسي إلى الإسلام والحداثة، يقوم على بلورة عقل إسلامي نقدي يتعايش حتى مع أشد خصومه العقائديين كالشيوعيين، على أرضية مشتركة من احترام الحريات العامة، وحقوق الإنسان، واحترام هوية البلاد العربية الإسلامية.

وعليه فإن إشكالية مذكرتنا تتمحور حول : ما هو تأثير الحركات الإسلامية على مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية عموماً ؟ و ما مدى تأثير الحركة الإسلامية التونسية " النهضة " على مسار التحول الديمقراطي في تونس في ظل الربيع العربي الذي تشهده ؟

ومن أجل ذلك تطرح الدراسة العديد من التساؤلات حول الدور الذي تلعبه الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي سواء كان هذا الدور إيجابياً أم سلبياً و حول أسباب تأزم العلاقة بين الحركات الإسلامية في المغرب العربي عموماً و أنظمتها الحاكمة .

وبناء على ذلك تفترض الدراسة أن فتح المجال السياسي للحركات الإسلامية المغاربية يجعل العملية الديمقراطية ناجحة و سليمة في حين أن إقصاء التيارات الإسلامية يؤدي إلى الجنوح نحو العنف و التطرف.

ومعالجة هذه الإشكالية جاءت في ثلاثة فصول أساسية ، ركزنا في الفصل الأول على الإطار النظري للدراسة، وفي الفصل الثاني تطرقنا الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي قبل الربيع العربي بينما ا الفصل الثالث والأخير فكان تحت عنوان هو دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا " .

Résumé

Le monde a connu plusieurs transformations majeures, en particulier après la chute de l'Union soviétique, et l'émergence du leadership américain sous le nom de ce nouvel ordre mondial, qui a été créé à l'étape de la domination mondiale américaine est sans précédent, mais sont survenus les événements du 11 Septembre pour avoir un impact important sur la communauté internationale et le monde arabe et musulman, en particulier les mouvements islamistes de tous bords Depuis le attentats du 11 Septembre 2001 en liaison avec New York et Washington est le point de départ du monde de connaître la vérité dans les mouvements islamiques.

Il ya des problèmes dans la définition et la classification des mouvements islamistes, comme les mouvements terme islamiques ont subi toujours - avant même les attentats Septembre - d'un haut degré d'ambiguïté et de confusion, malgré le grand nombre d'études et d'articles traitant de divers aspects de ces mouvements, nous avons un concept complexe de mouvements islamiques; a varié droits de douane sur eux, ce qui produit nécessairement la confusion dans les analyses liées à leur position, leur rôle et leur avenir, de sorte que vous devez spécifier le concept global de ces mouvements qui nous voulons dire: les organisations politiques qui portent un projet de gouvernement islamique et le changement politique et social et le développement culturel découle des principes islamiques comme une référence dans la pensée et la pratique en vue d'appliquer l'image de l'Islam que vous voyez dans les communautés, pays et domaines où ils existent.

les mouvements islamiques d'aujourd'hui sont tous après les événements de Septembre 11, en face d'un certain nombre de questions clés qui sont mis en évidence dans nos questions, et les défis à relever par ces mouvements et se frayer un chemin à l'intérieur pour changer et d'agir.

Nous considérons que les événements de Septembre 11, pour une raison quelconque et quelle que soit l'acteur, est considéré comme la station radicale et dangereuse dans la conspiration contre le mouvement islamique. Quels sont les appels pour le mouvement de sensibilisation aux armes plus, et l'autocritique, et de la patience et la patience, afin de faire face aux pièges de ce nouvel ordre mondial, et faire face aux "moyens" à puce, de mettre les Américains, pour la liquidation du mouvement islamique, et la liquidation de ses ressources financières, et sons Plate-forme culturel, politique, médias, sous prétexte de lutte contre le terrorisme".

A été le Mouvement islamique d'une série de difficultés et défis rencontrés par la réforme politique et l'ordre changement après les événements du 11 Septembre, qui découle de trois niveaux interdépendants:

Premier niveau: les défis de l'environnement international et régional, y compris le défi de se soumettre à la domination de l'Amérique et l'Occident, qui considère l'ensemble de la plus grande fermeté les menaces à la domination des intérêts américains dans la région,

et le défi de la réconciliation avec l'Etat juif, conscient - clairement - que l'un de ses principaux ennemis sont le mouvement islamique avec l'extension de cette populaire , et le défi de la réglementation liée au mouvement islamique, qui considère la plupart des réglementations régissant les politiques de contraste de base et de son principal rival pour le moment.

Niveau II: et parle des défis du contexte sociétal dans lequel il opère le mouvement, y compris:

Populaires du mouvement islamique, qui détient, selon certaines estimations (20-25%) de la sympathie de la population de ces pays, et le rôle de leadership ou de chef de file dans la communauté où ils se sont présentés comme les dirigeants de la réforme et de changement dans leurs communautés.

Le troisième niveau: les négociations sur les défis de l'intérieur du mouvement islamiste elle-même, y compris la vision et le leadership du projet et les visions d'une contradiction dans le cadre des objectifs et des méthodes de réforme et de changement.

Parmi les questions qui permettent de distinguer les visions et les attitudes des mouvements islamiques après l'athée de Septembre est le visage de l'Amérique d'auto-intérêts, sous-développement économique, le despotisme politique et l'écart important au progrès scientifique et à l'ouest d'aliénation; viennent toutes ces questions posent des défis imposées sur les mouvements islamiques, qui ont été imposées dernière question essentielle dominée l'idéologie et de la dynamique politique dans la prochaine phase des événements du 11 Septembre, 2001; Quelle est la position de ces mouvements de ces changements et quel est leur rôle? Et l'avenir de la tant attendue? .. Voici l'importance de cette recherche, et l'importance du thème, qui tourne autour des mouvements islamiques: la réalité, les transformations, et enfin les questions de son avenir, après les événements de dix athée de Septembre.

Il est également vrai de dire l'impact de ces événements sur ces mouvements; Qu'il suffise ici de se référer à ce tremblement de terre stratégique, qui a eu lieu dans nos cœurs arabes (Irak) quand il est devenu aux États-Unis, un voisin à tous les mouvements et les gouvernements arabes et le Moyen-Orient nécessairement abord et avant tout, bien sûr (les mouvements islamiques), y compris que cela représente un impact direct sur les attitudes, les idées, et le rôle de ces mouvements, n'était pas présent la même force, ces mouvements forcés à prendre en compte et sur cette base.

abstract

The world has witnessed several major transformations, especially after the fall of the Soviet Union, and the emergence of American leadership under the name of the new world order, which was established to the stage of American global dominance is unprecedented; however, came the events of 11 September to have a large impact on the international community and Arab and Muslim worlds, especially the Islamic movements of all stripes Since the attacks of September 11, 2001 on New York and Washington is the starting point of the world know the truth in the Islamic movements.

There are problems in the definition and classification of the Islamic movements, as the term Islamic movements have suffered always - even before the September attacks - from a high degree of ambiguity and confusion, despite the large number of studies and articles dealing with various aspects of these movements, we have a complex concept to Islamic movements; has varied tariffs on them, which produced necessarily confusion in the analysis related to their positions, their role and their future, so you must specify the overall concept of these movements which we mean: those political organizations that carry an Islamic project of governance and political and social change and cultural development stems from the Islamic principles as a reference in thought and practice in order to apply the image of Islam that you see in the communities, countries and areas where they exist.

Stand of the Islamic movements today are all after the events of September 11, in front of a number of key issues which are highlighted in our questions, and challenges to be addressed by these movements and make their way inside to change and act.

We consider that the events of September 11, for whatever reasons and whatever the actor, is considered radical and dangerous station in the conspiracy against the Islamic movement. Which calls for the movement to more arms awareness, and self-criticism, and patience and patience, in order to face the pitfalls of the new world order, and face the "means" smart, to put the Americans, for the liquidation of the Islamic movement, and the liquidation of its financial resources, and Mnabraa cultural, political, media, under the pretext of combating terrorism ".

Was the Islamic Movement of a range of difficulties and challenges faced by its political reform and Change Order after the events of 11 September, which stems from three interacting levels:

First level: the challenges of international and regional environment, including the challenge to submit to the dominance of America and the West, which considers the whole of the strongest threats to the dominance of U.S. interests in the region, and the challenge of reconciliation with the Jewish state, aware - clearly - that one of its main enemies are the Islamic movement with the extension this popular , and the challenge of regulations related to the Islamic movement, which considers the majority of regulations governing political contrast basic and its main rival at the moment.

Level II: and talks about the challenges of the societal context in which it operates the movement, including:

Popular Islamic movement, which holds according to some estimates (20-25%) of the sympathy of the societies of those countries, and the role of leadership or leader in the community as they presented themselves as leaders of reform and change in their communities.

The third level: talks about the challenges from within the Islamist movement itself, including the vision and the project leadership and visions of a contradiction in connection with the goals and methods of reform and change.

Among the issues that distinguish the visions and attitudes of Islamic movements after the atheist of September comes the face of American self-interests, economic underdevelopment, political despotism and the large gap in scientific advancement and alienation west; come all of these issues pose challenges imposed on the Islamic movements, which were imposed last question essential dominated ideology and political dynamics in the next phase of the events of September 11, 2001; What is the position of those movements of these changes and what is their role? And the future of the long awaited?

.. Here comes the importance of this research, and the importance of the theme, which revolves around the Islamic movements: the reality, transformations, and finally issues its future, after the events of atheist ten of September.

It is also true to say the impact of these events on these movements; Suffice it here to refer to this earthquake strategic, which took place in our hearts Arab (Iraq) when it became the United States, a neighbor to all movements and the Arab governments and the Middle East necessarily first and foremost, of course (the Islamic movements), including that this represents a direct impact on the attitudes, ideas, and the role of these movements, was not present the same force, forced these movements to be taken into account and on this basis.

Abstract

This study probes the role of the Islamic movements in the path of Democratic Transition in the Maghrebian countries and the Tunisian revolution is considered as a model in the context of the role played by the political Islamic movements in the political movement and Social Council in Arab and Muslim worlds, which is expected to grow in light of the revolution that is sweeping the Arab world and excreted from the results of the elections to be organized in a number of countries such as Tunisia, Morocco and Egypt, which showed the growing role of political Islamic movements as a partner in decision-making after an absence of a dozen years from the official political scene

Renaissance Movement is destined by its belonging to modern Islam, as they have become a political approach adapted to the historical circumstances, social and cultural rights of the Tunisian society, and the privacy of its political culture which is affected a lot by the French culture. It has adopted the idea of democracy, and acknowledged the values of pluralism, tolerance and freedom, not as a part of Western civilization, but as part of the heritage of the year. The ideology and practice has developed in the direction of choosing a Tunisian way to the path of Islam and modernity, which is based on the development of an islamic critical mind that can coexist even with the most ideologues opponents like communists, on the common ground of respect for public freedoms, human rights, and respect for the identity of Arab Islamic countries

Accordingly the problematic of our thesis centered around:

What is the impact of Islamic movements on the path of Democratic Transition in the Maghrebian countries in general? And what is the impact of the Tunisian Islamic movements "El'nahdah" on the path of democratic transition in Tunisia in light of the Arab Spring it witnessed?

This study raises many questions about the role of Islamic movements in the path of democratic transformation, whether this role is positive or negative, and about the reasons for the worsening relationship between the Islamic movements in the Maghreb in general and their ruling regimes.

Accordingly, the study assumes that the opening of the political sphere of the Maghreb Islamic movements makes a successful democratic process while the exclusion of Islamic currents leads to delinquency towards violence and extremism.

And the treatment of this problem came in three main chapters, the first chapter focuses on the theoretical framework . In the second chapter we dealt with the Islamic movements in the Maghrebian countries by the Arab Spring, while the last chapter was under the following title « the role of Islamic movements in the path of democratic transition"The Tunisian movement « El'nahdah » as a model " .

Résumé

Cette étude cherche et examine dans le rôle des mouvements islamiques dans le processus de la transition démocratique des pays maghrébines et il se trouve le mouvement du révolution tunisien comme un mesure dans le cadre de rôle des mouvement d'islam politique et sociale des mondes arabiques et islamiques qui se développe en parallèle avec la révolution du monde arabe et ses résultats dans les votes qui sont organisées dans certaines pays tel que Tunisie et marocan et égypt , qui donnent le rôle des mouvements de l'islam politique comme un partenaire responsable qui prend le décision après la l'absence depuis des plusieurs années après aussi la vue politique officiel .

Le mouvement de révolution se privilège (distinct) à se joindre à l'islam moderne parce qu'il est devenu un tendance politique avec les transformation politique et sociétiques et culturelles du société tunisien , spécialement sa culture politique que française qui trouver l'idée de démocratie et il avoue les valeurs de tolérance et de la liberté comme un partie essentiel de l'héritage de l'année et il développée .

Donc la problématique se déroule entre les questions suivants :

**** Quel est l'influence des mouvements islamiques à le processus de la transition démocratique dans les pays maghrébines en général ? et Quel est le mesure de l'impression de mouvement islamique tunisien « El'nahdah » dans le processus de la transition démocratique en Tunisie ?***

Donc, on dire que l'étude suppose que l'ouverture de domaine politique pour les mouvements islamiques maghrébine est pour une opération démocratique plus succès et soignés.

Enfinement, cet problématique est dévissée par trois chapitre principales ; le 1^{er} chapitre parle de la cadre théorique d'étude, et dans le 2^{ème} chapitre on examine les mouvements islamiques dans les pays du Maghreb arabiques avant et après le printemps arabe et le 3^{ème} chapitre sous le titre du rôle des mouvements islamiques dans le processus de la transition démocratique du mouvement de " el'nahadah " tunisien comme exemple .

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية :

I- المصادر الأولية :

1- القرآن الكريم

2- السنة المطهرة الشريفة

II- المصادر الثانوية :

1 (الوثائق الرسمية و التقارير :

1. _ البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي (حركة النهضة لاحقاً)

2. _ النظام الأساسي لحركة النهضة (بعد تنقيحه من المؤتمر التاسع)

3. _ ميثاق جمعية الجماعة الإسلامية المغربية .

4. مذكرة حزب العدالة و التنمية حول الإصلاح الدستوري .

5. _ تقرير "تونس :من إطاحة الرئيس إلى المرحلة الانتقالية" , مركز الجزيرة للدراسات , 18 يناير 2011 .

6. _ المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً , برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2011 .

(2) الكتب :

1. _ أبو زكريا يحيى, الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي و إلى الغنوشي , ناشري (نشر إلكترونيا) , 2003.

2. _ أبو رمان محمد, الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي : المقاربات , القوى , الأولويات , الاستراتيجيات , الشبكة العربية للأبحاث و النشر , لبنان , 2010 .

3. _ إسبوزيتو جون, التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟ , (تر : قاسم عبده قاسم) , دار الشروق , القاهرة , 2001 .

4. _ _____ , الحرب غير المقدسة : الإرهاب باسم الإسلام , (تر : مصطفى حسين عبد الرازق) , الطبعة الأولى , دار الحوار للنشر و التوزيع , سورية , 2006 .

5. _ الأفندي عبد الوهاب " الحركات الإسلامية : النشأة و المدلول و ملابسات الواقع " في كتاب : مجدي حماد و آخرون , الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي , الطبعة الأولى , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية , أبو ظبي , 2002.
6. _ باروت محمد جمال, الدولة و النهضة و الحداثة , الطبعة الرابعة , دار الحوار , سورية , 2004 .
7. _ براهيمى عبد الحميد , المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية , الطبعة الأولى , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1992.
8. _ برنارد لويس, أزمة الإسلام : الحرب المقدسة و الإرهاب غير المقدس , (تر : عمار أحمد حامد) , الطبعة الأولى , دار الرضا , سوريا , 2006 .
9. _ البشرى طارق, منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي , الطبعة الأولى , دار الشروق , القاهرة , 2005 .
10. _ , ماهية المعاصرة , الطبعة الثانية , دار الشروق , القاهرة , 2005.
11. _ بلقرين عبد الإله, في الإصلاح السياسي و الديمقراطية , الطبعة الأولى , العالمية للكتاب , بيروت , 2007.
12. _ , الإسلام و السياسة : دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي , الطبعة الثانية , المركز الثقافي العربي , بيروت , الدار البيضاء , 2008.
13. _ البنا حسن , مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا , الطبعة الأولى , دار الدعوة , الإسكندرية , 2002 .
14. _ جرادي عيسى , الحركة الإسلامية في الجزائر من الدعوة إلى الدولة : قراءة في العمل السياسي و الحزبي الإسلامي من 1989 إلى 2005 , الطبعة الأولى , دار قرطبة , الجزائر , 2005 .
15. _ جون بيليس , سميث ستيف , عولمة السياسة العالمية , (تر: مركز الخليج للأبحاث) , مركز الخليج للأبحاث , الإمارات العربية المتحدة , 2004 .
16. _ حبيب كمال السعيد , الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة , مكتبة مدبولي , القاهرة , 2002.
17. _ , تحولات الحركة الإسلامية و الإستراتيجية الأمريكية , الطبعة الأولى , دار مصر المحروسة , القاهرة , 2006 .
18. _ حرب وسيم , إشكاليات الديمقراطية و التنمية في المنطقة العربية : مقارنة إصلاحية في خدمة حكم القانون , الطبعة الأولى , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت , 2010 .
19. _ حسن الترابي و آخرون , الإسلاميون و المسألة السياسية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2001 .
20. _ حسين لؤي , العلمانية في المشرق العربي , دار بترا , دار أطلس , دمشق , 2007.

21. _ حنفي حسن , محمد عابد الجابري , حوار المشرق و المغرب _ يليه الردود و المناقشات , رؤية , القاهرة , 2005 .
22. _ حيدر علي خليل, التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية , الطبعة الأولى , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية , أبو ظبي , 1997.
23. _ خدام منذر , أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة , منشورات وزارة الثقافة , دمشق , 2004 .
24. _ خاتمي محمد , مطالعات في الدين و الإسلام و العصر , الطبعة الثالثة , دار الجديد , بيروت , 1999.
25. _ رشاد القصبي عبد الغفار, الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات , جامعة القاهرة , القاهرة , 2004.
26. _ الربيعو تركي علي, الحركات السلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر , الطبعة الأولى , المركز الثقافي العربي , الدار البيضاء , 2006.
27. _ رفعت سيد أحمد , الإسلاميون الجدد إلى أين ؟ , الطبعة الأولى , مركز الحضارة العربية , القاهرة , 2005.
28. _ رشوان ضياء , دليل الحركات الإسلامية في العالم , العدد الأول , مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام , [د,م,ن] , [د,س,ن] .
29. _ روا أوليفيه , تجربة الإسلام السياسي , (تر: نصيرة مروة) , الطبعة الثانية, دار الساقى , بيروت , 1996.
30. _ سعيد إدوارد , تغطية الإسلام , (تر : محمد كرزون) , دار نينوى , سورية , 2006 .
31. _ سلامة معتز, المشروع البحثي المشترك : مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية , حلقة النقاش الخامسة : التحولات الديمقراطية و تأثيراتها على الأوضاع الاجتماعية _ الثقافية في العالم العربي , المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية , القاهرة , 2005 .
32. _ زاوود جمعة عبد السلام, مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي : ليبيا , الطبعة الأولى, دار زهران , المملكة الأردنية الهاشمية , 2013 .
33. _ سلطاني أبو جرة . أنظمة في وجه الإعصار: ثورة تونس نموذجا , الطبعة الأولى , الشروق للإعلام و النشر , الجزائر , 2011.
34. _ السيد أحمد رفعت, الحركات الإسلامية في مصر و إيران , ط الأولى , [د.د.ن] , القاهرة , 1989 .
35. _ سيد قطب إبراهيم , في ظلال القرآن , ج 4 , دار الشروق , القاهرة, [د.س.ن] .
36. _ , معالم في الطريق , من الموقع الإلكتروني : منبر التوحيد و الجهاد .

37. _ السيد ولد أباه , الثورات العربية الجديدة المسار و المصير : يوميات من مشهد متواصل , الطبعة الأولى , جداول , بيروت, 2011.
38. _ شعبان الصادق , النظام السياسي التونسي : نظرة متجددة , الدار العربية للكتاب، تونس، 2006 .
39. _ ضاهر عادل , اللامعقول في الحركات الإسلامية المعاصرة , مجمع الروضة التجاري , سوريا , 2008.
40. _ عبد الناصر جندلي , التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة , دار قانة النشر و التجليد , الجزائر، 2010.
41. _ عبد الله حسن الجوجو , الأنظمة السياسية المقارنة : دراسة مقارنة , الجامعة المفتوحة , [دم.ن.], 1997.
42. _ العربي صديقي , إعادة التفكير في الديمقراطية العربية انتخابات بدون ديمقراطية , (ترجمة : محمد شيا) , مركز دراسات الوحدة العربية , لبنان , 2010 .
43. _ عروب هند , مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي , دار الأمان , الرباط , 2009 .
44. _ علاني اعليّه , الحركات الإسلامية في الوطن العربي : دراسة مقارنة بالحالة التونسية , الطبعة الأولى , دار مصر المحروسة , القاهرة , 2008.
45. _ علي إبراهيم حيدر , التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1990.
46. _ ————— أزمة الإسلام السياسي في السودان والجزائر , المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية , [دم.ن.] .
47. _ علي إبراهيم حيدر , أزمة الإسلام السياسي : الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا , الطبعة الرابعة , مركز الدراسات السودانية , القاهرة .
48. _ غليون برهان , الاختبار الديمقراطي في سوريا , الطبعة الثانية , دار بئرا , سوريا , 2003 .
49. _ ————— بيان من أجل الديمقراطية , الطبعة الخامسة , المركز الثقافي العربي , بيروت , 2006.
50. _ عودة جهاد , النظام الدولي نظريات وإشكاليات , دار الهدى للنشر والتوزيع , عمان , 2005 .
51. _ الغنوشي راشد , الحركة الإسلامية ومسألة التغيير , دار قرطبة , تونس , 2003.
52. _ ————— الحرية العامة في الدولة الإسلامية , , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , [دم.ن.] , [د.س.ن.] .
53. _ ————— من تجربة الحركة الإسلامية في تونس , المركز المغاربي للبحوث و الترجمة , [دم.ن.] , [د.س.ن.] .

54. _ القرضاوي يوسف، الصحة الإسلامية بين الجحود ة التطرف ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة ، بيروت ، 1998 .
55. _ ._____ ، الحل الإسلامي فريضة و ضرورة ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2001 .
56. _ ._____ ، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة و مقاصدها ، الطبعة الثانية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 2005 .
57. _ ._____ ، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 2006 .
58. _ القصبي عبد الغفار رشاد ، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مكتبة الأدب ، القاهرة 2004
59. _ ._____ ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة. ط2. جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2006.
60. _ الكواكبي عبد الرحمن ، طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد ، كتب عربية ، [د. م. ن].
61. _ الكيلاني شمس الدين ، الجماعة و تحولاتها : التجربة السياسية العربية - الإسلامية في فكر رضوان السيد ، الطبعة الأولى ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، بيروت ، 2009 .
62. _ مبروك علي ، لعبة الحداثة بين الجنرال و الباشا ، الطبعة الأولى ، رؤية ، [د. م. ن] ، 2006 .
63. _ المدني توفيق ، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2006
64. _ ._____ ، المعارضة التونسية: نشأتها و تطورها ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001.
65. _ المغيربي محمد زاهي بشير ، قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهجية و مداخل نظرية ، الطبعة الثانية ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1998 .
66. _ مقتدر رشيد ، الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، لبنان ، الدوحة ، 2010 .
67. _ مهنا محمد نصر ، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2005 .
68. _ منيسى أحمد ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2004 .
69. _ ميتيكس هدى ، إتجاهات حديثة في علم السياسة ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة ، القاهرة ، 1999 .
70. _ ناصر بن عبد الكريم العقل ، الغلو : الأسباب و العلاج ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 2004 .

71. _ النفيسي عبد الله فهد , الفكر الحركي للتيارات الإسلامية , الطبعة الأولى , الربيعان للنشر و التوزيع , الكويت , 1995.
72. _ _ _ _ . الحركة الإسلامية : ثغرات في الطريق , الطبعة الأولى , مكتبة آفاق , الكويت , 2012.
73. _ هانتغتون صامويل , الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين , (تر : عبد الوهاب العلوب) , الطبعة الأولى , دار سعاد الصباح , القاهرة , 1993.
74. _ هلال هلال نبيل , الاستبداد و دوره في انحطاط المسلمين , دار الكتاب العربي , القاهرة .
75. _ الهويريني وليد بن عبد الله , تحولات الإسلاميين من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات , الطبعة الثانية , مكتبة الملك فهد الوطنية , الرياض , 2012.
76. _ وهبة ربيع , الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي : مصر , المغرب , لبنان , البحرين , الطبعة الأولى , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2011.
77. _ ولد القابلة إدريس , قضايا سياسية في المغرب , دارناشري , [د.م.ن] , 2003 .
78. _ _ _ _ . المسألة الدينية بالمغرب , دارناشري , [د.م.ن] , 2004 .
79. _ وهبة الزحيلي و آخرون , الشورى في الإسلام . المطابع التعاونية , عمان 1998 .

(3)الدوريات :

1. _ أبو عامود محمد سعد "الظواهر السياسية في الدول الإسلامية و أثرها على علاقاتها الدولية" مجلة السياسة الدولية , العدد 151 , 2003 .
2. _ أبو اللوز عبد الحكيم " أنماط الانتقال في دول المغرب العربي " الديموقراطية , العدد 26 , 2007 .
3. _ _ _ _ . " علاقة الحركات الإسلامية مع الأنظمة السياسية : الحالة التونسية 1981 _ 1991 " المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد 22 , 2009 .
4. _ الأحامدى محسن " الحركة الاسلاموية و الإصلاح السياسي في المغرب " الديموقراطية , العدد 26 , 2007 .
5. _ آدم محمد ابراهيم " الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة " دراسات إفريقية , العدد 10 .
6. _ البحيري ولاء , أبو الفضل الإسنوي " الجغرافيا المحيرة : كيف تفكر التيارات الإسلامية في معضلة " الإطار الإقليمي ؟ " السياسة الدولية , العدد 188 , المجلد 47 , 2012 .
7. _ براون نيثان و آخرون , الحركات الإسلامية و العملية الديمقراطية في العالم العربي : استكشاف المناطق الرمادية , أوراق كارنيجي , العدد 67 . 2006 .
8. - بشير هشام " من التشدد إلى الاعتدال : رؤية القوى الإسلامية الصاعدة للمسألة الاقتصادية " السياسة الدولية , العدد 188 , المجلد 47 , 2012 ,
9. _ بالكحلة عادل " الحراك السياسي الإسلامي : تونس نموذجا " مجلة الغدير , العدد 59 , صيف 2012 .

10. _ بهولي لبنى " الأدوار المتغيرة للمؤسسة العسكرية في الثورات العربية " الملتقى الوطني الأول حول:التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق , جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-, 24 و 25 أبريل 2011 .
11. _ حبيب كمال السعيد " تحت التشكيل: خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية " السياسة الدولية , العدد 188,المجلد 47 , 2012.
12. _ حجي لطفي " النخبة التونسية و سياسة الإصلاح الديمقراطي الأمريكي : عوائق الأيديولوجيا و إزدواجية المعايير " أوراق كارنيغي , مركز كارنيغي للشرق الأوسط , 2009.
13. _ الحناشي عبد اللطيف "تخبة الاستقلال المغاربية و المسألة الديمقراطية : الحبيب بورقيبة أنموذجا " المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد 54.
14. _ الجابري محمد عابد "الديمقراطية و حقوق الإنسان " كتاب في جريدة , عدد 95 . 2006 .
15. - سيف إبراهيم , محمد أبو رمان "الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية " أوراق كارنيغي , 2012.
16. _ شرون حسينة ، عبد الحليم بن مشري،شبل بدر الدين،"التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة".كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.11ديسمبر 2005.
17. _ الشويكي عمرو " مستقبل حركات الإسلام السياسي " مجلة السياسة الدولية , العدد 148 , 2002 .
18. _ صالح أسامة " الاقتراب الحذر : هل تعيد الحركات الإسلامية الصاعدة هيكله " الدولة العربية " السياسة الدولية , العدد 188,المجلد 47 , 2012.
19. _ الطراولي خالد " الحركة الإسلامية و الدور الجديد : قراءة في العلاقة بين الإسلام السياسي و ظاهرة التدين الاجتماعي " دورية البصيرة , العدد 10 , 2005.
20. عبد الرحمن برقوق, العيادي صونيا " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر " كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر , 11 ديسمبر 2005 .
21. _ عمرو حمزاوي "حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها " أوراق كارنيغي , العدد93 .
22. _ علواش فريد "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة" كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر , 11ديسمبر 2005.
23. _ عوض محسن " الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي , و الفعل ثوري : 2001 _ 2011 " المستقبل العربي , العدد 388.
24. _ غرابيية إبراهيم " عام على أيلول : مراجعات الحركة الإسلامية .. من الهرمية إلى الشبكية " دورية البصيرة , العدد 10 , 2005.
25. _ غليون برهان " الديمقراطية العربية و بعبع الحركات الإسلامية " دورية البصيرة , العدد 10 , 2005.

26. _ فرحاتي عمر " معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية " مجلة العلوم الانسانية , العدد 29 , 2008.
27. _ قسم التوثيق و المعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية " يوميات عربية و دولية مختارة " المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد 33 , شتاء 2012 .
28. _ لعجال أعجال محمد لمين "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة" كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر. 11 ديسمبر 2005 .
29. _ المصري صلاح الدين " الصهيونية و الثورة التونسية : علاقة تواصل أم تناقض ؟ " مجلة الغدير , العدد 59 , صيف 2012.
30. _ مولى علي الصالح "المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني / يناير 2011 : تأملات سياقية في الحرية و الاستبداد" المجلة العربية علوم السياسية , العدد 33 , 2012.
31. _ ندوة من تنظيم مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام " إسلاميون نعم .. و ديمقراطيون أيضا ! " دورية البصيرة , العدد 10 , 2005.
32. _ نايت سعدي إلهام "طبيعة عملية التحول الديمقراطي". كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر. 11 ديسمبر 2005 .

(4) المقالات :

1. _ أبو اللوز عبد الحكيم " الخطاب السياسي الإسلامي في تونس بين عامي (1981 - 1991) " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين , من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس , مركز المسبار للدراسات و البحوث , دبي , 2011.
2. _ أحمد زكي " تحولات و متغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير " , في كتاب : مجدي حماد و آخرون , الحركات الإسلامية و الديمقراطية : دراسات في الفكر و الممارسة , الطبعة الثانية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2001 .
3. _ . . . " الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر " في كتاب : مجدي حماد و آخرون , الحركات الإسلامية و الديمقراطية : دراسات في الفكر و الممارسة , الطبعة الثانية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2001 .
4. _ البلدي الفاضل " الحركة الإسلامية في تونس قراءة نقدية " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين , من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس , مركز المسبار للدراسات و البحوث , دبي , 2011 .

5. _ الجورشي صلاح الدين " المشهد الإسلامي في تونس : قوى و مواقف " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين , من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس , مركز المسبار للدراسات و البحوث , دبي , 2011.
6. _ حنفي حسن " الإسلام السياسي بين الفكر و الممارسة " في كتاب : الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي , الطبعة الأولى , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية , أبو ظبي , 2002 .
7. _ ديكمجان ريتشارد , الأصولية في العالم العربي في كتاب : حيدر إبراهيم علي , التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية , الطبعة الثانية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1999.
8. _ عبد اللطيف الهرماسي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن " , في كتاب : مجدي حماد و آخرون , الحركات الإسلامية و الديمقراطية : دراسات في الفكر و الممارسة , الطبعة الثانية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2001 .
9. _ علاني اعليّه " التيار السلفي في تونس المكونات و الفئات الاجتماعية " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين , من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس , مركز المسبار للدراسات و البحوث , دبي , 2011.
10. _ الغنوشي راشد " حكم مشاركة الإسلاميين في نظام غير إسلامي " من كتاب : عزام التميمي , مشاركة الإسلاميين في السلطة , منظمة ليبرتي , لندن , 1994.
11. _ _ _ " تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الإسلامية بتونس _ حركة الاتجاه الإسلامي _ " في كتاب : إسماعيل صبري و آخرون , الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي , الطبعة الخامسة , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2004 .
12. _ لبيض سالم " قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي : مثال تونس 1957_ 1987 " في كتاب : ابتسام الكتبي و آخرون , الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي , الطبعة الأولى , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2004.
13. _ الموصلي أحمد " رؤية الحركات الإسلامية لمفاهيم الديمقراطية و التعددية السياسية في العالم العربي " في كتاب : عبد الوهاب الأفندي و آخرون , الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي , الطبعة الأولى , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية , أبو ظبي , 2002 .
14. _ النيفر أحميدة " شهادة عن سنوات التأسيس " في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين , من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس , مركز المسبار للدراسات و البحوث , دبي , 2011 .
15. _ الهرماسي محمد عبد الباقي " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : عناصر أولية لتحليل مقارن " , في كتاب : مجدي حماد و آخرون , الحركات الإسلامية و الديمقراطية : دراسات في الفكر و الممارسة , الطبعة الثانية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2001.

16. _ _ _ _ "الإسلام الاحتجاجي في تونس" في كتاب: إسماعيل صبري و آخرون , الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي , الطبعة الخامسة , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2004.
17. _ الوريمي العجمي "الإسلاميون و السلطة في تونس" في كتاب : تأليف مجموعة من الباحثين , من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين : الإسلام السياسي في تونس , مركز المسبار للدراسات و البحوث , دبي , 2011.
18. _ يسين السيد , "قياس الديمقراطية العربية : تجربة "مرصد الإصلاح العربي" بمكتبة الإسكندرية" في كتاب : مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية : وقائع ورشة عمل , الطبعة الأولى , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2009 .

5) الرسائل و المذكرات الجامعية :

1. _ بروسي رضوان " الديمقراطية و الحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية , الآليات و العمليات , و مؤشرات قياس نوعية الحكم " رسالة ماجستير (جامعة العقيد الحاج لخضر , باتنة , كلية الحقوق , قسم العلوم السياسية , السنة الجامعية 2008 , 2009) .
2. _ بلعور مصطفى " التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية : دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988_ 2008 " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية و الإعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , 2008 _ 2009) .
3. _ بن عيسى زهر " انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط : أنموذج الحركة الإسلامية في الأردن " رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة , كلية الحقوق و العلوم السياسية , قسم العلوم السياسية , السنة الجامعية 2010 , 2011).
4. _ العبيدي صونية , " المشاركة السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر الانتخابات الرئاسية 8 أبريل 2004 أنموذجا -دراسة ميدانية فيفي مدينة بسكرة" رسالة ماجستير , (كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية , قسم علم الاجتماع , 2004 _ 2005) .
5. _ رائد محمد عبد الفتاح دبعي " أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجا" رسالة ماجستير (كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية في نابلس , فلسطين 2012, السنة الجامعية) .
6. _ ريحان فوز نايف عمر " العولمة و أثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 _ 2006 " رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية , فلسطين , كلية الدراسات العليا السنة الجامعية 2007).

7. _ سهام زروال " استراتيجيات النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية: دراسة حالة جماعتي الإخوان المسلمين في مصر والأردن " مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر . بسكرة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , السنة الجامعية : 2008 _ 2009) .
8. _ سيد أحمد كبير " التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية و التأثيرات الخارجية " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3 , كلية العلوم السياسية و الإعلام, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , 2009 , 2010) .
9. _ عائشة عباس " إشكالية التنمية و الديمقراطية في دول المغرب العربي : مثال تونس " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 03 , كلية العلوم السياسية و الإعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , السنة الجامعية 2007. 2008.) .
10. _ كربوسة عمرانى " الحركة الإسلامية في الجزائر : دراسة حركتي مجتمع السلم و الإصلاح الوطني " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 03 , كلية العلوم السياسية و الإعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , السنة الجامعية 2004 _ 2005) .
11. _ كريمة كروي " الحركات الإسلامية و المشاركة السياسية في دول المغرب العربي ك حالة حركتي الإصلاح الوطني في الجزائر و التوحيد و الإصلاح في المغرب " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3 , كلية العلوم السياسية و الإعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , السنة الجامعية 2010 _ 2011) .
12. _ محمد ميمون " الممارسة الديمقراطية من منظور الأحزاب السياسية الإسلامية في الجزائر : دراسة ميدانية لعينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية الشلف " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر , كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, قسم علم الاجتماع, 2007 _ 2008) .
13. _ معقافى أسامة "النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس (1987 _ 2010) " رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 03 , كلية العلوم السياسية و الإعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , السنة الجامعية 2010 , 2011) .
14. _ مرزوقي عمر " حرية الرأي و التعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989 _ 2004) " رسالة ماجستير (جامعة يوسف بن خدة , الجزائر , كلية العلوم السياسية و الاعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , 2005 , 2006) .
15. _ نفيسة زريق " عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق " رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر - باتنة - كلية الحقوق , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , 2009 , 2008 -) .

6) الموسوعات و القواميس :

1. _ أبي فاضل وهيب, موسوعة عالم التاريخ و الحضارة : العالم من الحرب العالمية الثانية حتى مرحلة نزع الاستعمار ,الطبعة الثانية , نوبليس , [د.م.ن] , 2005 .
2. _ كندر هيرمن , هيلغيمن قبرنر , أطلس - dtv تاريخ العالم من البدايات حتى الزمن الحاضر , (تر : الياس عبدو الحلو) , الطبعة الأولى ,المكتبة الشرقية, بيروت , 2003.
3. _ الموصللي احمد , موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي و إيران و تركيا , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2004.

(7) المقابلات :

1. - مقابلة مع الأستاذ مصطفى صايح : أستاذ التعليم العالي محاضر بقسم العلوم السياسية جامعة الجزائر(قاعة الملتقيات قطب شتمة جامعة محمد خيضر , بسكرة في 04-03-2012 على الساعة 11:00)
2. - مقابلة مع الأستاذ صالح سعود: أستاذ التعليم العالي محاضر بقسم العلوم السياسية جامعة الجزائر(القاعة الشرفية للأستاذة , قاعة الملتقيات قطب شتمة جامعة محمد خيضر , بسكرة في 05-03-2012 على الساعة 10:00)
3. - مقابلة مع البروفيسور أمحمد برقوق : أستاذ العلاقات الدولية جامعة الجزائر, أستاذ العلاقات الدولية و الدبلوماسية المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية ووزارة الخارجية الجزائرية , مستشار علمي المنتدى العالمي لدراسات الشرق الأوسط (قاعة الملتقيات قطب شتمة جامعة محمد خيضر , بسكرة في 18_09_2013 على الساعة 14:45) .
4. - مقابلة مع الأستاذ زهير بوعمامة : أستاذ التعليم العالي محاضر بقسم العلوم السياسية جامعة عنابة سابقا ,أستاذ العلوم السياسية بالمدرسة العليا للأستاذة الجزائر حاليا (قاعة الملتقيات قطب شتمة جامعة محمد خيضر , بسكرة في 18_09_2013 على الساعة 14:30)

(8) الانترنت :

1. _ أحمد صافيناز محمد " عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات " من الموقع : <http://acpss.ahramdigital.org.eg> يوم : 10 _ 04 _ 2013 , الساعة : 00 : 12 .
2. _ إسماعيل فراج " خارطة التيارات الإسلامية في تونس من الغنوشي إلى الشيخ الضرير , النهضة أهمها وأقدمها.. والسلفية أحدثها وأكثرها صعوداً " 19 يناير 2011م , من الموقع : <http://www.alarabiya.net/assets/ar/css/blocks> , يوم : 08 _ 04 _ 2013 , ساعة : 03:15 .

3. _ رجاء البصلي " مستقبل حركة النهضة في تونس " أبريل 2011 , من الموقع : <http://carnegieendowment.org> , يوم : 08_04_2013 , ساعة : 03:30 .
4. _ رشيد لزرق " مداخل التحول الديمقراطي في التجارب الدولية " 04 مارس 2012 , من الموقع : <http://www.lakome.com> ,اليوم: 2013/03/24 , الساعة: 16 :00 .
5. _ الصواني محمد يوسف "التحول الديمقراطي في ليبيا: تحليل التحديات السياسية والاقتصادية لمرحلة ما بعد القذافي" (ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة :تحديات المرحلة الانتقالية، المركز الليبي للدراسات والبحوث، 7-8يناير 2012- الدوحة) , من الموقع : <http://lcsrlibya.org/ar/> , يوم : 2013_01_3 , الساعة : 10:34 .
6. _ العمور ثابت "مستقبل خارطة الحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي إلى أين ؟ " , من الموقع : <http://thabetalemour.blogspot.com> , يوم : 2013_08_22 , ساعة : 13:15 .
7. _ غرابية إبراهيم " الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي " يوم 2002/6/5 م , من الموقع : <http://www.aljazeera.net>
8. _ الغنوشي راشد " الاتجاه الإسلامي " سلف النهضة .. السياقات والآثار " 12/6/2009م ,من الموقع : www.aljazeera.net يوم : 07 _ 02 _ 2013 , الساعة : 12 : 00 .
9. _ "_____ " الخطاب الديني في المغرب العربي " من الموقع : <http://alarabnews.com> , يوم : 2013_08_22 , ساعة : 13:10 .
10. _ الكلبى ابراهيم " الحركة الإسلامية في شمال أفريقيا: تناقضات الخطاب والممارسة " من الموقع : <http://www.jadaliyya.com> , يوم : 2013_08_22 , ساعة : 13:05 .
11. _ مالكي عبد الله ، الحركات المتطرفة واقعا ومستقبلا، متحصل عليه من الموقع: www.Abdallamalkki.Com , يوم : 12/05/2008 .
12. _ محمد المنصوري"نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق" من الموقع : [http://experience-](http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid) reforme.info/modules/news/article.php?storyid , اليوم : 2008/05/29 , الساعة: 09:00 .
13. _ نسيم براهيمى " ما بعد «الربيع العربي»، الجزائر تستعد لمواجهة مصيرها " , من الموقع : <http://arabic.babelmed.net> , يوم : 2013_9_10 , الساعة : 19:00 .
14. _ هيثم أحمد مزاحم " مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا " من الموقع : <http://www.dohainstitute.org> , يوم : 2013_07_11 , ساعة : 15:40 .
15. _ ورغي جلال " الحركات الإسلامية في المغرب العربي : بين مواجهة السلطة والتعايش معها " من الموقع : <http://www.tuess.com/aljarida> , يوم : 2013_08_22 , ساعة : 13:00 .

16. _ يحيى أبو زكريا , "خارطة الأحزاب السياسية في موريتانيا" , من الموقع : <http://islamtoday.net> , يوم : 11_07_2013 , ساعة : 15:45 .
17. _ " بعد فوزه، حزب العدالة والتنمية المغربي يواجه امتحانات صعبة " , من الموقع : <http://www.swissinfo.ch> , يوم : 11_09_2013 , الساعة : 12:55 .
18. _ " الحركات الإسلامية سلبا و إيجابا في نظر المفكر المغربي بلقريز " , من الموقع : <http://infobelkizizabelillah.over-blog.com> , يوم : 22_08_2013 , ساعة : 12:30 .
19. _ " عاهل المغرب يفقد بعض السلطات بموجب إصلاحات دستورية " من الموقع : <http://ARA.reuters.comhttp://s3.reutersmedia.net> , يوم : 10_09_2013 , الساعة : 12:45 .
20. _ " قراءة نقدية في مسيرة الحركة الإسلامية بالمغرب " من الموقع : <http://www.ressali.com> , يوم : 22_08_2013 , ساعة : 13:05 .
21. _ " المغرب والربيع العربي :الإصلاح دون تغيير النظام في المغرب؟ " , من الموقع : <http://www.stumbleupon.com> , يوم : 22_11_2011 , الساعة : 11:15 .
22. _ مدخل عام لفهم الحركات الإسلامية المعاصرة , من الموقع : <Http://Thepersiangulf.Weebly.Com> , يوم : 7_2_2013 , الساعة : 11 : 00 .
23. _ التحول الديمقراطي:مفاهيم ومقاربات , الخميس مايو 03, 2012 , من الموقع : <http://regionalstudies.arabepro.com> , اليوم : 24/03/2013 , الساعة: 16 :15 .
24. _ آليات و عوامل التحول الديمقراطي , الثلاثاء 08, فبراير 2011 , من الموقع : <http://www.ahladalil.com> , اليوم : 24/03/2013 , الساعة: 16 :10 .
25. _ التحول الديمقراطي:مفاهيم ومقاربات , الخميس مايو 03, 2012 , من الموقع : <http://regionalstudies.arabepro.com> , اليوم : 24/03/2013 , الساعة: 16 :15 .
26. _ "انتخابات المجلس التأسيسي التونسي 2011" , من الموقع : <http://www.marefa.org> " يوم : 07_02_2013 , الساعة : 14 : 00 .
27. -تلفزيون الجزيرة, حصة في العمق : حوار مع الغنوشي , تاريخ البث : 17_4_2011, نص اللقاء على الرابط: <http://www.aljazeera.net>
28. - تلفزيون الجزيرة , حصة مع أحمد الريسوني بعنوان : ظروف نشأة الحركة الإسلامية في المغرب , تاريخ البث : 15/06/1999 , على الرابط : www.aljazeera.net
29. -تلفزيون bbcعربي , حصة بلا قيود : مع راشد الغنوشي , تاريخ البث : 17_4_2011, نص اللقاء على الرابط: <http://www.bbcarabic.com>

ب- المراجع باللغة الأجنبية :

I- اللغة الفرنسية :

1-Les Dictionnaires Et Les Encyclopédies :

1. *Dictionair Oxford , University Press ,New Yourk , 1999 _*
2. *_Dictionnaire De Langue Francaise , Hachette ,France ,1992*

II- اللغة الإنجليزية :

1- Reports:

1. *_Forum Institute For Multicultural Affairs , Report Social Revolution In Tunisia And Egypt , 11 February 2011.*
2. *Africandevlopment Bank , The Revolution In Tunisia: Economic Challenges And Prospects, 11 March 2011 , P 7 .*
3. *_ Choksy. K Jamsheed " What If Libya's Qaddafi Hangs On? " From The Book : Alasdair Mckay, The Arab Spring Of Discontent ,_2011, The Uk Universities .*
4. *_Christopher Alexander "The Rise And Fall Of Ben Ali " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group.*
5. *_Eric Goldstein" A Middle-Class Revolution " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group.*
6. *_Hawkins Simon " Tunisia: Was It A Revolution? " " From The Book : Alasdair Mckay,The Arab Spring Of Discontent , 2011, The Uk Universities .*
7. *_Heydemann Steven "What Tunisia Will Mean For Arab Democracy " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group .*
8. *_Steven Heydemann" What Tunisia Will Mean For Arab Democracy " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group.*
9. *_ Marc Lynch" Wages Of Arab Decay " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group .*
10. *_Michael Koplo Koplw" Where Have All The Islamists Gone? From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group*

11. Christopher Alexander "A Month Made For Drama " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group.
12. Tom Malinowski " Did Wikileaks Ta Ke Down Tunisia's Government? " From A Special Report : Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group.

2- Books:

1. Botha Anneli, Terrorism In the Maghreb : The Transnationalisation Of Domestic Terrorism , Iss Onograph Series ; No 144, June 2008 .
2. Burgat Francois, L'Islamisme au Maghreb: La Voix du sud, les afriques , Karghala , paris, 1988.
3. Eugene Rogan and others , the Arab Spring: Implications for British Policy , Conservative Middle East Council , October 2011 .
4. Emma C. Murphy ,Economic And Political Change In Tunisia From Bourguiba To Ben Ali , ST. MARTIN'S PRESS, The United States Of America ,1999 .
5. Fingar Thomas, Global Trends 2025: A Transformed World , The Superintendent Of Documents, Washington , 2008.
6. Stephen J. King , Liberalization Against Democracy : The Local Politics Of Economic Reform In Tunisia , Indiana University Press , The United States Of America , 2003 .
7. John G. Hall ,Exploration Of Africa: The Emerging Nations : North Africa , (Introduction : Richard E. Leakey Chairman, Wildlife Clubs Of Kenya Association) , CHELSEA HOUSE , Philadelphia,2003 .
8. Marc Lynch, Susan B. Glasser, And Blake Hounshell , Revolution In The Arab World :Tunisia, Egypt, And The Unmaking Of An Era , The Slate Group.
9. Michael Herb "Islamist Movements And The Problem Of Democracy In The Arab World " Annual Meeting Of The Middle East Studies Association ,Georgia State University , November 19 – November 22, 2005.
10. Phillip C. Naylor, North Africa :A History From Antiquity To The Present , First Edition, The University Of Texas Press, The United States Of America, 2009 .
11. Okumu Wafula And Botha Anneli, Understanding Terrorism In Africa : Building Bridges And Overcoming The Gaps, Institute For Security Studies, South Africa,2008.
12. Rabasa M. Angel And Others , The Muslim World After 9/11 , The Rand Corporation, Pittsburgh, 2004.
13. Novotný Daniel and others, The Changing Security Situation in the Maghreb , April 2011 , Research Paper 3/2011 .

14. Yahia H. Zoubir, Haizam Amirah-Fernandez, North Africa :Politics, Region, And The Limits Of Transformation , First Edition, Routledge, New York, 2008.

3- Encyclopédies:

1. Paul Barry Clarke And Joe Foweraker, Encyclopedia Of Democratic Thought Routledge ,New York ,2001.
2. Fitzroy Dearborn , Encyclopedia Of African History , Volume 1 ,Taylor & Francis Group ,New York , 2005 .
3. Mark Bevir , Encyclopedia Of Governance , Sage Publications, The United States Of America , 2007.

4 -Articlas

1. Amghar Samir, Political Islam In Morocco , CEPS Working Document No. 269 , 2007.
2. Dris-Aït-HamadoucheaLouis And Zoubirb Yahia" Th E Maghreb: Social, Political, And Economic Developments " Perspectives On Global Development And Technology, N : 6 , 2007 .
3. Nathan Brown, Islamist Movements And The Democratic Process In The Arab World Exploring The Gray Zones , Carnegie Papers , Middle East Series , No 67, March 2006.
4. Samuel P .Huntington " Will More Countries Become Democratic ?" Political Science Quarterly, Vol 99 ,N 2, 1984.
5. Bruce Gil Ley " Is Democracy Possi Ble? " Journal Of Democracy ,Volume 20 January 2005 .

الفهرس

مقدمة.....أ- ك

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي و النظري لعملية التحول الديمقراطي و ظاهرة الحركات الإسلامية.....ص12- 68

المبحث الأول : التأسيس المفاهيمي لظاهرة الحركات الإسلاميةص13

المطلب الأول: مفهوم الحركات الإسلامية و تمييزها عن بعض المصطلحات ذات العلاقة بها.....ص14

المطلب الثاني : تصنيف الحركات الإسلامية.....ص24

المطلب الثالث : خصائص الحركات الإسلامية.....ص29

المبحث الثاني : التأسيس النظري لظاهرة الحركات الإسلامية.....ص32

المطلب الأول : الفكر الحركي الإصلاحي (الاستيعابي).....ص32

المطلب الثاني : الفكر الحركي الثوري.....ص39

المبحث الثالث : التأسيس المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي.....ص43

المطلب الأول : مفهوم التحول الديمقراطي و تمييزه عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به.....ص43

المطلب الثاني : مراحل و مؤشرات التحول الديمقراطي.....ص49

المطلب الثالث : أنماط و أشكال التحول الديمقراطي.....ص53

المطلب الرابع : شروط و معوقات التحول الديمقراطي.....ص55

المبحث الرابع : التأسيس النظري لعملية التحول الديمقراطي.....ص59

المطلب الأول : المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي.....ص60

- المطلب الثاني : المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي.....ص64
- المطلب الثالث : المداخل النظرية المركزة على بيئة التحول الديمقراطي.....ص66
- الفصل الثاني : الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي قبل و بعد الربيع العربي..... ص 69-137
- المبحث الأول : الحركات الإسلامية في مختلف بلدان المغرب العربي قبل الربيع العربي.....ص70
- المطلب الأول : الحركات الإسلامية في الجزائر.....ص71
- المطلب الثاني : الحركات الإسلامية في المغرب.....ص76
- المطلب الثالث : الحركات الإسلامية في تونس.....ص84
- المطلب الرابع : الحركات الإسلامية في ليبيا.....ص79
- المطلب الخامس : الحركات الإسلامية في موريطانيا.....ص103
- المبحث الثاني : الحركات الإسلامية وتحدي مسار التحول الديمقراطي بعد الربيع العربي في بلدان المغرب العربي.....ص106
- المطلب الأول : خارطة الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي بعد الربيع العربي.....ص106
- المطلب الثاني : خصائص الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي.....ص114
- المطلب الثالث : الحركات الإسلامية و مسار التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي.....ص117
- المبحث الثالث : تقييم الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي.....ص124
- المطلب الأول : الدور الإيجابي للحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي.....ص124
- المطلب الثاني : الدور السلبي للحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي.....ص126
- المطلب الثالث : تحديات الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي.....ص129
- الفصل الثالث : دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي " حركة النهضة التونسية نموذجا".....ص137-201

- المبحث الأول : حركة النهضة التونسية تاريخ البداية و التطورص138**
- المطلب الأول: نشأة و بداية حركة النهضة التونسيةص138
- المطلب الثاني : الجماعة الإسلامية التونسية 1971 _ 1981ص140
- المطلب الثالث : حركة الاتجاه الإسلامي التونسية 1981 _ 1989ص142
- المطلب الرابع : حركة النهضة التونسية انطلاقا من 1989ص145
- المبحث الثاني: حركة النهضة بين متطلبات الواقع التونسي و مثالية المبادئ.....ص151**
- المطلب الأول : علاقة حركة النهضة بالنظام السياسي التونسيص151
- المطلب الثاني : حركة النهضة التونسية والعنف.....ص154
- المطلب الثالث : الخطاب السياسي الإسلامي لحركة النهضة التونسيةص157
- المطلب الرابع : العلاقات الداخلية و الخارجية لحركة النهضة التونسيةص 164
- المبحث الثالث : صعود حركة النهضة التونسية بعد الثورة - الربيع العربي -.....ص168**
- المطلب الأول: دور حركة النهضة التونسية في الثورة.ص168
- المطلب الثاني : تطورات المشهد السياسي في تونس بعد الثورةص171
- المطلب الثالث : حركة النهضة في غمار الانتخاباتص173
- المطلب الرابع : برنامج حزب النهضة المقترح .(السياسات المقترحة للحزب)ص176
- المبحث الرابع : دور حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي في تونس.....ص179**
- المطلب الأول: موقع الديمقراطية في فكر حركة النهضة التونسية و ممارستها.....ص179
- المطلب الثاني : موقع الدولة المدنية في فكر حركة النهضة التونسية و ممارستهاص181
- المطلب الثالث : موقف حركة النهضة من قضايا المناطق الرماديةص184

المبحث الخامس : تقييم دور حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي و آفاقها المستقبلية بعد

الربيع العربيص189

المطلب الأول: الدور الايجابي لحركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي.....ص189

المطلب الثاني : الدور السلبي لحركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطيص190

المطلب الثالث : تحديات حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي بعد الربيع العربيص196

المطلب الرابع : مستقبل دور حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي بعد الربيع العربي...ص198

خاتمة.....ص202- 207

الملاحق.....ص208- 227

قائمة المراجع.....ص228- 244

الملخص باللغة العربيةص245

الملخص باللغة الإنجليزيةص246

الملخص باللغة الفرنسيةص247

الفهرس.....ص248 _ 251